



# مَسْقَطَاتُ الْحُدُودِ فِي الشَّرْعِ وَالْإِسْلَامِ

تَأَلَّفَ

أ. د. إبراهيم بن تاجر بن محمد الجعدي

أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء  
 بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض

الصنفون الخيري لنشر البحوث والرسائل العلمية  
 (٥٨)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس  
www.moswarat.com

مُسَقَّطَاتُ الْجُدُودِ  
فِي  
الشَّرْعِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ

ساعد على نشره ليبيع بسعر التكلفة

## فاعل خير

- جزاه الله خير الجزاء، وغفر له ولوالديه -

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧

هاتف: ٤٩١٤٧٧٦ - ٤٩٦٨٩٩٤ فاكس: ٤٤٥٣٢٠٣

E-mail: [eshbelia@hotmail.com](mailto:eshbelia@hotmail.com)



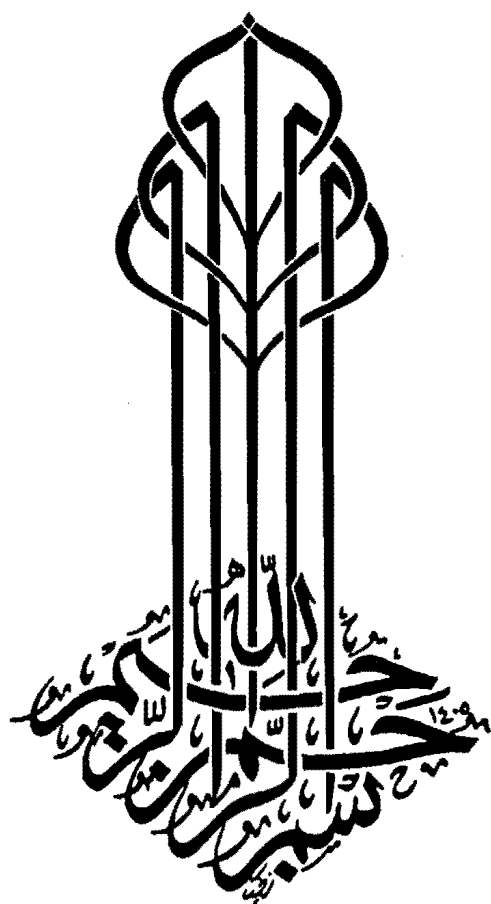


# مُسَقَّطَاتُ الْحُدُودِ فِي الشَّرْعِ عَنِ الْإِسْلَامِ

تَأَلَّفَ

أ. د. إبراهيم بن ناصر بن محمد الجُمُودِ

أستاذ الفقه المقارن بالمعهد العالي للقضاء  
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض



## مقدمة

الحمد لله حمداً كثيراً، والصلاة والسلام على رسوله محمد بن عبدالله بشيراً ونذيراً، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً... أما بعد:

لقد أودع الله - سبحانه وتعالى - الشريعة الإسلامية وضمنها مبادئ عامة، وقواعد مهمة، ونصوصاً سامية تصلح أن تكون علاجاً روحياً لقضايا المجتمع الإسلامي بشكل تدريجي لا حرج فيه.

فقد جاءت هذه الشريعة الغراء عامة شاملة صالحة لكل زمان ومكان، والمجتمع المسلم يقيم حياته كلها على منهج الله وشريعته، وينظم شؤونه وارتباطاته وعلاقاته على أسس ذلك المنهج، وعلى أحكام هذه الشريعة، ومن ثم يكفل لكل فرد عناصر العدالة والكفاية والاستقرار والطمأنينة ويكف عن كل عوامل الاستفزاز والإثارة، وكل عوامل الكبت والقمع، وكل عوامل الظلم والاعتداء، وكل عوامل الحاجة والضرورة.

وبهذا يصبح الاعتداء على قيم هذا المجتمع الفاضل جريمة بشعة منكرة، وهذا يفسر التشدد ضد الجريمة والمجرمين.

ومع هذا كله يكفل النظام الإسلامي للمجرم المعتدي كل الضمانات لسلامة التحقيق والحكم، فتدراً عنه الحدود بالشبهات، ويفتح له باب التوبة التي تسقط العقوبة في حساب الدنيا في بعض الحالات، وتسقطها في حساب الآخرة في كل الحالات بإذن الله ومشيبته.

وهذا المجتمع القائم على منهج الله، والمحكوم بشريعته هو الذي يستحق أن تصان فيه الدماء، وتصان فيه الأموال، ويصان فيه النظام العام؛ ذلك لأنه مجتمع فاضل تتوافر فيه الحوافز على الخير، وتقل فيه الحوافز على الشر من جميع الوجوه، فمن خرج بعد ذلك عن هذا التشريع فهو معتد أثيم يستحق أن يؤخذ على يده بأشد العقوبات.

فهكذا ينبغي أن تكون حدود الإسلام في ظل نظامه المتكامل الذي يضع الضمانات للجميع، لا لطبقة على حساب طبقة، والذي يتخذ أسباب الوقاية قبل أن يتخذ أسباب العقوبة رحمة بالامة.

وقد أثبت الاستقراء أن الأحكام في الشريعة الإسلامية كلها تشتمل على مصالح العباد، والمصالح التي لاحظها الإسلام ترجع إلى أمور خمسة كلية، وهي:

\* حفظ الدين.

\* حفظ النفس.

\* حفظ العقل.

\* حفظ النسل.

\* حفظ المال.

\* والبعض يضيف: حفظ العرض، والبعض يجعلها داخلة في حفظ النسل.

ولتحقيق هذه المصالح العامة لكل فرد من أفراد المجتمع شرع الله الحدود وفرض أشد العقوبات على من تعدى حدوده، وانتهك حرمانه، وفعل ما من شأنه الإخلال بأمن المجتمع ونشر الفساد في الأرض.

وبمقارنة الشريعة الإسلامية - بما فيها من حدود وأحكام - بما لدى الأمم الأخرى من شرائع وقوانين نلاحظ تفوق الشريعة الإسلامية في كل ما جاءت به، ودعت إليه، كما يلاحظ استتباب الأمن والنظام في المجتمع الإسلامي استتباباً لا نظير له في المجتمعات الأخرى، كيف لا، والشريعة الإسلامية تنزيل من حكيم حميد.

**الباعث على اختيار الموضوع:**

من الواجب على كل باحث أن يبرز معالم هذا التشريع في أجل صورة وأبلغ كلمة، وأن يعبر عن أهدافه السامية بكل ما من شأنه الوقوف على دقائق أحكامه، وإعجاز تشريعاته، وقد اخترت جانباً مهماً من جوانب التشريع الإسلامي، ألا وهو: «العقوبات المقدرة لجرائم الحدود».



وهذا الموضوع له جزئيات متعددة لكل جزئية منها أهمية كبرى؛ وحيث إنه ليس بإمكان الباحث أن يلم بكل جزئيات هذا الموضوع في رسالة واحدة، اخترت إحداها لتكون موضوع رسالتي للحصول على درجة "الماجستير" في الفقه الإسلامي، وهي: «مسقطات الحدود في الشريعة الإسلامية».

وكان اختياري لهذه الجزئية - بالذات - راجعاً إلى أن الباحثين اهتموا بالجوانب المبينة لماهية الجريمة، وطرق إثباتها، ونوع العقوبة فيها، وكيفية استيفائها. وهذه - ولا شك - جوانب كثر البحث فيها حتى صارت في صورة واضحة تخلو من الاستفسارات التي غالباً ما تدعو إلى إعادة النظر فيها.

وأدركت أن المجتمع الإسلامي الفاضل بحاجة ماسة إلى معرفة مدى تطبيق النصوص الشرعية للعقوبات في كل زمان ومكان حسب الظروف ومقتضيات الأحوال، وهل يثبت الحد على كل جان بقطع النظر عن حاله، وحال جنايته وملابساتها، أم هناك منهج شرعي ينظم تلك العقوبات حسب حال الفعل والفاعل؟.

لهذا التساؤل الذي خطرت لي: رأيت أن مسؤوليتي العلمية تفرض عليّ الإجابة على هذا التساؤل لأفيد وأستفيد، فناسب ذلك أن يكون هذا الموضوع جديراً بالبحث من خلال هذه الرسالة، وجعلته تحت عنوان: «مسقطات الحدود في الشريعة الإسلامية».

وذلك من باب مقابلة هذا الموضوع بنصوص الشريعة الدالة على وجوب استيفاء الحدود، وتحريم الشفاعة فيها، وبيان حكمة الشارع الحكيم في جانب الوجوب والإسقاط في آن واحد.

### طريقة البحث ومنهجه:

سلكت في بحث هذا الموضوع الخطوات التالية:

- ١- بعد تصوري للموضوع تصوراً عاماً حصلت على أهم النقاط المميزة التي تحتاج إلى دراسة وبيان لمعرفة أحكامها التشريعية وأسرارها الفقهية.

٢- قمت باطلاع واسع في أمهات الكتب وخاصة الكتب الفقهية على ما دونه أئمة الفقهاء في كتبهم، أو نقلوه عن غيرهم، حتى تمكنت من جمع المادة العلمية لهذا الموضوع، وضمنت هذا الجمع عرضاً مفصلاً لأراء الفقهاء في المذاهب الإسلامية وخاصة فقهاء المذاهب الأربعة مقارنة الفقه الظاهري غالباً، ولم أتطرق إلى مذاهب الشيعة والزيدية؛ حيث تبين لي ضعف أقوالهم ومعارضتها - أحياناً - للنص والمعقول، فرأيت استبعادها من الرسالة حفظاً للنصوص الشرعية من التأويل والظنون المختلفة، التي تصرفها عن معناها الحقيقي بلا دليل فتضعف قطعيتها في الدلالة.

٣- رأيت تقسيم مسقطات الحدود الشرعية إلى قسمين: «عامة. وخاصة» لما لاحظته بينهما من تفاوت كبير من حيث العموم والخصوص.

٤- خصصت مجال البحث في هذا الموضوع على الحدود المتفق عليها فقط، وهي: «حد الزنا، وحد القذف، وحد السرقة، وحد الشرب، وحد الحراة، وحد الردة». أما ما اختلف فيه. كالبغي وجحد العارية. فلم يترجح لي كونه حداً من الحدود الشرعية الواجبة حقاً لله تعالى<sup>(١)</sup>.

٥- ذكرت الخلافات الفقهية الواردة في كل مسألة فبينت قول كل مذهب وأدلته مع مناقشتها وبيان القول الراجح والرد على القول المرجوح.

(١) حد جاحد العارية لم يقل به إلا الظاهرية، أما جريمة البغي فقد شرعت فيها المقاتلة بنص الآية ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ...﴾ [الحجرات: ٩].

والحدود يستوفيها الإمام أو نائبه بعد ثبوتها لديه بإقرار أو بيعة، كما أن البغاة يخرجون على الإمام بتأويل سائغ لأجل السيطرة والزعامة، وهذه أمور سياسية لا تمس المصلحة العامة كما هو الحال في حد الزنا مثلاً، أما إذا تعدى أمر البغاة فاستحلوا دماء المسلمين وأخافوا الطريق فهم في حكم المحاربين.

٦- تتبعت التفريعات الفقهية عند الفقهاء في مجال إسقاط الحدود وخاصة في باب الشبهات، فاخترت أهمها وأبلغها أثراً بالنسبة لركن الجريمة وشرطها وطرق إثباتها، أما ما سوى ذلك من الشبهات الضعيفة والتي كثرت في الفقه الحنبلي خاصة فأثرت عدم ذكرها إبقاء لعظم شأن الحدود الشرعية، وسداً للذريعة أمام الجاني ومحاربة للحيل الباطلة التي أرى أن الهدف منها تعطيل حدود الله.

### طريقة العرض،

١- ذكرت تمهيداً لبعض فصول الرسالة التي تحتاج إلى بيان حقيقة السقوط وبعض أحكامه.

٢- رتب المذاهب الفقهية ترتيباً زمنياً، فأولها الحنفي ثم المالكي ثم الشافعي ثم الحنبلي؛ لا سيما والمذهب الحنفي هو أوسع المذاهب وأكثرها تفريعاً في الحدود الشرعية.

٣- قد تطول المسائل الخلافية - أحياناً - فأذكر عرضاً للمذاهب الفقهية مع أدلتها، ثم في نهاية المسألة أذكر ملخصاً للأقوال فيها، مع بيان القول الراجح.

٤- خصصت حواشي الرسالة لأسماء المراجع، وتخريج الأحاديث والآثار الواردة في الرسالة من مصادرها، والترجمة للأعلام بنبذة من حياة كل علم وأهم مؤلفاته إن وجدت.

### خطة البحث،

قسمت هذا الموضوع إلى مقدمة وتمهيد وباين وخاتمة على النحو التالي:

### التمهيد:

ويحتوي على النقاط التالية:

(أ) تعريف الإسقاط العام عند الفقهاء وأنواع المسقطات العامة للحقوق والحدود إجمالاً، ثم بيان ما يتناوله الاسم بالنسبة للحدود الشرعية، وبيان دلالة الإسقاط على رفع العقوبة الشرعية.

(ب) تعريف الحد لغة وشرعاً، وأنواع الحدود الشرعية المتفق عليها، وبيان نوع العقوبة المقدرة فيها باختصار.

(ج) تقسيم الحدود الشرعية بالنسبة لحق من وجهت له، وبيان الخلاف في ذلك بالتفصيل.

(د) الحكمة التي من أجلها شرعت الحدود وتعين استيفاؤها.

الباب الأول: في المسقطات العامة للحدود.

وفيه عشرة فصول:

الفصل الأول: في العفو.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العفو في حد السرقة.

المبحث الثاني: العفو في حد الحراقة.

المبحث الثالث: العفو في حد القذف.

الفصل الثاني: في التوبة.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: توبة المحارب.

المبحث الثاني: توبة المرتد.

المبحث الثالث: توبة القاذف.

المبحث الرابع: حكم التوبة في بقية الحدود الأخرى.

الفصل الثالث: في التداخل.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تكرار الحدود مع اتحاد نوعها، وفيه أربعة مطالب:



المطلب الأول: في حد الزنا.

المطلب الثاني: في حد القذف.

المطلب الثالث: في حد السرقة.

المطلب الرابع: في حد الحراة.

المبحث الثاني: تعدد الحدود مع اختلاف نوعها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم اجتماع الحدود مما هو حق لله تعالى.

المطلب الثاني: حكم اجتماع الحدود فيما فيه حق للعبد.

المطلب الثالث: حكم اجتماع الحدود في محل واحد.

الفصل الرابع: تقادم العقوبة وأثره على استيفاء الحد.

الفصل الخامس: الرجوع عن الإقرار بعد الحكم.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حكم تلقين المقر الرجوع عن إقراره.

المبحث الثاني: حالات الرجوع عن الإقرار، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الرجوع الصريح.

المطلب الثاني: الرجوع غير الصريح.

الفصل السادس: تكذيب المقر في إقراره.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في حد الزنا.

المبحث الثاني: في حد القذف.

المبحث الثالث: في حد السرقة.

الفصل السابع: الرجوع عن الشهادة بعد الحكم بها، وأثره على استيفاء الحد، مع بيان

حالات الرجوع الممكنة.

الفصل الثامن: الحدود في دار الحرب، وأثرها على إسقاط الحد عن المجاهد في سبيل الله.

الفصل التاسع: في الاشتراك في الجريمة.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في حد الزنا.

المبحث الثاني: في حد السرقة.

المبحث الثالث: في حد الحرابة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اشتراك غير المكلف مع المكلف في الحرابة.

المطلب الثاني: اشتراك النساء مع الرجال في الحرابة.

الفصل العاشر: في الشبهات المسقطة للحدود.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: في تأصيل قاعدة «درء الحدود بالشبهات»، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: في تعريف الدرء والشبهة.

المطلب الثاني: في بيان خلاف الفقهاء في حكم درء الحد بالشبهة.

المطلب الثالث: في بيان حكمة مشروعية درء الحد بالشبهة.

المبحث الثاني: في ذكر أمثلة من الشبهات الدارئة للحدود، وآراء الفقهاء فيها باختصار.

الباب الثاني: في المسقطات الخاصة.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في مسقطات حد الزنا.

الفصل الثاني: في مسقطات حد السرقة.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: ملكية السارق للعين المسروقة بعد الرفع.

المبحث الثاني: ادعاء السارق ملكية العين المسروقة.

المبحث الثالث: نقصان قيمة المسروق عن النصاب بعد الحكم.

المبحث الرابع: فوات محل القطع.

المبحث الخامس: فوات المنفعة.

المبحث السادس: غرم السارق.

المبحث السابع: سرقة نفس العين مرتين.

الفصل الثالث: مسقطات حد القذف.

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: في اللعان بين الزوجين، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حكم إسقاط الحد باللعان.

المطلب الثاني: حكم اللعان مع الطلاق.

المطلب الثالث: النكول عن اللعان، وأثره على إسقاط الحد.

المطلب الرابع: أثر اللعان على إسقاط الحد لحق المقذوف به.

المبحث الثاني: موت المقذوف.

المبحث الثالث: تصديق المقذوف للقاذف.

المبحث الرابع: زنا المقذوف قبل حد القاذف.

المبحث الخامس: ردة المقذوف عن الإسلام بعد الحكم وقبل حد القاذف.

المبحث السادس: اليمين المردودة.

المبحث السابع: البيئة على زنا المقدوف.

الخاتمة: وفيها أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

وفي ختام كلمتي - هذه - عن منهج الرسالة، وخطة البحث فيها، أشكر الله - تعالى - أولاً؛ إذ أعانني ووفقني إلى الكتابة في هذا الموضوع من مقدمته إلى خاتمته. ثم أتوجه بالشكر الجزيل إلى الجامعة الأم - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - التي منحتني هذه الفرصة الثمينة العزيزة على كل طالب علم، لدراسة أهم وأبرز مناهج التشريع الإسلامي في لون جديد من محاسنه وسماحته.

ولا أنسى أن أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذي فضيلة الدكتور/ حسن صبحي أحمد - الذي تفضل مشكوراً بالإشراف على الرسالة، وقضى جل وقته في التوجيه والإرشاد، ولقد استفدت كثيراً من تلك التوجيهات والإرشادات القيمة، وفقه الله، وأثابه على ما بذله من جهد رغم كثرة مشاغله العلمية الأخرى.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى فضيلة أعضاء اللجنة المكونة لمناقشة هذه الرسالة، لتفضلهم بالحضور، أسأل الله - سبحانه وتعالى - أن ينفعنا بتوجيهاتهم، وأن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه الخير والصلاح..

\*\*\*



## التمهيد

ويشمل:

- \* تعريف الإسقاط العام عند الفقهاء وبيان أنواعه.
- \* أنواع الحدود.
- \* العقوبات المقدرة لجرائم الحدود.
- \* تقسيم الحدود الشرعية بالنسبة لحق من وجهت له.
- \* الحكمة التي من أجلها شرعت الحدود وتعين استيفاؤها.



## تعريف الإسقاط العام عند الفقهاء وبيان أنواعه

### (أ) الإسقاط في اللغة<sup>(١)</sup>؛

الإسقاط مصدر "أسقط"، تقول: أسقط فلان في كلامه بمعنى أخطأ، ومنه "سقط الكلام" بكسر السين بمعنى "ردئة".

وتقول: أسقط فلان اسمه من الديوان، بمعنى رفعه وأزاله.

والسقوط مصدر "سقط": يقال: "سقط الشيء من يده سقوطاً" بمعنى وقع.

"وتساقط الشيء" بمعنى ألقى نفسه عليه، وتساقط الشيء: تتابعه في السقوط.

### (ب) الإسقاط في اصطلاح الفقهاء؛

يريد الفقهاء بالإسقاط العام في الحقوق والحدود: «إزالة الملك أو الحق لا إلى مالك أو

مستحق»<sup>(٢)</sup>، فهو يدل على ما يدل عليه في اللغة بمعنى الرفع والإزالة.

والإسقاطات لدى الفقهاء كثيرة، منها ما تميز في اصطلاحهم بأسماء معينة وله أبحاث

خاصة. ومنها أنواع متفرقة في أبواب الفقه لا يمكن حصرها.

ونذكر على سبيل المثال بعضاً من تلك المسقطات العامة، وهي:

١- الطلاق: وهو إزالة لملك النكاح.

٢- العتق: وهو إزالة لملك الرقبة.

٣- العفو: وهو إزالة لحق القصاص، ولحق المقدوف عن القاذف عند من يقول به.

٤- الموت: وهو خاص بباب الجنايات إذا كانت بدنية أو متعلقة بشخص الجاني؛ لأن

محل العقوبة هو الجاني، ولا يتصور تنفيذها بعد انعدام محلها.

(١) القاموس المحيط ج ٢ ص ٣٦٥، مختار الصحاح ص ٣٢٥.

(٢) قواعد الأحكام، للعز بن عبد السلام، ج ٢ ص ٦٩-٧٠.

٥- التوبة: فمن المتفق عليه عند الفقهاء أن التوبة تسقط العقوبة عن المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه، واختلفوا فيما عداه من الحدود كما سيأتي.

٦- الصلح: وهو سقط لحق القصاص والدية.

٧- التقادم: وهو سقط لعقوبة الحدود عند أبي حنيفة خلافاً لجمهور الفقهاء كما سيأتي.

هذه أمثلة من المستقطات الشرعية الواردة على الحقوق والحدود، أما إذا كان الملك أو الحق ثابتاً لشخص بطريق شرعي فلا يكون لغيره أن يتصرف فيه، ولا أن يسقطه؛ لأنه لا ملك له فيه، ولا صفة له حتى يتصرف ويزيله عن ملك صاحبه؛ لأن الحق والملك الذي يرد عليه الإسقاط حق خالص لصاحبه، وإقدام صاحبه على إسقاطه تصرف منه في خالص حقه دون أن يمس حقاً لغيره، ودون أن يترتب عليه أثر يتعلق بالغير أو يستوجب تكليفاً عليه.

ومن ثم كان الأصل في الإسقاط الوارد على الحقوق والحدود التي فيها حق للعبد كالسرقة والقتل مثلاً، تتم بإرادة المسقط وحده، ولا تتوقف على قبول المسقط عنه. واشترط الفقهاء في الحق الذي يرد عليه الإسقاط أن يكون قابلاً للإسقاط شرعاً، وموجوداً قائماً بالفعل عند الإسقاط؛ لأن الحق قبل وجوده وتقريره لا يتصور ورود الإسقاط عليه<sup>(١)</sup>.

#### دلالة الإسقاط على رفع العقوبة الشرعية:

وبعد هذه اللمحة الموجزة عن الإسقاط العام.. ننتقل إلى بيان ما نحن بصدد من وجوه الإسقاط، وهو: الوارد على الحدود الشرعية سواء منها ما هو حق لله تعالى وورد الشرع ببيان مسقطاته أو ما فيه حق العبد.

(١) انظر: تكملة ابن عابدين ج ٢ ص ٣٤٧، المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٤٥٤، قواعد الأحكام



ويعبر الفقهاء عن إسقاط الحد برفع العقوبة الحدية عن الجاني، فهي محل الإسقاط، وهذا الوقع له عندهم حالتان:

الحالة الأولى: حالة ترفع عن الجاني العقوبة الحدية، ويبقى مسؤولاً عن جنايته أمام الله، وهذا يكون في حالة ثبوت الجناية على الجاني بالأدلة القطعية دون شبهة، وقبل الاستيفاء طراً ما يسقطها، وهذا إسقاط للعقوبة البدنية في الدنيا، وتبقى عقوبته في الآخرة تحت مشيئة الله، إن شاء عذب على قدر فعله وإن شاء عفا عنه، وهذه الحالة تشمل ما سوى الشبهات من المسقطات.

الحالة الثانية: إسقاط برفع المسؤولية الجنائية عن الجاني، فتسقط العقوبة الحدية عنه تبعاً لذلك. وذلك إذا فعل الجاني فعلاً فيه شبهة قوية لولاها لوجب الحد فتحول الشبهة دون ثبوت العقوبة عليه فيكون رفعاً للمسؤولية الجنائية وللعقوبة معاً، وقد عبر بعض الفقهاء عن هذه الحالة بـ "الدرء" وهو: الدفع، وفيه معنى الإسقاط، فقد يطلق لفظ الدرء ويراد به الإسقاط كما في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُوهَا عَنْهَا أَلْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَذِبِينَ﴾<sup>(١)</sup>. اللعان مسقط لحد القذف عن الزوج ولحد الزنا عن الزوجة، ولا يصدق عليه كونه شبهة، فدل ذلك على أن الدرء داخل في مسمى الإسقاط، وقد عبر عنه فقهاء الشافعية بالإسقاط أيضاً فقالوا: «الشبهة القوية تسقط الحد»<sup>(٢)</sup>.

لهذا ناسب أن نتكلم عن الشبهات في الحدود الشرعية ضمن مسقطاتها في هذا الكتاب، كما هو موضح في الفصل الأخير من الباب الأول.

ويأتي التعبير عن هذه الحالة بالدرء لكون الشبهة تقع - غالباً - بعد فعل الجناية الموجبة للحد وقبل الحكم.

(١) سورة النور، الآية [٨].

(٢) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٢٢.

والمسقطات الواردة على الحدود الشرعية كثيرة، منها: ما ورد الشرع بالنص عليه كال்தوبة في حد الحراة، ومنها ما يطرأ على الحد بعد ثبوته وانعقد الإجماع على كونه مسقطاً للحد، وهذا يتنوع حسب ظروف الجاني وملابسات الجناية، واختلاف حالاتها كالتداخل، والعفو، والشبهة القوية، مما سيأتي بيانه بالتفصيل.

### تعريف الحد في اللغة والشرع،

أولاً: الحد في اللغة<sup>(١)</sup>:

يطلق الحد في اللغة على عدة معان لها نظير في الشرع، وهي:

١ - يطلق الحد ويراد به الفصل بين الشئين، لثلا يخلط أحدهما بالآخر، أو لثلا يتعدى أحدهما على الآخر، قال الأصمعي<sup>(٢)</sup>: «حد الرجل يحد حداً إذا جعل بينه وبين صاحبه حداً»<sup>(٣)</sup>.

٢ - ويطلق الحد على منتهى الشيء وغايته، ومنه حدود الأرضين، وحدود الحرم، ومنتهى كل شيء حده، يقال: فلان حديد فلان، إذا كانت داره إلى جانب داره.

٣ - ويطلق الحد على المحادة، وهي: المخالفة والمحادرة، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) القاموس المحيط ج ١ ص ٢٩٦، مختار الصحاح ص ١٢٥.

(٢) هو أبوسعيد عبد الملك بن قريظ بن عبد الملك بن علي بن أصمع بن عدنان المعروف بالأصمعي الباهلي، كان صاحب لغة ونحو، إماماً في الأخبار والنوادر. ولد سنة (١٢٢هـ)، وتوفي بالبصرة سنة (٢١٦هـ).

له مصنفات عديدة، منها: كتاب "الأجناس"، وكتاب "خلق الإنسان"، وكتاب "اللغات"، وكتاب "غريب الحديث". الفهرست لابن النديم ص ٨٢، وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٧٠.

(٣) لسان العرب ج ٣ ص ١٤٠.

(٤) سورة المجادلة، الآية [٢٢].

٤- ويطلق الحد على ما رُقَّ من شفرة ما نسب إليه، كحد السكين وحد السيف، تقول: حددت السيف، أي: جعلته حاداً، ومنه قولهم: سيوف حداد، أي: قوية. وفي هذا يقول أبو تمام<sup>(١)</sup>:

السيف أصدق إنباء من الكتب      في حده الحد بين الجد واللعب  
فأراد الشاعر بقوله: «في حده» أي: شفرته، وبالثانية «الحد» الفصل بين الحق والباطل.  
٥- ويطلق الحد ويراد به المنع، وهو أشهر إطلاقاته، تقول: حددت فلاناً عن الشر، أي: منعته، ومنه سمي البواب حداداً؛ لأنه يمنع غيره من الدخول، والمحدود: هو الممنوع من الخير.

٦- ويطلق الحد ويراد به التقدير. تقول العرب: حد عليّ هذا الشيء، بمعنى: قدره عليّ بكذا.

ويرد هذا المعنى على ما حده الله من الأحكام بمعنى قدره شرعاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ...﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا...﴾<sup>(٣)</sup>، فقد أشار الله - سبحانه وتعالى - في هذه الآية إلى ما سبق ذكره من أحكام الموارث والنكاح، وسمى تلك الأحكام حدوداً، ومنه ما سميت الحدود الشرعية حدوداً؛ لأنها مقدرة من الشارع لا يزداد عليها ولا ينقص.

(١) هو: حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس بن الأشج بن يحيى بن مروان، ولد سنة (١٩٠هـ)، ونشأ بمصر، وكان وحيد عصره في ديباجة لفظه ونصاعة شعره، وحسن أسلوبه، وكانت وفاته بالموصل سنة (٢٣١هـ).

وله كتاب "الحماسة"، ومجمع آخر سماه "فحول الشعراء"، والاختيارات من شعراء الشعراء"، وله كتب أخرى جمع فيها بين الشعراء المخضرمين والإسلاميين.

انظر: وفيات الأعيان ج ٢ ص ١١ وما بعدها.

(٢) سورة الطلاق، الآية [١].

(٣) سورة البقرة، الآية [٢٢٩].

٧- ويطلق الحد ويراد به ذات المعصية. تقول اقترف فلان حداً، بمعنى: "ذنباً"، ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا...﴾<sup>(١)</sup>، بمعنى تلك الفواحش المحرمة والمعاصي المنهي عنها لا يحل لكم اتيانها.

وبهذا نرى أن العرب أطلقوا كلمة الحد على معان مختلفة، ومدلولات متغايرة دلت دلالة تامة على وضع الحد الشرعي كما سيأتي.

### ثانياً: الحد في الشرع:

عرفه الحنفية: بأنه «عقوبة مقدرة واجبة حقاً لله تعالى»، قال في الفتح: «وهو الاصطلاح المشهور»<sup>(٢)</sup>.

وفي اصطلاح آخر للمالكية والحنابلة: أن كلمة "حد" تطلق على العقوبات المقدرة شرعاً، وإلى هذا المعنى ذهب ابن رشد<sup>(٣)</sup> في البداية، فقال: «الجنايات التي لها حدود مشروعة أربع جنائيات: على الأبدان والنفوس والأعضاء، وهي المسماة قتلاً وجرحاً، وجنايات على الفروج وهو المسمى زنا وسفاحاً، وجنايات على الأموال... وجنايات على الأعراض، وهو المسمى قذفاً. وجنايات بالتعدي على استباحة ما حرمه الشرع من المأكول والمشروب، وهذه إنما يوجد فيها حد في الشريعة وهو في الخمر فقط... إن الواجب في إتلاف النفوس والجوارح هو إما قصاص وإما مال وهو الذي يسمى الدية»<sup>(٤)</sup>.

وابن رشد بهذا التعريف للحدود المشروعة ضمنها كل ما فيه عقوبة مقدرة من الله تعالى، فهو يشمل: «الحدود، والقصاص، وأرش الجراحات».

(١) سورة البقرة، الآية [١٨٧].

(٢) فتح القدير لابن همام، ج ٤ ص ١١٣.

(٣) هو: الإمام القاضي أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد ابن رشد القرطبي الأندلسي الشهير

(بابن رشد الحفيد) كانت وفاته سنة (٥٩٥هـ)، ومن أشهر مصنفاته: "بداية المجتهد ونهاية

المقتصد" في الفقه المالكي، الأعلام ج ٥ ص ٣١٨، شذرات الذهب ج ٤ ص ٣٢٠.

(٤) بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٦.

وعند الحنابلة: الحدود هي: «العقوبات المقدرة شرعاً في المعاصي تمنع من الوقوع في مثلها»<sup>(١)</sup>.

والمختار من هذه التعاريف:

هو الاصطلاح المشهور عند الأحناف، لدقته في التفريق بين ما هو حق لله وحق للعبد.

شرح التعريف المختار:

(أ) يريد الفقهاء بقولهم: «عقوبة مقدرة شرعاً» بمعنى أنها: محدودة من الشارع ومعينة بمقدار لا تقبل الزيادة والنقصان، وليس لأحد التصرف فيها برأي أو اجتهاد، وفي هذا يقول العلامة الباجوري<sup>(٢)</sup>: «الحد شرعاً هو عقوبة مقدرة وجبت على كل من ارتكب ما يوجبها، فإن الشارع قدرها فلا يزداد عليها ولا ينقص»<sup>(٣)</sup>.

ويقول الإمام الرازي<sup>(٤)</sup>: «المراد من حدود الله محدوداته، أي: مقدوراته التي قدرها بمقادير مخصوصة وصفات مضبوطة»<sup>(٥)</sup>.

(١) منار السبيل ج ٢ ص ٣٦٠، الإقناع ج ٤ ص ٢٤٤، الإنصاف ج ١٠ ص ١٥٠.

(٢) هو: إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري - شيخ الجامع الأزهر - من فقهاء الشافعية، نسبته إلى "الباجور" من قرى المنوفية بمصر، ولد سنة (١١٩٨هـ) وتعلم في الأزهر، وتقلد مشيخة الأزهر سنة (١٢٦٣هـ)، واستمر إلى أن توفي بالقاهرة سنة (١٢٧٧هـ).

وكتب حواشي كثيرة منها: حاشية على مختصر السنوسي في المنطق، حاشية على الشنشورية في الفرائض، تحفة المريد على جوهرة التوحيد، تحقيق المقام حاشية على كفاية العوام للفضالي في علم الكلام وغير ذلك، الأعلام للزركلي ج ١ ص ٧١، ط دار المعارف للملايين.

(٣) حاشية الباجوري ج ٣ ص ٢٣٥.

(٤) هو: أبو عبد الله محمد بن عسر بن الحسين بن علي التميمي الرازي الملقب فخر الدين. الفقيه الشافعي، فريد عصره في مختلف العلوم والفنون، كانت ولادته في رمضان سنة (٥٤٤هـ)، وتوفي بمدينة "هراة" سنة (٦٠٦هـ).

له تصانيف جليلة، منها: "تفسير القرآن الكريم"، "المطالب العالية"، نهاية المعقول، وغير ذلك. وفيات الأعيان ج ٤ ص ٢٤٨.

(٥) تفسير الرازي ج ٥ ص ١١٥، ط الثانية.

والعقوبات المقدرة شرعاً تشمل: القصاص، والحدود، والكفارات، والديات، وكل ما هو مقدر في الشرع، وخرج بهذا القيد "عقوبات التعزير" فهي عقوبة غير مقدرة في الشرع، وإنما يرجع تقديرها إلى ولي الأمر حسب ما تقتضيه المصلحة العامة<sup>(١)</sup>.

(ب) أما الجزء الثاني من التعريف وهو قولهم: «واجب حقاً لله تعالى» بمعنى: أنها وجبت لحق الله تعالى لا لحق الأفراد، وتكون العقوبة الشرعية حقاً لله تعالى إذا دعت إليها المصلحة العامة، فكل جريمة يرجع فسادها إلى العامة وتعود منفعة عقوبتها عليهم تعتبر العقوبة المقدرة لها حقاً لله تعالى<sup>(٢)</sup>، تأكيداً لتحصيل هذه المنفعة، وتحقيقاً لدفع المفسدة.

وخرج بهذا القيد كل عقوبة مقدرة لحق الأفراد، كالقصاص فلا يسمى عند جمهور الفقهاء حداً؛ لأنه شرع حقاً للعبد، ويجوز فيه ما يجوز في حقوق العباد كالصلح والعفو، وفي هذا يقول الإمام السرخسي<sup>(٣)</sup>: «خالف الحد كل من التعزير والقصاص؛ لأن التعزير غير مقدر ولا يسمى به القصاص؛ لأنه حق للعباد، وهذا لأن وجوب حق العباد في الأصل بطريق الجبران، فأما ما يجب حقاً لله تعالى فالمنع من ارتكاب سببه؛ لأن الله - سبحانه وتعالى - منزّه عن أن يلحقه نقصان ليحتاج إلى الجبران»<sup>(٤)</sup>.

(١) ويقول ابن عابدين: «مقدرة أي: مبنية بالكتاب أو السنة أو بالإجماع، أو المراد لها قدر خاص».

حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٢١٦.

(٢) قال في تهذيب الفروق على هامش الفروق للقرافي ج ١ ص ١٥٧: «إن حق الله تعالى وهو متعلق أمره ونهيه الذي هو عين عبادته، لا نفس أمره ونهيه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، وقوله ﷻ: (حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً). والحق معناه: اللازم على العباد، وهو لا بد أن يكون مكتسباً لهم».

(٣) هو: الفضل بن عبد الواحد بن الفضل بن عبد الصمد أبو العباس السرخسي، ولد سنة (٤٠٠ هـ).

كان صلباً في مذهب أبي حنيفة، نزل بغداد مع أبيه سنة (٤١٠ هـ). مات سنة (٤٩٤ هـ).

ومن أشهر مؤلفاته: كتاب "المبسوط" في الفقه الحنبلي. الجواهر المضيئة ج ٢ ص ٦٩٤.

(٤) المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ٣٦.

ومما سبق يتبين أن العقوبات الشرعية ترجع إلى ثلاثة أقسام:

١ - عقوبات مقدرة ومقررة حقاً لله تعالى، وهي عقوبات جرائم الحدود كالزنا والسرقة.

٢ - عقوبات مقدرة غير مقررة لحق الله تعالى، وإنما هي لحق الأفراد<sup>(١)</sup>، وذلك كالقصاص.

٣ - عقوبات غير مقدرة من الشارع، وإنما يرجع تقديرها إلى الإمام فيزيد فيها وينقص حسب المصلحة العامة، وهي "عقوبات التعازير"، مثل الضرب والحبس، وغيرهما من أنواع العقاب، والحدود الشرعية تختص بالقسم الأول.

مناسبة المعنى اللغوي للمعنى الشرعي:

عرفنا أن الحد في اللغة يراد به: المنع، والتقدير، والحاجز بين الشيئين، ومنتهى الشيء، وغايته، والمعصية.

وإذا نظرنا إلى معناه الشرعي، وهو: كونه عقوبة مقدرة من الشارع وجبت حقاً لله تعالى، ونظرنا إلى الحكمة الإلهية التي من أجلها شرع الله الحدود؛ نجد أن الحد في الشرع يتناسب مع عدد من المعاني اللغوية التي وضع لها، وبيان ذلك:

\* الحد في اللغة بمعنى التقدير: وحدود الله مقدرة من الشارع لا تقبل الزيادة ولا النقصان.

(١) حق العبد ثلاثة أقسام:

١. حقه على الله، وهو ملزوم عبادته إياه أن يدخله الجنة.

٢. حقه في الجملة، وهو الأمر الذي يستقيم به في أولاه وأخراه من مصالحه.

٣. حقه على غيره من العباد، وهو ماله عليهم من الذمم والمظالم.

تهذيب الفروق بهامش الفروق للقرافي ج ١ ص ١٥٧. والقسم الأخير هو المراد بقولنا: القصاص حق العبد.

\* الحد في اللغة بمعنى المنع: ومنه سميت الحدود الشرعية حدوداً؛ لأنها تمنع صاحبها من المعاودة فيها، وتمنع غيره ممن يشاهد التنفيذ من الوقوع في مثله؛ لأنه يتصور حلول تلك العقوبة بنفسه لو باشر تلك الجناية، وهذا من أسرار حكمة الله في شرعية الحدود.

\* الحد في اللغة بمعنى النهاية: وحدود الله الشرعية المشروعة لها نهاية تنتهي إليها، لا يجوز تعديها إلى غيرها، قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾<sup>(١)</sup>.

\* الحد يراد به الفصل بين الشئين: وحدود الله فصلت بين الحلال والحرام، والحق والباطل، والضرار والنافع، وفي هذا يقول ابن حجر رحمته الله<sup>(٢)</sup>: «سميت عقوبة الزاني ونحوه حداً لكونها تمنعه من المعاودة؛ أو لكونها مقدرة من الشارع... وكأنها لما فصلت بين الحلال والحرام سميت حدوداً، فمنها ما زجر عن فعله، ومنها ما زجر عن الزيادة عليه والنقصان منه»<sup>(٣)</sup>.

وتطلق كلمة "الحد الشرعي" على الجريمة الموجبة له، مثل: الزنا، السرقة، شرب الخمر، وهذه معاصي وإنما سميت حدوداً على سبيل المجاز مراعاة للجانب اللغوي من إطلاق الحد على المعصية، ومنه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا...﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية [٢٢٩].

(٢) هو: أحمد بن علي بن محمد الحافظ بن حجر العسقلاني القاهري الشافعي، ولد في شعبان سنة (٧٧٣هـ) بمصر ونشأ بها فحفظ القرآن، وأقبل على الحديث وعلومه، وارتحل إلى بلاد الشام والحجاز واليمن فسمع من شيوخها، وتوفي رحمته الله في ذي الحجة عام (٨٥٢هـ) بالقراة.  
ومن أجل مصنفاته: "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، "المشبه"، "التهذيب"، "لسان الميزان".  
البدر الطالع ج ١ ص ٨٧ وما بعدها.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ٥٨.

(٤) سورة البقرة، الآية [١٨٧].



ومن هذه المناسبة نخرج بفائدتين:

الأولى: أنه لا منافاة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي للحد، وإنما قام التعريف الشرعي على ما وضع له الحد في اللغة.

الثانية: أن الحد في لسان الشرع أعم منه في اصطلاح الفقهاء كما في الآيتين السابقتين. وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله<sup>(١)</sup>: «إن حدود الله يراد بها تارة جنس العقوبة وإن لم تكن مقدرة»<sup>(٢)</sup>.

(١) هو: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي، الفقيه الأصولي، المفسر النحوي، المعروف بابن القيم الجوزية، ولد سنة (٦٩١هـ)، ولزم الشيخ تقي الدين بن تيمية، وأخذ عنه، وتفقه في علوم الإسلام وأصول الدين، وله باع طويل في كل فن من هذه الفنون، وأخذ عنه خلق كثير من أهل زمانه، وتوفي رحمه الله في شهر رجب سنة (٧٥١هـ).

ومن أشهر مصنفاته: كتاب "تهذيب سنن أبي داود"، وكتاب "زاد المعاد في هدى خير العباد"، وكتاب "أعلام الموقعين عن رب العالمين" وكتاب بدائع الفوائد"، الذيل على طبقات الحنابلة ج ٢ ص ٤٤٧.

(٢) أعلام الموقعين ج ٢ ص ٤٨.

### أنواع الحدود

تتوقف معرفة أنواع الحدود الشرعية على ما يراد بالحد عند الفقهاء، فالقائلون: أن الحد هو «عقوبة شرعاً فقط» كالمالكية وبعض الحنابلة، فهؤلاء يسمون كل جنائية تستوجب عقوبة مقدرة حداً، فقسموا الحدود باعتبار نوع الجريمة، وقالوا: جرائم الحدود هي: «جريمة الزنا، جريمة السرقة، جريمة القذف، جريمة السكر، جريمة المحاربة، جريمة البغي، جريمة الردة، الجنابة على النفس أو ما دونها، ويشمل القصاص في النفس والأطراف، والديات وغيرها»<sup>(١)</sup>.

أما ابن حزم الأندلسي رحمته الله<sup>(٢)</sup> فقد استثنى من هذه الأقسام جريمة البغي، وأضاف إليها "جحد العارية"، وجعله حداً مستقلاً بنفسه، فقال: «لم يصف الله تعالى حداً من العقوبة محدوداً في النفس، أو الأعضاء، أو البشرة إلا في سبعة أشياء، وهي: المحاربة، الردة، القذف، الزنا، السرقة، حد العارية، وتناول الخمر في شرب أو أكل فقط، وما عدا ذلك فلا حد لله تعالى فيه»<sup>(٣)</sup>.

ومن قال بالحد في جاحد العارية - من الفقهاء - جعله نوعاً من السرقة، لا حداً مستقلاً بذاته، كما يراه ابن حزم.

(١) انظر: بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٩٦، مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٧٦، قوانين الأحكام الشرعية ص ٣٧٣، كشاف القناع ج ٦ ص ٧٧.

(٢) هو: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب، وينتهي نسبه إلى بني أمية، وأصله من فارس، ولد بقرطبة في رمضان سنة (٣٨٤هـ)، كان حافظاً عالماً بعلوم الحديث والفقه، وقد كان شافعي المذهب، ثم انتقل إلى مذهب أهل الظاهر، كان زاهداً في الدنيا متواضعاً، توفي رحمته الله سنة (٤٥٦هـ).

له مؤلفات كثيرة في الفقه والحديث اتصفت بقوة الحجة والمناظرة لخصومه، ومن أشهر مؤلفاته: "كتاب الأحكام لأصول الأحكام"، و"كتاب الفصل في الملل من الأهواء والنحل"، و"كتاب المحلى". وفيات الأعيان ج ٣ ص ٣٢٥، لسان الميزان ج ٤ ص ١٩٨.

(٣) انظر: المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٣.

لكن المشهور عن الإمام أحمد - في إحدى روايته - أن جاحد العارية لا قطع عليه أصلاً؛ لأن الواجب قطع السارق، والجاحد غير سارق، وإنما هو خائن، والخائن لا قطع عليه؛ لقول الرسول ﷺ: (ليس على خائن، ولا منتهب، ولا مختلس قطع)<sup>(١)</sup>، قال ابن قدامة رحمه الله<sup>(٢)</sup>: «وهو الصحيح إن شاء الله تعالى»<sup>(٣)</sup>.

أما على القول المشهور في تعريف الحد - عند الحنفية، والشافعية - فالحدود الشرعية فيها حق لله، وحق للعبد، على خلاف بين الفقهاء في أيهما الغالب، كما سيأتي. وهذه الحدود ستة أنواع هي: حد الزنا، حد القذف، حد السرقة، حد الشرب، حد قاطع الطريق "الحراة"، حد الردة.

لكن الحنفية يسمون "قطع الطريق" بالسرقة الكبرى، وبعضهم فرق بين الشرب، والسكر، فجعلوا كل واحد منهما حداً مستقلاً بذاته<sup>(٤)</sup>، وفي هذا يقول ابن نجيم رحمه الله<sup>(٥)</sup>: «الحدود أربعة: حد الزنا صيانة للأنساب، وحد السرقة صيانة

(١) أخرجه الترمذي في سننه ج ٣ ص ٤، رقم (١٤٧٢)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، وقال: «حديث حسن صحيح». وأخرجه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١٣٨، باب القطع في الخلسة والخيانة، برقم (٤٣٩١)، وأخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ١٢٥، باب الخائن والمنتهب والمختلس. وأخرجه النسائي في سننه ج ٨ ص ٨٨، باب ما لا قطع فيه. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٧٩، باب ما لا قطع فيه.

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي (٥٤١هـ - ٦٢٠هـ)، عالم فقيه، مجتهد، ولد بنابلس، ويلقب بموفق الدين.

من مصنفاته: "المغني" و"الروضة في الأصول". شذرات الذهب ٨٨/٥، والأعلام ٦٧/٤.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٤١.

(٤) المبسوط ج ٩ ص ٣٦، المهذب ج ٢ ص ٢٦٥.

(٥) هو: زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم الفقيه الحنفي، ولد بالقاهرة سنة (٩٢٦هـ) فأخذ من علمائها، وتفقّه عليه وانتفع به خلق كثير كالعلامة "محمد الغزي"، والشيخ "محمد العلمي"، وكانت وفاته في رجب سنة (٩٧٠هـ).

وله مصنفات، أهمها: البحر الرائق شرح كنز الدقائق، وشرح المنار في الأصول، والأشباه والنظائر في الفقه. الأعلام الزركلي، ج ٣ ص ٦٤.

للأموال، وحد الشرب صيانة للعقول، وحد القذف صيانة للأعراض، وما ورد في البدائع من أنها خمسة وجعل الخامس "حد السكر" فلا حاجة إليه؛ لأن حد السكر هو حد الشرب كمية وكيفية وإن اختلف السبب<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر ابن حجر رحمته الله ما قيل بوجوب الحد فيه، فقال: «وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد فيه في سبعة عشر شيئاً، فمن المتفق عليه، الردة، الحراة - ما لم يتب قبل القدرة عليه، الزنا، القذف، شرب الخمر - سواء أسكر أم لا - السرقة»<sup>(٢)</sup>.

وهذا التفاوت الحاصل بين الفقهاء في تقسيم الحدود، راجع إلى ما تطلق عليه كلمة "حد" فمنهم من جعلها عامة في العقوبات المقدرة، ومنهم من خصها بما وجب حقاً لله تعالى، أو ما فيه حق الله تعالى، وهو المشهور كما سبق.

ويمكن القول بأن المشهور من هذا التقسيم هو: ما تناول كل ما هو ضروري في الحياة مما ورد في الشرع بالمحافظة عليه من الضرورات الخمس، وهي: ضرورة الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل.

فحد الردة وجب للمحافظة على الدين، وحد الزنا والقذف وجبا للمحافظة على النسل، والأعراض، والأنساب، وصيانتها من الضياع، وحد الحراة والسرقة وجبا للمحافظة على النفس والمال، وحد الشرب للمحافظة على العقل.

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥ ص ٤.

(٢) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ٥٨.

### العقوبات المقدرة لجرائم الحدود

رتب الشارع الحكيم على كل جريمة من جرائم الحدود السابقة عقوبة شرعية مقدرة تتنوع حسب نوع الجريمة وعظم شأنها، وجاء هذا التشريع في غاية الإبداع والحكمة والعدل والرحمة، فجعل لكل جريمة عقوبة تناسبها لتكون أبلغ في الردع والزجر عن الإتيان بمثلها.

وحيث إننا بصدد البحث عن المسقطات الشرعية لهذه العقوبة يجدر بنا أولاً أن نوضح ما هي هذه العقوبة التي يرد عليها الإسقاط وبصورة مختصرة على النحو التالي:

أولاً: عقوبة الزنا<sup>(١)</sup>،

وتنقسم إلى:

(أ) الجلد: وهو حد البكر غير المحصن والأصل فيه قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ...﴾<sup>(٢)</sup>.

(ب) التغريب: ومدته سنة عند جمهور الفقهاء خلافاً للحنفية<sup>(٣)</sup> لحديث عبادة بن

(١) الزنا: في لسان العرب الشرع يطلق فعل الفاحشة في القبل زنا، أما في اصطلاح الفقهاء فقد اختلفوا في تعريفه، فعرفه الحنفية بأنه: «وطء الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهة الملك»، وعرفه المالكية بأنه: «وطء مكلف فرج آدمي لا ملك له فيه باتفاق تعمداً»، وعرفه الشافعية بأنه: «إيلاج الذكر بفرج محرم لعينه خال من الشبهة مشتتاً طبعاً»، وعرفه الحنابلة بأنه: «إتيان الفاحشة في القبل أو الدبر».

وهذه التعاريف وإن اختلفت في الفروع فهي تتفق على أن الزنا هو «الوطء المحرم». انظر: بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٣، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣١٣، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٤٠٢، كشف القناع ج ٦ ص ٨٩.

(٢) سورة النور، الآية [٢].

(٣) المبسوط للرخسي ج ٩ ص ٤٤.

الصامت عليه السلام <sup>(١)</sup>: (البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام...) الحديث <sup>(٢)</sup>.

ويرى المالكية <sup>(٣)</sup>: أن التغريب خاص بالرجل، ولا تغريب المرأة؛ لأن ذلك فيه زيادة فسادها وفتنتها.

(ج) الرجم: وهو الزاني المحصن <sup>(٤)</sup>، والأصل فيه حديث عبادة بن الصامت وأبي هريرة عليه السلام <sup>(٥)</sup> في قصة رجم ماعز بن مالك الأسلمي عليه السلام <sup>(٦)</sup>، حين جاء إلى النبي عليه السلام.

(١) هو: عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم بن قيس بن ثعلبة بن عوف الخزرجي الأنصاري، أبو الوليد، شهد بدرًا والمشاهد كلها، وكان كثير الرواية عن النبي عليه السلام، وهو أول من ولي القضاء في فلسطين، وكانت وفاته بالرملة سنة (٣٤هـ). الإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٢٦٨.

(٢) أخرجه مسلم، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٠، في الحدود، باب حد الزنا، وأخرجه الترمذي في سننه ج ٢ ص ٤٤٥، باب ما جاء في الرجم على الثيب برقم (١٤٦١). وأخرجه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١٤٤، باب في الرجم برقم (٤٤١٥).

(٣) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٢٦، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٨٦.

(٤) الإحصان في اللغة: بمعنى المنع، ومنه سمي "الحصن لمناعته"، قال تعالى: ﴿لِتُحْصِنَكُمْ مِنْ بَاسِكُمْ﴾، سورة الأنبياء، الآية [٨٠]، والمحصن في باب الزنا هو: «كل حر بالغ عاقل وطئ في نكاح صحيح». القاموس المحيط ج ٤ ص ٢١٥، المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ٤٠.

(٥) كنيته (أبو هريرة) وهي التي اشتهر بها في الإسلام واختلف في اسمه قبل ذلك ف قيل: عمير بن عامر الدوسي، وقيل: عبد شمس بن صخر، ثم سماه الرسول عليه السلام عبدالرحمن، ويتهى نسبة لدوس بن عدنان، وكان صحابياً جليلاً أكثر الصحابة حديثاً عن النبي عليه السلام فقد روي (٥٣٠٠) حديثاً، وعاش عليه السلام قرابة ثمان وسبعين سنة، وكانت وفاته سنة (٥٨هـ). الإصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ٢٠٢ وما بعدها.

(٦) هو: ماعز بن مالك الأسلمي، له صحبة زمن النبي عليه السلام، جاء إلى النبي عليه السلام تائباً معترفاً بالزنا، فقال فيه النبي عليه السلام: (لقد تاب توبة لو تابها طائفة من أمتي لأجزأت عنهم)، وقيل: أن اسمه "غريب" وماغز لقب. الإصابة في تمييز الصحابة ج ٣ ص ٣٣٧.

فاعترف بالزنا، فقال له النبي ﷺ: (هل أحصنت؟)، قال: نعم، فأمر به فرجم<sup>(١)</sup>. وكذا رجم الرسول ﷺ "المرأة الغامدية"<sup>(٢)</sup>، حين اعترفت بالزنا وهي محصنة<sup>(٣)</sup>. كما ثبت الرجم عن بعض الصحابة، كعلي بن أبي طالب ﷺ<sup>(٤)</sup>. وأجمعت الأمة على ثبوت الرجم للزاني المحصن<sup>(٥)</sup>، يقول ابن رشد: «فأما الثيب الأحرار المحصنون، فإن المسلمين أجمعوا على أن حدهم الرجم»<sup>(٦)</sup>.

(١) أخرجه البخاري "صحيح البخاري مع الفتح الباري"، ج ١٢ ص ١٢٠، باب سؤال الإمام المقر هل أحصنت؟. وأخرجه مسلم صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٣. وأخرجه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١٤٨ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ برقم (٤٤٣٠).

(٢) هي سبيعة القرشية. الإصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ٣٢٥.

(٣) أخرجه مسلم "صحيح مسلم بشرح النووي" ج ١١ ص ٢٠٣ وما بعدها، باب حد الزنا. وأخرجه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١٤٩ رقم (٤٤٣٤)، ص ١٥٢ برقم (٤٤٤٢) من حديث بريدة. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢١٤، كتاب الحدود.

(٤) هو: أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، أول الناس إسلاماً، ولد قبل البعثة بعشر سنين، وتربى في حجر النبي ﷺ، وكان كثير الرواية، عالماً مفتياً، وكان أحد أهل الشورى الذين نص عليهم عمر ﷺ، تولى الخلافة بعد مقتل عثمان ﷺ سنة (٣٥هـ). وتوفي ﷺ متأثراً بجراحه حين ضربه عبدالرحمن بن ملجم بسيفه سنة (٤٠هـ). الإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٥٠٧، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٤١.

(٥) لم يخالف هذا الإجماع إلا طائفة من الخوارج، قالوا: بعدم ثبوت الرجم للمحصن، وأن حده الجلد فقط لعموم الآية في حد الزنا، وقالوا: ما ورد في السنة أخبار آحاد، لا تثبت بها الحدود.

وهذا قول شاذ لا تثبت به حجة، والصحيح ما عليه جمهور العلماء؛ لفعل النبي ﷺ وأصحابه من بعده.

(٦) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٢٥.

## ثانياً: عقوبة القذف<sup>(١)</sup>؛

وهي الجلد خاصة، وحده ثمانون جلدة، والأصل فيه قوله: تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وانعقد به الإجماع، يقول ابن قدامة: «أجمع العلماء على وجوب الحد على من قذف المحصن إذا كان مكلفاً»<sup>(٣)</sup>، هذا إذا كان القاذف حراً.

أما إذا كان القاذف عبداً أو أمة فحده أربعون جلدة؛ لأنه حد يتبعض، فكان العبد فيه على النصف من عقوبة الحر كعقوبة الجلد في الزنا، وهو قول أكثر أهل العلم<sup>(٤)</sup>، وهو مروي عن الصحابة رضي الله عنهم كأبي بكر الصديق<sup>(٥)</sup>،

(١) القذف في اللغة: يطلق على الرمي، تقول: قذفت فلاناً بالحجارة، بمعنى: رميته، وفي اصطلاح الفقهاء: هو الرمي بالزنا خاصة، وهو محرم بالنص والإجماع، القاموس المحيط ج ٣ ص ١٨٣، فتح القدير لابن الهمام ج ٤ ص ١٩٤، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢١٥، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٢ ص ٢٠١.

(٢) سورة النور، الآية [٤].

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢١٦.

(٤) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٦، حاشية الخرشبي على خليل ج ٥ ص ٣٢٩، المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٩٠، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢١٧.

(٥) هو عبدالله بن عثمان بن عامر بن عمرو بن كعب بن لؤي القرشي أبوبكر الصديق بن أبي قحافة التيمي، خليفة رسول الله ﷺ ولد بعد الفيل بستين وستة أشهر، صحب النبي ﷺ قبل البعثة، وسبق إلى الإيمان به، ورافقه إلى الهجرة، وفي المشاهد كلها، وكانت له مواقف مشهودة في حروب الردة بعد توليه الخلافة، توفي ﷺ في جمادى الأولى سنة (١٣) هـ وهو ابن ثلاث وستين سنة. الإصابة في تمييز الصحابة ٤/ ١٦٩.



وعمر بن الخطاب<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: عقوبة السرقة<sup>(٢)</sup>؛

عقوبة السرقة قطع اليد من مفصل الكف، قال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومن السنة حديث عائشة رضي الله عنها<sup>(٤)</sup> أن رسول الله ﷺ قال: (تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً)<sup>(٥)</sup>.

(١) هو: عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رباح بن عدي ابن كعب بن لؤي القرشي أبو حفص أمير المؤمنين، ولد بعد الفجار بأربع سنين، وكان في جاهليته شديداً على المسلمين، ثم أسلم وحسن إسلامه، وكان من أجلاء فقهاء الصحابة، تولى الخلافة بعد أبي بكر الصديق، وكانت وفاته سنة (٢٣هـ) وهو ابن خمس وخمسين سنة. الإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٥١٨، طبقات الفقهاء ص ٣٨.

(٢) السرقة في اللغة: تطلق على كل ما كان على وجه الخفية، تقول استرق فلان السمع، ومنه مسارقة النظر، يقول الجصاص: «اسم السارق يطلق على عدة معاني: سارق الصلاة، ومنه قوله ﷺ: (أسوأ الناس سرقة هو الذي يسرق صلاته)، وقيل: يا رسول الله وكيف يسرق صلاته؟ قال: (لا يتم ركعوها وسجودها).. والسرقة اسم لغوي مفهوم بالمعنى عند أهل اللسان بنفس وروده غير محتاج إلى بيان، وكذلك حكمه في الشرع». أحكام القرآن ج ٢ ص ٤١٥.

(٣) سورة المائدة، الآية [٣٨].

(٤) هي: أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، تزوجها النبي ﷺ بمكة قبل الهجرة بثلاث سنين، وعمرها ست سنوات، وتوفي النبي ﷺ وعمرها ثمان عشرة سنة، وكانت عالمة بأحواله ﷺ، شهدت وقعة الجمل بين علي وأهل البصرة، وماتت في خلافة معاوية سنة (٥٨هـ)، ولها سبع وستون سنة. الإصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ٣٥٩، وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٦.

(٥) أخرجه البخاري "صحيح البخاري مع فتح الباري" ج ١٢ ص ٩٦، في الحدود رقم (٦٧٨٩)، وأخرجه مسلم "صحيح مسلم بشرح النووي" ج ١١ ص ١٨٠ في الحدود، وأخرجه الترمذي في سننه ج ٣ ص ٣ في الحدود برقم (١٤٦٩)، وقال: «حديث حسن صحيح». وأخرجه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١٣٦، باب ما يقطع فيه السارق، وأخرجه النسائي في سننه ج ٨ ص ٧٧، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٥٤، باب ما يجب فيه القطع.

وقد أجمع المسلمون على وجوب قطع السارق في الجملة<sup>(١)</sup>.

رابعاً: عقوبة شرب الخمر<sup>(٢)</sup>،

عقوبة شرب الخمر: هي "الجلد"، وقد اختلف الفقهاء في تقديرها على قولين:

الأول: أن عقوبة شارب الخمر ثمانون جلدة، وهو قول الإمام أبي حنيفة والإمام مالك، ورواية عن الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>، لإجماع الصحابة على ذلك؛ فقد روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه استشار الصحابة في حد الخمر، فقال عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه<sup>(٤)</sup>: (اجعله كأخف الحدود ثمانين جلدة)<sup>(٥)</sup>، فضرب عمر ثمانين، وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: (إذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، فما أرى عليه إلا حد المفترى)<sup>(٦)</sup>.

(١) المغني ج ٨ ص ٢٤٠، المبسوط ج ٩ ص ١٣٣.

(٢) الخمر في اللغة: من الاختمار، وهو الستر والتغطية، ومنه سمي الشراب المسكر خمراً؛ لأنه ترك فتخمر، وقيل: سميت بذلك لمخامرتها العقل. مختار الصحاح ص ١٨٩. والخمر في الشرع يطلق على كل شراب مسكر، فالعلة فيه الاسكار. ونزل تحريمها في السنة الثانية من الهجرة بعد غزوة أحد. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَأَجْتَنِبُوهُ...﴾ سورة المائدة، الآية [٩٠].

(٣) انظر: بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٧، شرح الخطاب على مختصر خليل ج ٦ ص ٣١٧، مطالب أولي النهى ج ٦ ص ٢١٢.

(٤) هو: عبدالرحمن بن عوف بن زهرة بن كلاب القرشي، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد أصحاب السورى، ولد بعد الفيل بعشر سنين، وهاجر الهجرتين، شهد بدرأ والمشاهد بعدها، توفي رضي الله عنه سنة (٣٢هـ)، ودفن بالبقيع. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ١٤٦.

(٥) أخرجه مسلم "صحيح مسلم بشرح النووي" ج ١١ ص ٢١٥، وأخرجه الترمذي في سننه ج ٢ ص ٤٤٩ برقم (١٤٧١). وأخرجه أبوداود في سننه ج ٤ ص ١١٦. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٣٢٠.

(٦) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الأشربة، ص ٧٣٠، وأخرجه أبوداود في سننه ج ٤ ص ١٦٦ برقم (٤٤٨٩)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٣٢٠. وانظر: كنز العمال ج ٥ ص ٤٧٤-٤٧٩، مصنف عبدالرزاق ج ٧ ص ٣٧٨.

الثاني: أن مقدار الحد أربعون جلدة، وهو قول الإمام الشافعي<sup>(١)</sup>، والرواية الثانية عن الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>، وسندهم في هذا: أن علي بن أبي طالب عليه السلام جلد الوليد بن عقبة<sup>(٣)</sup> أربعين جلدة، ثم قال: (جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين، وأبوبكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إلي)<sup>(٤)</sup>. قالوا: وتحمل الزيادة الواردة من عمر عليه السلام بأنها تعزيز يجوز فعلها إذا رأى الإمام ذلك.

وحد العبد على النصف من حد الحر، فحدّه أربعون جلدة على قول الجمهور.

#### خامساً، عقوبة الحرابة "قطع الطريق"<sup>(٥)</sup>؛

تختلف عقوبة قطع الطريق باختلاف حال المحارب ونوع جنايته، والأصل في ذلك

(١) انظر: مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٩.

(٢) المغني ج ٨ ص ٣٠٧، الإنصاف ج ١٠ ص ٢٣٠.

(٣) هو: الوليد بن عقبة بن أبي معيط أبو وهب الأموي القرشي، من شعراء قريش، أسلم يوم فتح مكة، وبعثه الرسول صلى الله عليه وسلم على الصدقات في بني المصطلق، ولاه عثمان الكوفة سنة (٢٥هـ)، ومات بالرقعة سنة (٦١). الإصابة في تمييز الصحابة ج ٣ ص ٦٣٧.

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه بشرح النووي ج ١١ ص ٢١٦ باب حد الخمر، وأخرجه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١٦٣ برقم (٤٤٨٠). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٣١٨.

(٥) الحرابة في اصطلاح الفقهاء: «إشهار السلاح قصد السلب»، والمحارب عرفه أبو حنيفة: «بأنه المجاهر في الطريق»، وقال مالك: «هو من حمل السلاح على الناس في مصر أو برية وكابريهم على أنفسهم وأموالهم»، وقال الشافعي مثل قول مالك مع البعد عن الغوث، وخصه الحنابلة بإشهار السلاح في الصحراء، قال ابن العربي: «والذي نختاره أن الحرابة عامة في المصر والقرى، وإن كان بعضها أفحش من بعض». بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٠، مواهب الجليل ج ٦ ص ٣١٤، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٠، كشف القناع ج ٦ ص ١٢١، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٥٩٣.

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

فالمحارب لا تخلو حاله من أربع حالات:

الأولى: إذا قتل وأخذ المال فإنه يقتل ويصلب باتفاق الأئمة الأربعة<sup>(٢)</sup>.

الثانية: إذا قتل ولم يأخذ المال، فإنه يقتل فقط، وهو القول المشهور.

الثالثة: إذا أخذ المال ولم يقتل، فإنه تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى معاً في مقام

واحد.

الرابعة: إذا أخاف السبيل ولم يقتل ولم يأخذ مالاً، فإنه ينفي من الأرض، لظاهر قوله

تعالى في الآية ﴿أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة المائدة، الآية [٣٣].

(٢) تبين الحقائق للزيلعي ج ٣ ص ٢٣٥، المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢٩٩، الأم للشافعي ج ٦ ص ١٤٠،

الإنصاف للمرداوي ج ١٠ ص ٢٩٢.

(٣) ذهب جمهور الفقهاء إلى أن (أو) في الآية تفيد التنويع، فبنوع العقاب تبعاً لشدة الجريمة،

وذهب الإمام مالك إلى أن (أو) تفيد التغيير فيختار ولي الأمر من هذه العقوبات ما يراه زاجراً،

والمراد بالنفي عند الحنفية: الحبس، وهو رأي عند المالكية والحنابلة، ويرى الشافعية: أن النفي

هو التعزير بحبس أو غيره، وللحنابلة رأي قريب من قول الشافعية وهو أن النفي: طلب

الإمام لهم، فإذا ظفر بهم عززهم بما يردعهم. أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٤٠٦، الكافي

للقرطبي ج ٢ ص ١٠٨٧، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٥، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٨٩،

سادساً، عقوبة الردة<sup>(١)</sup>،

وهي القتل، لقول النبي ﷺ: (من بدل دينه فاقتلوه)<sup>(٢)</sup>.

ولا فرق بين الرجال والنساء في وجوب القتل عند الأئمة الثلاثة «مالك، والشافعي، وأحمد»<sup>(٣)</sup>. وقال الإمام أبو حنيفة<sup>(٤)</sup>: «تجبر النساء على الإسلام بالحبس والضرب، ولا تقتل»، وقال: «لأن النساء لا تقتل في الجهاد فيكون عدم قتلهن بالردة الطارئة أولى». والراجح ما عليه الجمهور لعموم الأدلة في قتل المرتد، وهو ما رجحه ابن قدامة بقوله: «لأنها شخص مكلف بدل دين الحق بالباطل فيقتل كالرجل»<sup>(٥)</sup>.

(١) الردة في اللغة: الرجوع ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِدُوا عَلَيَّ آدْبَارِكُرْ فَتَنْقَلِبُوا خَسِرِينَ﴾ المائدة، الآية [٢١]. والمرتد في عرف الشرع: هو الراجع عن دين الإسلام إلى الكفر، وتحصل الردة بأحد أمور أربعة:

١. القول: كسب الله تعالى، أو التلفظ بما يخرج عن الملة.
  ٢. الفعل: كالسجود للصنم ونحوه.
  ٣. الاعتقاد: كاعتقاد شريك لله تعالى - تعالى الله عن ذلك -.
  ٤. الشك: كما لو شك في شيء من واجبات الدين، ومثله لا يجمله.
- القاموس المحيط ج ١ ص ٢٩٤، بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٣٤، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٦٧، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٣٣، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٢٣.
- (٢) أخرجه البخاري "صحيح البخاري مع فتح الباري" ج ١٢ ص ٢٦٧. وأخرجه الترمذي في سننه ج ٣ ص ٩ برقم (١٤٨٣) باب ما جاء في المرتد، وقال: «حديث حسن صحيح». وأخرجه أبوداود في سننه ج ٤ ص ١٢٦ برقم (٤٣٥١). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٠٢، باب قتل من ارتد عن الإسلام، وأخرجه النسائي في سننه ج ٧ ص ١٠٤.
- (٣) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٧٠، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٣٩، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٢٣.
- (٤) المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٠٨.
- (٥) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٢٤.

تقسيم الحدود بالنسبة لحق من وجبت له،

الحقوق العامة في التكاليف الشرعية لا تخلو من ثلاثة أقسام<sup>(١)</sup>:

الأول: حقوق الله الخالصة، وهي متعلق أمره ونهيه الذي هو عين عبادته، وهو ما يتعلق به النفع من غير اختصاص بأحد، فينسب إلى الله تعالى لعظم شأنه، وشمول نفعه؛ وذلك كالصلاة والصوم والزكاة.

الثاني: حقوق العبد، وهي مصالحه العامة التي يسعى إليها لكسب عيشه وإصلاح شأنه، وتحقيق سعادته في الدنيا والآخرة.

الثالث: ما فيه حق لله وحق للعبد، وهذا يكون - غالباً - في الحدود الشرعية، فقد قسم الفقهاء الحدود إلى قسمين<sup>(٢)</sup>:

١ - حدود خالصة لله تعالى ليس للآدميين فيها حق، وهذه كحد الزنا، وكل ما كان حقاً لله تعالى؛ فالخصومة ليست شرطاً فيه؛ لأنها تقام حسبة لله تعالى.

(١) انظر: الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٣١٨، فتح القدير لابن الهمام ج ٤ ص ٣٢٧، تهذيب الفروق على هامش الفروق ج ١ ص ١٥٧، الأم للشافعي ج ٧ ص ٥١، السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٦٩. وقد نظم القرافي رحمته الله هذا التقسيم في أبيات شعرية فقال:

|                            |                           |
|----------------------------|---------------------------|
| القول في تنوع الحقوق       | بنسبة الخالق والمخلوق     |
| وجملة الحقوق إذ تعين       | ثلاثة أقسامها تبين        |
| فخالص لله كالصلاة          | والحج والصيام والزكاة     |
| والثاني ما يختص بالعبد فقط | كالدين إن أسقطه العبد سقط |
| وثالثاً كمثل حد القذف      | فذا الذي أتوا به في الخلف |
| فقبل حق الله فيه يغلب      | وقيل حق العبد فيه أغلب    |
| الفروق للقرافي ج ٢ ص ٣٥٠.  |                           |

(٢) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٢، الأحكام السلطانية للهارودي ص ٢٢١، السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٧١.

وهذا القسم يجب إقامته، ولا يحل تعطيله، ولا بشفاعة، ولا بهدية، ولا بغيرها<sup>(١)</sup>.

٢- حدود فيها حق لله وحق للعبد، كحد السرقة والقذف، لذلك فالخصومة شرط فيها لتنفيذ الحد.

فالسرقة فيها اعتداء على المال، والمال لا بد له من مالك، والحد لا يثبت إلا بتحقيق الملكية المحترمة التي هي في حرز مثلها، وحق العبد ثابت في السرقة ابتداءً، وحق الله تعالى ثابت في الحد في الانتهاء فكان من مقتضى ذلك أن يكون الحد لله تعالى، وحق العبد فيه متعلق بالمال المسروق، لا في عين الحد.

والقائلون<sup>(٢)</sup> باشتراط الدعوى في حد السرقة إنما هو من أجل المال فقط. والقاعدة العامة عند الفقهاء: «أن كل عقوبة يرجع فسادها إلى العامة وتعود منفعة عقوبتها إليهم، فهي حق الله تعالى»<sup>(٣)</sup>.

وبالنظر إلى نسبة الحقين إلى الآخر، نجد - ولا شك - أن حق الله - سبحانه وتعالى - في حد السرقة هو الغالب، وهو ماقرره الفقهاء.

أما حد القذف: فالفقهاء متفقون على أن فيه حقين: حق الله، وحق المقتدوف، لكنهم اختلفوا في تغليب أحد الحقين على الآخر، واشتهر خلافهم، حتى أصبحت هذه المسألة - أصلاً - يبنى عليه كثير من المسائل الفقهية في الحدود، كما سيأتي.

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٧٢.

(٢) وهم: الحنفية، والشافعية، وأكثر الحنابلة، وعند المالكية: لا تشترط الدعوى في السرقة، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية. بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٦، المنتقى للباجي ج ٧ ص ١٦٤، نهاية المحتاج ج ٧ ص ٤٤١، الاختيارات الفقهية لابن تيمية ص ٢٩٦.

(٣) الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٣١٩، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٣٣، ٥٦.

وسبب الخلاف في هذه المسألة راجع إلى: تطبيق القاعدة الفقهية في بيان ما هو حق لله، وما هو حق للعبد.

فالحمد يكون حقاً لله - تعالى - كلما استوجبت المصلحة العامة، وكان الجانب الاجتماعي في الجريمة أقوى أثراً منه في الجانب الشخصي، وفي هذه الحالة تكون العقوبة التي قدرها الشارع لهذه الجريمة حقاً لله تعالى، كما في حد الزنا، وحقاً لله غالباً كما في حد السرقة. وإن كان أثرها بالنسبة للشخص أقوى تكون العقوبة فيها حقاً للعبد كالقصاص. وحد القذف فيه ناحية شخصية بسبب المقدوف لإيذائه والتشهير به، فيكون فيه حق للعبد، وفيه ناحية أخرى اجتماعية؛ لما يترتب على القذف بالزنا من إشاعة الفاحشة، والنيل من عرض المسلم، فيكون فيه حق لله تعالى.

ونتيجة للموازنة بين هاتين الناحيتين من حيث القوة والضعف، ليكون أحد الحقين هو الغالب، نشأ خلاف الفقهاء في كون حد القذف حقاً لله أم للعبد، على النحو التالي:

القول الأول: قول الإمام أبي حنيفة، وهو: أن حق الله في حد القذف هو الغالب مطلقاً؛ سواء كان قبل المطالبة بالحد أم بعدها.

ووجه هذا القول ما يأتي:

- ١- أن حد القذف لا يستوفيه إلا الإمام أو نائبه، وهذا هو الشأن في حقوق الله تعالى، ولو كان حقاً للعبد لاستوفاه العبد كسائر حقوقه.
- ٢- أن حفظ حق الجماعة يغلب على حق الفرد؛ لأن في ذلك تحقيق كلا الأمرين. وتغليب حق العبد يؤدي إلى إهدار حق الجماعة.
- ٣- أن حد القذف ينتصف بالرق، وهذا الحكم ثابت فيما هو حق لله تعالى، كالجلد في حد الزنا، فيكون حد القذف في الغالب حقاً لله تعالى.



٤- أن من تمام هذا الحد هو سقوط الشهادة، وهي حق الله تعالى، فكذلك أصل الحد<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: وهو قول الإمام الشافعي<sup>(٢)</sup> والمشهور في مذهب الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>، وبعض الحنفية، كأبي يوسف<sup>(٤)</sup> صاحب أبي حنيفة، قالوا: الغالب في حد القذف هو حق العبد، وذلك لما يأتي:

١- أن هذا الحد يتوقف استيفاءه على المطالبة من المذوف، وقيام الدعوى تكون - غالباً - في الحقوق الفردية.

٢- أن الرمي بالزنا هو سبب وجوب هذا الحد، وهذا الرمي جنائية على عرض المذوف، وعرضه حقه بدليل أنه بدل نفسه كالقصاص في العمد، والدية في الخطأ، فكان البدل حقه، والجزاء الواجب على حق الإنسان حقه أيضاً.

٣- أن الرجوع عن الإقرار في القذف لا يصح، وهذا دليل على أنه من حقوق الآدميين، لا من حقوق الله التي يصح الرجوع عن الإقرار بها، كما في حد الزنا.

٤- أن هذا الحد يقام على المستأمن باتفاق الأئمة، والمستأمن إنما يؤخذ بما هو من حقوق العباد.

(١) انظر: بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٥، فتح القدير ج ٤ ص ٣٢٧، المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ١٠٩، أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٧٠.

(٢) المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٢٧٤، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢٩.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢١٧، الإنصاف للمرداوي ج ١٠ ص ٢٠١.

(٤) هو: يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن حبة الأنصاري صاحب أبي حنيفة، ولي القضاء ببغداد، ولم يزل بها إلى أن مات في خلافة الرشيد سنة (١٨٢هـ).

ومن كتبه: "كتاب الصلاة"، "كتاب الفرائض"، "كتاب الحدود"، "كتاب الخرج"، وكتب أخرى كثيرة في الفقه. الفهرست لابن النديم ص ٢٨٦، وفيات الأعيان ج ٦ ص ٣٧٨.

القول الثالث: يرى المالكية: أن حد القذف إن كان بعد الرفع إلى الحاكم، وإقامة الدعوى، فهو من حقوق الله تعالى، ليس لأحد إسقاطه؛ ذلك أن الإجماع منعقد على أن الحد إذا رفع إلى الحاكم، وجب استيفاءه، ولا تجوز الشفاعة فيه لأحد، وهذا هو الشأن في حقوق الله تعالى.

والحد بعد الرفع يتعين فيه حق الجماعة، ومتى وجد حق الجماعة كان الحد من حقوق الله تعالى.

أما قبل الرفع إلى الحاكم، وإقامة الدعوى فهو من حقوق العباد<sup>(١)</sup>.

#### المناقشة والترجيح:

أولاً: ناقش الحنفية ما استدل به الشافعية والحنابلة على تغليب حد العبد في حد القذف، فقالوا<sup>(٢)</sup>:

١ - إن إقامة الدعوى في حد القذف لا تدل على أنه حق للعبد، كما في حد السرقة؛ فالمطالبة فيه شرط للقطع، مع أن الغالب فيه حق الله تعالى.

ويجاب عنه: بأنه لا يصح قياس القذف على السرقة، فهو قياس مع الفارق؛ إذ أن اشتراط الدعوى في حد السرقة إنما هو لأجل المال المسروق، الذي هو حق العبد، وهو ملكه، ولا تتحقق تلك الملكية إلا برفع الدعوى.

أما العقوبة الخدية فيه: فهي من حقوق الله تعالى، بخلاف حد القذف؛ فإن عدم وجود المال فيه دل على أن اشتراط الدعوى لكونه حقاً للعبد.

(١) انظر: المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢٢٠، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٣١، مواهب الجليل ج ٦ ص ٣٠٥،

أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١٣٣٥، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٢ ص ١٧٧.

(٢) انظر: المبسوط للرخسي ج ٩ ص ١١٠، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٦، أحكام القرآن للجصاص

٢- إن قياسكم حد القذف على القصاص لا يصح؛ إذ أن حق القصاص حق يجوز الاعتياض عنه، ويصح العفو عنه إلى الدية بخلاف الحد.

ويجاب عنه: بأن حد القذف إذا اعتبرناه حقاً للعبد فهو كذلك، وللمقذوف إسقاطه بالعفو عن القاذف، والقصاص متعلق بالبدن، والقذف متعلق بالعرض، والعرض والبدن كالشيء الواحد بالنسبة للشخص.

٣- إن كون هذا الحد لا يقبل فيه الرجوع عن الإقرار، ويقام على المستأمن، لا يدل على أن الغالب فيه حق العبد، وإنما لما فيه من حقه، بخلاف حد الزنا والشرب، فيقبل فيها الرجوع عن الإقرار؛ لأنها حق لله تعالى.

ويجاب عنه: بأنه منقوض بحد السرقة، ففيه حق للعبد، ومع ذلك يقبل فيه الرجوع عن الإقرار.

ثانياً: أجاب الشافعية ومن وافقهم على أدلة القول الأول، بما يأتي<sup>(١)</sup>:

١- أن كون استيفاء الحد في القذف مفوضاً للإمام، لا يدل على كونه خالصاً لله تعالى، وإنما جعل ذلك للإمام؛ لأن حد القذف أخف الحدود جلدًا، فلو فوض إلى صاحبه فربما أقامه على وجه الشدة، لما لحقه من الغيظ بسبب القذف، فكان تفويضه للإمام من أجل دفع هذه التهمة.

٢- إننا لا نسلم أن حق الجماعة فيه هو الغالب؛ لأن القذف خاص بالمقذوف، والمعرفة تلحقه وحده دون غيره، فتمحض حقاً فردياً؛ لأن العبد في حاجة إلى حقه أكثر من حاجة الجماعة إلى حقه.

٣- إن كون هذا الحد ينتصف بالرق، وتسقط به الشهادة، فهذا لا يعارض كونه حقاً للعبد؛ لأن ذلك صفة خاصة بالحدود، وقد نص الشرع على اعتبارها في حد القذف دون غيره من الحقوق الفردية.

(١) انظر: مغني المحتاج ج ٣ ص ٣٧٢، المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٢٨٣.

## الترجيح:

القول الراجح - والله أعلم - في هذا الأصل عند الفقهاء أن حد القذف وإن كان فيه حق لله، فالغالب فيه حق العبد، كما يقول الشافعية والحنابلة، وذلك لقوة أدلتهم وسلامتها من المناقشة التي تضعف الاستدلال بها، كما أن الإجماع يشهد لذلك، فقد أجمع فقهاء الأمصار على أن حد القذف لا يقام إلا بعد رفع الدعوى والمطالبة بالحد<sup>(١)</sup>، وهذا من أقوى الأدلة على كونه حقاً للعبد.

أما حد السرقة فإن اشتراط الدعوى فيه - كما قلنا - لأجل المال المسروق الذي هو حق خالص للعبد.

## ثمرة الخلاف:

تعتبر هذه المسألة الخلافية أصلاً لكثير من المسائل الفقهية في كتاب الحدود التي هي ثمرة من ثمرات هذا الخلاف، وأهمها إجمالاً:

١ - أن حد القذف عند القائلين بأنه حق لله يسقط بموت المقذوف ولا يدخله الإرث. وعند القائلين بأنه يغلب فيه حق العبد لا يسقط بالموت، وإذا مات المقذوف فهو لورثته من بعده كسائر حقوقه.

٢ - أنه حد يصح فيه العفو من المقذوف عند القائلين بأن الغالب فيه حق العبد، ولا يسقط بالعفو عند غيرهم.

(١) استثنى المالكية من هذا الإجماع حالة واحدة، قالوا فيها بصحة تنفيذ الحد بدون دعوى، وهي: إذا سمعه الإمام يقذف فقالوا: له حده إذا كان مع الإمام شهود عدول، إلا أن هذه مسألة انفرد بها الإمام مالك، وأجاب عنها أبو بكر الجصاص - من فقهاء الحنفية - بأن هذا إن كان فيما للإمام إقامته من غير مطالبة المقذوف فواجب ألا يختلف فيه حكم سماع الإمام، وشهادة الشهود من غير سماعه. انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٥٥، أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٧١.

٣- جواز الاستحلاف فيه كسائر الحقوق، ويسقط عن القاذف باليمين المردودة عند الشافعية القائلين بأنه حق العبد، ولا يجوز الاستحلاف فيه، ولا في شيء من الحدود عند القائلين بأنه يغلب فيه حق الله تعالى.

٤- على القول بأنه حق العبد لا يجري فيه التداخل؛ لأن حقوق الآدميين لا تتداخل، ومن قال يغلب فيه حق الله تعالى يصح فيه التداخل عندهم، كحد الزنا والشرب. وستكلم عن هذه النتائج الأربعة - إن شاء الله تعالى - مفصلة في موضعها فيما بعد.

### الحكمة من مشروعية الحدود

اتصفت الشريعة الإسلامية في أحكامها ومبادئها وقيمها بالشمول المطلق في كل زمان ومكان، ولم تقتصر مقاصد هذا التشريع السماوي على ناحية واحدة من نواحي الحياة الضرورية لحياة الشعوب الإسلامية، وإنما جاءت بكل ما فيه خير الإنسانية وسعادتها. وقد دل الاستقراء للأحكام الشرعية على أن المصالح التي قصدها الشارع من أحكامه ترجع إلى تحقيق ما هو ضروري للناس، وتحقيق ما هو حاجي لهم، وما هو تحسيني لهم. ومن الضرورات التي لا غنى للحياة عنها، هي: «ضرورة الدين، والنفس، والعرض، والمال، والعقل»<sup>(١)</sup>.

من أجل ذلك شرع الله الحدود ورتبها على ما يناسبها من الجرائم لتكون ردعاً وزجراً عن ارتكابها، قال الماوردي رحمه الله<sup>(٢)</sup>: «الحدود زواجر وضعتها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حظر، وترك ما أمر به»<sup>(٣)</sup>.

وإن كانت هذه العقوبات تبدو قاسية، إلا أن آثار الجريمة المترتبة عليها أشد ضرراً على المجتمع. فالإسلام لا يشدد في العقوبة إلا بعد تحقيق الضمانات الوقائية المانعة من وقوع الفعل بتوفير أسباب الحياة النظيفة، ثم يعاقب من لم يأخذ بهذه الأسباب الميسرة.

(١) انظر: الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٨ وما بعدها.

(٢) هو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، أخذ الفقه عن أبي القاسم الصيمري بالبصرة، وانتقل إلى بغداد، فكان حافظاً للمذهب الشافعي، وتولى القضاء في عدة بلدان، وتوفي ببغداد سنة (٤٥٠هـ).

له تصانيف كثيرة، أهمها: كتاب الحاوي، الأحكام السلطانية، الإقناع، تفسير القرآن الكريم، وصنف في أصول الفقه وفي الأدب مصنفات أخرى كثيرة. وفيات الأعيان ج ٣ ص ٢٨٢، طبقات الفقهاء ص ١٣١.

(٣) الأحكام السلطانية للمارودي ص ٢٢١.

فلقد حارب الإسلام الانحرافات ووضع لها الحدود الرادعة التي تناسب خطورة الجريمة وشناعتها لحكمة عظيمة وغاية شريفة، ألا وهي تحقيق الصالح العام بالمحافظة على أمن الجماعة المسلمة وسلامتها من الزيغ والضلال. جاء في البدائع: «إن الحدود وضعت لصالح العامة، وهي دفع فساد يرجع إليهم، ويقع حصول الصيانة لهم»<sup>(١)</sup>.

فجريمة الزنا مثلاً: تعتبر في نظر الإسلام من أفحش الجرائم وأكثرها ضرراً على الفرد والمجتمع، قال تعالى: «وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا»<sup>(٢)</sup>، فشرع الله فيه أشد العقوبات مقابل شدة الجريمة لحماية نظام الأسرة والأنساب، وحفظها من الضياع، وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله: «ولما كان الزنا من أمهات الجرائم، وكبار المعاصي، لما فيه من اختلاط الأنساب الذي يبطل معه التعارف والتناصر على أحياء الدين، وفي هذا هلاك الحرث والنسل، فشاكل في معانيه - أو في أكثرها - القتل الذي فيه هلاك ذلك، فزجر عنه بالقصاص ليرتدع عن مثل فعله من يهيم به»<sup>(٣)</sup>.

كما أن الشارع الحكيم حث على صيانة الأعراض، وجعل عقوبة القذف زجراً لمن استهان بها، وتكديباً للقاذف، وتبرئة لعرض المقدوف، وتعظيماً لشأن هذه الفاحشة التي يجلد من رمى بها مسلماً<sup>(٤)</sup>.

وجريمة السرقة تعتبر اعتداء على حرمة مال المسلم، وأخذة بالباطل، فشرع الله قطع يد السارق؛ ليكون ردعاً له ولأمثاله من الذي يعبثون بحرمة المسلمين بالاعتداء على

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٦.

(٢) سورة الإسراء، الآية [٣٢].

(٣) أعلام الموقعين ج ٣ ص ١٢٦.

(٤) حكمة التشريع وفلسفته ص ١٠٨.

أموالهم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله<sup>(١)</sup>: «ولا يجوز بعد ثبوت الحد بالبينة أو بالإقرار تأخيرها لا بحبس ولا مال يفتدى به، ولا غيره، بل تقطع يده في الأوقات المعظمة وغيرها، فإن إقامة الحد من العبادات كالجهاد في سبيل الله»<sup>(٢)</sup>.

ولما وهب الله الإنسان عقلاً سليماً يميزه عن غيره من المخلوقات، أمر الله بحفظه، وصيانتة عن الزيف والضللال، فشرع حد الشرب تأديباً وزجراً عن تعاطي الخمر وسائر المسكرات التي تغري بصاحبها إلى ارتكاب أعظم الجرائم كالزنا والقتل.

ومن أهم الوسائل التي تحقق الأمن والاستقرار للمجتمع: تنفيذ حكم الله في قطاع الطريق الذين يسعون في الأرض فساداً، فنكل الله بهم أشد تنكيل؛ إذ أمر بقتلهم وصلبهم، أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، قال ابن تيمية: «إقامة الحدود نوع من العبادة لما فيها من زجر العصاة المجرمين الذين يعيشون في الأرض فساداً، ويعتدون على أمن الجماعة، ويخرجون على نظام المجتمع»<sup>(٣)</sup>.

ولما كان هذا الدين الإسلامي أفضل الأديان السماوية، أمر الله - سبحانه وتعالى - بتنفيذ حدوده وتحكيم شريعته في حق كل من يتهاون بأمر الله وشرعه.

(١) هو: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن القاسم بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي تقي الدين أبو العباس شيخ الإسلام، ولد سنة (٦٦١هـ)، وتحول به أبوه من حران سنة (٦٦٧هـ) فسمع وقرأ القرآن والفقه وهو دون البلوغ، بلغت تصانيفه نحو أربعة آلاف مصنف، واجه كثيراً من القلاقل والفتن في عصره، وحبس عدة مرات بسبب خلافه في بعض المسائل، وفي سنة (٧٢٢هـ) أعتقل بالقلعة، فلم يزل بها حتى مات رحمه الله سنة (٧٣٨هـ).

ومن أشهر مؤلفاته: "الفتاوى الكبرى"، و"الاختيارات الفقهية"، و"السياسة الشرعية"، انظر: البدر الطالع ج ١ ص ٦٣.

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٠٦.

(٣) المصدر السابق ص ٧٨.



وتوعد الله - سبحانه وتعالى - من يكفر بعد إسلامه بالعذاب الشديد في الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ، فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾<sup>(١)</sup>. ففي هذا الحد حماية للعقيدة الإسلامية والنظام الاجتماعي الذي يقوم أساسه على تعاليم هذا الدين الحنيف.

وبعد هذا: يكمن القول بأن الله - سبحانه وتعالى - لما شرع الحدود جعلها دواء شافياً، وعلاجاً روحياً لما قد يصيب المجتمع من أمراض خلقية واجتماعية. ولهذا فقد أمر الله - سبحانه وتعالى - بوجوب تنفيذ الحدود، وتحريم الشفاعة فيها، أو تعطيلها حتى تقع هذه الحكمة موقعها، وتؤدي غرضها الذي أراده الله منها. قال ابن تيمية رحمه الله: «وهذا لأن المعاصي سبب لنقص الرزق، والخوف من العدو، فإذا أقيمت الحدود؛ ظهرت طاعة الله، ونقصت معصية الله تعالى، فحصل الرزق والنصر»<sup>(٢)</sup>.

وقد صور لنا الرسول ﷺ هذه الحكمة من الحدود أعظم تصوير، وأروع بيان، فقال عليه الصلاة والسلام: (حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا أربعون صباحاً)<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية [٢١٧].

(٢) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٧٦.

(٣) الحديث من رواية أبي هريرة رضي الله عنه وفي لفظ له: (أربعين ليلة)، وقد أخرجه النسائي في سننه ج ٨ ص ٧٦، باب الترغيب في إقامة الحد، وأخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ١١١، باب إقامة الحدود، وأخرجه أحمد في مسنده ج ٢ ص ٣٦٢.

فسبحان من هو عليم بشؤون خلقه، حكيم في أمره ونهيه بالمؤمنين رؤوف رحيم<sup>(١)</sup>.

(١) لم يوافق ابن حزم الظاهري جمهور العلماء على مقتضى حكمة التشريع هذه للحدود، وجعل الغاية منها كما جاء بنص القرآن في آيات الحدود، وهي النكال من الله، والعذاب، والعقوبة، والجزاء، والخزي في الدنيا.

والردع: إنما هو حاصل بالتحريم والوعيد في الآخرة، لا بالحد، وما ذكرناه في هذا الموضوع يرد على هذا القول وينفيه؛ إذ لا صحة لهذا الاعتراض؛ إذ أن الحدود ما جعلت للتشفي والانتقام حتى يزداد في الأسواط. المحلى ج ١٣ ص ٨٩.

## الباب الأول في المسقطات العامة للحدود

- ويشتمل على الفصول التالية:
- الفصل الأول: في العضو.
  - الفصل الثاني: في التوبة.
  - الفصل الثالث: في التداخل.
  - الفصل الرابع: في تقادم العقوبة.
  - الفصل الخامس: في الرجوع عن الإقرار بعد الحكم.
  - الفصل السادس: في تكذيب المقر في إقراره.
  - الفصل السابع: في الرجوع عن الشهادة بعد الحكم.
  - الفصل الثامن: الحدود في دار الحرب.
  - الفصل التاسع: الاشتراك في الجريمة وأثره في الإسقاط.
  - الفصل العاشر: في الشبهات المسقطات للحدود.



الفصل الأول

## المسقطات في العضو

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: العضو في حد السرقة.

المبحث الثاني: العضو في حد الحراقة.

المبحث الثالث: العضو في حد القذف.



## التمهيد

عرف الفقهاء العفو<sup>(١)</sup> في باب العقوبات الشرعية بتعريفات متقاربة.

فهو عند الحنفية والمالكية: «إسقاط ما في ذمة الجاني من حق للمجني عليه أو وليه أو بعض حقه من غير عوض»<sup>(٢)</sup>. وهو عند الشافعية والحنابلة: «ترك حق بلا بعوض»<sup>(٣)</sup>. والعفو في مجال العقوبة الشرعية يعتبر من أهم النتائج الموضوعية التي تترتب على اعتبار جريمة (ما) اعتداء على حق الفرد أو حق الجماعة، فكل جريمة غلب فيها جانب الاعتداء على حق الفرد على جانب الاعتداء على حق الجماعة، كان للفرد المجني عليه إسقاط حقه في العفو عن الجاني<sup>(٤)</sup>.

(١) يطلق العفو في اللغة ويراد به عدة معان، أشهرها خمسة أشياء.

١. ما يفضل عن النفقة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَسْتَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ أَلْعَفْوُ..﴾ [البقرة: ٢١٩].

٢. ويطلق على العطاء. يقال جاد بالمال عفواً صفواً، أي: مبدولاً من غير عوض.

٣. ويطلق على الكثرة، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَفَوا﴾ [الأعراف: ٧] أي: كثروا.

٤. ويطلق على الطالب، ومنه قول الشاعر:

تَطْـوُفُ العَفْـوَةِ بِأَبْوَابِـهِ كَطْـوُفِ النَّصَارَى بِيَّتِ الْوُثْنِ

٥. ويطلق على الترك والإسقاط، ونحوهما، يقال: عفا فلان عن الدين، أي: أسقطه عن مدينه.

ومن هذا المعنى أريد المعنى الشرعي في اصطلاح الفقهاء. القاموس المحيط ج ٤ ص ٣٦٤، مختار الصحاح ص ٤٤٢.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٤٨٦، بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٣٠١.

(٣) مغني المحتاج ج ٤ ص ٤٨، أحكام القرآن للشافعي ج ٢ ص ٢٧٨، المغني ج ٧ ص ٧٤٥.

(٤) يتضح الفرق عند الأئمة الأربعة في تعريف العفو بالعفو عن القصاص إلى الدية، فهو عند الحنفية والمالكية: يسمى صلحاً لا عفواً؛ لأن الدية لا تجب عندهم إلا برضا الجاني، وعند الشافعية والحنابلة: يسمى العفو إلى الدية عوضاً عن القصاص؛ لأنه إسقاط محض غير متوقف على رضا الآخر. انظر: المراجع السابقة في الحاشية (٣).

وقد بلغ اهتمام الفقهاء بهذا النتيجة أن جعلوا العفو معياراً هاماً للتفرقة بين حق الله وحق العبد، وفي هذا يقول الإمام القرافي رحمته الله<sup>(١)</sup>: «إنما يعرف ذلك بصحة الإسقاط، فكل ما للعبد إسقاطه فهو الذي يعني به حق العبد، وكل ما ليس للعبد إسقاطه فهو الذي يعني بأنه حق لله تعالى»<sup>(٢)</sup>.

وإسقاط العبد للحق إنما يكون بالعفو عمن عليه الحق. ويرى الإمام الشاطبي رحمته الله<sup>(٣)</sup>: «أن الأصح كون العفو نتيجة للتفرقة بين حق الفرد وحق الجماعة؛ ذلك أن الحق في العفو لا ينشأ إلا تابعاً لحق آخر هو رد الاعتداء أو اقتضاء العقوبة المترتب على الجريمة»<sup>(٤)</sup>.

والعفو الذي يقرره الفقه الجنائي الإسلامي، إنما هو عفو عن العقوبة، أو عن حقه في المطالبة، وليس عفواً عن الجريمة، بحيث ينفي عن المرتكب صفة السلوك غير المشروع، أو يخلع عليه صفة العمل المباح، قال تعالى: «وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى..»<sup>(٥)</sup>. وقال

(١) هو: أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن أبو العباس شهاب الدين الصنهاجي القرافي، من علماء المالكية، له مصنفات جلييلة في الفقه والأصول، منها: "أنوار البروق في أنواء الفروق"، "شرح تنقيح الفصول". الأعلام للزركلي ج ١ ص ٩٤.

(٢) الفروق للقرافي ج ١ ص ١٤١.

(٣) هو: إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي أبو إسحاق الشاطبي، كان بارعاً في العلوم من أفراد العلماء المحدثين، وكان له قدم السبق في الفنون فقهاً وحديثاً وتفسيراً وأصولاً وعربية، وغيرها، له استنباطات جلييلة وأبحاث شريفة، أهمها: "الموافقات في أصول النحو". الأعلام للزركلي ج ١ ص ٧٥.

(٤) الموافقات للشاطبي ج ٢ ص ٢٧٥.

(٥) سورة البقرة، الآية [٢٣٧].



سبحانه: ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾<sup>(١)</sup>.

والعفو عن العقوبة الشرعية؛ إما أن يكون عفواً عن قصاص أو تعزير أو عن حق الدية، وإما أن يكون عفواً عن حد من حدود الله المشروعة:

(أ) فإن كان عفواً عن قصاص ونحوه مما هو حق العبد، فقد ورد الشرع بصحة العفو فيه، بل ورد الحث عليه والترغيب فيه؛ ذلك أن القصاص من حقوق العباد، لهم إسقاطه بالعفو، يقول أنس بن مالك رضي الله عنه<sup>(٢)</sup>: (ما رأيت رسول الله ﷺ رفع إليه شيء من قصاص إلا أمر فيه بالعفو)<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة البقرة، الآية [١٧٨]. وقد اختلف الفقهاء في المراد بالعفو في هذه الآية، فقال الشافعي: «هو إسقاط؛ حيث ذكر بعد آية القصاص»، وإذا ذكر العفو بعد العقوبة كان في الإسقاط أظهر، ورجح مالك وأصحابه معنى العطاء، قالوا: «لأن العفو إذا أريد به الإسقاط وصل بكلمة (عن) كقوله تعالى: «وَأَعْفُ عَنَّا»، وإن كان بمعنى العطاء وصل بـ(له)». وأجاب عنه الشافعية: «بأن العلة إنما تتحقق إذا كان معنى (عفا) أسقط، لأن تفسيره (ترك)، وكله (له) تتصل بكلمة (ترك وأخذ)». وقال المالكية: «أن قوله تعالى في الآية (شيء) نكرة، ولو أريد به القصاص لما نكره لأن معرف، والتشكيك يكون في جانب الدية وما دونه»، وأجاب عنه الشافعية: «بأنه غير لازم، فقد يكون القصاص نكرة، كما إذا تبعض القضاء فعفا بعض الأولياء، وبقي البعض الآخر منكراً، وبهذا يترجح لنا - والله أعلم - أن المراد في الآية (الإسقاط). انظر: أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٦٧، أحكام القرآن للشافعي ج ٢ ص ٢٧٦.

(٢) هو: أنس بن مالك بن النضر بن ضمضم بن زيد بن حرام بن جندب أبو حمزة الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ، كان كثيراً الرواية عن النبي ﷺ، خرج إلى بدر وهو صغير، وشهد الفتوح بعدها، ثم سكن البصرة ومات بها سنة ٩٠هـ، وهو آخر من مات من الصحابة بالبصرة وله مائة وثلاث سنين. الإصابة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٧١.

(٣) أخرجه أبو داود في الديات، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم ج ٤ ص ١٦٩ برقم (٤٤٩٧). وأخرجه النسائي في سننه في القسامة، باب الأمر بالعفو عن القصاص ج ٨ ص ٣٧، وقال: «إسناده حسن»، وأخرجه ابن ماجه في سننه ٢/ ١٥٤، باب العفو في القصاص، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٥٤، باب ما جاء في الترغيب في العفو عن القصاص.

وقد أجمعت الأمة على جوازه، وأنه أفضل<sup>(١)</sup>.

(ب) أما إذا كانت العقوبة حداً من الحدود المشروعة، فما كان منها خالصاً لله تعالى، كحد الزنا والشرب، فهذا لا يصح فيه العفو من الأفراد ولا من الجماعة؛ لأن ما كان لله تعالى لا يحل لأحد إسقاطه بأي حال من الأحوال.

وإن كان في الحد حق لله تعالى، وحق للعبد، كحد السرقة، والقذف والحرابة - إذا أخذ المحارب المال - فهذا محل خلاف عند الفقهاء سببه تفاوتهم في القول بتغليب أحد الحقين على الآخر في هذه الحدود التي فيها حق لله وحق للعبد.

وسنفصل آراء الفقهاء في هذه المسألة بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث.

## المبحث الأول

## العفو في حد السرقة

اشترط جمهور الفقهاء - كالحنفية والشافعية والحنابلة - لاستيفاء القطع في حد السرقة مطالبة المسروق منه للسارق بالقطع؛ وذلك بإقامة الدعوى منه على السارق.

وإذا كانت الخصومة شرطاً للقطع في السرقة؛ فإن حكم العفو فيها له حالتان: حالة قبل الرفع والخصومة، وحالة بعدها.

(أ) فإن وقع العفو قبل الرفع والخصومة، فقد انعقد الإجماع على أن العفو عن السارق قبل الرفع والمطالبة بالحد جائز؛ ذلك أن الحد قبل الرفع يكون من حق العبد، وما كان للعبد يصح إسقاطه بالعفو<sup>(١)</sup> كالقصاص.

(ب) أما بعد الرفع إلى الإمام وإقامة الدعوى بالمطالبة بالقطع، فقد تعينت المصلحة العامة للمجتمع بهذه الشكوى، ففي هذه الحالة لا يجوز إسقاط القطع بالعفو عن السارق بأي حال من الأحوال؛ ذلك أن العفو إسقاط، والإسقاط لا يصح إلا من صاحب الحق، والحق في القطع بعد الرفع من حقوق الله تعالى.

والقول بعدم صحة العفو عن القطع بعد الرفع والخصومة قول عامة الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعة في المشهور عنهم<sup>(٢)</sup>، وإن روى عن بعضهم خلافه، فهو قول ضعيف لا دليل عليه.

(١) استثنى المالكية من هذا الحكم، من عرف بالشر وأذية الناس والفساد في الأرض، والتناول على الأموال. فقالوا: «من هذه حالة يكره العفو عنه؛ لأن في العفو عنه إعانة له على التماذي في الباطل، وأذية الناس». المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢٧١، المنتقى للباجي ج ٧ ص ١٦٥.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ج ٧ ص ٨٦، المبسوط ج ٩ ص ١٨٦، المنتقى للباجي ج ٧ ص ١٦٥، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٣٩، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٧٦، المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٨٤، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢٨، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٨١، الإقناع ج ٤ ص ٢٨٥، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٦٨.

أدلة الفقهاء على صحة إسقاط القطع عن السارق بالعفو قبل الرفع؛  
استدل الفقهاء على صحة إسقاط القطع عن السارق بالعفو قبل الرفع والخصومة  
بأدلة، منها:

- ١- حديث عمرو بن شعيب<sup>(١)</sup> عن أبيه عن جده رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال:  
(تعاونا الحدود فيما بينكم، فما بلغني من حد فقد وجب)<sup>(٢)</sup>.
- ٢- حديث صفوان بن أمية رضي الله عنه<sup>(٣)</sup> قال: (كنت نائماً في المسجد على خميصة لي  
فسرقت، فأخذنا السارق فرفعناه إلى النبي ﷺ فأمر بقطعه، فقلت: يا رسول أفي خميصة  
ثمنا ثلاثون درهماً؟ أنا أهبها له). ورواية. لم أرده بهذا، هي عليه صدقة، وفي أخرى  
قال: عفوت عنه يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: (فهلا كان قبل أن تأتيني به)<sup>(٤)</sup>.

(١) هو: عمرو بن شعيب العقدي ثم العبدى من وفد بني عبد القيس، الإصابة في تمييز الصحابة  
ج ٢ ص ٥٤٣.

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الحدود، باب العفو عن الحد ج ٤ ص ١٣٣ برقم (٤٣٧٦)، وأخرجه الدارقطني  
في سننه ج ٣ ص ١١٣، وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب الحدود ج ٤ ص ٣٨٣، وصححه، وأخرجه  
البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٣٣١، باب ما جاء في السر على أهل الحدود.

(٣) هو: صفوان بن أمية بن خلف بن وهب الجمحي، قتل أبوه يوم بدر كافراً، وكان صفوان أحد  
العشرة الذين انتهى إليهم شرف الجاهلية، ووصله لهم الإسلام، فأسلم وحسن إسلامه، ونزل على  
العباس بالمدينة، ثم أذن له النبي ﷺ في الرجوع إلى مكة، فأقام بها حتى مات بعد مقتل عثمان  
رضي الله عنه، وقيل: مات سنة (٤٢هـ). الإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ١٨٧.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ص ٧٢٢، باب ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان، وأخرجه أبو داود  
ج ٤ ص ١٣٨، برقم (٤٣٩٤)، وأخرجه النسائي في سننه ج ٨ ص ٦٨ وقال: «إسناده صحيح»،  
وأخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ١٢٦، باب من سرق من حرز، وأخرجه البيهقي في السنن  
الكبرى ج ٨ ص ٢٦٥.

٣- حديث الزبير بن العوام<sup>(١)</sup> مرفوعاً بلفظ: (اشفعوا ما لم يصل إلى الوالي، فإذا وصل إلى الوالي فعفا فلا عفا الله عنه)<sup>(٢)</sup>.

وقد أجمع علماء الأمصار على تحريم العفو والشفاعة في حد من حدود الله مما هو حق لله أو يغلب فيه حق الله تعالى، كحد السرقة بعد الرفع<sup>(٣)</sup>، قال ابن عبد البر<sup>(٤)</sup>: «لا أعلم خلافاً أن الشفاعة في ذوي الذنوب حسنة جميلة ما لم تبلغ السلطان، وأن عليه إذا بلغته إقامتها»<sup>(٥)</sup>.

وحد السرقة يغلب فيه حق الله تعالى، وهو القطع، فيكون حكم العفو فيه حكم العفو في حد الزنا والشرب، ذلك أن حق العبد فيه خاص بالمال المسروق، فاشتترط فيه الخصومة وهو ليس حداً، فالعفو عن المال جائز من صاحب الحق ولو بعد الرفع، ولا أثر له على القطع.

(١) هو: الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب القرشي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى، أسلم وله اثنتا عشرة سنة، توفي مقتولاً على يد ابن جرموز في جمادى الأولى سنة (٣٦هـ). وله ست وستون سنة. الإصابة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٥٤٥.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ٢٠٥، كتاب الحدود رقم (٣٦٣)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٣٣٣، باب ما جاء في الشفاعة بالحدود.

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم للنووي ج ١١ ص ١٨٦، نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٣٠٣.

(٤) هو: أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، إمام عصره في الحديث والأثر، ولد في ربيع الآخر سنة (٣٦٨هـ) وتوفي بمدينة شاطبة في ربيع الآخر سنة (٤٦٣هـ)، وله باع طويل في علم الحديث.

له مؤلفات كثيرة، منها: "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد"، "الاستيعاب في معرفة الأصحاب"، "جامع البيان وفضل". وفيات الأعيان ج ٧ ص ٦٦.

(٥) نقله الزرقاني. انظر: شرح الزرقاني على الموطأ ج ٤ ص ١٥٩.

رأي ابن حزم في العفو عن السارق:

يرى الإمام ابن حزم رحمه الله أن الحد لا يجب إلا بعد بلوغه للإمام وصحته عنده، فترك الطلب قبل الرفع مباح؛ لأنه لم يجب عليه فيما فعل حد، ورفع - أيضاً - مباح إذا لم يمنع من ذلك نص أو إجماع، فلما كان كلا الأمرين مباحاً قال ابن حزم: «فالأحب إلينا - دون أن يفتي به - أن يعفا عنه ما كان وهلة ومستوراً، فإن آذى صاحبه وجاهر فرفعه أحب إلينا»<sup>(١)</sup>.

وابن حزم بقوله هذا لا يختلف كثيراً عما عليه جمهور الفقهاء، فهو يرى جواز العفو في حد السرقة إذا خفي ولم يشتهر، وهذا معنى قول الجمهور: «قبل الرفع». ودل قوله: «رفعه أحب إلينا» أنه لا يصح العفو بعد الرفع للإمام.

ووجه الخلاف بين الجمهور وابن حزم: أن الجمهور استندوا في مذهبهم على ما ذكرنا آنفاً<sup>(٢)</sup> من الأحاديث والآثار. أما ابن حزم فلم يصح عنده شيء منهما، فضعفها وقال: «بأنها روايات كلها منقطعة لا تقوم بها حجة». وإنما اعتمد ابن حزم في مذهبه هذا على أن الأصل في الحد قبل الرفع عدم الوجوب فيصح العفو فيه<sup>(٣)</sup>.

ويجيب على قول ابن حزم هذا: بأننا نسلم صحة العفو عن السارق قبل الرفع، ولكن يبقى السارق مسؤولاً عن جنايته أمام الله - سبحانه وتعالى - إذ أن في اعتدائه على المال المعصوم جناية على حق الغير، وأخذاً للمال بالباطل.

أما تضعيف ابن حزم للرواية السابقة: فهو لا يأتي عليها كلها؛ إذ أن فيها أحاديث مشهورة كحديث عمرو بن شعيب المتقدم، وأحاديث النبي عن الشفاعة في الحدود،

(١) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٦٠.

(٢) انظر: ص ٦٢ من الكتاب.

(٣) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٦٠.

ومنها: حديث عائشة رضي الله عنها في شأن المخزومية <sup>(١)</sup> التي سرقت، وفيه أن رسول الله ﷺ قال لأسامة بن زيد <sup>(٢)</sup>: «أتشفع في حد من حدود الله..» الحديث <sup>(٣)</sup>.

فكل ما ورد في النهي عن الشفاعة في حد من حدود الله، أو العفو فيه بعد الرفع، وإن كان في بعضه مقال، فإن تعدد رواياته يقوي بعضها بعضاً.

وهذا: يمكن القول بأن العفو في حد السرقة، إن كان قبل الرفع فهو جائز، أما بعده لا يصح مطلقاً؛ ذلك أن العفو خاص بحقوق العباد، والسرقة بعد الرفع تثبت حقاً لله تعالى، لا يحل لأحد إسقاطه <sup>(٤)</sup>.

(١) هي: امرأة من قريش من بني مخزوم، قال ابن حجر: «واسم المرأة على الصحيح: فاطمة بنت الأسود ابن عبد الأسد بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم، وهي بنت أخي أبي سلمة بن عبد الأسد الصحابي الجليل. فتح الباري ج ١٢ ص ٨٨، وانظر: الإصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ٣٨٠.

(٢) هو: أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل بن عبد العزى بن زيد بن امرئ القيس الكلبى، كنيته أبو محمد، توفي النبي ﷺ وله عشرون سنة، وكان النبي ﷺ قد أمره على جيش عظيم سار به في خلافة أبي بكر، واعتزل أسامة الفتن بعد مقتل عثمان إلى أن مات ﷺ في أواخر خلافة معاوية سنة (٥٤هـ). الإصابة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٣١.

(٣) أخرجه البخاري "صحيح البخاري مع فتح الباري" ج ١٢ ص ٨٧، باب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان برقم (٦٧٨٨)، وأخرجه مسلم "صحيح مسلم بشرح النووي" ج ١١ ص ١٨٦ في النهي عن الشفاعة في الحدود، وأخرجه أبوداود في سننه ج ٤ ص ١٣٢ برقم (٤٣٧٣)، وأخرجه الترمذي في سننه ج ٢ ص ٤٤٢ برقم (١٤٥٥)، وقال: «حديث حسن صحيح». وأخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ١١٣، باب الشفاعة في الحدود.

(٤) انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ٩٥، نيل الأوطار للشوكاني ج ٧ ص ٣٠٣، الاختيارات الفقهية لابن تيمية ص ٢٩٦.

## المبحث الثاني

### حكم العفو في حد الحرابة

لا تخلو حال المحارب المستحق لعقوبة الحرابة من أربع حالات بحسب العقوبة الشرعية الواردة في آية الحرابة، فهو:

(أ) إما أن يخيف السبيل فقط، فهذا حكمه النفي من الأرض.

(ب) وإما أن يخيف السبيل ويأخذ المال، فهذا حكمه القطع من خلاف.

(ج) وإما أن يخيف السبيل ويأخذ المال ويقتل، فهذا حكمه القتل والصلب معاً.

(د) وإما أن يخيف السبيل ويقتل فقط، فهذا حكمه القتل<sup>(١)</sup>.

فإن استوجبت جناية المحارب القطع من خلاف فقط فيقال في حكم العفو فيه ما قيل في العفو عن السارق<sup>(٢)</sup>؛ إذ أن القطع - هنا - حق الله تعالى ليس للعبد إسقاطه بالإجماع. فإن استوجبت حرابته القتل فقط، أو القتل مع الصلب، فقد انعقد الإجماع - أيضاً - على أن القتل لا يسقط عن المحارب بعفو ولي المجني عليه، ولا بعفو الإمام؛ إذ أن القتل - هنا - حق الله تعالى، قال ابن قدامة: «أجمع على هذا كل أهل العلم»<sup>(٣)</sup>.

وجريمة الحرابة: جريمة وجب فيها تغليظ العقوبة الشرعية، والتغليظ يتحقق بوجوب القتل وانحتمائه في حق الجاني، لا بالعفو عنه.

(١) هذا على القول الراجح عند الفقهاء، لكن المسألة لا تخلو من خلاف في حكم الجمع بين القطع والقتل والصلب لاختلافهم في معنى (أو) في الآية. انظر: بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٣، بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٤١، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٠، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٨٨، المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٣٢٤.

(٢) انظر: ص ٦٢ من الكتاب.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٠.



ومن نصوص الفقهاء في حكم العفو عن المحارب - في هذه الحالة - ما يأتي:

(أ) يقول السرخسي رحمه الله مبيناً مذهب أبي حنيفة وأصحابه: «وعفو الأولياء في ذلك باطل؛ لأن هذا حد يقام لحق الله تعالى، وإسقاط الأولياء إنما يعمل في ما هو حقهم، ويكون استيفاءه إليهم»<sup>(١)</sup>.

(ب) وجاء في المدونة عن الإمام مالك قوله: «لا يجوز العفو هاهنا، ولا يجوز للإمام أن يعفو؛ لأن هذا حد من حدود الله قد بلغ السلطان فلا يجوز فيه العفو»<sup>(٢)</sup>.

(ج) وجاء في الأم عن الشافعي، قوله: «وإن كنت أراه قد خالف سبيل القصاص في غيره؛ لأن دم القاتل فيه لا يحقن بعفو الولي عنه، ولا بصلحه، ولو صالح فيه كان الصلح مردوداً...؛ لأنه حد من حدود الله عز وجل»<sup>(٣)</sup>، ويفسره قول الماوردي: «وهذا القتل محتوم، ولا يجوز العفو عنه، وإن عفا عنه وولي الدم كان عفوه لغواً»<sup>(٤)</sup>. ويقول ابن قدامة: «وقتلته متحتم لا يدخله عفو»<sup>(٥)</sup>.

(١) المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ١٩٦.

(٢) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٣٠١.

(٣) الأم للشافعي ج ٦ ص ١٥٢.

(٤) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٤، وهذا القول المشهور في المذهب والذي عليه عامة أهل العلم، وفي مذهب الشافعية قول آخر ذكره النووي رحمه الله وهو: «أن قتل قاطع الطريق يغلب فيه معنى القصاص، فلو عفا ولي المقتول عن حق القصاص على مال صح عفوه ووجب المال، وسقط القصاص عنه، ويقتل المحارب بعد ذلك حداً كما لو وجب القصاص على مرتد فعفا الولي قتل للردة، فيكون تحتم القتل هو حق الله، وحق العبد في القصاص منه، إذا أسقطه بالعفو بقي انحتم القتل حداً لله تعالى. انظر: مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٣، أحكام القرآن للشافعي ج ١ ص ٣١٥.

(٥) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٠.

ويقول ابن حزم الظاهري: «فلما اجتمع - في حد الحراة - حقان: أحدهما الله، والثاني لولي المقتول، كان حق الله تعالى أحق بالقضاء ودينه أولى بالوفاء، وشرطه المقدم في الوفاء على حقوق الناس»<sup>(١)</sup>.

وجهور الفقهاء إذ يقررون أن حد الحراة لا يسقط بالعفو، يؤكدون أن هذا الحد حق الله تعالى، وإن كان للعبد فيه حق فهو في المال المسروق، أما الحد ذاته فهو حق الله، لا يحل إسقاطه، وقد خالف القصاص في عدة أمور، منها<sup>(٢)</sup>:

١- أن الله سبحانه وتعالى حث المجني عليه في القصاص أو وليه بالمبادرة إلى العفو، ورغبه فيه، كما ورد في قوله تعالى بعد آيات القصاص: «فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَّ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ»<sup>(٣)</sup>، أما في آية الحراة لم يرد ذكر العفو فيها، وإنما توعد الله - سبحانه وتعالى - المحاريين بالخزي في الدنيا، والعذاب في الآخرة.

٢- أن القصاص إنما يجب بطريق المساواة، وفيه معنى المقابلة بالمحل، أما قطع الطريق، ففيه اعتداء على حق المجتمع ومحاربة لله ورسوله، والسعي في الأرض فساداً، وذلك هو موجب تلك العقوبة المغلظة.

(١) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٣٢٧، وابن حزم وإن وافق أهل العلم في القول بعدم سقوط حد الحراة بالعفو، فقد خالفهم في مسألة أخرى، وهي قوله: «بشوت حق العبد بعد استيفاء القتل من المحارب»، فلو اختار الإمام قتل المحارب فقتله ثبت لولي المجني عليه حقه في أخذ الدية من تركته نص عليه ابن حزم بقوله: «وليس هاهنا شيء يسقط حق الولي؛ إذ ممكن له أن يستوفي حقه بعد استيفاء حق الله تعالى». المحلى ج ١٣ ص ٢٢٨.

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ١٥٦، أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٦٦، أحكام القرآن للشافعي ج ١ ص ٣١٥، نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٦٣، السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٨٦.

(٣) سورة البقرة، الآية [١٧٨].

٣- أن القصاص حق العبد يجوز له العفو عنه إلى الدية، وقد أضاف الله إلى العبد قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا فَلَا يُشْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنْصُورًا﴾<sup>(١)</sup>. أما الحُرابة فقد أضافها الله - سبحانه وتعالى - إليه في قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾<sup>(٢)</sup>. فكان الحد فيها حق الله تعالى.

٤- أن ضرر القتل في القصاص يخص الأفراد، وضرر القتل في الحُرابة عام يلحق الجماعة. وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: «لأن المحاربين إنما يقتلون لأخذ المال، فضررهم عام بمنزلة السارق، فكان قتلهم حدًا لله تعالى»<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان لا يصح العفو من الولي عن حد الحُرابة، فكذلك لا يحق للإمام أن يقول فيه بالعفو؛ إذ أن مصلحة العقوبة في هذا الحد تعود إلى الأمة، ولا يحق للإمام أن يساوم على مصلحة الأمة، فيعفو عن المحارب أو غيره مما هو حق لله تعالى، فهو نائب عن الله تعالى في استيفاء الحد.

ولما كان حد السرقة والحُرابة يغلب فيها حق الله تعالى، فالحكم فيهما من حيث سقوط العقوبة بالعفو كالحكم في حد الزنا والشرب مما هو حق لله تعالى لا يحل لأحد إسقاطه. وقد حكى ابن حجر رحمته الله إجماع الأمة على ذلك، فقال: «ولا يجوز العفو في الحدود وهو مجمع عليه في الزنا والسرقة والحُرابة وشرب الخمر»<sup>(٤)</sup>. فدل ذلك على أنه إن روى خلاف في المسألة، فهو قول شاذ لا دليل عليه، فلا يعتد به.

(١) سورة الإسراء، الآية [٣٣].

(٢) سورة المائدة، الآية [٣٣].

(٣) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٨٦.

(٤) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ٨٩.

### المبحث الثالث

#### العضو في حد القذف

يتوقف حكم العفو عن القاذف على القول بأن حد القذف حق لله - غالباً - أو يغلب فيه حق العبد، وقد تكلمنا عن خلاف الفقهاء في هذه المسألة عند تقسيم الحدود بالنسبة لحق من وجبت له<sup>(١)</sup>.

وبناءً عليه: فإن للفقهاء في حكم العفو عن القاذف آراء مختلفة على النحو التالي:

#### أولاً: في المذهب الحنفي:

يرى الحنفية أن حد القذف يغلب فيه حق الله تعالى، ولاشتماله على حق العبد اشترطت فيه الدعوى، والأفضل للمقذوف العفو وترك الخصومة قبل الرفع، فهو مندوب إلى الستر على أخيه المسلم لما في الخصومة من إشاعة الفاحشة بين الناس. أما بعد الرفع وإقامة الدعوى من المقذوف، فلا يصح فيه العفو عن القاذف مطلقاً، فبعد ثبوته لا يجوز إسقاطه بالعفو؛ لأن المذهب فيه حق الله تعالى، وهو لا يقبل العفو من العبد، واستثنى الحنفية من ذلك قول المقذوف في حق القاذف (لم يقذفني أو كذب شهودي) فحينئذ لم يقع القذف موجباً للحد؛ لأنه وقع ثم سقط، كما لو صدقه المقذوف في مقالته<sup>(٢)</sup>.

وهذا القول هو المشهور في مذهب الإمام أبي حنيفة خلافاً لأبي يوسف في أحد قولييه، فقد روى عنه أن قال بسقوط حد القذف بعفو المقذوف عن القاذف<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: ص ٤١ من هذا الكتاب.

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ج ٧ ص ٥٢، المبسوط ج ٩ ص ١٠٩، فتح القدير لابن الهمام ج ٤ ص ١٩٨،

الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣١٧.

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٢.

ويقول الإمام السرخسي رحمته الله مبيناً مذهب أبي حنيفة بعد أن استدل على كون حد القاذف يغلب فيه حق الله تعالى، قال: «إذا ثبت هذا الأصل<sup>(١)</sup> فنقول بعفوه لا يسقط عندنا؛ لأنه إنما يملك إسقاط ما يتمحض حقاً له، فأما حق الله فلا يملك إسقاطه»<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً: في المذهب المالكي:

يرى الإمام مالك رحمته الله رأي الإمام أبي حنيفة، فحد القذف عنده قبل الرفع والتقاضي فيه من حق العبد، وله أن يعفو عن قاذفه، وهو ما رواه ابن القاسم<sup>(٣)</sup> عن الإمام مالك رحمته الله. فقد جاء في المدونة: «وقد بلغني عن مالك في رجل قذف رجلاً فعفا عنه قبل أن يبلغ الإمام، ثم بدى له أن يقوم به، قال مالك: ليس ذلك له، ولا حد عليه»<sup>(٤)</sup>.

أما بعد بلوغ الحد إلى الإمام وإقامة الدعوى، فلا يصح عفو المقذوف عن القاذف، واستثنى المالكية من هذا الأصل ما إذا أراد المقذوف الستر على نفسه، كأن يخشى أنه إن ظهر ذلك قامت عليه بينة بما رماه به، أو لئلا يشتهر أمره، فيكثر لغط الناس والإشارة إلى المقذوف بسوء<sup>(٥)</sup>.

(١) وهو: كون الغالب في حد القذف حق الله تعالى.

(٢) المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ١١٠.

(٣) هو: أبو عبدالله عبدالرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة الفقيه المالكي، صاحب مالكاَ عشرين سنة، وكانت ولادته سنة (١٣٢هـ)، وتوفي رحمته الله سنة (١٩١هـ)، وهو صاحب رواية: "المدونة" في المذهب المالكي، وعنه أخذها سحنون. وفيات الأعيان ج ٣ ص ١٢٩.

(٤) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢١٦.

(٥) المنتقى للباجي ج ٧ ص ١٤٧.

وهذا خلاف لأصبع<sup>(١)</sup> - من فقهاء المالكية - فقد خصه بأمر لا يخفى حتماً من بينة قد عرفت، أما بالغمز والتهم والقييل والقال، فلا يسقط الحد عنده بالعفو<sup>(٢)</sup>. وكذلك من عرف بالعفة والفضل بين الناس، فلا يخشى من إقامة بينة تشهد عليه بالزنا، ولا يخشى من كثرة كلام الناس فيه إذا حد قاذفه، فإنه لا يجوز عفو بعد بلوغه للإمام<sup>(٣)</sup>.

ويجوز العفو عن القاذف عند المالكية مطلقاً؛ إذا كان القاذف أباً للمقذوف أو أمه أو جده، فيصح عفوهم وإن لم يرد ستراً على نفسه<sup>(٤)</sup>.

ونقل ابن رشد عن الإمام مالك قولاً آخر في المذهب: «وهو سقوط حد القذف بعفو المقذوف عن القاذف على كل حال، قياساً على جواز العفو فيه قبل بلوغه للإمام كالديون والقصاص»<sup>(٥)</sup>. وهذا قول قديم للإمام مالك رجع عنه إلى قوله الأول، وهو: «بطلان العفو عن القاذف بعد الرفع، وإقامة الدعوى إلا أن يريد ستراً على نفسه».

(١) هو: أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع الفقيه المالكي المصري، تفقه على ابن القاسم وابن وهب وأشهب، وكان جده نافع بن عتيق بن عبدالعزيز بن مروان بن الحكم الأموي والياً على مصر، وكانت وفاته في شوال سنة (٢٢٥هـ).

له مؤلفات كثيرة، منها: "كتاب الأصول"، "تفسير غريب الموطأ، آداب الصيام"، وغيرها. وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٤٠، شذرات الذهب ج ٢ ص ٥٦.

(٢) المنتقى للباجي ج ٧ ص ١٤٧، تبصرة الحكام ج ٢ ص ٢٦٨.

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٣١.

(٤) استثنى ابن القاسم من هذا الحكم الجد لأم، فلا يصح العفو عنه؛ لأنه يوصف بالأبوة. المنتقى

للباجي ج ٧ ص ١٤٧، تبصرة الحكام لابن فرحون ج ٢ ص ٢٦٩.

(٥) بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٣١.

وهذا هو القول المشهور في المذهب، وعليه أكثر المالكية، كالقرطبي<sup>(١)</sup>، وابن العربي<sup>(٢)</sup>، وابن الماجشون<sup>(٣)</sup>، وغيرهم كثير<sup>(٤)</sup>.

ووجه ذلك - كما قدمنا - أن الغالب فيه حق الله تعالى عندهم، فلم يجز العفو عنه بعد بلوغه للإمام كالقطع في السرقة.

أما إذا مات المقتول قبل المطالبة بالحد ورفعته إلى السلطان، فإن كان قد أوصى الوارث بقيام الحد له، فليس له العفو عن القاذف تنفيذاً لوصية مورثه؛ لأن الخيار له، وإن لم يكن قد أوصاه بذلك فيصح عفو عن القاذف؛ لأن الخيار في هذه الحالة للوارث<sup>(٥)</sup>.

(١) هو: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، كان من أجل علماء التفسير العارفين الورعين الزاهدين في الدنيا، كانت وفاته رحمته الله في التاسع من شوال سنة (٦٧١هـ).

له مصنفات كثيرة، أهمها: "الجامع لأحكام القرآن" في ١٢ مجلد، "الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى"، "التذكار في أفضل الأذكار"، "التذكرة بأمور الآخرة"، الأعلام ج ٥ ص ٣٢٢.

(٢) هو: أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي الأندلسي الحافظ المشهور، من أهل التنفz في العلوم والاستبحار فيها، الحريص على أدائها ونشرها، ولد في شعبان سنة (٤٦٨هـ)، وتوفي بالمدينة سنة (٥٤٣هـ).

له مصنفات كثيرة، منها: "عارضة الأحوذى في شرح الترمذى"، "أحكام القرآن". وفيات الأعيان ج ٤ ص ٢٩٦، شذرات الذهب ج ٤ ص ١٤١.

(٣) هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، الفقيه المالكي، أخذ الفقه عن الإمام مالك وعن أبيه، وكان فصيح اللسان، قال فيه ابن أكتm: «عبد الملك بحر لا تكدره الدلاء»، وقيل: أنه عمي في آخر عمره، وتوفي سنة (٢١٣هـ). وفيات الأعيان ج ٤ ص ١٦٦، طبقات الفقهاء ص ١٤٨.

(٤) انظر: المنتقى للباجي، ج ٧ ص ١٤٨، الكافي للقرطبي ج ٢ ص ١٠٧٨، تبصرة الحكام لابن فرحون ج ٢ ص ٢٦٨.

(٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٣١.

### ثالثاً، في المذهب الشافعي،

لما كان الغالب في حد القذف حق العبد عند الشافعية، قالوا بصحة العفو فيه، وهو حق موروث كغيره من الحقوق بين الأفراد، فإذا عفا صاحب الحق في القذف، أو وارثه عن القاذف بعد ثبوت حد القذف عليه، صح عفوهُ وسقط الحد عن القاذف مطلقاً، أي: سواء أراد المَقْذُوفُ السَّترَ على نفسه أم لا يرد، ولا بد من العفو عن جميع الحد، فإن عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء<sup>(١)</sup>.

وإن كان له وارثان فعفا أحدهما، ثبت للآخر جميع الحد؛ ذلك لأن الحد إنما جعل للردع والزجر، ولا يحصل ذلك إلا بما جعله الله عز وجل للردع، وهو الحد. وإن لم يكن له وارث، فهو للمسلمين ويستوفيه السلطان<sup>(٢)</sup>.

وإن كان له أكثر من وارثين فعفا بعض مستحقي حد القذف الموروث عن حقهم وهم من أهل العفو، فللشافعية في ذلك ثلاثة أوجه<sup>(٣)</sup>:

- (أ) أنه يجوز لمن بقي من الورثة استيفاء جميع الحد، وهو القول المشهور في المذهب<sup>(٤)</sup>؛ لأن الحد ثبت لهم، ولكل واحد منهم حق فيه، كولاية النكاح، وحق الشفعة.
- (ب) أن يسقط جميع الحق الثابت للورثة، فلا حد على القاذف، كالقصاص.
- (ج) أن من عفا منهم يسقط نصيبه، ويبقى نصيب من لم يعف منهم.

(١) حاشية الباجوري ج ٢ ص ٢٤٤.

(٢) المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٢٧٦.

(٣) روضة الطالبين ج ٨ ص ٣٢٦.

(٤) واختاره الشرييني رحمته الله معللاً ذلك: «بأن القذف عار، والعار يلحق الواحد كما يلحق الجماعة، بخلاف القود في القصاص، فله بدل وهو الدية، فيعدل إليه». الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع



رابعاً، في المذهب الحنبلي:

وافق الحنابلة - في المشهور عنهم - قول الشافعية: «أن الغالب في حد القذف هو حق العبد؛ لأنه حد لا يستوفي إلا بالطلب، وقد وجب بالتشفي من المقدوف، فلا يقوم فيه غير المستحق مقامه، كالقصاص».

فإن مات المقدوف بعد الطلب انتقل الحق في الحد إلى وارثه المحصن؛ لأن الحد إنما وجب بسبب القدح في نسبه.

وبناءً على هذا القول عند الحنابلة: قالوا بصحة عفو المقدوف عن قاذفه كالقصاص.

وقد نص عليه البهوتي رحمته الله <sup>(١)</sup> بقوله: «وهو حق لأدمي يسقط بعفوه» <sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن قدامة: «فلو طلب ثم عفا عن الحد سقط» <sup>(٣)</sup>.

وفرق الحنابلة بين المطالبة في حد السرقة، والمطالبة في حد القذف: فجعلوها في السرقة خاصة بالمال المسروق، وفي حد القذف شرطاً لاستيفاء الحد نفسه؛ إذ لا تعلق للمال فيه، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله <sup>(٤)</sup>.

واشترط الحنابلة في العفو عن القاذف: أن يكون عفواً عن جميع الحد، فلا يسقط الحد بالعفو عن بعضه؛ كما لو قذف جماعة بكلمة واحدة، فعليه للجميع حد واحد، ولكل منهم حق في المطالبة بالحد، فلا بد من عفوهم جميعاً.

(١) هو: الشيخ العلامة منصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي، شيخ

الحنابلة بمصر في عصره، ولد سنة (١٠٠٠هـ)، وتوفي بالقاهرة سنة (١٠٥١هـ) رحمته الله.

له كتب، منها: "الروض المربع شرح زاد المستقنع"، "كشاف القناع عن متن الإقناع"، وغير ذلك.

الأعلام للزركلي ج ٧ ص ٣٠٧.

(٢) كشاف القناع ج ٦ ص ١٥٠.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢١٧.

(٤) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٦١.

وإن قذف جماعة بكلمات، أو انتقل حق الحد إلى ورثة المذدوف بعد موته فعفا بعضهم عن القاذف، ففي المذهب روايتان:

الأولى: أنه لا يسقط حق الباقيين الذين لم يعفوا، ويحد لهم كاملاً، بخلاف القصاص؛ لأنه لا يتبعض لتعذر استيفائه، وهذه هي الرواية المشهورة في المذهب<sup>(١)</sup>.

الثانية: أنه يسقط الحد عن القاذف بعفو البعض<sup>(٢)</sup>.

خامساً: رأي الإمام ابن حزم الظاهري في المسألة:

يرى الإمام ابن حزم الظاهري رحمه الله: «أن حد القذف حق خالص لله تعالى لا تشترط فيه المطالبة بالحد؛ إذ ليس فيه حق لأنسي حتى يستوفيه بطلبه»<sup>(٣)</sup>.

ولهذا فهو يقول بقول الإمام أبي حنيفة، فلا يصح العفو عن القاذف، ويخالفه في اشتراط المطالبة بالحد، فهي عند أبي حنيفة - كما قدمنا - شرط لاستيفاء الحد من القاذف، وبعدها لا يصح العفو عنه، أما ابن حزم فهو لا يقول بالعفو عن القاذف مطلقاً.

خلاصة القول في المسألة:

بعد هذا العرض المفصل لآراء الفقهاء في حكم العفو عن القاذف نقول:

إن الأئمة الأربعة متفقون على صحة العفو عن القاذف قبل الرفع والمطالبة بالحد، أما بعد الرفع والخصومة فهذا محل خلافهم، ولهم في ذلك قولان:

القول الأول: قول الحنفية والمالكية، وهو: القول بعدم صحة العفو بعد الرفع، والمطالبة بالحد، حيث ثبت الحق فيه لله تعالى بالشكوى، فلا يصح فيه العفو بأي حال من الأحوال، كالزنا والسرقة والشرب، واستثنى المالكية حالة رغبة المذدوف في الستر على نفسه للعفو عن قاذفه خوفاً من أن يشتهر أمره بين الناس.

(١) الإنصاف ج ١٠ ص ٢٢١، مطالب أولي النهى ج ٦ ص ١٩٥، كشف القناع ج ٦ ص ١٠٥.

(٢) الإنصاف ج ١٠ ص ٢٢١.

(٣) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٢٨٦.

القول الثاني: قول الشافعية والحنابلة، وهو: القول بصحة عفو المقذوف عن القاذف، وإسقاط حد القذف عنه؛ لأن الغالب فيه عندهم حق العبد فيصح عفوهُ فيه كسائر حقوقه. أما الإمام ابن حزم فلم يشترط المطالبة في الحد، وقال: «بعدم صحة العفو في حد القذف مطلقاً كحد الزنا».

### الأدلة والمناقشة:

تعتبر هذه المسألة ثمرة لخلاف الفقهاء في حد القذف في كونه حقاً لله أم للعبد بتغليب أحدهما على الآخر، وقد سبق تفصيل هذا الخلاف عند الفقهاء<sup>(١)</sup>، وما استدل به الفقهاء على إثبات هذا الأصل يكون دليلاً على حكم العفو عن القاذف.

وإضافة إلى ذلك، فقد ذكروا شواهد من السنة تدل على مسألتهم، ومنها:

(أ) استدل القائلون بصحة العفو عن القاذف - وهم الشافعية والحنابلة - بحديث أبي هريرة رضي الله عنه، وزيد بن خالد الجهني<sup>(٢)</sup> في قصة العسيف<sup>(٣)</sup>، وهو حديث طويل، والشاهد فيه: قول الرسول ﷺ: (واغدي يا أنيس<sup>(٤)</sup> إلى امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها)<sup>(٥)</sup>. قال

(١) انظر: ص ٤١ من هذا الكتاب.

(٢) هو: أبو زرعة، وقيل: أبو عبد الرحمن زيد بن خالد الجهني، روى عن النبي ﷺ، وعن عثمان وأبي طلحة وعائشة رضي الله عنهن، شهد الحديبية، وحديثه في الصحيحين وغيرهما، مات سنة (٧٨هـ) بالمدينة وله خمس وثلاثون سنة. الإصابة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٥٦٥.

(٣) هو: الأجير، والعبد المستعان من عسفه إذا استخدمه. القاموس المحيط ج ٣ ص ١٧٥.

(٤) قال النووي: «هو أنيس بن الضحاك الأسلمي». صحيح مسلم بشرح النووي، وانظر: الإصابة ج ١ ص ٧٦.

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه "صحيح البخاري مع فتح الباري" ج ١٢ ص ١٢١، باب الاعتراف بالزنا، وأخرجه مسلم "صحيح مسلم بشرح النووي" ج ١١ ص ٢٠٥، وأخرجه الترمذي في سننه ج ٢ ص ٤٤٣ برقم (١٤٥٨)، وأخرجه أبوداود في سننه ج ٤ ص ١٥٣ برقم (٤٤٤٥). وأخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ١١٤، باب حد الزنا، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢١٢، في كتاب الحدود.

النووي رحمه الله<sup>(١)</sup> في كلامه على هذا الحديث: «واعلم أن بعث أنيس محمول عند العلماء من أصحابنا وغيرهم على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قذفها بابنه، فيعرفها بأن لها عنده حد القذف، فتطالب به أو تعفو عنه، إلا أن تعترف بالزنا»<sup>(٢)</sup>.

وكان لهذا الاحتمال وجه عند الفقهاء: إذ هو المفهوم من الأمر في الحديث، وقد جعله النووي رحمه الله احتمالاً متعيناً لا بد منه.

(ب) استدل القائلون بعدم صحة العفو عن القاذف بما يأتي:

١ - حديث عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك، والشاهد فيه قولها: (فلما نزل عذري قام النبي ﷺ على المنبر فأمر المرأة والرجلين فضربوا حدهم)<sup>(٣)</sup>.

ووجه الاستشهاد من هذا الحديث: أن النبي ﷺ أمر باستيفاء حد القذف، ولم يستشر عائشة رضي الله عنها وهي صاحبة الحق أن تعفو، فلو كان لها حق في العفو لما عطله الرسول ﷺ.

(١) هو: يحيى بن شرف بن مري محيي الدين النووي، الفقيه الشافعي، ولد سنة (٦٣١هـ) وتوفي في رجب سنة (٦٧٦هـ).

له تصانيف كثيرة، أهمها: "شرح صحيح مسلم"، "رياض الصالحين"، "الأربعون النووية". طبقات الشافعية ج ٦ ص ٢٥٣، الأعلام ج ٨ ص ١٤٩.

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ٢٠٧.

(٣) حديث الإفك: أخرجه البخاري ومسلم من حديث طويل لعائشة رضي الله عنها. صحيح البخاري مع فتح الباري ج ٨ ص ٤٥٢ في تفسير سورة النور برقم (٤٧٥٠). وصحيح مسلم بشرح النووي ج ١٧ ص ١٠٢١١٨ في توبة القاذف.

وهذا اللفظ عن عائشة أخرجه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١٦٢. باب حد القذف، برقم (٤٤٧٤). وابن ماجه في سننه ج ٢ ص ١٢٠. وأخرجه الترمذي في سننه ج ٥ ص ١٧ في تفسير سورة النور. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٥٠، باب ما جاء في قذف المحصنات.

٢- فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد أقام حد القذف على الثلاثة الذين قذفوا المغيرة ابن شعبة<sup>(١)</sup>، ولم يستشر المغيرة في العفو عنهم<sup>(٢)</sup>.

ويجاء عن حديث عائشة وأثر عمر رضي الله عنه: بأن عدم استشارة النبي ﷺ لعائشة، وعدم استشارة عمر للمغيرة بن شعبة في طلب العفو عن القذفة ليس فيه دليل على أنه لا يصح العفو عن القاذف، وإنما ما ورد في الحديث والأثر إن دل بمفهومه على ما تقولون فهو محمول على أن مثل هذه الوقائع مما ذاع واشتهر أمرها بين الناس يكره العفو فيها كما يقوله الإمام مالك؛ لا سيما أن المذدوف في هاتين الحالتين محتاج إلى براءة عرضه أكثر من حاجته للعفو.

#### مناقشة أدلة ابن حزم لقول الجمهور والرد عليها:

ناقش ابن حزم رحمته الله قول القائلين باشتراط المطالبة في حد القذف، وصحة العفو فيه، كما يأتي<sup>(٣)</sup>:

١- أنكم متفقون معنا على أنه ليس للرجل أن يعفو عن الزاني بأمته، فيسقط عنه حد الزنا بذلك، وليس له أن يعفو عن سرق ماله، أو قطع عليه الطريق، فيسقط عنه حد السرقة وحد الحرابة.

(١) هو: المغيرة بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن مالك الثقفي أبو عيسى، وقيل: أبو محمد، أسلم قبل عمرة الحديبية وشهدها، وبيعة الرضوان، وشهد اليمامة وفتوح الشام، ولاء عمر الكوفة ثم عزله عثمان، ثم ولاء معاوية عليها، فاستمر على إمارتها حتى مات سنة (٥٠ هـ). الإصابة في تمييز الصحابة ج ٣ ص ٤٥٢.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٣٤، كتاب الحدود، باب شهود الزنا إذا لم يكملوا أربعة، وانظر: كنز العمال ج ٥ ص ٤٢٤.

(٣) انظر: المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٢٨٩.

وحد القذف كذلك؛ إذ لا فرق بين من سرق مال إنسان، أو زنى بأمته، أو افترى عليه.

ويجيب عنه: بأن قياس حد القذف على غيره من الحدود - كالزنا والسرقة - قياس مع الفارق؛ إذ أن القذف يفارق الزنا والسرقة في أحكام كثيرة، منها:

(أ) أن الضرب في القذف أخف الحدود ضرباً، فدل ذلك على أن ضرره متعلق بالمقذوف نفسه، ولا يمس مصلحة المجتمع.

(ب) أن المطالبة في حد القذف غير المطالبة في حد السرقة؛ لأن المطالبة في حد السرقة متعلقة بالمال المسروق، ويبقى الحد فيها حق لله تعالى، أما في حد القذف، فالمطالبة فيه لاستيفاء الحد نفسه؛ إذ لا مال فيه، فدل ذلك على أنه يغلب فيه حق العبد.

(ج) تضافرت الأدلة على أن حد الزنا حق الله تعالى، لا يصح العفو فيه، وانعقد عليه الإجماع، أما حد القذف فقد ورد فيه الخلاف المشهور، فأورث هذا الخلاف شبهة في كونه حقاً لله تعالى، فدل على أن فيه حقاً غالباً للعبد.

٢- وقال ابن حزم - أيضاً - : «إن حد القذف لو كان من حق العبد كما تقولون، لكان العفو فيه مقصوراً على المقذوف فيما قذف به، لا فيما قذف به غيره؛ لأنه لا خلاف في أنه لا يجوز عفو أحد عن حق غيره، وأنتم تميزون عفو المرء عن قاذف أبيه الميت، وأمه الميتة، وهذا قول فاسد، وتناقض من القول»<sup>(١)</sup>.

ويجيب عنه: بأنه إذا ثبت لنا بالأدلة الشرعية أن حد القذف يغلب فيه حق العبد، فهو حقه، له التصرف فيه كسائر حقوقه؛ سواء بالمباشرة أم بطريق الإرث، وما ورثه بعد موته مورثه فهو حقه، ولا يصدق عليه أنه حق غيره؛ إذ أن في القذف قدحاً في نسبه.

(١) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٢٨٩.

### الترجيح:

بهذه المناقشة والردود يترجح لنا - في حد القذف خاصة - ما يقوله الشافعية، والحنابلة، وهو: سقوط الحد عن القاذف بعفو المقدوف قبل المطالبة بالحد وبعدها، وذلك لما يأتي:

١- أن حد القذف وجب لدفع المعرة عن المقدوف، فاختص به دون غيره، ومفهوم القاعدة العامة عند الفقهاء: أن جريمة الحدود إذا كان ضررها يخص الأفراد، وكانت مصلحة عقوبتها تعود إليهم، فهي حق للعبد، لذا كان في حد القذف حقان: حق للعبد، وحق لله تعالى؛ لكون الحد عقوبة مقدرة شرعاً، وحق العبد فيه هو الغالب على القول الراجح، كما سبق<sup>(١)</sup>.

وما كان للعبد، أو يغلب فيه حق العبد، فله إسقاطه بالعفو كالقصاص.

٢- إن هذا الحكم مستثنى من عموم الأدلة الدالة على تحريم العفو في الحدود بعد الرفع للحاكم، وذلك لما يأتي:

(أ) يمكن حمل عموم الأدلة الدالة على تحريم العفو في الحدود على الحدود الخالصة لله تعالى، أو التي يغلب فيها حق الله تعالى دون ما هو حق للعبد، أو يغلب فيه حق العبد كحد القذف فيحل له إسقاطه؛ إذ قد ورد أن ما كان للعبد يحل له إسقاطه كحق القصاص، وحق الدية، وحق الدين.

(ب) قد ورد عن النبي ﷺ ما يدل على حث المسلم على العفو عما هو من حقه، ومن ذلك حقه في القذف كما في قوله ﷺ: (أيعجز أحدكم أن يكون مثل أبي ضمضم<sup>(٢)</sup>)، كان

(١) انظر: ص ٤٦ من هذا الكتاب.

(٢) لم أعر على اسمه كاملاً. قال في الإصابة غير مسمى، ولا منسوب. الإصابة في تمييز الصحابة ج ٤ ص ١١٢.

إذا أصبح قال: اللهم إني تصدقت بعرضي على عبادك<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

---

(١) أخرجه أبوداود من عدة طرق:

أحدها: عن معمر عن قتادة وذكره.

والثاني: عن حماد عن ثابت عن عبدالرحمن بن عجلان.

والثالث: عن ثابت عن أنس بن مالك بمعناه.

قال أبوداود: «وحدّث حماد أصح». انظر: سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٧٢، باب ما جاء في الرجل يحل

الرجل قد اغتابه، رقم (٤٨٨٦، ٤٨٨٧).



الفصل الثاني

## المسقطات في التوبة

وفيه تمهيد وأربعة مباحث:

المبحث الأول: توبة المحارب.

المبحث الثاني: توبة المرتد.

المبحث الثالث: توبة القاذف.

المبحث الرابع: حكم التوبة في بقية الحدود الأخرى.



## تمهيد

العضو في التوبة<sup>(١)</sup>

التوبة في اللغة: يراد بها الرجوع، يقال: تاب وناب إذا رجع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَىٰ رَبِّكُمْ..﴾<sup>(٢)</sup>. ويقال: تاب القوم إلى رشدهم إذا رجعوا عن غيهم<sup>(٣)</sup>.

وهي في عرف الشرع: الرجوع عن المعصية خوفاً من عذاب الله تعالى<sup>(٤)</sup>. وعرفها الإمام الغزالي رحمه الله<sup>(٥)</sup> بما يتضمن شروطها المعتبرة شرعاً، فقال: «هي ندم

(١) أجمعت الأمة على أن التوبة من الذنوب والرجوع إلى الله فرض على كافة المؤمنين، لقوله تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]. ونص عليه ابن قدامة بقوله: «والإجماع منعقد على وجوب التوبة؛ لأن الذنوب مهلكات مبعديات عن الله تعالى، فيجب الهرب منها على الفور». مختصر منهاج القاصدين ص ٢٥١.

والمعتبر لصحة التوبة النصوص ثلاثة شروط:

(أ) الإقلاع عن الذنب.

(ب) الندم على ما فات.

(ج) العزم على أن لا يعود لمثله.

إحياء علوم الدين للغزالي ج ٢ ص ٤، مختصر منهاج القاصدين لابن قدامة ص ٢٥٩، صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٧ ص ٥٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٥ ص ٩٠.

(٢) سورة الزمر، الآية [٥٤].

(٣) انظر: القاموس المحيط ج ١ ص ٤٢.

(٤) هذا تعريف النووي رحمه الله للتوبة. صحيح مسلم بشرح النووي ج ١٧ ص ٥٩.

(٥) هو: أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الغزالي الملقب بحجة الإسلام، الفقيه الشافعي، ولد سنة (٤٥٠هـ)، وأخذ علومه عن إمام الحرمين أبي المعالي الجويني في نيسابور، فخرج منها فلقبي الوزير: نظام الملك فأكرمه وذاع صيته، وسلك طريق الزهد، وفوض إليه الوزير التدريس في بغداد وعاد إلى وطنه، ثم توفي رحمه الله في جمادى الآخرة سنة (٥٠٥هـ).

له مصنفات كثيرة، أشهرها: "الوسيط"، "البسيط"، "الوجيز"، "الخلاصة في الفقه"، "إحياء علوم الدين"، "المستصفي في أصول الفقه.. وفيات الأعيان ج ٤ ص ٢١٦.

يورث عزماً وقصدًا في إرادة الترك»<sup>(١)</sup>. وينحو هذا عرفها الإمام القرطبي<sup>(٢)</sup>، وابن قدامة<sup>(٣)</sup>، رحمهما الله تعالى.

أما حكم إسقاط الحدود الشرعية بالتوبة، ففيه المباحث التالية:

\*\*\*

(١) إحياء علوم الدين للغزالي ج ٤ ص ٢٠.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٥ ص ٩٠.

(٣) مختصر منهاج القاصدين لابن قدامة ص ٢٥٩.

## المبحث الأول

### التوبة في حد الحرابة<sup>(١)</sup>

إذا اقترف المحاربون جريمة قطع الطريق وفعلوا ما يوجب الحد عليهم، ثم تابوا إلى الله توبة نصوحاً قبل القدرة عليهم، فقد اتفق أئمة الفقهاء وجمهور علماء المسلمين على أن التوبة النصوح من المحارب قبل القدرة عليه، تسقط عنه حد الحرابة. والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

فدلت الآية بمنطوقها على سقوط الحد عن المحاربين إذا تابوا قبل القدرة عليهم. ودلت بمفهومها على أن توبة المحارب بعد القدرة عليه لا تسقط عنه الحد<sup>(٣)</sup>.

ومن نصوص الفقهاء في هذه المسألة ما يأتي:

١ - يقول الإمام السرخسي رحمه الله: «فإن قتلوا وأخذوا المال ثم تابوا، فردوا المال إلى أهله، ثم أتى بهم الإمام لم يقطعهم ولم يقتلهم»<sup>(٤)</sup>.

(١) قدمت الكلام في هذا الحد على غيره من الحدود الشرعية، كالزنا؛ لورود النص القرآني على سقوط الحد عن المحارب بالتوبة قبل القدرة عليه، فكان حكماً متفقاً عليه عند أهل العلم، فناسب تقديمه وتأخير ما ورد فيه خلاف.

(٢) سورة المائدة، الآية [٣٤].

(٣) ذكر ابن قدامة رحمه الله الحكمة من اختصاص سقوط الحد بها قبل القدرة على المحارب، فقال: «لأنه إذا تاب قبل القدرة عليه فالظاهر أنها توبة إخلاص، وبعدها الظاهر أنها تقية من إقامة الحد عليه». وفي قبول توبته قبل القدرة عليه ترغيب له في توبته والرجوع عن محاربتة، فناسب ذلك الإسقاط عنه، وأما بعدها فلا حاجة إلى ترغيبه». المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٥.

(٤) المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ١٩٨.

- ٢- قيل للإمام مالك رحمه الله - كما جاء في المدونة - : «أرأيت إن تابوا قبل أن يقدر عليهم، وقد كانوا قتلوا وأخافوا وأخذوا الأموال، وجرحوا الناس. قال الإمام مالك: «يضع عنهم الإمام كل شيء»<sup>(١)</sup>.
- ٣- وقال الإمام الشافعي رحمه الله : «من تاب قبل أن يقدر عليه سقط حق الله عنه وأخذ بحقوق بني آدم»<sup>(٢)</sup>.
- ٤- ويقول ابن قدامة رحمه الله : «فإن تابوا من قبل أن يقدر عليهم سقطت عنهم حدود الله تعالى، وأخذوا بحدود الآدميين»<sup>(٣)</sup>.
- ٥- وقال ابن حزم الظاهري رحمه الله : «وصح أنه لا يسقط بالتوبة شيء من الحدود، حاشا حد الحراة الذي ورد النص بسقوطها بالتوبة قبل القدرة عليهم فقط»<sup>(٤)</sup>.
- وروى عن بعض الصحابة والتابعين كابن عباس<sup>(٥)</sup>، ومجاهد<sup>(٦)</sup>، وقتادة<sup>(٧)</sup> قول آخر

(١) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٣٠٠.

(٢) الأم للشافعي ج ٦ ص ١٥٤.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٥.

(٤) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٢٣.

(٥) هو: عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، ولد قبل الهجرة بثلاث سنين بالشعب حين حاصرت قريش بني هاشم، وكان له عند موت النبي ﷺ خمسة عشر سنة، فقال: (اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل)، وكان يلقب بحبر الأمة، توفي بالطائف سنة (٦٨هـ). الإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٣٢٠.

(٦) هو: أبو الحجاج مجاهد بن جبر مولى لمخزوم، أحد فقهاء التابعين بمكة، كان عالماً فاضلاً، شهد له حماد بالفضل، وكانت وفاته سنة (١٠٢هـ). طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٦٩.

(٧) هو: أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن عزيز بن عمرو بن ربيعة بن عمرو بن الحارث بن سدوس البصري، ولد سنة (٦٠هـ)، وكان تابعياً عالماً كبيراً، أثنى عليه كثير من مشايخ عصره كأبي عمرو بن العلاء، وتوفي رحمه الله بواسط سنة (١١٧هـ). انظر: وفيات الأعيان ج ٤ ص ٨٥، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٩.

في المسألة؛ إذ خصوا حكم الآية بالكفار المرتدين، دون المحاربين<sup>(١)</sup>.

وسبب قولهم هذا - والله أعلم - راجع إلى تفسيرهم للآية؛ فقد جعلوا الاستثناء في آية الحراة راجعاً إلى الكفار والمرتدين.

واستدلوا لذلك بما ورد في بعض روايات حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: (أن قوماً من عكل - أو قال من عرينة - قدموا على رسول الله ﷺ فاجتouw<sup>(٢)</sup> المدينة، فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من ألبانها وأبوالها، فانطلقوا فلما صحوا قتلوا الراعي، واستاقوا النعم، فبعث رسول الله ﷺ في طلبهم قافة، فأتى بهم، قال: فأنزل الله عز وجل في ذلك: ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾<sup>(٣)</sup><sup>(٤)</sup>.

وهذا القول مردود من عدة وجوه<sup>(٥)</sup>:

١ - أن الآية نصت على سقوط الحد بالتوبة قبل القدرة عليهم، وحكم سقوط عقوبة المرتد بالتوبة لا يتقيد بما قبل القدرة عليه، بل ورد قبول توبة المرتد مطلقاً، كما في قوله تعالى: ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٦٠٣.

(٢) الاجتواء: مثل الاستيخام، تقول: اجتويت موضع كذا: أي استوخته، وكرهت المقام فيه، وهو من "الجوى": وهو الألم في الجوف. انظر: القاموس المحيط ج ٤ ص ٣١٤.

(٣) سورة المائدة، الآية [٣٣].

(٤) أخرجه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١٣١، باب ما جاء في المحاربة رقم (٤٣٦٤، ٤٣٦٦، ٤٣٦٩).

(٥) انظر: أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٤٠٧.

(٦) سورة الأنفال، الآية [٣٨].

٢- أن آية الحراية ذكرت قطع اليد والرجل، وهذا الحكم خاص بالمحارب، أما الكافر إذا لم يتب يقتل ولا قطع عليه.

٣- أن الآية ذكرت النفي من الأرض في حق من لم يتب قبل القدرة عليه، والمترد لا ينفي من الأرض، فكان حكم الآية في المحاربين من أهل الملة.

٤- أن قصة العرنيين ليست سبباً لنزول الآية حيث إن النبي ﷺ سمل أعينهم، ولم يرد لذلك ذكر في آية المحاربة، وإنما ورد القتل والصلب، وهذا حكم المحارب، فلا وجه لتخصيص حكم الآية بالمتردين؛ بل هو عام في كل محارب ارتد أو ولم يرتد.

٥- لو سلمنا نزول الآية في العرنيين فإن نزولها في شأنهم لا يوجب اقتصار الحكم عليهم دون غيرهم ممن حارب الله ورسوله، فإن العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

وبهذا يسلم لنا قول جمهور الفقهاء من السلف والخلف، وهو: سقوط حد الحراية بالتوبة قبل القدرة على المحارب، أما بعدها فلا يسقط ما وجب من الحد. فإن تابوا بعد القدرة عليهم فحدوا للحراية - وكانوا صادقين في توبتهم - فالحد كفارة لهم عن ذنوبهم.

وإن كانوا كاذبين في توبتهم، فقد نالوا جزاء ما اقترفته أيديهم<sup>(١)</sup>.

واتفاق الأئمة الفقهاء على هذا الأصل في حد الحراية، لا يمنع اختلافهم في بعض الفروع الفقهية التابعة لهذا الأصل، وذلك على النحو التالي:

أولاً: ذهب بعض المالكية كابن الماجشون وغيره إلى اشتراط حصول أمان الإمام لقبول توبة المحارب ترغيباً له في التوبة<sup>(٢)</sup>، وفي هذا يقول

(١) انظر: السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٧٥، أعلام الموقعين ج ٣ ص ٧.

(٢) تبصرة الحكام لابن فرحون ج ٢ ص ٢٧٩.



الإمام الطبري رحمه الله <sup>(١)</sup> رواية عن مكحول <sup>(٢)</sup> أنه قال: «إذا أعطاه الإمام أماناً فهو آمن ولا يقيم عليه حد ما كان أصاب» <sup>(٣)</sup>.

وهذا القول يشهد له فعل علي بن أبي طالب عليه السلام لما ورد في قصة المحارب حارثة بن بدر <sup>(٤)</sup>، قال الطبري في تفسيره: «كان حارثة بن بدر قد أفسد في الأرض ثم تاب، فأتى سعيد ابن قيس <sup>(٥)</sup> فكلّمه، فانطلق سعيد إلى علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: (يا أمير المؤمنين ما تقول فيمن حارب الله ورسوله؟ فقرأ الآية كلها، فقال: أرايت من تاب من قبل أن تقدرُوا عليه؟ قال: أقول كما قال الله تعالى: فإن حارثة بن بدر رجع تائباً، فأمنه علي)» <sup>(٦)</sup>.

(١) هو: محمد بن جرير بن يزيد الطبري الإمام الجليل المفسر أبو جعفر صاحب التصانيف الباهرة، ولد في آخر عام (٢٢٤هـ)، كان إماماً في التفسير والحديث والفقه والتاريخ، وكان عارفاً بالقراءات عالماً بالسنن، توفي رحمه الله في شوال سنة (٢١٠هـ) في مدينة بغداد.

ومن أشهر مؤلفاته: تاريخ الطبري، تفسير الطبري. وفيات الأعيان ج ٤ ص ١٩١، لسان الميزان ج ٥ ص ١٠٠، طبقات الفقهاء ص ٩٣.

(٢) هو: أبو عبدالله مكحول بن عبدالله الشامي، كان مولى لامرأة من قيس، ولم يكن في زمانه أبصر منه بالفتيا، وكان من أكبر فقهاء التابعين بالشام، توفي رحمه الله سنة (١١٨هـ). وفيات الأعيان ج ٥ ص ٢٨٠، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٧٥، شذرات الذهب ج ١ ص ١٤٦.

(٣) انظر: تفسير الطبري ج ٦ ص ٢٢٢.

(٤) هو: حارثة بن بدر بن حصين بن قطن بن مالك التميمي، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وأدرك زمن علي ابن أبي طالب عليه السلام، مات غرقاً بعد قتال الخوارج في سفينة هو ومن معه سنة (٦٤هـ). الإصابة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٣٧١.

(٥) هو: سعيد بن قيس بن ثابت بن يعمر بن أسد بن خزيمة، كان فيمن هاجر إلى المدينة، قيل: هو من الأنصار، كان والياً لعلي بن أبي طالب على اليمن. الإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٤٦.

(٦) انظر: تفسير الطبري ج ٦ ص ٢٢١.

ولا منافاة بين هذا الشرط، وما دل عليه النص والإجماع في قبول توبة المحارب قبل القدرة عليه، وإنما يزيد عليه.

وهذه الزيادة - في نظري - مقبولة وحسنة؛ خوفاً من انتشار الجريمة وكثرة أسبابها فيما إذا قبلت توبة كل محارب قبل القدرة عليه على الإطلاق، والإمام قادر على التمكن منه. ثانياً: ذهب بعض الشافعية كأبي إسحاق<sup>(١)</sup>: إلى أن يد المحارب تقطع، ولا يسقط عنه القطع بالتوبة؛ قياساً على حد السرقة؛ لأن المحارب باشر أخذ المال بيده. أما قطع الرجل في عقوبة الحرابة فتسقط بالتوبة قبل القدرة عليه؛ لأن وجوبها عليه بسبب إخافته للمارة<sup>(٢)</sup>.

وهذا القول خلاف ما عليه جمهور الشافعية، وخلاف ما دل عليه النص القرآني الكريم؛ إذ لا فرق بين قطع اليد والرجل في الحكم، وإنما دلت الآية على سقوط العقوبات الخاصة بالحرابة كلها ومنها قطع اليد. ثم إن القول بسقوط قطع اليد يوجب سقوط قطع الرجل؛ لأنها عقوبة واحدة<sup>(٣)</sup>. وهذا هو ما دلت عليه الآية.

(١) هو: إبراهيم بن أحمد بن إسحاق المروزي الفقيه الشافعي، إمام عصره في الفتوى والتدريس، أخذ الفقه عن أبي العباس، وانتهت إليه الرئاسة بالعراق، وأقام ببغداد دهرًا طويلاً في الفتيا والتدريس، توفي بمصر في شهر رجب سنة (٣٤٠هـ)، ودفن بالقرب من تربة الإمام الشافعي. صنف كتباً كثيرة، أهمها: شرح مختصر المزني. انظر: وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٦، طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١١٢.

(٢) المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٢٨٦.

(٣) نهاية المحتاج للمبلي ج ٧ ص ١٦٥.

وقد بين الماوردي رحمته الله الحكم الصحيح في هذه المسألة، فقال: «من كان منهم قد أخذ المال سقط عنه القطع، ولم يسقط عنه الغرم إلا بالعفو»<sup>(١)</sup>.

وهذا هو القول المشهور في المذهب الشافعي، وهو ما أشار إليه الشرييني رحمته الله<sup>(٢)</sup> بقوله: «إن الأصح سقوط كافة العقوبات المنصوص عليها في آية الحراة عن المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه»<sup>(٣)</sup>.

ثالثاً: ذهب الشافعية في أحد القولين والحنابلة إلى أنه لا بد لقبول توبة المحارب من بينة راجحة تدل على توبته كصلاح عمله؛ إذ لا تقبل التوبة منه بمجرد الدعوى<sup>(٤)</sup>.

فقد روى أبو يعلى<sup>(٥)</sup> عن الإمام أحمد أنه قال بقبول أمان السفينة التي تأتي من أهل الحرب إلى دار الإسلام، إذا كان من فيها لا يحملون سلاحاً، وادعوا أنهم جاؤوا لطلب

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٤.

(٢) هو: شمس الدين محمد بن أحمد الشرييني الخطيب القاهري الفقيه الشافعي، من علماء القرن العاشر الهجري، توفي سنة (٩٧٧هـ).

له تصانيف، منها: "السراج المنير في تفسير القرآن"، "الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع"، "مغني المحتاج في شرح منهاج الطالبين". الأعلام ج ٦ ص ٦.

(٣) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٤.

(٤) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٤، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٧.

(٥) هو: محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء أبو يعلى، كان عالم زمانه وفريد عصره، عالماً بالقرآن وعلومه والحديث والفتاوى، نقل عن الإمام أحمد عدة روايات في مذهبه، ولد سنة (٣٨٠هـ)، وتلمذ على أبي الحسن السكري، ويحيى بن معين، والبغوي، وغيرهم كثير، توفي رحمته الله في رمضان سنة (٤٥٨هـ)، ودفن بمقبرة الإمام أحمد.

له مصنفات كثيرة، منها: "عيون المسائل"، "كتاب الروايتين"، "الأحكام السلطانية"، وكتب أخرى في العقيدة والفقه والأصول والأدب. طبقات الحنابلة ج ٢ ص ١٩٣.

الآمان، فتصدق دعواهم؛ لأن القرينة تدل على صدقهم، فيقاس عليه المحارب إذا ظهرت القرائن الدالة على صدق توبته قبل القدرة عليه<sup>(١)</sup>.

وفي المذهب وجه آخر نص على عدم قبول توبة المحارب إذا لم تثبت بالبيئة الخالية من الشبهة<sup>(٢)</sup>.

لهذا فإن الفقهاء اختلفوا في بيان ما تقبل به توبة المحارب، هل تقبل بمجرد الدعوى؟ أم لا بد من بيئة تدل عليها؟ على النحو التالي:

#### أولاً: عند الحنفية:

(أ) يرى الإمام أبو حنيفة رحمته الله أن التوبة من المحاربين تكون بردهم الأموال التي أخذوها ممن قطعوا الطريق عليهم، مع العزم على ألا يعودوا لمثله، ففي رد المال إلى صاحبه قطع لتلك الخصومة التي هي شرط للحكم على المحارب إذا أخذ الأموال، فيكون رفع الدعوى بعد رد المال لغوياً، ولا يحكم له الإمام بشيء<sup>(٣)</sup>.

والمفهوم من قول أبي حنيفة هذا: أن المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه ولم يرد المال الذي أخذه لا يسقط عنه الحد.

وخالف في ذلك محمد بن الحسن<sup>(٤)</sup> - صاحب أبي حنيفة - وقال بسقوط الحد بعد التوبة مطلقاً، أي: سواء رد المال إلى صاحبه أم لا.

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء ص ٥٩.

(٢) انظر: المرجع السابق ص ٦٠.

(٣) المبسوط للرخسي ج ٩ ص ١٩٨، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٦.

(٤) هو: أبو عبدالله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، الفقيه الحنفي، أصله من قرية على باب دمشق، وكان مولده في مدينة واسط سنة (١٣١هـ)، ونشأ بالكوفة، وطلب الحديث وعلومه، وتفقه على أبي يوسف، وكان ملازماً للرشد، خرج معه إلى الري وتوفي بها سنة (١٨٩هـ)، فقال الرشيد: «دفنت الفقه والعربية بالري». انظر: وفيات الأعيان ج ٤ ص ١٨٤، طبقات الفقهاء ص ١٣٥، الفهرست لابن النديم ص ٢٨٧.

ووجهه: أن الحد يسقط بالتوبة بنص آية الحرابة، ورد المال من تمام التوبة، لا هو بعينها، ويبقى المال ديناً في ذمة المحارب حتى يؤديه<sup>(١)</sup>.

(ب) أما إذا لم يأخذ المحارب مالاً فيسقط عنه حد ما كان لله بالتوبة، وتكون توبته بالندم على الفعل والعزم على ترك مثله، بأن يأتي إلى الإمام طائعاً مختاراً ويظهر توبته عنده<sup>(٢)</sup>. قال السرخسي: «وتمام توبته الندم على ما كان منه، والعزم على أن لا يعود إليه من بعد، مع الوجمل فيما بين ذلك»<sup>(٣)</sup>.

وهذا أمر لا بد منه في التوبة النصوح، في كل حالة من حالات المحاربة. وفي المذهب الحنفي رأي آخر في توبة المحارب، وهو: أن ترك المحارب للفعل مدة طويلة يعتبر توبة، فإذا قطع الطريق وأخذ المال ثم ترك ذلك وأقام في أهله زماناً، لم يقم عليه الإمام الحد استحساناً<sup>(٤)</sup>.  
ووجهه: أن الحد لزمه بارتكاب سببه، لكنه تحول عن تلك الحالة قبل القدرة عليه، فيكون تحوله عنه توبة.

### ثانياً: عند المالكية:

للمالكية في بيان صفة توبة المحارب عدة وجوه<sup>(٥)</sup>:

- ١ - أن يترك المحارب ما هو عليه، وإن لم يأت للإمام، أو يلقي سلاحه، ويأتي للإمام طائعاً مختاراً، وهو قول ابن القاسم - من المالكية -.

(١) البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ٥ ص ٧٤، أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ١٣٤.

(٢) فتح القدير لابن الهمام ج ٤ ص ٢٧٢، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٦.

(٣) المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ١٤٢.

(٤) المصدر السابق ج ٩ ص ٢٠٤.

(٥) انظر: المنتقى للباجي ج ٧ ص ١٧٤، بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٣٤٢، قوانين الأحكام

الشرعية لابن جزى ص ٣٩٣.

٢- أن يترك المحارب ما هو عليه ويجلس في موضعه، ويظهر لجيرانه ما يدل على صدق توبته، فإن أتى إلى الإمام قبل أن تظهر توبته أقام عليه الحد، وهو قول ابن الماجشون - من فقهاء المالكية -.

٣- أن توبته تكون بالمجيء إلى الإمام، وإن ترك ما هو عليه لم يسقط عنه شيء من الحد حتى يأتي الإمام طائعاً مختاراً، فإن أخذ قبل ذلك لزمه الحد ولا ينفعه ترك الفعل، وهو قول ابن وهب<sup>(١)</sup> رواية عن الإمام مالك رحمته الله.

ووجهه: أن مجيء المحارب إلى السلطان على وجه التوبة والانقياد للحق، وهو نفس التوبة بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

فدلت الآية على إظهار التوبة، واعتقادها بالقلب، فإذا أتى المحارب إلى السلطان على هذا الوجه، فقد أظهر توبته قبل القدرة عليه.

وبهذا: تكون توبة المحارب - عند المالكية - إما بإتيانه إلى الإمام قبل القدرة عليه، وإما بإظهار توبته قبل القدرة عليه، أو تكون بالأمرين معاً، وهما: إتيان الإمام، وإظهار التوبة في الوقت نفسه طائعاً مختاراً.

(١) هو: أبو محمد عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي، الفقيه المالكي، ولد في ذي العقدة سنة (١٢٥هـ) بمصر، وصحب الإمام مالك رحمته الله عشرين سنة، وشهد له مالك بالفتوى، فسماه الإمام، توفي رحمته الله في شعبان سنة (١٩٦هـ).

له مصنفات في الفقه كثيرة، أهمها: الموطأ الكبير، والموطأ الصغير. انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٥٠، وفيات الأعيان ج ٣ ص ٣٦.

(٢) سورة المائدة، الآية [٣٤].

### ثالثاً: عند الشافعية:

يرى الشافعية في أحد القولين رأي المالكية، لكنهم اشترطوا لقبول توبة المحارب؛ علم الإمام بها قبل القدرة عليه<sup>(١)</sup>.

والقول الثاني في المذهب الشافعي: يرى قبول توبة المحارب بمجرد الدعوى؛ لأن ذلك يورث شبهة في تصديق دعواه، والحدود تدرأ بالشبهات<sup>(٢)</sup>.

### رابعاً: عند الحنابلة:

يرى الحنابلة: أن توبة المحارب تكون بإظهارها بشروطها المعتبرة شرعاً، وثبت لدى الإمام إما ببينة عادلة، وإما بقرينة قوية تدل عليها؛ سواء ثبت الحد على المحارب بالبينة أم بالإقرار<sup>(٣)</sup>.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية: «أنه في حالة مجيء المحارب مقرأً بذنبه، تائباً إلى الله، فللإمام إقامة الحد عليه إذا طلبه، وإلا فلا»<sup>(٤)</sup>.

### القول المختار:

القول المختار - في نظري - في كيفية قبول توبة المحارب، هو: قبول التوبة النصوح من المحارب بشروطها المعتبرة شرعاً إذا تاب طائعاً مختاراً، وغلب على ظن الإمام صدق المحارب في توبته؛ كأن يرى منه آثار الندم والخوف من الله، وهذا هو قول محمد بن الحسن من الحنفية، وقول المالكية في المشهور عنهم، والشافعية في أحد القولين، والمشهور عند الحنابلة - كما تقدم -.

(١) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٤، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٦٤.

(٢) المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٨٦.

(٣) انظر: الإنصاف ج ١٠ ص ٢٩٩، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٦، الإقناع ج ٤ ص ٢٨٩.

(٤) انظر: السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٧٥.

ولا يشترط تقييد قبول التوبة من المحارب برد المال أو ترك فعل الحراة مدة معينة، أو مجيئه إلى الإمام؛ وذلك لعموم الآية.

وحكم المال المأخوذ في الحراة كحكمه في حد السرقة، فإذا تاب المحارب وقبلت توبته سقط عنه ما كان لله، ورد المال إلى أصحابه إن وجد بعينه، وإلا رد مثله أو قيمته، وكذا إذا أقيم عليه الحد.

فإن عفا صاحب المال عن المحارب، فلا شيء عليه.

#### تأثير توبة المحارب على الحدود الأخرى:

عرفنا - مما سبق - أن المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه، سقط عنه ما كان لله تعالى، من تخم قتل وصلب وقطع ونفي، وبقي عليه ما هو للآدميين من قصاص في النفس والجراح، وضمان أموال، فهذه لا تسقط إلا بعفو أصحابها.

أما إذا اقترف المحارب جرائم أخرى - كالزنا، والسرقة، والشرب - مع حراة، وتاب من الحراة قبل القدرة عليه، فقد اختلف الفقهاء في حكم تأثير هذه التوبة على الحدود الأخرى المصاحبة للحراة، على النحو التالي:

القول الأول: وهو أن توبة المحارب قبل القدرة عليه تسقط عنه ما ارتكبه من الجرائم الأخرى، مما يغلب فيه حق الله تعالى كالزنا والسرقة والشرب، دون حقوق الآدميين وذلك إذا وجدت منه تلك الجرائم قبل توبته، وهو قول الحنفية<sup>(١)</sup> والمشهور في المذهب المالكي، فقد سئل الإمام مالك رحمته الله عن المحاربين إذا تابوا، فقال: «يضع عنهم الإمام حد كل شيء إلا أن يكونوا قتلوا فيدفعون إلى أولياء القتلى»<sup>(٢)</sup>. وأشار إليه القرطبي

(١) المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ١٩٩، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٦.

(٢) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٣٠٠.



بِسْمِ اللَّهِ بقوله: «فإن تابوا وجاءوا تائبين لم يكن للإمام عليهم سبيل، وسقط عنهم ما كان حداً لله، وأخذوا بحقوق الآدميين»<sup>(١)</sup>.

وإلى هذا القول ذهب أكثر الشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة في أحد القولين<sup>(٣)</sup> عنهم. قال الشيرازي رحمته الله<sup>(٤)</sup>: «وإن وجهت عليهم الحدود في المحاربة، سقطت بإظهار التوبة، والدخول في الطاعة»<sup>(٥)</sup>. ويقول البهوتي رحمته الله: «إذا تاب قبل القدرة عليه سقط عنه حق الله - تعالى - لعموم الآية.. ويدل عليه قوله تعالى: ﴿أَنْ أَلَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾»<sup>(٦)</sup>. فإنه يشعر بسقوط حقه دون حق غيره المبني على المشاحنة»<sup>(٧)</sup>.

واحتج أصحاب هذا القول بما يأتي:

١- أن ما سوى الحرابة من حقوق الله وإن لم تختص بجريمة المحاربة، إذا فعلها المحارب تسقط عنه بالتوبة، فإن قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا...﴾ عام يشمل توبة المحارب من كل معصية توجب حداً لله تعالى، والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ١٥٥.

(٢) المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٢٨٧.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٥، الإنصاف ج ١٠ ص ٢٩٩.

(٤) هو: إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يُونُسَ الشَّيرَازِيُّ، الفقيه البغدادي، ولد سنة (٣٩٣هـ).

بغداد، وكان فقيهاً ورعاً محدثاً، توفي رحمته الله ببغداد سنة (٤٧٦هـ).

له مصنفات كثيرة، منها: "المذهب في الفقه"، "التنبيه في الفقه"، "اللمع وشرحها في أصول الفقه"،

التبصرة. وغير ذلك. وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٩.

(٥) المذهب للشيرازي ج ٢ ص ٢٨٧.

(٦) سورة المائدة، الآية [٣٤].

(٧) كشف القناع ج ٦ ص ١٥٢.

٢- إذا فعل المحارب ما يوجب حداً لله تعالى غير الحاربة، فهو من جملة الإفساد في الأرض، فيسقط بالتوبة قبل القدرة عليه.

القول الثاني: وهو سقوط حد الحاربة بتوبة المحارب قبل القدرة عليه فقط دون غيره من الحدود التي اقترفها المحارب، وهو مروي في المذهب المالكي<sup>(١)</sup>، وعند الشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة في القول الثاني عنهم<sup>(٣)</sup>، وبه قال الإمام ابن حزم الظاهري<sup>(٤)</sup>.

ومن نصوص هذا القول: قول ابن رشد المالكي: «التوبة إنما تسقط عنه حد الحاربة فقط، ويؤخذ بها سواء من حقوق الآدميين وحقوق الله»<sup>(٥)</sup>.

ودليل هذا القول: ظاهر آية الحاربة، فقد ذكرت سقوط الحاربة بالتوبة دون غيرها من الحدود الأخرى.

القول الثالث: وهو القول بسقوط كافة الحقوق والحدود عن المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه؛ سواء كانت لله أم للآدميين.

وهذا القول مروي عن بعض التابعين كالليث بن سعد<sup>(٦)</sup>، وقاتدة.

(١) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٥١، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٦٠٣.

(٢) نهاية المحتاج للرملي ج ٧ ص ١٦٥.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٥.

(٤) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٢٤.

(٥) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٣٤٢.

(٦) هو: أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن مولى قيس بن رفاعة، أصله من أصفهان، وهو أحد

فقهاء التابعين بمصر، قال فيه الشافعي: «الليث أفقه من مالك»، وكان مولده سنة (٩٤هـ)، وتوفي

رحمته الله في شعبان سنة ١٧٥هـ. طبقات الفقهاء ص ٧٨.

ودليل هذا القول: قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ...﴾<sup>(١)</sup>. فكانت المغفرة من الله عامة في كل حق لعموم الآية<sup>(٢)</sup>.

### القول الراجح:

يترجح لنا - والله أعلم - من هذه الأقوال: قول الحنفية والمالكية ومن وافقهم من الشافعية والحنابلة، وهو: القول بأن توبة المحارب قبل القدرة عليه تسقط عنه ما كان حداً لله تعالى؛ من قطع، وقتل، وصلب، ونفي وحد زنا، وشرب، وسرقة، ويبقى عليه ما هو حق للأدمين، من قصاص، وجراح، وضمان أموال، وقذف، ونحوها من الحقوق الخاصة بالأدمين التي لا تسقط إلا بإسقاطهم لها.

ويرجع سبب هذا الترجيح إلى النقاط التالية:

- ١ - قياس تلك الحدود على حد الحاربة؛ فكل منها حق لله تعالى، يقبل الإسقاط بالتوبة، وإذا سقطت الحاربة وهي من أعظم الجرائم وأشدّها خطراً، فغيرها من باب أولى.
- ٢ - أن في إسقاط الحدود التي اقترفها المحارب - بعد حراسته - بالتوبة ترغيباً له في الرجوع إلى طاعة الله، بينما في إيجابها عليه وسيلة إلى تماديهِ في الباطل، ما دام عالماً بإقامة الحدود عليه، وما دام يأنس من قبول توبته فيها، مما يسبب تشبث السلوك الإجرامي في نفسه، فلاجل قطع جذور هذه الفتنة؛ ينبغي قبول توبتهم، وإسقاط العقوبات عنهم، إذا تابوا قبل القدرة عليهم، وظهر للإمام صلاح أحوالهم، وحسن نواياهم.
- ٣ - أن الإمام مأمور بالاحتياط لدرء الحدود، لا لإيجابها، والتوبة في حد الحاربة تورث شبهة قوية في تأثيرها على ما صاحب الحاربة من الحدود الشرعية الأخرى، والحدود تدرأ بالشبهات.

(١) سورة الأنفال، الآية [٣٨].

(٢) انظر: أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٦٠٣.

ويجاء على قول القائلين بسقوط كافة الحدود والحقوق عن المحارب بالتوبة، بما يأتي:

(أ) أن استدلالهم بالآية في غير محله؛ فهي من باب التحريض لأهل الكفر للدخول في الإسلام، أما من التزم حكم الإسلام بالمحاربين، فلا يسقط عنهم ما كان للآدميين.

(ب) أن قولهم هذا غير مسلم به؛ إذ أن ما كان للآدمي لا أثر للتوبة على إسقاطه، وإنما يتوقف ذلك على إسقاط صاحبه له، ومن أجل ذلك شرطت الخصومة منه عند استيفاء الحد<sup>(١)</sup>.

أما القول بسقوط حد الحاربة بالتوبة دون غيره مما صاحبه من الحدود الأخرى، فغير مسلم به؛ إذ أن اختصاص آية الحاربة بإسقاط الحد عن المحارب بالتوبة دون غيره من الحدود لا يمنع دخول غيره فيه مما هو من حق الله تعالى كالزنا، والشرب؛ إذ أن العبرة - كما قلنا - بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

وإذا ترجع لنا إسقاط حقوق الله تعالى عن المحارب بتوبته قبل القدرة عليه، فالمراد منها الحدود التي اقترفها بعد خروجه لقطع الطريق، وقبل توبته، وإن لم تختص بحد الحاربة.

أما الحدود التي اقترفها المحارب قبل خروجه لقطع الطريق فلا تسقط عنه إذا تاب قبل القدرة عليه، وقد أشار إلى هذا ابن قدامة رحمته الله بقوله: «وإن أتى حداً قبل المحاربة ثم تاب قبل القدرة عليه لم يسقط الحد الأول؛ لأن التوبة إنما يسقط بها الذنب الذي تاب منه دون غيره»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٤١٣، أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٦٠٤.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٥.

وحكى أبو يوسف - صاحب أبي حنيفة - رحمه الله، إجماع أهل العلم على ذلك فقال: «أهل العلم يقولون: إذا أمن المحارب لم يؤخذ بشيء كان أصابه في حالة حربه، إلا أن يكون شيئاً أصابه قبل ذلك فيؤخذ به»<sup>(١)</sup>.

هذا هو حكم توبة المحارب قبل القدرة عليه، وأثرها على إسقاط ما اقترفه من الجرائم الأخرى زمن حرايته.

#### حكم توبة المحارب بعد القدرة عليه:

توبة المحارب بعد القدرة عليه غير مقبولة، فلا يسقط عنه ما أصاب من الحدود لقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ...﴾<sup>(٢)</sup>. فدللت الآية بمفهومها على أن توبة المحارب بعد القدرة عليه لا أثر لها على الحد، ويبقى الحد عليه كما وجب؛ إذ لا تنفعه التوبة حيثئذ، ولم يخالف في هذا أحد ممن يعتد بخلافه<sup>(٣)</sup>.

ووجه عدم قبول توبة المحارب بعد القدرة عليه من عدة أمور<sup>(٤)</sup>:

١ - أن قبول توبة المحارب بعد القدرة عليه مخالف لنص آية الحراية؛ فقد دلت الآية بمنطوقها على تقييد التوبة المسقطه للحد عن المحارب بما قبل القدرة عليه، فوجب الوقوف عند مقتضى النص.

(١) كتاب الخراج ص ١٣٢.

(٢) سورة المائدة، الآية [٣٤].

(٣) هذا إشارة إلى قول بعض الطوائف الأخرى كالزيدية الذين قالوا بقبول توبة المحارب قبل القدرة عليه، وكذلك بعدها إذا اقتضت المصلحة ذلك، وهذا غير مسلم به لمخالفته للنص والاجماع. انظر: البحر الزخار ج ٥ ص ٢٠١.

(٤) انظر: بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٦، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ١٥٨، المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٨٥، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٥، السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٧٤.

- ٢- أن سقوط الحد عن المحاربين بعد القدرة عليهم ذريعة إلى إسقاط ما وجب من الحدود، وهذا خلاف الأصل الذي دلت عليه النصوص الشرعية كما في قوله ﷺ:
- (تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب)<sup>(١)</sup>.
- ٣- أن توبة المحارب بعد قدرة الإمام عليه لا يصدق عليها «التوبة النصوح المسقطه للحد»؛ لأنه متهم بالكذب فيها خوفاً من إقامة الحد عليه.
- ٤- أن من حكمة الله - سبحانه وتعالى - في قبول توبة المحارب - قبل القدرة عليه - ترغيبه في التوبة والإقلاع عن ذنبه بترك الإفساد في الأرض، أما بعد القدرة عليه فلا حاجة إلى ترغيبه في ذلك لظهور عجزه عن المحاربة.

\*\*\*

## المبحث الثاني

### توبة المرتد ومن في حكمه

أجمع أهل العلم على وجوب قتل المرتد إذا لم يتب ويرجع إلى دين الإسلام لحديث: (من بدل دينه فاقتلوه)<sup>(١)</sup>.

وتختلف حقيقة التوبة من المرتد حسب اختلاف حال رده:

\* فإن كانت رده بسبب نية واعتقاد دين غير دين الإسلام، فتكون توبته بالنطق بالشهادتين، أو بإقراره بما أنكره بقلبه، أو بقوله: أنا بريء من كل دين يخالف دين الإسلام.

\* وإن كان سبب رده قولاً أو فعلاً يخالف دين الإسلام، فتكون توبته - مع النطق بالشهادتين - بإصلاح قوله وعمله بما يوافق دين الإسلام، فيحلل ما أحل الله إن كان قد حرمه، ويحرم ما حرمه الله إن كان قد أحله، فتوبة المرتد إذا هي: إسلامه، وإسلامه يتطلب النطق بالشهادتين، واعتقاد مدلولهما.

هذا هو الأصل في توبة المرتد، وما سوى ذلك فهو من تمام التوبة وصحتها، وهذا هو المشهور عند جمهور العلماء<sup>(٢)</sup>.

وعن الإمام أحمد رحمه الله رواية في مذهبه، وهي: أنه يكفي لتوبة المرتد جحدته لردته بعد إقراره بها، فتكون في حكم الرجوع عن الإقرار بالحد<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق تخريجه ص ٣٩ من الكتاب.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٣٢، المدونة الكبرى ج ١٤ ص ٤١٢، تبصرة الحكام لابن فرحون ج ٢

ص ٢٨٢، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤١، الإنصاف للمرداوي ج ١٠ ص ٣٣٥.

(٣) الإنصاف للمرداوي ج ١٠ ص ٣٣٥.

أما إذا ثبتت الردة بالبينه، فيرى جمهور الفقهاء أن على المرتد أن يجدد إسلامه فينطق بالشهادتين، ولا يكلف الإقرار بما نسب إليه.

واستدلوا لذلك بقول النبي ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله)<sup>(١)</sup>.  
 ووجه الاختصار على نطق المرتد بالشهادتين في هذه الحالة هو<sup>(٢)</sup>:

- ١- أن النطق بالشهادتين يثبت به إسلام الكافر الأصلي، فيكون ثبوت إسلام المرتد به من باب أولى، ولا حاجة مع ثبوت إسلامه إلى الكشف عن صحة رده.
- ٢- أن النطق بالشهادتين مع اعتقاد مدلولهما يتضمن كل ما جاء به الإسلام؛ فشهادة: **ألا إله إلا الله، فيها توحيد الرب - جل وعلا - بالعبادة، والإيمان بكل ما لله من صفات، وشهادة: أن محمداً رسول الله؛ فيها الإقرار برسالة محمد ﷺ، وأن ما جاء به حق يجب اتباعه.**

والقول الفصل في توبة المرتد - في نظري - أن النطق بالشهادتين إذا تضمن شروط التوبة المعتبرة شرعاً كاف لتوبة المرتد سواء كانت رده باعتقاد أم بقول أم بفعل أم بشك. وما سوى ذلك قرينة على صحة توبته، وإذا تاب سقط عنه القتل.

(١) أخرجه البخاري "صحيح البخاري مع فتح الباري" ج ١٢ ص ٢٧٥، باب قتل من أبى قبول الفرائض، برقم (٦٩٢٤). وأخرجه مسلم "صحيح مسلم بشرح النووي" ج ١ ص ٢١٠، كتاب الإيمان. وأخرجه أبوداود في سننه ج ٣ ص ٤٤، باب على ما يقاتل المشركون رقم (٢٦٤٠). وأخرجه البيهقي من حديث أبي هريرة في السنن الكبرى ج ٨ ص ١٣٦، كتاب المرتد.

(٢) انظر: المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٤١، كشف القناع ج ٦ ص ١٧٨، الطرق الحكيمة ص ٧٣.



أما الإقرار بما جحدته، لا يكفي وحده لإعلان توبته؛ لكونه قاصراً عن الصفة الشرعية للتوبة المعتبرة في الإسلام<sup>(١)</sup>.

### بيان من لا تقبل توبته،

ذكرنا - فيما سبق - أنه لا خلاف بين أهل العلم في قبول توبة المرتد إذا تاب ورجع إلى الإسلام فيسقط عنه القتل بالتوبة.

ومن المرتدين ثلاثة أصناف اختلف الفقهاء في حكم قبول توبتهم، وهم: الساحر<sup>(٢)</sup>،

(١) إذا ثبت أن توبة المرتد تكون بإسلامه على هذه الصفة، وأنه إذا تاب سقط عنه الحد، فهل يجب على الإمام استتابة المرتدين؟ هذا محل خلاف بين الفقهاء:

فالحنفية: يرون أن الردة عن الإسلام توجب قتل المرتد في الحال إذا لم يتب، ولا يؤخر عنه إلا بطلبه، فإن طلب التأجيل استتيب ثلاثة أيام استحباباً، فإن تاب بعدها وإلا قتل.

ويرى الأئمة الثلاثة - في المشهور عنهم - وجوب استتابة المرتد ثلاثة أيام، وإذا لم يتب بعدها يقتل. أما الإمام ابن حزم رحمته الله فقد توقف في الحكم، ولم يقل بوجوب أو استحباب، ولكل منهم أدلة كثيرة ليس هذا مجال ذكرها.

والراجح من هذه الأقوال - والله أعلم - هو القول بوجوب استتابة المرتد قبل ثلاثة أيام، فإن تاب وإلا قتل بعدها، فإن الدعوة إلى الله، والأمر بالمعروف من أعظم واجبات الدين، وقد أجمعت الأمة على وجوب التوبة من كل ذنب، وما يؤدي إلى الواجب فهو واجب مثله، وفي استتابة المرتد قبل قتله احتيال لدرء الحد عنه، واحتياط لإثبات الحد عليه، فهو بمنزلة تلقين المقر الرجوع عن إقراره، وهو في المرتد أكد؛ لما في ذلك من ترغيبه في الدخول في الإسلام، والتوبة إلى الله. انظر: بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٣٥، المتقى للباجي ج ٥ ص ٢٨١، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٣٩، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٢٤، المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ١٢٧.

(٢) السحر: عرفه ابن العربي رحمته الله بقوله: «هو كلام مؤلف يعظم به غير الله تعالى، وتنسب إليه فيه المقادير». أحكام القرآن لابن العربي ج ٤ ص ٣١.

الزنديق<sup>(١)</sup>، من سب الله ورسوله، وسنذكر آراء الفقهاء مفصلة في حكم توبتهم على النحو التالي:

القول الأول: ذهب أبو حنيفة، ومالك وأحمد في إحدى روايته إلى عدم قبول توبة كل من: «الساحر، والزنديق، ومن سب الله ورسوله» إذا ثبت كفرهم، فيقتلون حتماً<sup>(٢)</sup>. واستدلوا على ذلك بما يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَٰكِنَّ الشَّيْطَانَ يَكْفُرُ مَا يُعَلِّمُونَ ۚ النَّاسَ الْفَاسِقِينَ...﴾<sup>(٣)</sup>. فسمي الله الساحر كقوله في الآية ﴿يُعَلِّمُونَ النَّاسَ الْفَاسِقِينَ﴾. فيعلمون بدل من كفروا.

٢ - حديث جندب بن عبد الله<sup>(٤)</sup>، أن رسول الله ﷺ قال: (حد الساحر ضربة بالسيف)<sup>(٥)</sup>. فسماه حداً، والحد كما وجب بالنص لا يسقط بعد ثبوته إلا بنص أو إجماع، ولم يدل دليل على سقوطه بالتوبة.

(١) عرفة ابن حجر رحمه الله بقوله: «كل من أسر الكفر وأظهر الإسلام فهو شبيه بالمنافق». فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٧١.

(٢) انظر: فتح القدير ج ٤ ص ٤٠٦، حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٤٠٠، المتقى للباقي ج ٥ ص ٢٦٨، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي ص ٣٩٥، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٢٦، كشف القناع ج ٦ ص ١٧٦، مطالب أولي النهى ج ٦ ص ٢٩٣، أعلام الموقعين لابن القيم ج ٣ ص ١٣٠.

(٣) سورة البقرة، الآية [١٠٢].

(٤) هو: جندب بن عبد الله بن سفيان البجلي، أبو عبد الله، سكن الكوفة ثم البصرة، قدمها مع مصعب ابن الزبير، وروى عنه أهل المصرين، وكان يلقب "جندب الخير"، أدرك الفتنة زمن ابن الزبير. الإصابة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٢٤٨.

(٥) أخرجه الترمذي في كتاب الحدود، باب ما جاء في حد الساحر ج ٣ ص ١٠ رقم (١٤٨٥)، وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٣ ص ١١٤، وأخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب الحدود ج ٤ ص ٣٦٠، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ١٣٦، باب تكفير الساحر وقتله.

٣- إن السحر عادة يكون متصلاً في نفس الساحر، لا يتفك عنه إذا تعلمه، فإذا تاب فتوبته تكون - غالباً - غير صادقة، وإنما تاب خوفاً من القتل.

٤- وفي حكم الزنديق جاء قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ ﴾ فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا... ﴿<sup>(١)</sup>﴾. قالوا: فالمراد بالبأس - هنا - السيف.

٥- إن توبة الزنديق - غالباً - غير معروفة؛ لكونه يسر في نفسه خلاف ما يظهر للناس، فتحمل توبته على دفع القتل عن نفسه، كالساحر.

٦- إن حصول سب الله أو رسوله ممن يدعى الإسلام دليل على فساد عقيدته، ونقصان إيمانه؛ لاستخفافه بالله ورسوله، فلا تقبل توبته، وقد قال تعالى موبخاً من هذا حاله: ﴿ قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَكْبِرُونَ ﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيْمَانِكُمْ... ﴿<sup>(٢)</sup>﴾.

القول الثاني: وهو مذهب الإمام الشافعي رحمته الله، والرواية الثانية عن الإمام أحمد رحمته الله وهو: القول بقبول توبة كل من الساحر، والزنديق، ومن سب الله ورسوله إذا ظهرت توبتهم، فيستتابون كما يستتاب المرتد، فإن تابوا وإلا قتلوا<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة غافر، الآيتان [٨٤-٨٥].

(٢) سورة التوبة، الآيتان [٦٥-٦٦].

(٣) انظر: مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤٠، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٥٦، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٢٦، وذكر صاحب الإنصاف رواية ثالثة في مذهب الإمام أحمد تقول: بالفرق بين سب الله وسب الرسول؛ فإن سب الرسول ﷺ لا تقبل منه توبة؛ لأنه حق آدمي لا يعلم إسقاطه، وإن سب الله تعالى قبلت توبته؛ لأن الله يقبل التوبة في خالص حقه. الإنصاف للمرداوي ج ١٠ ص ٣٣٣.

والأدلة على قبول التوبة منهم:

- ١ - عموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ...﴾<sup>(١)</sup>.
- ٢ - عموم قوله ﷺ: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، محمد رسول الله).. الحديث<sup>(٢)</sup>. فدل العموم في الآية والحديث على قبول توبة الكافر الأصلي، فيكون ما دونه - كالزندق والساحر - أولى بقبول التوبة.
- ٣ - أن حكم الزندق كحكم المنافق، والمنافق تقبل توبته، كما في قوله تعالى: ﴿اتَّخِذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً...﴾<sup>(٣)</sup>. قال الشافعي - عند تفسيره الآية -: «فأخبر الله - عز وجل - عن المنافقين بالكفر، وحكم فيهم بعلمه من أسرار خلقه ما لم يعلمه غيره... وأنهم كاذبون بأيمانهم، وحكم فيهم جل ثناؤه - في الدنيا - أن ما أظهروا من الأيمان - وإن كانوا به كاذبين - لهم جنة من القتل»<sup>(٤)</sup>.
- وقال تعالى - أيضاً - في بيان قبول توبة المنافقين: ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾<sup>(٥)</sup>.
- القول الثالث: وهو قول الإمام ابن حزم الظاهري رحمه الله: قال بالفرق في الحكم بين الأصناف الثلاثة<sup>(٦)</sup>:

(أ) فالساحر عنده لا يعد كافراً، فلا يحل قتله؛ حيث لم يرد في قتله نص صحيح عنده، وسنده في ذلك حديث: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس

(١) سورة الأنفال، الآية [٣٨].

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٦ من هذا الكتاب.

(٣) سورة المنافقون، الآية [٢].

(٤) أحكام القرآن للشافعي ج ١ ص ٢٩٥.

(٥) سورة التوبة، الآية [٧٤].

(٦) انظر: المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٤٧٩-٤٨٢.

بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة<sup>(١)</sup>. والساحر ليس من هؤلاء؛ إذ أن السحر معصية موبقة وليس بكفر.

(ب) والزنديق حكمه حكم المنافق، وقد دلت النصوص من الكتاب والسنة على قبول توبة المنافق.

فمن الكتاب: قوله تعالى: ﴿لَيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبُ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبْهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾<sup>(٣)</sup>.

ومن السنة: حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه<sup>(٤)</sup> في قصة المنافق عبدالله بن أبي بن سلول، والشاهد فيه: فقال عمر: يا رسول الله دعني أضرب عنق هذا المنافق، فقال الرسول ﷺ: (دعه لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه)<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري "صحيح البخاري مع فتح الباري" ج ١٢ ص ٢٠١، باب قوله تعالى: ﴿أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾ برقم (٦٨٢٨). وأخرجه مسلم "صحيح مسلم بشرح النووي" من حديث عبدالله بن مسعود، باب ما يباح به دم المسلم ج ١١ ص ١٦٤.

(٢) سورة الأحزاب، الآية [٢٤].

(٣) سورة التوبة، الآية [٧٤]؟

(٤) هو: أبو عبدالله جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام بن كعب بن سلمة الأنصاري السلمي، أحد المكثرين عن النبي ﷺ، وروى عنه جماعة من الصحابة، وله ولأبيه صحبة، روي أنه شهد تسعة عشر غزوة بعد أحد، وكان آخر من مات من الصحابة بالمدينة سنة (٧٨هـ). الإصابة في تمييز الصحابة ج ١ ص ٢١٣.

(٥) أخرجه البخاري صحيح البخاري مع فتح الباري ج ٨ ص ٦٥٢ في تفسير سورة المنافقين برقم (٤٩٠٧)، ومسلم في البر والصلة ج ١٦ ص ١٣٨، وأخرجه الترمذي في سننه ج ٥ ص ٨٧ في تفسير سورة المنافقين برقم (٣٣٦٧)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ١٩٨ كتاب المرتد.

قال ابن حزم: «فصح أنهم قوم معروفون كفروا بعد إيمانهم، ولكن التوبة مبسوسة لهم، وصح أنهم أظهروا التوبة والندامة، واعترفوا بذنبهم، فمنهم من قبل الله توبته في الباطن لعلمه تعالى بصحتها، ومنهم من لم تصح توبته في الباطن فهم المعذبون في الآخرة، وأما في الظاهر فتوبتهم مقبولة بنص الآيات السابقة»<sup>(١)</sup>.

(ج) أما من سب الله ورسوله، أو استهزأ به، أو سب ملكاً من الملائكة، أو استهزأ بآية من آيات الله، قال ابن حزم: «فهو بذلك مرتد له حكم المرتد»<sup>(٢)</sup>، بمعنى: أن توبته تقبل إذا تاب، ويسقط عنه حد الردة وأمره في الباطن إلى الله سبحانه وتعالى، وتجب استتابته حتى ينطق بالتوبة، وكل كافر إذا أسلم وحسن إسلامه قبلت توبته<sup>(٣)</sup>.

#### المناقشة والترجيح:

أولاً: أجاب القائلون بعد قبول توبة الساحر ومن معه على أدلة مخالفيهم، فقالوا:

١ - إن عموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ..﴾<sup>(٤)</sup>

لا يتناول ما ذكرنا من السحر، والزندقة، وسب الله ورسوله، حيث خص حكمهم من هذا العموم بالأدلة الأخرى؛ إذ دلت السنة على ضرب الساحر بالسيف، ولم تذكر له توبة.

٢ - أما حديث: (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا...) الحديث، فهذا في حكم

الكافر الأصلي، وتوبته إسلامه، أما أولئك فهم معاندون بعد معرفتهم للإسلام، وإبلاغه لهم، فيكون حكمهم كمن أصر على الكفر بعد رده عن الإسلام؛ حيث فعل ما يدل على استهائه بالدين.

(١) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ١٥١.

(٢) المرجع السابق ج ١٣ ص ٥٠٢.

(٣) المرجع السابق ج ١٣ ص ٣٧-٣٩.

(٤) سورة الأنفال، الآية [٣٨].

٣- أما الآيات الواردة في قبول توبة المنافقين، فيجاء عنها بما يأتي:

(أ) أن اتخاذهم الأيمان جنة، هذا على حد زعمهم أنها تدفع عنهم العقوبة، وهي - ولا شك - أيمان باطلة، لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ كَذِبُونَ...﴾<sup>(١)</sup>. قال ابن العربي: «هذه اليمين كانت غموساً كاذبة من عديم الإيمان فهي موجبة النار»<sup>(٢)</sup>.

(ب) أن التوبة من المنافقين - الواردة في الآيات - يراد بها: توبتهم في السرائر، وهذه لا يعلمها إلا الله، وهي غير محل الخلاف، أما توبتهم في الظاهر فقد دلت النصوص على أنه لا توبة لهم؛ بسبب أنهم آمنوا ثم كفروا فطبع على قلوبهم فهم لا يفقهون ما يقولون، وأخبر عنهم الرب - جل وعلا - أنهم في الدرك الأسفل من النار، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأجابوا على أدلة ابن حزم بما يأتي:

- ١- أنه لا حجة لابن حزم في عدم تكفير الساحر، وإذا ثبت كفره فقد حل دمه، فيدخل في عموم قوله ﷺ في الحديث السابق: (كفر بعد إيمان) ولم يذكر له توبة.
- ٢- أما قول النبي ﷺ لعمر بن الخطاب رضي الله عنه: (دعه لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه). فلا حجة لهم فيه لما يأتي<sup>(٤)</sup>:

(أ) أن هذا القول يدل على حال عبدالله بن أبي في الظاهر، فهو يظهر الإسلام ومصاحبه للرسول ﷺ، فقد يظن الناس بقتله أن محمداً يقتل أصحابه، وهذا يؤدي إلى

(١) سورة المنافقون، الآية [١].

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ٤ ص ١٨١٣.

(٣) سورة النساء، الآية [١٤٥].

(٤) انظر: زاد المعاد لابن القيم ج ٥ ص ٦١، فتح الباري ج ٨ ص ٦٥٣.

بعد كفار قريش عن الإسلام، وهم أحوج ما يكون إلى ترغيبهم فيه؛ لا سيما وأتباعه خلق كثير، فكان في منع قتله دفعاً للمفسدة الحاصلة بذلك.

(ب) أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهم من كلام ابن أبي أنه مستحق للقتل، ولم ينكر عليه النبي ﷺ ذلك، وإنما أخره عنه رغبة في إسلامه وإسلام أتباعه.

(ج) أن هذا كان في أول الأمر حيث كان النبي ﷺ مأموراً بالعفو والصفح، فقد كان يعفو عن حقه لمصلحة التأليف وجمع الكلمة، وهذا يختص به ﷺ دون غيره.

ثانياً: مناقشة ابن حزم لأدلة جمهور العلماء القائلين بتكفيرهم والرد عليها:

١- إن قوله تعالى في الآية «يَعْلَمُونَ» ليس بدلاً من «كَفَرُوا»، فهذه دعوى بلا برهان، وإنما هي جملة مستألفة لا بدل، ولو سلمنا أنها بدل - كما تقولون - فهي إخبار من الله - جل وعلا - عن حكم الشياطين بعد أيام سليمان عليه السلام، وذلك شريعة لا تلزمنا<sup>(١)</sup>.  
ويجاب عنه: بأن سياق الآية يدل على أن الجملة بدل، فمعناها: وما كفر سليمان بقول السحر، ولكن الشياطين كفروا به وبتعليمه، فكان تعلم السحر وتعليمه سبباً لكفرهم<sup>(٢)</sup>.  
ونحن لا نسلم بأن شرع من قبلنا لا يلزمنا، بل شرع من قبلنا شرع لنا، ويجب علينا العمل به ما لم يظهر له ناسخ من شريعتنا، فهو حكم الله يلزم المكلفين التعبد به<sup>(٣)</sup>.

٢- إن حديث جندب بن عبد الله لا حجة للجمهور فيه؛ فهو مرسل والحديث لم يصرح بذكر القتل، وإنما ذكر الضرب بالسيف، وهو دون القتل، فقد يجرحه به ولا يقتله<sup>(٤)</sup>.

(١) المحلى لابن حزم، ج ١٣ ص ٤٧٦.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ١ ص ٣١.

(٣) هذه المسألة محققة في كتب الأصول. انظر: فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت حاشية على

المستصفى للغزالي ج ٢ ص ١٨٤.

(٤) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٤٧٥.



ويجاب عنه: بأن مراسيل الصحابة رضي الله عنهم حجة إذا لم يرد ما يخالفها<sup>(١)</sup>، والحديث صريح في القتل، وهو المعنى المتبادر إلى الذهن إذا ذكر الضرب بالسيف، واحتمال غيره احتمال بعيد.

٣- استدلال الجمهور على تكفير المنافقين ليس حجة على وجوب قتلهم، ولا يجوز أن نقطع عليهم بالكفر الذي هو ضد الإسلام إلا بنص، ولا نص صريح في ذلك، ولكن هم كما وصفهم الله من النفاق والضلالة ولا مزيد وهذا لا يمنع التوبة، ولا يوجب القتل، فهو دون الكفر الأصلي، والكافر الأصلي إذا تاب قبلت توبته، فالزنديق من باب أولى<sup>(٢)</sup>.

ويجاب عنه: بأن قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا...﴾<sup>(٣)</sup> نص صريح في كفرهم، وقوله تعالى: ﴿لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾<sup>(٤)</sup>. نص صريح في عدم قبول توبتهم والحكم بفسقهم، وإنما قبل الشارع توبة الكافر الأصلي بالإسلام؛ لأنه ظاهر لم يعارضه ما هو أقوى منه، فيجب العمل به لما فيه من حقن الدم، أما الزنديق فقد أظهر ما يبيح دمه، وإظهار توبته بعد القدرة عليه لا يدل على زوال الكفر منه؛ فقد قام الدليل على فساد عقيدته، واستهانت بالدين<sup>(٥)</sup>.

٤- إن قولكم: من سب الله ورسوله كافر بعد إيمانه قول مسلم به، فيكون حكمه حكم المرتد، يستتاب، فإن تاب وإلا قتل.

(١) أعلام الموقعين لابن القيم ج ١ ص ٢١.

(٢) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ١٤٦.

(٣) سورة المنافقون، الآية [٣].

(٤) سورة المنافقون، الآية [٦].

(٥) أعلام الموقعين لابن القيم ج ٣ ص ١٣١.

ويجاء عنه: بأن المرتد يختلف حكمه باختلاف نوع رده، فمن جحد فرضاً - وهو مؤمن بالله ورسوله في عقيدته - يكون أخف ذنباً، وأقرب إلى التوبة ممن آذى الله ورسوله، وهذا يدل على فساد عقيدته، وسوء أخلاقه، فلا تنفعه التوبة حينئذ<sup>(١)</sup>.

### الترجيح في المسألة:

الراجح - والله أعلم - من هذه الأقوال في مسألة قبول توبة الساحر، والزنديق، ومن سب الله ورسوله، هو ما عليه جمهور الفقهاء من الحنفية والمالكية والحنابلة، وهو: القول بأن توبتهم لا تقبل إذا تحقق منهم ذلك، وعليهم القتل، وذلك لما يأتي:

١ - أن أدلة الجمهور صريحة في عدم قبول التوبة منهم، لا تحتمل التأويل، وما وجه إليها من اعتراضات كلها اعتراضات مردودة كما سبق.

٢ - أن هؤلاء - وإن كان يصدق عليهم اسم الردة لكونهم كفروا بعد إيمانهم - إلا أن حكمهم أشد، وهذه الشدة تتمثل في رد توبتهم، والحدود بحسب الجرائم والمفاسد، وجريمة هؤلاء أعظم الجرائم، وبقائهم بين أظهر المسلمين من أعظم المفاسد.

٣ - أن هذا القول - مع موافقته للنص - موافق للإجماع السكوتي زمن الصحابة رضي الله عنهم، وقد أشار إليه ابن القيم رحمته الله بقوله: «فهذا قضاؤه رضي الله عنهم وقضاء خلفائه من بعده، ولا يخالف لهم من الصحابة، وقد أعادهم الله من مخالفة هذا الحكم»<sup>(٢)</sup>.

### تكرار الردة، وأثره على قبول التوبة:

إذا تاب المرتد من رده فأسقط عنه القتل، ثم ارتد ثانياً وثالثاً... إلخ، فهل الحكم في الثانية وما بعدها كالحكم في الأولى أم لا؟ هذا محل خلاف بين الفقهاء على النحو التالي:

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد ج ٥ ص ٦٠، ٦١.

(٢) زاد المعاد في هدي خير العباد ج ٥ ص ٥٩.

القول الأول: وهو مذهب الحنفية - في المشهور عنهم - وفقهاء الشافعية، وإحدى الروایتين عن الإمام أحمد رحمته الله، قالوا: لا أثر لتكرار الردة على قبول التوبة، فإن تكررت رده إذا تاب خلى سبيله وقبلت توبته، وسندهم في ذلك ما يأتي<sup>(١)</sup>:

١ - عموم قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ..﴾<sup>(٢)</sup>. فإذا أسلم وجب قبول ذلك منه لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ أَلْسَنَ لَسْتُمْ مُؤْمِنًا﴾<sup>(٣)</sup>، فالنصوص بعمومها شاملة لمن تكررت منه الردة، ولمن لم تتكرر منه، فإن تكررت منه عزز لزيادة تهاونه بالدين.

القول الثاني: وهو مذهب المالكية، ورواية في مذهب أبي حنيفة، وبه قال أبو يوسف صاحب أبي حنيفة، والرواية الثانية عن الإمام أحمد، قالوا: إذا تكررت الردة من المرتد بعد التوبة لا تقبل بعد ذلك، ويقتل<sup>(٤)</sup>.

وعن أبي يوسف - صاحب أبي حنيفة - أنه يقتل غيلة قبل أن يستتاب؛ لأنه ظهر منه الاستخفاف بالدين<sup>(٥)</sup>.

واستدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَامَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ءَزَادُوا كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾<sup>(٦)</sup>. وتكرار رده يدل على فساد عقيدته، وقلة مبالاته بالإسلام.

(١) المبسوط للرخسي ج ١٠ ص ٩٩، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤١، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٢٧.

(٢) سورة التوبة، الآية [٥] ونماها: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٣) سورة النساء، الآية [٩٤].

(٤) انظر: حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٧٢، المبسوط ج ١٠ ص ١٠٠، المغني ج ٨ ص ١٢٧، كشف القناع ج ٦ ص ١٧٦.

(٥) حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٤١٢.

(٦) سورة النساء، الآية [١٣٧].

ويمكن الجمع بين القولين: إذ لا تعارض بين أدلتهم؛ وذلك لأن الآية التي استدل بها أصحاب القول الثاني وردت فيمن تكررت رده وأصر على الكفر بعد الإيمان، فلا يتحول عنه بدليل قوله تعالى في الآية ﴿ثُمَّ أَزْدَاؤُا كُفْرًا﴾. فازدياد الكفر إنما يكون بالإصرار والعناد، فلا تدل الآية على ما يدعيه أصحاب القول الثاني.

وهذا يكون تكرار الردة لا أثر له على قبول التوبة، فيستتاب ثلاثة أيام - وإن تكررت رده - فإن تاب بعدها وإلا قتل إذا أصر على الكفر.

#### أثر التوبة على جنايات المرتد،

إذا سقط القتل من المرتد بالتوبة، فهل يكون لهذه التوبة أثر على ما ارتكبه المرتد في رده من جنايات توجب حداً أم لا؟ هذا محل خلاف بين الفقهاء، كما يلي:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة، والإمام مالك وأصحابه: إلى أن من أصاب حداً ثم ارتد ثم تاب من رده سقط عنه القتل، وكل ما كان حقاً لله تعالى من الحدود الشرعية، كالزنا والشرب، ويلزمه ما كان حقاً للأدمي<sup>(١)</sup>؛ سواء كان في دار الحرب أم في دار الإسلام.

واستدلوا بما يأتي:

١ - عموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ...﴾<sup>(٢)</sup>.

٢ - إن رده أحبطت عمله، فأسقطت ما عليه من حقوق لله تعالى، كمن فعل ذلك وهو مشرك ثم أسلم.

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٢٦، المنتقى للباجي ج ٥ ص ٢٨٣، أحكام القرآن لابن

العربي ج ٢ ص ٨٥٢.

(٢) سورة الأنفال، الآية [٣٨].

القول الثاني: وهو مذهب الإمام الشافعي، والإمام أحمد، والإمام ابن حزم الظاهري. قالوا: من أصاب حداً ثم ارتد ثم تاب أقيم عليه حد ما أصابه زمن رده مطلقاً - سواء كان لله أم لآدمي<sup>(١)</sup>.

فقد سئل الإمام أحمد عن رجل ارتد عن الإسلام، فقطع الطريق، وقتل النفس، ثم لحق بدار الحرب فأخذه المسلمون، فقال: «تقام فيه الحدود ويقتص منه»<sup>(٢)</sup>. وفي ذلك يقول ابن حزم رحمه الله: «فنحن نقسم بالله تعالى أن الله تعالى ما أراد قط إسقاط حد أصابه لاحق بالشرك قبل لحاقه، أو أصابه بعد لحاقه بهم، أو أصابه مرتد قبل رده أو بعدها»<sup>(٣)</sup>.

ووجه هذا القول: أن ما كان حقاً لله تعالى فهو حق لازم عليه، لا يسقط بتوبته من الردة، كحقوق الآدميين؛ لعموم الأدلة الدالة على وجوب استيفاء الحدود إذا وجبت.

#### المناقشة والترجيح:

أولاً: ناقش الشافعية ومن وافقهم أدلة الحنفية والمالكية القائلين بسقوط حقوق الله عن المرتد إذا تاب، فقالوا: إن الآية التي استدلوها بها دلت على خلاف مسألتنا؛ فليس فيها دليل على إسقاط حدود الله السالفة عن المرتد إذا تاب، وإنما دلت على مغفرة الله للذنوب، ومغفرة الله أسقطت عنهم عذاب الآخرة فقط، ولم تسقط عنهم الحدود الواجبة في الدنيا. كما أن سياق الآية دل على سقوط ما اقترفه الكافر الأصلي بعد إسلامه؛ لأنه لم يثبت في حقه شيء زمن كفره، بخلاف المرتد، فقد كان ملتزماً بحكم الإسلام<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٢٩، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤٠، المغني لابن قدامة

ج ٨ ص ١٤٨، كشف القناع ج ٦ ص ١٨٠، المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٣٢.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ١٤٩.

(٣) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٣٢.

(٤) انظر: المغني ج ٨ ص ١٤٩، المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٣٤.

ثانياً: واعترض ابن العربي رحمه الله على وجه القول الثاني فقال: «إنه لا يجوز اعتبار حقوق الآدميين بحقوق الله، ولا حقوق الله بحقوق الآدميين في إيجاب أو إسقاط؛ لأن حق الله يستغني عنه، وحق الآدمي يفتقر إليه؛ ألا ترى أن حقوق الله لا تجب على الصبي، بينما تلزمه حقوق الآدميين<sup>(١)</sup>».

ويجاب عنه: بأن حدود الله لا تسقط إذا وجبت بدليل قاطع لا شبهة فيه إلا بنص صريح أو إجماع، أما القياس على الصبي لا يصح؛ لأن المرتد مكلف شرعاً، فيكون مسؤولاً عما يفعله، أما الصبي فهو غير مكلف فتسقط عنه حقوق الله لعدم تكليفه.

#### الترجيح:

وبهذا يترجح لنا - والله أعلم - أنه لا أثر لسقوط حد الردة عن المرتد بالتوبة على ما اقترفه من جنایات توجب حداً لله أو لآدمي، وإنما تستوفي منه كلها، وذلك لما يأتي:

١ - أن ما ذكره الحنفية والمالكية من الأدلة بعيد عن محل الخلاف؛ إذ أن دلالة على الكفر الأصلي أظهر.

٢ - أن عموم الآيات والأحاديث الصحيحة الدالة على وجوب استيفاء الحدود الشرعية إذا تعينت لا يخص إلا بنص صريح، ولم يدل دليل صريح على إسقاط حد الزنا أو الشرب أو السرقة من المرتد.

٣ - أن الإجماع منعقد على أنه لا يحل إسقاط حق من حقوق الله تعالى إلا ما ورد الشرع بإسقاطه، وإسقاطها عن الكافر الأصلي، إنما هو لأجل ترغيبه في الإسلام.

٤ - أن في القول بسقوط جنایات المرتد عنه بعد توبته ذريعة إلى تعدد الجرائم وتكرار الردة إذا علم أن جنایات تسقط بتوبته بعد الردة عن الإسلام.

\*\*\*

(١) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٨٥٤.

### المبحث الثالث

#### توبة القاذف

حد القذف من الحدود الشرعية التي يغلب فيها حق العبد على القول الراجح عند الفقهاء كما قدمنا<sup>(١)</sup>.

وقد أجمع أهل العلم على أن التوبة لا أثر لها في إسقاط حقوق الأدميين، وإنما هي خاصة بها وجب حقاً لله تعالى كحد الخرابة لورود النص فيه، أما حقوق الأدميين فلا تسقط إلا بإسقاطهم لها؛ ذلك أن مبنائها على المطالبة، فالأدمي بحاجة إلى استيفاء حقه، أما حقوق الله أو ما يغلب فيه حق الله؛ فإن مبنائها على المسامحة، فالله يقبل التوبة من عباده ويغفر لمن تاب في علمه إن شاء.

وإذا كان حد القذف مما يغلب فيه حق العبد فإن توبة القاذف لا تسقط الحد عنه باتفاق جمهور العلماء ومنهم الأئمة الأربعة، قال ابن رشد - عند كلامه على حد القذف - : «واتفقوا على أن التوبة لا تسقط الحد»<sup>(٢)</sup>.

أما الاستثناء الوارد بعد آية حكم القذف عند قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>. فهو لا يعود إلى حد القذف بالإجماع، قال القرطبي - عند تفسيره للآية - : «فالاستثناء غير عامل في جلدته بإجماع»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: ص ٤٦ من هذا الكتاب.

(٢) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٣٣٢.

(٣) سورة النور، الآية [٥].

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن ج ١٢ ص ١٧٩، ونقل القرطبي رحمته الله قولاً للشعبي بسقوط حد القذف بالتوبة، فالاستثناء يعود إليه، وهذا قول لا دليل عليه مخالف للإجماع، فإن مغفرة الله للذنوب بعد التوبة إنما هو في الآخرة، ولا يدل على سقوط الأحكام في الدنيا، وهو ما أشار إليه الشافعي رحمته الله في كتابه الأم ج ٧ ص ٥٦.

### أثر التوبة على قبول شهادة القاذف:

اعتبر الإمام أبو حنيفة رحمته الله رد شهادة القاذف من تمام حد القذف، فحد القذف عنده ثمانون جلدة ورد شهادة القاذف <sup>(١)</sup>.

وعلى قوله هذا: بأن قبول الشهادة ولاية قد زالت بالقذف، وجعلت العقوبة فيها في محل الجنابة، وهو اللسان، تغليظاً لأمرها؛ حيث قيد الرد في الآية بالتأييد، فكان داخلياً في حيز الحد بالعطف.

ورد الشهادة - عند أبي حنيفة - يلزم بالحد، وعند الأئمة الثلاثة مالك، والشافعي، وأحمد، يلزم رد الشهادة بالرمي بالقذف قبل الحد وبعده، إذا لم يتب؛ لأن الحد مع كونه رادعاً وزاجراً فهو مكفر للذنب لا يجوز تعليق رد الشهادة به <sup>(٢)</sup>.

وإذا تاب القاذف فهل تقبل شهادته؟ هذا محل خلاف عند الفقهاء سببه اختلافهم في مرجع الاستثناء الوارد في الآية، على النحو التالي:

القول الأول: يرى الحنفية أن الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا...﴾. يعود إلى أقرب مذكور وهو: الفسق، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ جملة مستأنفة بعد ذكر نوح الحد، ثم استثنى الله تعالى من أولئك الفاسقين: ﴿الَّذِينَ تَابُوا...﴾. فالتوبة - هنا - أسقطت عنه الفسق، أما رد الشهادة فيبقى بعد التوبة على أصله؛ لكونه من تمام الحد <sup>(٣)</sup>. قال أبو يوسف: «وأجمع أصحابنا أنه لا يقبل للقاذف شهادة أبداً» <sup>(٤)</sup>.

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٤١، الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٦٦.

(٢) المتقى للباجي ج ٥ ص ٢٠٧، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٥٦، المغني ج ٩ ص ١٩٩.

(٣) أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٧٣، الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٦٦.

(٤) كتاب الخراج لأبي يوسف ص ١٦٦.



واحتج الحنفية لهذا القول، بما يأتي:

- ١- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ أنه قال: (لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا محدود في الإسلام).. الحديث<sup>(١)</sup>.
- ٢- أن الله - سبحانه وتعالى - حكم ببرد شهادة القاذف إلى الأبد، وهذا يدل على الدوام والاستمرار، والقول بقبول شهادته معارض لحكم الآية.
- ٣- أن القاعدة في الاستثناء عند أهل الفقه: أن يعود إلى أقرب مذكور، وإذا عاد إلى رد الشهادة لزم منه عوده إلى الجلد، وهذا يؤدي إلى إسقاط الحد، وهذا لا يصح بالإجماع، فتعين رجوعه إلى أقرب مذكور، وهو الفسق.
- القول الثاني: يرى الأئمة الثلاثة: مالك، والشافعي، وأحمد: أن الاستثناء في الآية يرجع إلى رد الشهادة والفسق معاً<sup>(٢)</sup>، فإذا تاب القاذف قبلت شهادته وزال عنه وصف الفسق، ويبقى الحد على أصله.
- وإلى هذا القول ذهب كثير من فقهاء التابعين كمجاهد، وسعيد بن المسيب<sup>(٣)</sup>، واختاره الإمام القرطبي رحمه الله<sup>(٤)</sup>.

- 
- (١) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٦٥ في الأحكام، وأخرجه الدارقطني في سننه ج ٢ ص ٥٢٩. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠ ص ١٥٥، باب من قال لا تقبل شهادته.
  - (٢) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢٤٨، المنتقى للباقي ج ٥ ص ٢٠٧، الأم للشافعي ج ٧ ص ٨١، أحكام القرآن للشافعي ج ٢ ص ١٣٥، كشف القناع ج ٦ ص ٤٢٠، الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ٥٣٣.
  - (٣) هو: أبو محمد سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي، ولد لستين مضتاً من خلافة عمر، توفي سنة (٩١هـ)، أخذ علمه عن زيد بن ثابت، وابن عباس، وابن عمر، وهو أحد فقهاء التابعين بالمدينة. طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٥٧.
  - (٤) الجامع لأحكام القرآن ج ١٢ ص ١٧٩.

واحتج أصحاب هذا القول، بما يأتي:

١- أن التوبة تمحو الذنوب، لقول الرسول ﷺ في الحديث: (التائب من الذنب كمن لا ذنب له)<sup>(١)</sup>. فكان القاذف بعد توبته مقبول الشهادة.

٢- أن الكافر إذا تاب يكون مقبول الشهادة، والقذف دون الكفر، فالقاذف من باب أولى.

٣- أن الجلد في حد القذف من أجل حق المقدوف، وحق العبد لا يسقط بالتوبة، فيبقى في حكم الآية رد الشهادة والفسق، وهما حق لله يسقط بالتوبة.

#### المناقشة والترجيح:

أولاً: ناقش جمهور العلماء مذهب الإمام أبي حنيفة وأصحابه، فقالوا<sup>(٢)</sup>:

١- إننا لا نسلم أن عود الاستثناء إلى جميع ما تقدم يؤدي إلى إبطال الحد، فحد القذف حق العبد، ولا يسقط بالتوبة، فخرج من حكم الاستثناء، وتعلق الاستثناء بما سواه؛ وهو: رد الشهادة والفسق، والاستثناء من النفي إثبات، فيكون معنى الآية «إلا الذين تابوا فاقبلوا شهادتهم وليسوا بفاسقين».

٢- أن قوله تعالى في الآية «وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ» ليس جملة مستأنفة، وإنما هو معطوف على ما قبله لبيان علة عدم قبول شهادتهم؛ حيث أن ترتيب الحكم على الوصف

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٥٦٢ من حديث عبدالله بن مسعود في باب ذكر التوبة، وهو حديث حسن ورجاله ثقات، وله شواهد عن ابن عباس، وأبي سعيد الأنصاري، وأنس بن مالك. انظر: كشف الخفاء ج ١ ص ٣٥١.

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ج ٣ ص ١٣٤٠، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٣٢، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٥٦، مطالب أولي النهى ج ٦ ص ٦١٦، المغني لابن قدامة ج ٩ ص ١٩٧، فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٥ ص ٢٥٥-٢٥٨.

مشعر بالعلة، وكونه فاسقاً يناسب ألا يكون مقبول الشهادة، وإذا دل الاستثناء على زوال العلة - وهي الفسق - بالتوبة وجب أن يزول الحكم وهو رد الشهادة لزوال العلة<sup>(١)</sup>.

٣- إن ذكر الله - جل وعلا - لوصف الابدية في رد الشهادة محمول على إذا لم يتب، بدليل الاستثناء لمجيئه بعده في لفظ الآية، فالمراد: أنه ما دام مصراً على قذفه لا تقبل شهادته.

٤- إن العموم الوارد في حديث عمرو بن شعيب مخصص بالآية ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا...﴾. وتخصيص السنة بالقرآن أمر وارد في الشرع<sup>(٢)</sup>، وبهذا يكون لفظ الحديث - على فرض صحته - محمولاً على ما قبل التوبة.

ثانياً: مناقشة الحنفية لأدلة الجمهور والرد عليها:

أطال الحنفية مناقشتهم لأدلة الجمهور من الناحيتين: اللغوية والشرعية، وقد ذكر أبو بكر الجصاص رحمته الله<sup>(٣)</sup> تفصيلاً لهذه المناقشة، نذكر منها ما يلي<sup>(٤)</sup>:

١- إن الاستثناء في الآية لا يرجع إلى جميع ما تقدم، بدليل قوله تعالى في آية حد القذف: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا...﴾<sup>(٥)</sup>. فهو جاء على صيغة الأمر، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ جاء على صيغة الخبر، والاستثناء داخل

(١) انظر: المغني لابن قدامة ج ٩ ص ١٩٨.

(٢) هذه المسألة محررة في كتب الأصول. انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي ج ٢ ص ٣٢١.

(٣) هو: أحمد بن علي أبو بكر المعروف بالجصاص، الفقيه الحنبلي، ولد سنة (٣٠٥هـ)، وسكن بغداد، وإليه انتهت رئاسة الأصحاب، وكان مشهوراً بالزهد، وكانت وفاته سنة (٣٧٠هـ).

له مصنفات كثيرة، منها: "أحكام القرآن"، "شرح مختصر الطحاوي". الجواهر المضيئة ج ١ ص ٢٢٠.

(٤) انظر: أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٧٣-٢٨٠.

(٥) سورة النور، الآية [٤].

عليه، فوجب أن يكون موقوفاً عليه دون رجوعه إلى الأمر؛ وذلك لأن (الواو) في قوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ للاستقبال.

ويجيب عنه: بأن هذا لا يمنع رجوع حكم الاستثناء إلى جميع ما تقدم، ويدل عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ إلى قوله: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>. فأول الآية أمر، وآخرها خبر، ثم قال الله تعالى بعد ذلك: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا...﴾<sup>(٢)</sup>. ومعلوم أن الاستثناء - هنا - يعود إلى الجميع مع اختلاف الصيغتين.

ولأن الاستثناء يغير ما قبله، فعاد إلى الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو.

٢- إن قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ ليس علة لعدم قبول الشهادة؛ لما في ذلك من إزالة اللفظ عن حقيقته، وصرفه إلى المجاز، فثبت أن بطلان الشهادة حكم قائم بنفسه على وجه التأبيد.

ويجيب عنه: بأن رجوع الاستثناء إلى الشهادة أولى من رجوعه إلى الفسق خاصة؛ لأنه قد دل الدليل في أكثر من موضع على أن التوبة تزيل الفسق بخلاف رد الشهادة؛ فجائز أن تكون الشهادة مردودة مع وجود التوبة، أما بقاء الفسق مع التوبة فغير جائز.

٣- إن الآيات والأحاديث الدالة على قبول التوبة من الذنب، إنما هو في الآخرة، بدليل قوله تعالى في الآية ﴿أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. أما في الدنيا فلا أثر لتوبة القاذف على ما وجب عليه.

(١) سورة المائدة، الآية [٣٣].

(٢) سورة المائدة، الآية [٣٤].

ويجاء عنه: بأن قبول توبته لا يتناول ما وجب عليه من الحد، وإنما قبول التوبة منهم في الآخرة دليل على صلاحه واستقامته في أموره، وإذا كان الأمر كذلك فمن لازم الصلاح والاستقامة قبول الشهادة، وهذا معنى قول الشعبي رضي الله عنه <sup>(١)</sup> في القاذف: «يقبل الله توبته ولا تقبلون شهادته؟» <sup>(٢)</sup>.

وإذا كان الإمام أبو حنيفة يقبل شهادة القاذف إذا تاب قبل إقامة الحد عليه - مع أن الحد حق العبد لا يزول بالتوبة - فقبول شهادة القاذف بعد إقامة الحد عليه - وقد حسنت حاله - أولى.

#### الترجيح:

وبهذه المناقشة والردود، يرجح لي - والله أعلم - ما ذهب إليه جمهور العلماء من القول: بأن التوبة من القاذف تسقط عنه رد الشهادة وتزيل اسم الفسق عنه، ويبقى عليه الحد ثمانون جلدة، وذلك لما يأتي:

١ - قوة أدلتهم وموافقتها للنص والمعقول.

٢ - أن قولهم: يشهد له فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد قال لقاذف المغيرة بن شعبة: (تب أقبل شهادتك) <sup>(٣)</sup>.

(١) هو: أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي بن همدان، وهو أحد فقهاء التابعين بالكوفة، وكان كثير العلم، عظيم الحلم، ولد لست سنين خلت من خلافة عثمان رضي الله عنه، وتوفي رضي الله عنه سنة (١٠٤هـ)، وهو ابن اثنين وثمانين سنة. طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨١.

(٢) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ج ١٠ ص ١٥٢، مصنف عبد الرزاق ج ٧ ص ٣٨٨، وقد نقله الإمام الشافعي رضي الله عنه في أحكام القرآن ج ٢ ص ١٣٦، ونقله ابن حجر رضي الله عنه في فتح الباري ج ٥ ص ٢٥٧.

(٣) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ج ٨ ص ٢٣٤، كنز العمال ج ٥ ص ٤٢٤، فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ٥ ص ٢٥٦.

٣- أن الأدلة قد تضافرت على أن التوبة النصوح مكفرة للذنوب من كل معصية، كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ...﴾<sup>(١)</sup>. والرمي بالزنا: من أخف الجرائم الموجبة للحد، ورد الشهادة والفسق وصف معنوي يزول بالتوبة النصوح من باب أولى.

### بم تكون توبة القاذف؟

اتفق جمهور أئمة الفقهاء على أن توبة القاذف تكون: بإكذابه نفسه بما قذف به غيره، فيقول: «كذبت فيما قلت». أو «فيا رميتك به من الزنا»، وذلك لما يأتي<sup>(٢)</sup>:

١- أن الله - سبحانه وتعالى - سباه كاذباً إذا لم يأت بالبينة على القذف في قوله تعالى: ﴿فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأَوَّلَتْكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمْ الْكَذِبُونَ﴾<sup>(٣)</sup>. وتكذيب الصادق نفسه يرجع إلى أنه كاذب في حكم الله تعالى وإن كان صادقاً في نفس الأمر.

٢- أن القاذف قد ألحق العار بالمقذوف، فبإكذابه نفسه يزيل عنه العار الذي ألحقه به. ونقل القرطبي عن الإمام مالك رحمته الله: «أن القاذف إذا ازداد خيراً كفاه ولا يتوقف على تكذيب نفسه لجواز أن يكون صادقاً في نفس الأمر، وحسبه الندم على قذفه والاستغفار منه، وترك العود إلى مثله»<sup>(٤)</sup>.

ويرى أبو إسحاق - من فقهاء الشافعية - : «أن القاذف إذا أراد إكذاب نفسه فلا يقول (كذبت)؛ لأنه ربما يكون صادقاً، فيكون قوله - هذا - كذباً، والكذب معصية، والإتيان

(١) سورة آل عمران، الآية [١٣٥].

(٢) انظر: فتح الباري ج ٥ ص ٢٥٨، المغني ج ٩ ص ١٩٩، كشاف القناع ج ٦ ص ٤٢٠.

(٣) سورة النور، الآية [١٣].

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١٢ ص ١٧٩.

بالمعصية لا يكون توبة عن معصية أخرى، وإنما على القاذف إذا أراد التوبة أن يقول: ندمت على ما قلت ورجعت عنه، ولا أعود إليه»<sup>(١)</sup>.

وهذا لا يعارض ما ذهب إليه جمهور العلماء؛ وإنما هو محمول على ما إذا كان القاذف يعلم أنه صادق في قذفه، وتبقى التوبة على حقيقتها، وهي: الندم والاستغفار، فقد ورد في الحديث: (الندم توبة)<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما اختاره ابن قدامة رحمه الله بقوله: «والأولى أنه متى علم من نفسه الصدق فيما قذف به، فتوبته الاستغفار والإقرار ببطلان ما قاله وتحريمه، وأنه لا يعود إلى مثله، وإن لم يعلم صدق نفسه فتوبته إكذاب نفسه»<sup>(٣)</sup>.

وابن قدامة رحمه الله بهذا القول جمع بين القولين بحسب حال القاذف، وهذا أعم وأشمل لتحقيق معنى التوبة الصادقة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾<sup>(٤)</sup>.

\*\*\*

(١) انظر: الأم للشافعي ج ٧ ص ٨١.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٥٦٣، باب ذكر التوبة.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٩ ص ٢٠٠.

(٤) سورة النساء، الآية [١١٠].

## المبحث الرابع

### أثر التوبة على بقية الحدود

ذكرنا - فيما تقدم - حكم إسقاط حد الحراة، والردة، والقذف بالتوبة.

أما إذا ارتكب شخص جريمة من الجرائم الأخرى الموجبة للحدود؛ بأن زنا، أو سرق، أو شرب مسكراً، فهل تسقط عنه حدود هذه الجرائم إذا تاب؟ ذلك محل خلاف بين الفقهاء نذكره فيما يلي:

القول الأول: وهو أن التوبة تعمل على إسقاط كل حق لله تعالى، كالزنا، والسرقة، والشرب. وهو قول عند المالكية<sup>(١)</sup>، وإليه ذهب الشافعي في أحد قوليه<sup>(٢)</sup>، وهو الرواية المشهورة في مذهب الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>، واختارها شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله تعالى -<sup>(٤)</sup>.

ومن نصوص الفقهاء في هذه المسألة ما يأتي:

(أ) نقل البيهقي رحمته الله<sup>(٥)</sup> عن الإمام الشافعي أنه قال: «كل ما كان لله من حد سقط

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ١٥٨.

(٢) روضة الطالبين ج ١٠ ص ١٥٨، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٤، المهذب ج ٢ ص ٢٨٦، نهاية المحتاج

ج ٨ ص ٨، الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢٥، أحكام القرآن للشافعي ج ١ ص ٣١٤.

(٣) المغني ج ٨ ص ٢٩٦، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٠٠، الهداية لأبي الخطاب ج ٢ ص ١٠٧، الفروع

ج ٦ ص ١٤٣، الاقناع ج ٤ ص ٢٨٩.

(٤) الفتاوى الكبرى ج ٤ ص ٢٩٩، الاختيارات الفقهية ص ٣٠٦، إعلام الموقعين لابن القيم

ج ٢ ص ٩٧.

(٥) هو: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبدالله بن موسى البيهقي، الفقيه الشافعي الحافظ الكبير،

غلب عليه الحديث واشتهر به، كانت ولادته سنة (٣٨٤هـ)، وتوفي في نيسابور سنة (٤٥٨هـ).

صنف تصانيف كثيرة، منها: "السنن الكبرى"، "دلائل النبوة"، "شعب الإيمان". وفيات الأعيان

ج ١ ص ٧٥.



بتوبته، وكل ما كان للآدميين لم يبطل»<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن قدامة رحمه الله: «إن تاب من عليه الحد من غير المحاربين وأصلح، ففيه روايتان: أحداها: يسقط عنه..»<sup>(٢)</sup>.

قال المرداوي رحمه الله<sup>(٣)</sup>: «وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب»<sup>(٤)</sup>.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن تاب من الزنا أو السرقة أو شرب الخمر قبل أن يرفع إلى الإمام، فالصحيح أن الحد يسقط عنه كما يسقط عن المحاربين»<sup>(٥)</sup>.  
ويقول ابن القيم رحمه الله: «فليس في شرع الله ولا قدره عقوبة تائب البتة»<sup>(٦)</sup>.

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١ - قوله تعالى - في حد الزنا -: ﴿فَإِنْ تَابَا وَأُصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: السنن الكبرى للبيهقي ج ٨ ص ١٨٤.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٩٦.

(٣) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن بن عمرو بن موسى بن عميرة المرداوي، المقدسي، الصالحي، الحنبلي، ولد سنة (٦١٠هـ)، وكان كثير التلاوة متواضعاً حسن السيرة، توفي رحمه الله في جمادى الثانية سنة (٧٠٠هـ).

ومن أشهر مؤلفاته: كتابه "الإنصاف" في مذهب الإمام أحمد. الذيل على طبقات الخنابلة ج ٢ ص ٤٦٥.

(٤) الإنصاف للمرداوي ج ١٠ ص ٣٠٠.

(٥) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ج ٤ ص ٢٩٩.

(٦) إعلام الموقعين ج ٢ ص ٩٧.

(٧) سورة النساء، الآية [١٦].

٢- قوله تعالى - بعد حد السرقة -: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(١)</sup>.

ففي الآيتين دليل على أن توبة كل من: الزاني، والسارق، تقبل إذا تابا قبل إقامة الحد عليهما، فإن الله غفور لمن تاب.

٣- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كنت مع النبي ﷺ فجاءه رجل فقال: يا رسول الله أصبت حداً فأقمه عليّ، قال - ولم يسأله عنه - فحضرت الصلاة، فصلّى مع النبي ﷺ فلما قضى النبي ﷺ قام إليه الرجل فأعاد قوله، فقال له الرسول ﷺ: (أليس قد صليت معنا؟) قال: نعم، قال: (فإن الله عز وجل قد غفر لك ذنبك)<sup>(٢)</sup>.

فلم يقم النبي ﷺ الحد على الرجل مع إقراره به، وهذا دليل على أن مجيئه تائباً أسقط عنه الحد.

٤- ما ورد في حديث رجم ماعز بن مالك الأسلمي، وفيه قول الرسول ﷺ: (هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه)<sup>(٣)</sup>.

فلو لم تكن التوبة مسقطاً عنه الحد لما أرشد النبي ﷺ إلى ذلك؛ لأن ماعزاً الأسلمي جاء معترفاً بالزنا.

(١) سورة المائدة، الآية [٣٩].

(٢) أخرجه البخاري "صحيح البخاري مع فتح الباري" ج ١٢ ص ١٢٣، باب إذا أقر بالحد ولم يبين برقم (٦٨٢٣). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ٣٣٣.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١٤٥، باب رجم ماعز بن مالك من حديث يزيد بن نعيم بن هزال، برقم (٤٤١٩)، وأخرجه الترمذي في سننه ج ٢ ص ٤٤٠، من حديث أبي هريرة، برقم (١٤٥٣)، وقال: «حديث حسن»، وأخرجه الحاكم في المستدرک ج ٤ ص ٣٦٣، وقال: «صحيح الإسناد». وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٢٨، باب المعترف بالزنا يرجع عن إقراره. وانظر: تلخيص الحبير ج ٤ ص ٥٧.

٥- حديث: (التائب من الذنب كمن لا ذنب له)<sup>(١)</sup>.

٦- حديث ابن عمر رضي الله عنهما<sup>(٢)</sup> في قصة المرأة التي أكرهت على الزنا في سواد الصبح، وفيه: قال عمر: أرجم الذي اعترف بالزنا، فقال رسول الله ﷺ: (لا، إنه قد تاب إلى الله تعالى)، وفي لفظ: (إنه قد تاب توبة لو تابها أهل المدينة لقبل منهم)<sup>(٣)</sup>.  
ففي هذا الحديث: أسقط النبي ﷺ الحد عن المعترف بالزنا، وعلل ذلك: بأنه قد تاب إلى الله تعالى.

٧- أن هذه الحدود يغلب فيها حق الله تعالى، فتسقط بالتوبة قياساً على حد الحرابة، بل هي من باب أولى؛ لأن الحرابة أغلظ منها.  
والحدود تقام للنكال والردع، والتائب من الذنب غير محتاج لذلك، فلا تقام عليه الحدود.

القول الثاني: أن هذه الحدود لا تسقط عنهم بالتوبة. وهو المشهور في مذهب المالكية<sup>(٤)</sup>، والقول الثاني عند الشافعي<sup>(٥)</sup>، والرواية الثانية عند الإمام

(١) سبق تخريجه ص ١٢٤ من هذا الكتاب.

(٢) هو: عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي، أسلم مع أبيه، وهاجر وهو ابن ثلاث عشرة سنة، عرض على النبي ﷺ يبدر فاستصغره، ثم عرض عليه في الخندق وهو ابن خمس عشرة سنة فأجازه، كان كثير الرواية عن النبي ﷺ وأحاديث في الصحيحين، توفي ﷺ سنة (٧٢هـ). الاصابة ج ٢ ص ٣٤٧.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه ج ٣ ص ٦، باب ما جاء في المرأة إذا استكرهت على الزنا، من حديث علقمة بن وائل عن أبيه برقم (١٤٧٧)، وقال: «هذا حديث حسن غريب صحيح». وأخرجه أبو داود في سننه ج ٤ ص ١٣٤، باب في صاحب الحديث يفيقر، برقم (٤٣٧٩). وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٣٩٩. وأخرجه أحمد في مسنده ج ٦ ص ٣٩٩.

(٤) المنتقى للباجي ج ٧ ص ١٦٨، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٤٧.

(٥) روضة الطالبين ج ١٠ ص ١٥٨، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٤، حاشية الباجوري ج ٢ ص ٢٥٥، الروضة الندية ج ٢ ص ٢٨٨، المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٨٦.

أحمد<sup>(١)</sup>، وهو مذهب الظاهرية<sup>(٢)</sup>، وبه قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> في حد الزاني والشارب<sup>(٤)</sup>.

ومن نصوص الفقهاء في هذا القول، ما يأتي:

١- في المذهب المالكي؛ قال القرافي رحمته الله: «الحدود لا تسقط بالتوبة على الصحيح إلا الحراة»<sup>(٥)</sup>.

٢- وفي المذهب الشافعي؛ قال الشربيني رحمته الله: «ولا تسقط سائر الحدود المختصة بالله تعالى كالزنا والسرقه والشرب بالتوبة، في الأظهر»<sup>(٦)</sup>.

٣- ويقول المرداوي رحمته الله في الرواية الثانية عن الإمام أحمد: «ومن وجب عليه حد سوى ذلك مثل حد الشرب والزنا والسرقه ونحوها، فتأب قبل إقامته لم يسقط»<sup>(٧)</sup>.  
واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١- عموم النصوص من الكتاب والسنة الدالة على وجوب استيفاء الحدود، كما في قوله تعالى: «الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ...»<sup>(٨)</sup>. وقوله تعالى:

(١) المغني ج ٨ ص ٢٩٦، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٠٠، الهداية لأبي الخطاب ج ٢ ص ١٠٧، الفروع ج ٦ ص ١٤٣.

(٢) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٢٣.

(٣) فتح القدير ج ٤ ص ٤٧٢، البحر الرائق ج ٥ ص ٧٤، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٨٨.

(٤) أما حد السارق - عند أبي حنيفة - فيسقط برد المال إلى صاحبه قبل الرفع، والرد عنده يعتبر توبة، قال السرخسي: «وإذا ردت السرقه إلى صاحبها قبل أن يرفع السارق إلى الإمام ثم رفع إليه لم يقطع؛ لأن توبته تحققت برد المال»، وهذا خلاف لأبي يوسف، فالحد عنده لا يسقط بالتوبة، ورد المال لا يعتبر توبة. المبسوط ج ٩ ص ١٧٦، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٦.

(٥) الفروع للقرافي ج ٤ ص ١٨١.

(٦) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٤.

(٧) الإنصاف ج ١٠ ص ٣٠٠.

(٨) سورة النور، الآية [٢٢].

﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا...﴾<sup>(١)</sup>. وقول رسول الله ﷺ في حديث عائشة رضي الله عنها: (تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا)<sup>(٢)</sup>.

فهذه النصوص دلت على استيفاء الحدود إذا وجبت على الزاني أو السارق ولم تذكر له توبة.

٢- أن النبي ﷺ رجم ماعزاً الأسلمي، والمرأة الغامدية، وهما قد جاءا تائبين. بدليل قوله ﷺ في حق ماعز: (لقد تاب توبة لو قسمت بين أمة لو سعتهم)<sup>(٣)</sup>، وقال ﷺ في حق الغامدية: (لقد تاب توبة لو قسمت بين أهل المدينة لو سعتهم، وهل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها)<sup>(٤)</sup>.

٣- حديث عمرو بن سمرة<sup>(٥)</sup>: أنه جاء إلى النبي ﷺ فقال: (يا رسول الله إني سرت جملًا لبني فلان فطهرني، فأرسل إليهم النبي ﷺ فقالوا: إنا افتقدنا جملًا لنا، فأمر به النبي ﷺ فقطعت يده)<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة المائدة، الآية [٣٨].

(٢) سبق تخريجه ص ٣٥ من هذا الكتاب.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه "صحيح مسلم بشرح النووي" ج ١١ ص ٢٠١.

(٤) أخرجه مسلم "صحيح مسلم بشرح النووي" ج ١١ ص ٢٠٣، وأخرجه أبوداود في سننه ج ٤ ص ١٥١ برقم (٤٤٤٠)، وأخرجه الترمذي في سننه ج ٢ ص ٤٤٥ برقم (١٤٦٢)، وقال: «هذا حديث صحيح»، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢١٦، كتاب الحدود.

(٥) هو: عمرو بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس القرشي، أخو عبدالرحمن، وقد ينسب إلى جده. الإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ٥٤٢.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ٢ ص ٨٦٣، وفي إسناده ابن أبي مريم وابن لهيعة، وفيهما مقال. انظر: تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٨.

فأقام النبي ﷺ حد السرقة على عمرو بن سمرة، في حين أنه جاء ثائباً مقرأً بسرقة، فدل ذلك على أن التوبة لا تسقط حد السرقة.

٤- أن الحدود إذا وجبت، فهي كفارة لأهلها، لا تسقط بالتوبة ككفارة اليمين والقتل.

٥- إن كلا من الزاني والسارق مقدور عليهما، فيكون حكمهما حكم المحارب بعد القدرة عليه، لا يسقط عنه الحد بالتوبة.

القول الثالث: وهو التفريق بين ثبوت الحد بالبينة أو ثبوته بالإقرار.

فإن ثبت الحد بالبينة، لا يسقط الحد عنهم بالتوبة، وإن ثبت بالإقرار سقط، وهو رواية عند الحنابلة<sup>(١)</sup>.

ووجه هذه الرواية عندهم: أن عموم النصوص الواردة - في وجوب إقامة الحد على من ارتكب موجه - دلت على أن الحد إذا ثبت بالإقرار، أمكن سقوطه بالتوبة؛ إذ أن في الإقرار سعة؛ حيث إنه يصح له الرجوع عن إقراره، فلا يقام عليه الحد إذا رجع، كما ورد في رجم ماعز الأسلمي حين جاء مقرأً بالزنا، فلما هرب قال الرسول ﷺ: (هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه)<sup>(٢)</sup>.

القول الرابع: سقوط حد السرقة عن السارق إذا تاب، ورد المال إلى صاحبه، وهو مذهب الحنفية<sup>(٣)</sup>، ما عدا أبا يوسف فلا يسقط عنده الحد بالتوبة<sup>(٤)</sup>.

ووجهه: أن توبته تحققت برد المال إلى صاحبه، وقد نص الله على سقوط الحد في السرقة الكبرى "الحرابة" بالتوبة قبل القدرة عليه، ففي السرقة الصغرى أولى.

(١) الإنصاف ج ١٠ ص ٣٠٠، الفروع ج ٦ ص ١٤٣.

(٢) سبق تخريجه ص ١٣٢ من هذا الكتاب.

(٣) المبسوط ج ٩ ص ١٧٦، البحر الرائق ج ٥ ص ٦٩، فتح القدير ج ٤ ص ٢٥٥.

(٤) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٦.

القول الخامس: إذا تاب الزاني، أو السارق، أو الشارب، قبلت توبته، ولا يلزم الإمام أن يقيم عليه الحد، إلا إذا اختاره الإمام، أو اختار هو إقامة الحد عليه لتطهيره من الذنب فيحد<sup>(١)</sup>، وهو قول شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله تعالى - .  
والدليل على هذا القول:

- ١- الأدلة التي ذكرها أصحاب القول الأول القائلون بسقوط الحد عنهم بالتوبة.
- ٢- إن هذا القول فيه الجمع بين تلك الأدلة الواردة في هذا الشأن؛ كما جاء في إقامة الحد على "ماعر والغامدية"، فقد جاءا معترفين بالزنا تائبين، ولم يقم عليهما النبي ﷺ الحد إلا بعد طلبهما ذلك، وكذلك لم يقم النبي ﷺ الحد على الرجل الذي أكره المرأة على الزنا بعد اعترافه؛ لأنه قد تاب إلى الله، ولو كان الحد بعد التوبة متعيناً لما جاز تركه؛ بل الإمام خير بين إقامته وتركه.

#### مناقشة الأدلة في كل قول،

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بسقوط الحد بالتوبة عن الزاني والسارق والشارب:

- ١- إن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا..﴾ منسوخ بما ورد من النصوص المبينة لحد الزنا، كما في قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ...﴾<sup>(٢)</sup>.  
ومعنى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ...﴾ أن الله يتوب عليه، فلا يعذبه في الآخرة لهذه التوبة، أما الحد في الدنيا، فإنه يقام ولو تاب، للعموم الوارد في أدلة وجوب القطع.

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية ص ٦٨، أعلام الموقعين لابن القيم ج ٢ ص ٧٨، وفي كلام ابن تيمية في

هذا القول ما يدل على نسبته للإمام أحمد.

(٢) سورة النور، الآية [٢].

٢- حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في الرجل الذي جاء إلى النبي ﷺ فقال: (يا رسول الله: أصبت حداً فأقمه علي...) الحديث لا حجة لهم فيه، فهو محمول على ما يأتي<sup>(١)</sup>:

(أ) أن تكون هذه القصة قبل نزول حد الزنا، فلما نزل حكم حد الزنا، كان ناسخاً لها.

(ب) أن هذه القصة حالة خاصة بالرجل المذكور فقط دون غيره.

(ج) أن هذا الذنب الذي فعله هو من الصغائر؛ بدليل تكفير الصلاة له.

(د) أن هذا حكم خاص فيمن أقر بحد ولم يفسره، فإنه لا يجب على الإمام أن يقيمه عليه إذا تاب.

٣- الأحاديث التي استدلووا بها على قبول الله التوبة من التائب من الذنب لا حجة لهم فيها؛ إذ المراد أن الله يسقط عقوبة الذنب في الآخرة بالتوبة، وليس فيها ما يدل على سقوط الحد في الدنيا.

٤- أما حديث ابن عمر رضي الله عنه فهو ضعيف الإسناد<sup>(٢)</sup>، وقد ورد في بعض الروايات أن النبي ﷺ أمر بـ رجم الفاعل - الذي أكره المرأة على الزنا - ولم يسقط عنه الحد<sup>(٣)</sup>.

٥- أما قياسهم الحدود الثلاثة على حد الحرابة، فغير مسلم به؛ إذ أن الفاعل في تلك الجرائم الثلاث مقدور عليه، فلا يسقط عنه الحد كالمحارب بعد القدرة عليه، قال ابن العربي في رد هذا القياس: «... فأما السارق والزاني وهما في قبضة المسلمين وتحت حكم الإمام، فما الذي يسقط عنهم حكم ما وجب عليهم؟ أو كيف يجوز أن يقال: يقاس على المحارب، وقد فرقت بينهما الحكمة والحالة»<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح الباري شرح صحيح البخاري ج ١٢ ص ١٣٤، المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ١٧.

(٢) قال فيه ابن حزم: «هو من طريق علقمة بن وائل، وهو لا يصح لأنه من طريق سهاك بن حرب، وهو يقبل التلقين». المحلى ج ١٣ ص ٢٠.

(٣) انظر: سنن الترمذي ج ٤ ص ٥٦.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ج ٢ ص ٦١٤.



ثانياً: مناقشة أدلة القائلين بوجوب الحد، وعدم سقوطه بالتوبة:

١ - إن استدلالهم بعموم النص الدالة على وجوب استيفاء الحدود إذا تحققت لا حجة فيه؛ ذلك أن هذه النصوص في غير التائب، وأما التائب فهو مخصوص بالأدلة الدالة على إسقاط الحد عنه بالتوبة.

٢ - استدلالهم بحديث رجم ماعز الأسلمي، والمرأة الغامدية فيه نظر؛ ذلك أن إقامة الحد عليها مع توبتها تطهير لها بالحد، فقد اختارا التطهير، بدليل أن النبي ﷺ أعرض عنهما في كل مرة حتى ألحا عليه بإقامة الحد عليهما، ولو كان الحد واجباً مع التوبة لما قال الرسول ﷺ في حق ماعز حين هرب: (هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه).

٣ - حديث عمرو بن سمرة غير مسلم به؛ إذ أن في سنده مقالاً<sup>(١)</sup>، ولو صح الحديث فيقال فيه ما قيل في شأن ماعز الأسلمي والغامدية؛ حيث طلب تطهيره بالحد.

٤ - إن قياس الحد في عدم سقوطه بالتوبة على الكفارة في اليمين والقتل قياس مع الفارق؛ ذلك أن الكفارة فيها معنى العبادة، والحد في أصل مشروعيته ليس كفارة، وإنما هو عقوبة رادعة وزاجرة للجاني، وإن أشبه الكفارة فهو لأجل التطهير من المعصية، لا من أجل السقوط بالتوبة.

٥ - القياس على حد الحرابة قياس مع الفارق أيضاً؛ ذلك أن الزاني أو السارق لم يظهر أمره ولم يشتهر - وإن كان مقدوراً عليه -، فإذا تاب كان توبته إخلاصاً وديانة، بخلاف المحارب فإن أمره مشتهر، وجريمته ظاهرة، فإذا لم يتب إلا بعد القدرة عليه يكون متهماً في توبته لأجل دفع العقاب عن نفسه، فلا يسقط عنه الحد.

(١) ذكر في التهذيب أن في إسناده ابن أبي مريم، وابن لهيعة، وفيها مقال. تهذيب التهذيب ج ١٢ ص ٢٨.

ثالثاً: وأما قول من فرق بين ثبوت الحد بالبينة، وثبوته بالإقرار، فهذا يحتاج إلى دليل، ولا دليل لهم على هذا التخصيص.

رابعاً: أما قول الحنفية بسقوط حد السرقة فقط بالتوبة برد المال فهذا اخراج له من الحكم العام في الحدود الثلاثة، وهذا يحتاج إلى دليل، ولا دليل عليه. والتوبة كما تتحقق من السارق برد المال يمكن تحققها من الزاني أو الشارب بما يدل على صدق توبته، كإصلاح عمله ونحوه، فلماذا لا يقول الحنفية بسقوط الحد عنهما؟ لاسيما والحق في الحدود الثلاثة لله تعالى.

ورد المال لا يتعلق بإيجاب الحد أو إسقاطه، فهو حق العبد سواء رده قبل الترفع أم بعده.

خامساً: الأدلة الواردة في إيجاب الحدود وإقامتها على مستحقيها بدون ذكر التوبة لا تعرض ما ورد من الأدلة الدالة على قبول التوبة ذلك أن عموم الأدلة في وجوب إقامة الحد محمول على من لم يتب، وقبول التوبة منه؛ إنما هو في الآخرة، فلا يعذب، وما ورد في عدم إقامة الحد على من اعترف به تائباً منه فهو محمول على أنه لم يصبر بطلب إقامة الحد عليه؛ ذلك أن الإمام مأمور بالاحتياط لدرء الحدود والستر على من أصاب حداً قبل الرفع.

#### الترجيح في المسألة،

من خلال المناقشة السابقة لأقوال الفقهاء وأدلتهم في حكم إسقاط حد الزنا، والسرقة، والشرب، والتوبة، نحصل على النتائج التالية:

١- اتفاقهم على إقامة الحد على كل من: ماعز الأسلمي، والمرأة الغامدية بعد اعترافهما بالزنا وحصول التوبة منهما.

٢- أن الشرع ورد بما يدل على أن الإمام له أن يعرض عمن جاء مقرراً بالحد في بادئ الأمر حتى يتضح لدى الإمام أن المقر طلب إقامة الحد عليه تطهيراً له من الذنب.

٣- أنه لا تعارض بين الأدلة إذا أمكن حمل كل منها على حال معينة، فما دل على وجوب الحد مطلقاً يحمل على من تحقق منه الفعل وطلب تطهيره بالحد، وما دل على عدم إقامة الحد مع الاعتراف به، فهو محمول على أن الإمام اختار عدم إقامته لعدم طلب المعترف إقامة الحد عليه، ولظهور أمارات التوبة الصادقة منه تعريضاً له بالرجوع عن إقراره.

وبهذا يترجع لنا - والله أعلم - القول: بأن التوبة تعفي صاحبها من الحد، وأن إقامة الحد عليه بعد التوبة غير واجبة على الإمام، فالإمام له أن يعرض عن صاحب الحد إذا جاء تائباً إلا أن يصير المعترف التائب على إقامة الحد عليه كما هو فعل الرسول ﷺ مع ماعز والغامدية.

وإذا لم يصر - المعترف بالحد التائب منه - على إقامة الحد عليه، فللإمام أن يختار تركه، كما فعل الرسول ﷺ مع الرجل الذي أقر عنده بالحد ولم يسمه؛ حيث أن الرجل - بعد ما علم قبول توبته - ذهب ولم يصر على طلب إقامة الحد عليه.

وبهذا يكون التائب - من الزنا والسرقة والشرب وكل حد هو الله تعالى - مخصوصاً من العموم الواردة به النصوص الموجبة لإقامة الحد على من وجب عليه<sup>(١)</sup>.

(١) هذا هو معنى ما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله - وهو قول في مذهب الإمام أحمد. قال ابن القيم رحمهما الله: «والله تعالى جعل الحدود عقوبة لأرباب الجرائم، ورفع العقوبة عن التائب شرعاً وقدرًا، فليس في شرع الله ولا قدره عقوبة تائب البتة».

أما إقامة الحد على ماعز والغامدية مع ظهور التوبة منهما، فقد أجاب عنه ابن القيم رحمهما الله بقوله: «سألت شيخنا عن ذلك فأجاب: بأن الحد مطهر، وأن التوبة مطهرة، وهما اختارا التطهير بالحد على التطهير بمجرد التوبة، وأبيا إلا أن يطهرا بالحد، فأجابهما النبي ﷺ إلى ذلك. السيامسة الشرعية لابن تيمية ص ٧٥، الاختيارات الفقهية ص ٢٩٧، إعلام الموقعين لابن القيم ج ٢ ص ٩٧-٩٨.

وينحو هذا: أجاب الإمام النووي رحمهما الله فقال: «إن تحصيل البراءة بالحدود، وسقوط الإثم متيقن على كل حال.. أما التوبة فيخاف ألا تكون نصوحاً وأن يخل بشيء من شروطها، فأراد ماعز حصول البراءة بطريق متيقن "وهو الحد" دون ما يتطرق إليه الاحتمال "وهو التوبة". صحيح مسلم بشرح النووي ج ١١ ص ١٩٩.

### وقت التوبة في الزنا والسرقة والشرب؛

إذا اختار الإمام قبول التوبة من الزاني، أو السارق، أو الشارب، فلم يقم الحد عليه، فهل المعتبر في ذلك قبول التوبة الحاصلة منه قبل الرفع أم بعده؟ في المسألة ثلاثة أقوال عند الفقهاء القائلين بإسقاط تلك الحدود الثلاثة بالتوبة، وهي كما يلي:

القول الأول: وهو القول بأن محل التوبة في تلك الحدود إنما هو قبل الرفع للحاكم، أما بعده فلا أثر لتوبتهم على استيفاء الحد منهم، وهذا قول عند المالكية<sup>(١)</sup>، وقول عند الشافعية<sup>(٢)</sup>، وقول عند الحنابلة<sup>(٣)</sup>، وهو مذهب الحنفية في توبة السارق<sup>(٤)</sup>.

واستدلوا على ذلك بما يأتي:

١- قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابَا وَأُصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأُصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٦)</sup>، ففي الآيتين ذكر الإصلاح، وهو يحتاج إلى مدة يتحقق فيها صلاحه؛ وذلك يكون قبل الرفع.

٢- قوله ﷺ في الحديث: (تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب)<sup>(٧)</sup>.

٣- القياس على توبة المحارب، فهي قبل القدرة عليه، والتوبة قبل الرفع ظاهرها الصديق والإخلاص، فتكون مقبولة، بخلاف حدوثها بعد الرفع، فلا تنفع للإعفاء؛ لأنها تكون تقية يدفع بها الحد.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ١٥٨.

(٢) المهذب ج ٢ ص ٢٨٦، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٤.

(٣) المغني ج ٨ ص ٢٩٧، الإقناع ج ٤ ص ٢٨٩.

(٤) المبسوط ج ٩ ص ١٧٦، تبين الحقائق ج ٣ ص ٢٢٩.

(٥) سورة النساء، الآية [١٦].

(٦) سورة المائدة، الآية [٣٩].

(٧) سبق تخريجه ص ٦٢ من هذا الكتاب.

القول الثاني: وهو أن التوبة تسقط الحد عنهم قبل الرفع وبعده، وهو قول عند الشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

واستدلوا على ذلك: بعموم النصوص الدالة على قبول التوبة ومنها:

(أ) قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ...﴾<sup>(٢)</sup>.

(ب) قوله ﷺ في الحديث: (التائب من الذنب كمن لا ذنب له)<sup>(٣)</sup>.

فالتوبة - في الآية والحديث - مطلقة لم تحدد بكونها قبل الرفع أو بعده، وتحديدتها بأحدهما يحتاج إلى دليل.

القول الثالث: وهو القول بالفرق في الحكم بين ثبوت الحد بالبيينة، وثبوته بالإقرار: فإن ثبت الحد بالبيينة لم يسقط عنه الحد بالتوبة بعد الرفع، ويسقط بالتوبة قبله. أما إن ثبت الحد بالإقرار، فتقبل التوبة منه بعد الرفع، وهذا هو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله<sup>(٤)</sup>.

ووجه هذا القول: أن قبول التوبة ممن ثبت عليه الحد بالبيينة بعد الرفع إلى الإمام بمجرد الدعوى منه يؤدي إلى تعطيل إقامة الحدود؛ إذ أن هذه التوبة تدخلها التهمة بأنها صادقة، والمقصود منها دفع الحد.

أما إذا ثبتت الجريمة الحدية بالإقرار، ثم تاب من وجب عليه الحد بعد الرفع، فإن توبته تفيد في إسقاط الحد عنه؛ وذلك لبعد التهمة في هذه الحالة. بدليل قبول رجوعه في

(١) روضة الطالبين ج ١٠ ص ٩٧، ١٥٨، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٠٠.

(٢) سورة الأنفال، الآية [٣٨].

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٤ من هذا الكتاب.

(٤) الاختيارات الفقهية ص ٢٩٦.

إقراره، والتوبة أولى بإسقاط الحد من الرجوع في الإقرار سواء وجدت قبل الرفع أم بعده أم في أثناءه.

### القول الراجح،

الراجح - والله أعلم - من الأقوال السابقة - هو: القول الأول؛ وهو أن سقوط الحد عن الزاني، أو السارق، أو الشارب إذا تاب، يكون قبل الرفع إلى الإمام. ووجه هذا الترجيح: أن وجود التوبة قبل الرفع يجعلها بعيدة عن التهمة، أما بعده فصاحبها متهم بأن توبته غير صادقة؛ وإنما قصد بها التقية للإعفاء من الحد.

وفي قبول التوبة - ممن وجب عليه الحد في الحدود الثلاثة بعد الرفع إلى الإمام - ذريعة إلى انتشار الجريمة وتعطيل حدود الله التي أمرنا باستيفائها إذا وجبت.

أما الاستدلال بعموم الأدلة على التوبة المطلقة، فيجواب عنه بجوابين:

١- أن سياق الآية في التوبة من الكفر إذا أسلم الكافر، وليس فيها ما يدل على قبول التوبة منه بعد الرفع.

٢- ودلالة الحديث - أيضاً - مطلقة في كل معصية، فلا يختص بالحدود، وليس فيه ما يدل على قبول التوبة من التائب بعد الرفع.

وقول من فرق بين ثبوت الحد بالبينّة أو الإقرار غير منضبط؛ فإن الغالب في المقرر أن يجيء مقراً تائباً من ذنبه طالباً تطهيره بالحد، فتكون التوبة منه قد وجدت قبل الرفع. وبهذا يسلم لنا ما رجحناه في هذه المسألة لقوة أدلته ووضوحها في إثبات وجود التوبة من التائب قبل الرفع.

### حكم اصطلاح العمل مع التوبة،

اختلف القائلون بقبول التوبة من الزاني، أو الشارب، أو السارق في حكم إصلاح

العمل مع التوبة، هل هو شرط لقبولها أم لا؟ ولهم في ذلك قولان:

القول الأول: وهو أن إصلاح العمل شرط مع التوبة، وهو قول عند الشافعية<sup>(١)</sup>، والحنابلة<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا على هذا القول بما يأتي:

- ١- قوله تعالى في حق الزانين: ﴿فَإِنْ تَابَا وَأُصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا...﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله تعالى بعد ذكر حد السرقة: ﴿فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأُصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ...﴾<sup>(٤)</sup>.
- ٢- أن التهمة متطرفة إلى التوبة المجردة من الإصلاح، فلا تقوى على إسقاط الحد عن صاحبها؛ لأنه متهم في توبته بأنها للتقية، لكي يسلم من الحد، وظهور صلاح العمل منه دليل على صدقه في التوبة.

القول الثاني: وهو أن إصلاح العمل ليس شرطاً لقبول التوبة، بل التوبة بمجردها تسقط الحد، وهو قول الشافعية<sup>(٥)</sup>، والحنابلة<sup>(٦)</sup>.

ولعل دليلهم على هذا القول، هو: قبول التوبة من المحارب قبل القدرة عليه مجردة دون اشتراط إصلاح العمل معها.

#### المناقشة والترجيح:

بالنظر إلى دليل القول الثاني، وهو القياس على حد الحرابة؛ نجد أنه قياس مع الفارق، لما يأتي:

(١) روضة الطالبين ج ١٠ ص ١٥٩، المهذب ج ٢ ص ٢٨٦.

(٢) المغني ج ٨ ص ٢٩٧، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٠٠.

(٣) سورة النساء، الآية [١٦].

(٤) سورة المائدة، الآية [٣٩].

(٥) انظر: المرجعين السابقين في الحاشية (١).

(٦) المغني ج ٨ ص ٢٩٧، الإقناع ج ٤ ص ٢٨٩، كشف القناع ج ٦ ص ١٥٣.

(أ) أن الله - سبحانه وتعالى - شرط الإصلاح مع التوبة في حدي الزنا والسرقه، ولم يذكره في آية الحرابة.

(ب) أن المحارب إذا تاب ظهرت علامات توبته؛ لكونه مجاهرًا بجريمته خارجاً عن القدرة، فإذا تاب قبل القدرة عليه؛ قبلت توبته لبعدها عن التهمة، أما الزاني والسارق فمقدور عليهما، وجريمتها خفية، وهذا يضعف التوبة منها إذا وجدت مجردة من إصلاح العمل.

وبهذا: يترجح لنا - والله أعلم - القول الأول، وهو القول بأن الإصلاح في العمل شرط لقبول التوبة من الزاني، أو السارق، أو الشارب، لقوة أدلته، ولعدم تطرق التهمة إلى التوبة مع وجود الإصلاح في العمل.

\*\*\*



الفصل الثالث

## المسقطات في تد اخل الحدود

وفيه تمهيد ومبحثان:

المبحث الأول: تكرار الحدود مع اتحاد نوعها.

المبحث الثاني: تعدد الحدود مع اختلاف نوعها.



## تمهيد

تنص القاعدة الفقهية على أنه: «إذا اجتمع أمران من جنس واحد، ولم يختلف مقصودهما، دخل أحدهما في الآخر غالباً»<sup>(١)</sup>.

وبناءً على هذه القاعدة، انعقد الإجماع على أن التداخل في الأحكام الشرعية - بصفة عامة - دليل من الأدلة القاطعة على سماحة الشريعة الإسلامية وفقاً بالعباد.

ولهذا القاعدة الفقهية عدة فروع متفرقة في أبواب الفقه<sup>(٢)</sup>، ومن أهم تلك الفروع في كتاب الحدود هو: تداخل الحدود الشرعية إذا تكررت مراراً قبل الحد.

وللفقهاء في هذه المسألة آراء مختلفة. وليبيان هذه الآراء بياناً مفصلاً، نقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٣٢، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٢٦ وما بعدها.

(٢) ومن هذه الفروع الفقهية في أبواب الفقه:

(أ) الطهارة من الحدث إذا تكررت موجباتها، يكفي فيها طهر واحد للجميع.

(ب) الصلاة: لمن دخل المسجد وصلى الفريضة دخلت فيها تحية المسجد.

(ج) في الصوم: كصوم الاعتكاف مع صوم رمضان.

(د) في الكفارات: إذا وطئ في نهار رمضان مرتين، ولم يكفر، أجزأه كفارة واحدة لهما.

## المبحث الأول

### حكم تكرار الحدود مع اتحاد نوعها

إذا تكرّر الحد من جنس واحد قبل التنفيذ، كأن يزني عدة مرات، أو يسرق عدة مرات، أو يشرب الخمر عدة مرات قبل إقامة الحد عليه. فقد اتفق الفقهاء على أن الجاني في هذه الحالة يكفيه حد واحد، يجزئ عن الجميع فيتداخل بعضها في بعض، وتكون كالجناية الواحدة أوجبت حداً وحداً. وهذا منصوص القاعدة الفقهية في تداخل الحدود إذا كانت من جنس واحد.

وقد نقل ابن قدامة عن ابن المنذر<sup>(١)</sup> قوله: «أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم»<sup>(٢)</sup>.

هذا هو الحكم العام لتداخل الحدود من جنس واحد، ولتفصيل القول في هذه المسألة نذكر أمثلة من تلك الحدود في المطالب التالية:

### المطلب الأول

#### التداخل في حد الزنا

من المتفق عليه - عند الفقهاء - أن حد الزنا من الحدود الشرعية الواجبة حقاً لله تعالى، فيجوز فيه التداخل إذا تكررت قبل إقامة الحد عليه. فمثلاً: إذا زنى عدة مرات في وقت واحد، أو أوقات مختلفة، ولم يقم عليه حد في شيء منها فيجزئه حد واحد عن الجميع، ويسقط حد ما سواه بالتداخل، وهذا هو منطوق القاعدة الفقهية في اجتماع الحدود.

(١) هو: أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، كان فقيهاً عالماً مطلعاً على مختلف العلوم والفنون. توفي رَحِمَهُ اللهُ بِمَكَّةَ سنة (٣٠٩هـ).

صنف في اختلاف العلماء كتباً كثيرة، أهمها: "الاشراف"، "المبسوط". طبقات الفقهاء للشيرازي ص ١٠٨، وفيات الأعيان ج ٤ ص ٢٠٧.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢١٣، ونقله عنه البهوتي في كشف القناع ج ٦ ص ٨٦.

ومن نصوص الفقهاء في هذه المسألة ما يأتي:

- ١- قول السرخسي رحمته الله: «وإذا زنى الرجل مرات... لا يقام عليه إلا حد واحد؛ لأن مبنى الحدود على التداخل»<sup>(١)</sup>.
- ٢- وجاء في المدونة: «قلت: رأيت إن أقر، أو شهد عليه الشهود أنه زنى بعشرة نسوة، واحدة بعد واحدة، قال: قال مالك: حد واحد يجزئه»<sup>(٢)</sup>.
- ٣- ويقول الماوردي رحمته الله: «وإذا زنى مراراً قبل الحد حد للجميع حداً واحداً»<sup>(٣)</sup>.
- ٤- ويقول أبو يعلى الفراء رحمته الله: «وإذا زنى مراراً قبل الحد حد للجميع حداً واحداً»<sup>(٤)</sup>.

ووجه هذا الإجماع عند الفقهاء ما يأتي<sup>(٥)</sup>:

- (أ) أن تكرار الفعل قبل الحد يورث شبهة قوية فيما يوجب الحد منها، فيكفيه حد واحد ويسقط الباقي بالتداخل.
- (ب) أن الحدود يراد بها الردع والزجر، وهذا يتحقق باستيفاء أحدها، فكان في الثاني والثالث احتمال عدم حصول المقصود، فيكون فيه احتمال عدم الفائدة، ولا يجوز إقامة الحد مع احتمال عدم الفائدة.
- وهذا الحكم - عند الفقهاء - في حد الزنا، إذا تكرر من الزاني عدة مرات لا إحصان فيها.

(١) المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ١٠٢.

(٢) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢١٢.

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٢٤.

(٤) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٦٤.

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٣٣، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٥٥، صحيح مسلم بشرح النووي

ج ١١ ص ٢١١، الكافي للقرطبي ج ٢ ص ١٠٧٧، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢١٣.

أما إذا زنى الزاني وهو بكر، فلم يرقم عليه الحد حتى زنى مرة أخرى وهو محصن، فهذا محل خلاف عند الفقهاء في حكم تداخل الأول في الثاني، فلهم في ذلك قولان:

القول الأول: وهو القول بالتداخل في هذه الحالة، فيرجم الزاني بعد إحصانه، ويدخل فيه الجلد والتغريب للأول. وهو قول الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup>، والإمام الشافعي في أحد القولين<sup>(٣)</sup>، وأحمد في إحدى الروايتين<sup>(٤)</sup>.

ومن نصوصهم على هذا القول:

(أ) يقول ابن نجيم الحنفي: «فلو زنى بكراً ثم ثيباً كفى الرجم»<sup>(٥)</sup>.

(ب) وجاء في المدونة: «كل حد اجتمع مع القتل لله... فإنه لا يقام مع القتل»<sup>(٦)</sup>.  
ووجه هذا القول ما يأتي<sup>(٧)</sup>:

- ١- أن الجلد والرجم حدان وجبا للزنا، فتداخلا، كما لو وجب عليه حدان وهو بكر.
- ٢- أن التغريب صفة يغتفر فيها ما لا يغتفر في غيرها، فيدخل تحت الرجم، لثلاث تطول المدة. مع أن النفس مستوفاة، فالتغريب حاصل بالرجم.
- ٣- أن الرجم قتل، والحدود إذا اجتمعت وفيها قتل، سقط ما دونه، فكونها في حد الزنا من جنس واحد، أولى بهذا الحكم لاتحاد الموجب.

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٦٢.

(٢) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٤٧.

(٣) المهذب ج ٢ ص ٢٦٨، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٦.

(٤) الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ٢٠٧، كشف القناع ج ٦ ص ٨٦.

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٣٣.

(٦) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢١٢.

(٧) انظر: المراجع السابقة في هذه المسألة.

القول الثاني: وهو القول بعد التداخل في هذه الحالة، وإنما يجلد أولاً للزنا الأول، ثم يرجم للزنا الثاني، وهو القول الثاني في المذهب الشافعي<sup>(١)</sup>، والرواية الثانية عن الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>.

ووجه هذه القول: اختلاف نوع الحد فيهما، فالجلد غير الرجم، فيكون حكمه حكم الحدود إذا اجتمعت من أجناس مختلفة، كمن زنى وسرق، أو زنى وشرب، تعين استيفاء الحدين معاً، كما سيأتي.

#### القول الرابع:

بالنظر إلى القولين السابقين يترجح لنا - والله أعلم - القول الأول، وهو: القول بتداخل الجلد في الرجم؛ لاتحاد موجهيهما وهو الزنا.

ويجاء عن وجهة نظر أصحاب القول الثاني: بأن اختلاف نوع العقوبة لا أثر له، فلا يوجب تعيين الحدين معاً؛ إذ أن اجتماع الجلد مع الرجم لا فائدة فيه ما دام الزجر والردع حاصلين بالرجم وحده.

وقياسهم هذه المسألة على اجتماع الزنا مع الشرب أو السرقة، قياس مع الفارق؛ إذ أن الحد - في مسألتنا - من جنس واحد، وهو الزنا.

أما المقيس عليه فهو من جنسين مختلفين قدرا وصفة.

وهذه المسألة تعتبر ثمرة خلاف كبير عند الفقهاء، وهو: حكم اجتماع الجلد مع الرجم على الزاني المحصن للزنا الواحد<sup>(٣)</sup>.

فالقائلون بالجمع بين الجلد والرجم قالوا به كذلك فيما لو زنى وهو بكر، ثم زنى وهو محصن، بل هو من باب أولى عندهم.

(١) المذهب ج ٢ ص ٢٦٨، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٦.

(٢) الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ٢٠٧، الاختيارات الفقهية ص ٣٠٧.

(٣) هذه مسألة خلافية طويلة، ليس هذا مجال بحثها، وقد ذكرها الإمام الشوكاني رحمته الله في نيل الأوطار ج ٧ ص ٢٥٥ وما بعدها.

أما القائلون: بأن عليه الرجم فقط، قالوا بتداخل الجلد مع الرجم في هذه المسألة، والله أعلم.

### المطلب الثاني

#### التداخل في حد القذف

تطبيقاً للقاعدة العامة في تداخل الحدود، اتفق العلماء على أن القذف إذا تكرر من شخص لآخر عدة مرات قبل التنفيذ تداخل بعضها في بعض فيجزئه حد واحد للجميع؛ وذلك لاتحاد الموجب فيها، وهو: الرمي بالزنا، كالقول في حد الزنا إذا زنى مراراً ولم يجد، كما سبق.

ومن نصوص الفقهاء في تداخل حد القذف ما يأتي:

- ١- في المذهب الحنفي: «وأما حد القذف، فيجزى فيه التداخل عندنا»<sup>(١)</sup>.
- ٢- في المذهب المالكي: يقول ابن رشد رحمته الله: «وإذا قذف شخصاً واحداً مراراً كثيرة، فعليه حد واحد»<sup>(٢)</sup>.
- ٣- وفي المذهب الشافعي: يقول السيوطي رحمته الله<sup>(٣)</sup>: «ولو قذفه مرات كفى حد واحد - أيضاً - في الأصح»<sup>(٤)</sup>.

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٦.

(٢) بداية المجتهد لابن رشد ج ٢ ص ٣٣١.

(٣) هو: عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر الجلال السيوطي الشافعي، المولود سنة (٨٤٩هـ) نشأ يتيماً فحفظ القرآن، وسمع الحديث، واشتهر ذكره، وذاع صيته، كانت وفاته رحمته الله سنة (٥١١هـ).

له تصانيف كثيرة، أهمها: "الإتقان في علوم القرآن"، "النقول في أسباب النزول"، "الأشباه والنظائر"، "عين الإصابة في معرفة الصحابة". البدر الطالع ج ١ ص ٣٢٨.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٢٦.



٤ - في المذهب الحنبلي: يقول ابن قدامة رحمته الله: «وإن قذف رجلاً مرات فلم يحد، فحد واحد رواية واحدة»<sup>(١)</sup>.

وقد حكى ابن قدامة رحمته الله هذا الإجماع عند الفقهاء عن ابن المنذر رحمته الله يقول: «أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم»<sup>(٢)</sup>.

وللتداخل في حد القذف ثلاث حالات اختلف الفقهاء في حكمها على النحو التالي:

**الحالة الأولى:** إذا قذف شخصاً بالزنا وفي أثناء الحد قذف غيره مرة أخرى،

للفقهاء في حكم تداخل الحدين في هذه الحالة ثلاثة أقوال، على النحو التالي:

**القول الأول:** ذهب الحنفية إلى صحة التداخل في هذه الحالة، فإذا قذفه في أثناء الحد

الأول، أجزأه بقية الحد عن القذف الثاني، وفي هذا يقول السرخسي رحمته الله: «وإذا أقيم

على القاذف تسعة وسبعون سوطاً، ثم قذف آخر لم يضرب إلا ذلك السوط الواحد»<sup>(٣)</sup>.

ووجه هذا القول - عند الحنفية ما يأتي<sup>(٤)</sup>:

١ - أن حد القذف يغلب فيه حق الله تعالى عندهم، فيجري فيه التداخل قبل تنفيذ

الحد الأول مطلقاً.

٢ - أن المقصود من إقامة حد القذف، هو: دفع العار عن المقذوف الذي لحقه بسبب

القذف، وإظهار كذب القاذف، وهذا يحصل في حقها بتنفيذ آخر سوط من الجلد للقاذف

الأول، فالقاذف بعده يصبح محكوماً بكذبه، وتسقط شهادته.

أما إذا ضرب القاذف بعض الحد، ثم هرب فقذف آخر، يرى الحنفية أنه إن حضر

الأول إلى القاضي وطالب ببقيته حده، يتم عليه الجلد الأول، ويدخل فيه حد الثاني لا يحد

(١) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٣٥.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢١٣.

(٣) المبسوط ج ٩ ص ٧١.

(٤) فتح القدير ج ٤ ص ٢٠٨، المبسوط ج ٩ ص ٧١.

له، وإن حضر الثاني وحده جلد القاذف جلدًا مستأنفًا للثاني، ويدخل فيه بقية الحد الأول<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: يرى المالكية في حكم التداخل في هذه الحالة رأيين:

أحدهما: أن هذه الحالة لا تخلو من احتمالين، هما:

(أ) أن يمضي من الحد الأول الشيء اليسير قبل قذف الثاني، وفي هذه الحالة يستأنف الإمام الحد من حين القذف الثاني ثمانون جلدة للقذفين معاً، ولا يحسب ما مضى من الجلدات، ويدخل في الباقي في الحد الثاني<sup>(٢)</sup>.

(ب) أن يمضي من الحد الأول أكثره ولم يبق إلا القليل<sup>(٣)</sup>، وفي هذه الحالة يتم الإمام الحد الأول، ثم يستأنف الحد الثاني، فلا تداخل بين الحدين<sup>(٤)</sup>. وهذا القول رواه ابن القاسم عن الإمام مالك رحمته الله.

ثانيهما: ذهب ابن الماجشون، وأشهب<sup>(٥)</sup> - عن فقهاء المالكية - إلى أن هذه المسألة لها ثلاث احتمالات<sup>(٦)</sup>:

(١) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٦٦.

(٢) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢٤٧، المتقى للباجي ج ٧ ص ١٤٩.

(٣) قدر ابن المواز - من فقهاء المالكية - ذلك بالعشرة أو الخمسة عشر سوطاً فأقل. المتقى للباجي ج ٧ ص ١٤٩.

(٤) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٢٧.

(٥) هو: أبو عمر أشهب بن عبدالعزيز بن داود القيسي الفقيه المالكي المصري، المولود بمصر سنة (١٥٠هـ)، وكان ثقة فيما يروى عن مالك رحمته الله انتهت إليه الرئاسة بمصر بعد ابن القاسم، وتوفي

بها سنة (٢٠٤هـ)، ودفن بالقرافة الصغرى. وفيات الأعيان ج ١ ص ٢٣٨.

(٦) انظر: المتقى للباجي ج ٧ ص ١٤٩.

(أ) إذا مضى من الحد الأول أسواط يسيرة من العشرة فأقل، ففي هذه الحالة يكمل على المحدود ما بقي من الحد، ويميزته عن القذف الثاني، فيسقط عنه الحد للثاني، لتداخله مع الأول.

(ب) إذا مضى من الأول قبل القذف الثاني نصف الحد أو ما يقاربه<sup>(١)</sup>، ففي هذه الحالة يستأنف الحد ثمانين جلدة مضافاً لما مضى، ثم يتم للمقذوف الثاني بقية حده من حين قذفه.

(ج) إذا لم يبق إلا اليسير من الأسواط، ففي هذه الحالة يتم الإمام الحد الأول، ثم يستأنف للثاني، ولا تداخل بينهما.

القول الثالث: وهو قول الشافعية والحنابلة، فقد قسموا هذه المسألة إلى حالتين<sup>(٢)</sup>:

أولاهما: إذا تكرر القذف من القاذف في أثناء الحد موجهاً إلى المقذوف الأول، فلا أثر لهذا التكرار، ويميزته حد واحد عن الجميع، كما لو قذفه مراراً قبل الحد.

ثانيهما: إذا تكرر منه القذف لغير المقذوف الأول، أو له بغير ما قذفه به أولاً. ففي هذه الحالة يتعين حده ثانياً بعد تمام الحد الأول، ولا تداخل بينهما.

ووجه هذا الحكم - عند الشافعية والحنابلة - : هو أن حد القذف يغلب فيه حق العبد، فالمطالبة فيه شرط للاستيفاء، فإذا كان المقذوف الثاني هو عين الأول، وينفس القذف الأول، فالمطالبة واحدة؛ لأن الحق فيه واحد لم يتعدد، وعليه، يميزته حد واحد. أما إذا تعدد المقذوف، أو المقذوف به، تعددت المطالبة، فوجب لكل مطالبة حد بعينه، فيتعدد الحد بحسبها.

(١) قدره ابن الماجشون بالثلاثين أو الأربعين سوطاً. المتقى ج ٧ ص ١٤٩.

(٢) المهذب ج ٢ ص ٢٧٦، حاشية الباجوري ج ٢ ص ٢٥٤، المغني ج ٨ ص ٢٣٥، مطالب أولي النهى ج ٦ ص ٢٠٨، كشف القناع ج ٦ ص ١١٥، الإنصاف ج ١٠ ص ٢٢٣.

وهذا الحكم عند الشافعية والحنابلة خلاف قول المالكية - كما سبق - فالحد لا يتكرر عندهم بتكرار القذف، ولا بتعدد المقذوف.

### خلاصة ما قيل في المسألة (الحالة الأولى):

بعد معرفتنا لأقوال الفقهاء في هذه الحالة، يمكن القول بأن الأئمة الأربعة متفقون من حيث المبدأ في حد القذف، وهو: أن حد القذف إذا تكرر قبل تنفيذ الحد، واتحد موجهه، جاز فيه التداخل، ويكفي حد واحد للجميع كغيره من الحدود إذا تكررت من جنس واحد قبل الحد.

أما تكرار القذف أثناء الحد قبل تمامه فهذا محل خلافهم.

\* فالحنفية قالوا بالتداخل في حد القذف مطلقاً، حتى آخر سوط من الحد؛ فكل قذف يحدث من القاذف قبل تمام الحد يعتبر لغواً، ولا حكم له؛ إذ يجزئه حده الذي هو فيه حتى يفرغ منه، ثم يؤخذ بها بعد ذلك.

\* أما المالكية فقد علقوا حكم التداخل - في هذه الحالة - على عدد الأسواط الماضية والمتبقية.

ويمكن رد قولهم هذا إلى قول الحنفية، وهو: صحة التداخل مطلقاً قبل تمام الحد؛ ذلك أن التقدير بعدد معين من الأسواط لا دليل عليه، فهو توقيت من غير توقيف.

\* أما الشافعية والحنابلة - الذين غلبوا حق العبد في حد القذف - فقد علقوا حكم التداخل - هنا - على تعدد المطالبة بالحد، فإذا كانت المطالبة واحدة، كفاه حد واحد، وإن تعددت كأن يقذف غير الأول، أو يقذف الأول بزنا آخر، فعليه الحد مرة أخرى، ولا تداخل بينهما.

### القول الراجح:

ترتبط هذه المسألة بما سبق ذكره في خلاف الفقهاء في بيان ما يغلب في حد القذف<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: ص ٤١ من الكتاب وما بعدها.

فالحنفية، والمالكية الذين غلبوا حق الله فيه، قالوا بصحة التداخل في هذه الحالة؛ لأن حقوق الله يصح فيها التداخل.

أما الشافعية والحنابلة الذين قالوا بتغليب حق العبد فيه، قالوا بعدم صحة التداخل في هذه الحالة مع تعدد المطالبة؛ لأن حقوق العباد لا تتداخل.

وحيث أن ما يراه الشافعية والحنابلة هو القول الراجح - كما سبق -<sup>(١)</sup>، فيكون قولهم في هذه الحالة هو القول الراجح - والله أعلم - إذ أن المطالبة بالحد شرط في حد القذف، وكلما تعدد الحق تعددت المطالبة، فيحد لها.

#### الحالة الثانية: إذا حد القاذف ثم قذفه مرة أخرى بعد الحد،

القاعدة العامة عند الفقهاء: أن الحدود إذا تكررت بعد تنفيذ الحد، أقيم عليه الحد في كل مرة أياً كان حده بلا خلاف، وهذا هو مفهوم القاعدة السابقة في تداخل الحدود، قال ابن قدامة رحمته الله: «وإن أقيم عليه الحد ثم حدثت منه جناية أخرى، ففيها حدها، ولا نعلم فيه خلافاً»<sup>(٢)</sup>.

ووجه هذا الحكم: أن تكرار الجناية بعد الحد يوجب عقوبة أخرى، فلا تداخل بينهما مطلقاً؛ إذ أن شرط التداخل في الحدود هو تكرار الفعل من جنس واحد قبل الحد، قال القرطبي رحمته الله: «وكل من عاد بعد الحد عليه الحد مرة أخرى»<sup>(٣)</sup>.

ولهذا فقد سمي الفقهاء هذه الحالة بـ(العود في الجريمة).

وإذا أردنا تطبيق هذه القاعدة على حد القذف، فإن الأمر لا يخلو من:

- ١ - أن يكون المقذوف الثاني هو نفسه المقذوف الأول، وفيه هذه الحالة؛ إما أن يقذفه بنفس الزنا الأول، وإما بزنا آخر غير الأول.

(١) انظر: ص ٤٦ من الكتاب.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢١٣.

(٣) الكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١٠٧٧.

٢- أن يكون المقذوف الثاني غير الأول.

ولبيان الحكم في هذين الأمرين، نفصل القول عند الفقهاء على النحو التالي:

أولاً: إذا أعاد القاذف القذف بعد الحد، وكان المقذوف الثاني هو نفسه المقذوف الأول، وبنفس الزنا الأول، ففي هذه الحالة يتداخل الحد الثاني في الأول، ولا يجد للقذف الثاني، وإنما على الإمام أن يؤدبه بها يراه رادعاً له وزاجراً، إن رأى المصلحة تقتضي ذلك. وقد حكى ابن قدامة رحمته الله الإجماع على ذلك عند عامة أهل العلم<sup>(١)</sup>.

ومن نصوص الفقهاء في هذه المسألة ما يأتي:

١- يقول القرطبي رحمته الله: «فإن حد له فعاد فقذفه، لم يكن عليه شيء ويزجر»<sup>(٢)</sup>.

٢- ويقول الشيرازي رحمته الله: «وإن قذف أجنبياً بالزنا فحد ثم قذفه ثانياً بذلك الزنا، عزر للأذى ولم يجد»<sup>(٣)</sup>.

٣- ويقول المرداوي رحمته الله: «وإن حد للقذف فأعاده، لم يعد عليه الحد»<sup>(٤)</sup>.

ووجه هذا الإجماع - عند الفقهاء - ما يأتي:

(أ) أن التداخل - في هذه الحالة - ممكن غير ممتنع؛ لاتحاد نوع الجريمة بناءً على القاعدة الفقهية في التداخل.

(ب) أن المقصود من حد القاذف هو: دفع المعرفة عن المقذوف، وبيان براءته مما قذف به. وهذا يتحقق بالجلد الأول؛ حيث تبين كذب القاذف.

(١) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٣٥.

(٢) الكافي لابن عبد البر ج ٢ ص ١٠٧٧.

(٣) المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٧٦.

(٤) الإنصاف للمرداوي ج ١٠ ص ٢٢٤.

(ج) إجماع الصحابة رضي الله عنهم على هذا الحكم، فحينما جلد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبابكرة<sup>(١)</sup> لقذفه المغيرة بن شعبة، قال أبوبكرة لعمر: (أليس ترضى أن أتناك رجل عدل يشهد برجه، قال: نعم. والذي نفسي بيده، فقال أبوبكرة: وأنا أشهد أنه زان)، فأعاد عليه القذف، فأراد عمر أن يعيد عليه الجلد، فقال له علي رضي الله عنه: (إنك إن أعدت عليه الجلد أوجبت عليه الرجم)<sup>(٢)</sup>. فتركه عمر ولم يجلده، وكان هذا بمحض من الصحابة رضي الله عنهم، ولم يرو عنهم خلافة.

ثانياً: إذا قذفه بزنا آخر غير الأول، أو كان المقذوف الثاني غير المقذوف الأول، فللفقهاء في هذا قولان:

القول الأول: يرى الإمام أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: أن القاذف إذا حد للقذف ثم أعاد القذف بزنا آخر، أو قذف رجلاً آخر غير الأول، يلزمه حد ثان مطلقاً، ولا يدخل في الأول، وذلك لما يأتي<sup>(٣)</sup>:

- ١ - أن هذه جناية تكررت بعد الحد غير الأولى فتوجب حداً آخر؛ حيث إن من شرط التداخل وجود التكرار قبل الحد، أما بعده، فلا.
- ٢ - أن الأمر في هذه الحالة يستدعي إثبات القذف مرة أخرى بينة أو إقرار غير الإثبات الأول، ولا بد من مطالبة أخرى من المقذوف الثاني، وإذا تطلب الأمر ذلك فقد توفرت الأسباب الموجبة للحد فيحد.

(١) هو: نفع بن الحارث بن كلدة بن عمرو الثقفي، أسلم في غلمان من غلمان أهل الطائف، فأعتقهم رسول الله ﷺ، وكان من فضلاء الصحابة، سكن البصرة وكناه الرسول ﷺ بأبي بكرة، فاشتهر بها، وتوفي بالبصرة سنة (٥١هـ). الإصابة في تمييز الصحابة ج ٣ ص ٥٧١، ج ٤ ص ٢٣.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٣٤، كتاب الحدود، وانظر: كنز العمال ج ٥ ص ٤٢٤.

(٣) الفتاوى الهندية ج ٢ ص ١٦٥، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١٣٣، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٦، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٣١، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٦.

القول الثاني: يرى الحنابلة تفصيل هذه المسألة كما يلي:

١ - إن كان المقذوف الثاني غير الأول، فالقول كقول أبي حنيفة ومن معه في القول الأول، وهو: وجوب الحد على القاذف للمقذوف الثاني؛ لاختلاف عين المقذوف فيهما، فتتعدد المطالبة وبها يتعدد الحد<sup>(١)</sup>.

٢ - أما إن كان المقذوف الثاني هو الأول، لكن قذفه بزنا آخر غير الأول، ففي المذهب الحنبلي روايتان:

الأولى: وجوب الحد على القاذف للمقذوف الثاني، ولا يجزئه الحد الأول، وهذه الرواية تتفق مع مذهب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي.

الثانية: القول بالتفصيل في المسألة؛ فإن طال الفصل بين القذف الأول، والثاني لزمه حد ثان؛ لأنه غير الأول؛ ولأن حرمة المقذوف لا تزال باقية.

أما إن قذفه بزنا آخر عقب القذف الأول مباشرة، فحد للأول لم يحد للثاني، كما لو قذفه بالزنا الأول<sup>(٢)</sup>.

ووجه الفرق: أن في توالي القذف على المقذوف شبهة في تعدد الجنائية من القاذف، مما جعل القذفين كالقذف الواحد للتقارب بينهما، فيحمل الثاني على الأول.

أما إذا طال الفصل بين القذفين، فلا مجال فيه للشبهة، فيكون قذفاً مستقلاً يتطلب حداً آخر.

وبعد هذا التفصيل لأراء الفقهاء؛ يمكن القول بأن الإمام أبا حنيفة، ومالكاً، والشافعي، وأحمد في إحدى روايتيه متفقون على أن من أعاد القذف بعد الحد فقذف

(١) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٣٦، كشف القناع ج ٦ ص ١١٥.

(٢) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٣٦، الإنصاف ج ١٠ ص ٢٢٥، مطالب أولي النهى ج ٦ ص ٢٠٩،

الاقتناع ج ٤ ص ٢٦٥.



المقذوف الأول بزنا آخر، أو قذف غير الأول لزمه الحد مرة أخرى مطلقاً، ولا يتداخل الثاني في الأول، كالحكم في الزنا والسرقه إذا تكررت بعد الحد.

وهذا هو القول الراجح في المسألة، والمشهور عند جمهور العلماء، لما تقدم. أما تفصيل الحنبلة في الرواية الثانية بطول الزمن بين القذفين فهو لا ينضبط، ولا دليل عليه، فيؤدي إلى تعطيل الحد لشبهة ضعيفة فيبقى الحكم على إطلاقه بدون تحديد زمن معين.

**الحالة الثالثة: إذا قذف شخص جماعة بكلمة أو كلمات متعددة، أولاً: إذا قذفهم بكلمة واحدة:**

اختلف الفقهاء في حكم تداخل حد القذف في هذه الحالة كما يلي:  
القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة، وصاحبه<sup>(١)</sup>، والإمام مالك<sup>(٢)</sup>، والشافعي في أحد قوليهِ<sup>(٣)</sup>، وأحمد في إحدى روايتيه<sup>(٤)</sup>، إلى أن الواجب على القاذف في قذفه للجماعة بالكلمة الواحدة حد واحد للجميع، إذا أمكن تصور الزنا منهم، وطلبوه، أو طلبه أحدهم. فتتداخل - هنا - وتكون كالحق الواحد يجب في حد واحد.  
واستدلوا على هذا القول بما يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾<sup>(٥)</sup>، فالآية في عمومها لم تفرق بين قذف الواحد وقذف الجماعة، بل ظاهرها يدل على أن قذف الجماعة من المحصنات لا يوجب إلا ثمانين جلدة.

(١) المبسوط ج ٩ ص ٧١، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٦.

(٢) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢١٥، المنتقى للبايجي ج ٧ ص ١٤٨، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٢٧.

(٣) المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٧٦.

(٤) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٣٣، الإقناع ج ٤ ص ٢٦٥.

(٥) سورة النور، الآية [٤].

قال الجصاص رحمته الله: «ومن أوجب على قاذف جماعة من المحصنات أكثر من حد واحد، فهو مخالف لحكم الآية»<sup>(١)</sup>.

وقد اعترض عليه الإمام القرافي رحمته الله بقوله: «إن مقابلة جمع المحصنات بجلد ثمانين جلدة لا يدل من جهة اللغة على أن حد الجماعة يكون حداً واحداً؛ لأن مقابلة الجمع بالجمع في اللغة تارة توزع الأفراد على الأفراد، وتارة يثبت أحد الجمعين لكل فرد من الجمع الآخر نحو: جلد القذف ثمانون، وتارة يثبت الجمع للجمع، ولا يحكم على الأفراد، وتارة يرد اللفظ محتملاً للتوزيع وعدمه، فإذا اختلفت أحوال المقابلة بين الجمع بالجمع، وجب أن يعتقد أنه حقيقة في أحد هذه الأحوال، لئلا يلزم الاشتراك، أو المجاز فيبطل الاستدلال به على مقابلة الجماعة المقدوفة بعد واحد»<sup>(٢)</sup>.

ويجاب عنه: بأن هذا اعتراض من هذا الوجه فقط، وهذا لا يمنع الاستدلال بها من وجوه أخرى، كأن يقال: إن الآية ذكرت أن حد القذف ثمانون جلدة، ولم تفرق بين الواحد أو الجماعة، فتبقى على عمومها حيث لم يرد ما يخصها أو ينسخها.

٢- حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنه في قصة قذف هلال بن أمية<sup>(٣)</sup> لزوجته بشريك بن سحاء<sup>(٤)</sup> حيث قال له النبي ﷺ: (البينة وإلا فحد في ظهرك)<sup>(٥)</sup>، فلم يوجب النبي

(١) أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٦٩.

(٢) الفروق للقرافي ج ٤ ص ١٧٦.

(٣) هو: هلال بن أمية بن عامر بن قيس بن كعب الأنصاري، شهد بداراً وما بعدها، وهو أحد الثلاثة الذين خلفوا في غزوة تبوك. الإصابة في تمييز الصحابة ج ٣ ص ٦٠٧.

(٤) سحاء: اسم أمه، وأبيه، هو: عبدة بن مغيث بن الجد بن العجلان، البلوي، حليف الأنصار، قيل: أن أبا بكر بعثه رسولاً إلى خالد بن الوليد وهو باليامة، وكان أحد الأمراء بالشام في خلافة أبي بكر. الإصابة في تمييز الصحابة ج ٢ ص ١٥٠.

(٥) أخرجه البخاري "صحيح البخاري مع فتح الباري" ج ٨ ص ٤٩٩ في تفسير سورة النورة، برقم (٤٧٤٧)، وأخرجه أبوداود في سننه ج ٢ ص ٢٧٦، في اللعان برقم (٢٢٥٤)، وأخرجه الترمذي في سننه ج ٥ ص ١٢ في تفسير سورة النور برقم (٣٢٢٩).

عليه السلام على هلال بن أمية إلا حداً واحداً، وهو قد قذف زوجته، وشريك بن سحاء معاً، فقام اللعان في الزوجات مقام الحد في الأجنبية، والخبر باق على عمومته.

٣- انعقاد الإجماع على تداخل الحدود إذا اجتمعت، وهي من جنس واحد قبل الحد، كمن زنى عدة مرات، أو سرق عدة مرات، أو قذف عدة مرات يكفيه حد واحد، فكذاك قذف الجماعة، فهي حقوق مجتمعة من جنس واحد، فصح فيها التداخل.

٤- أن حد القذف إنما يجب لدفع المعرة التي لحقت بالمقذوف بسبب القذف، والمعرة - هنا - حصلت بقذف واحد، فيكفي لدفعها حد واحد.

وكما يجزئ حد واحد للجميع، فكذلك المطالبة بالحد، فيستوفي الحد من القاذف بطلب أحدهم، فإن طلبه أقيم الحد على القاذف وأجزأ عما سواه، قال ابن قدامة معللاً ذلك: «لأن الحق الثابت لهم على سبيل البدل، فأيم طالب به استوفى، وسقط حق الباقيين»<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: وهو أن الواجب على قاذف الجماعة الذين يتصور منهم الزنا حد لكل واحد منهم، إذا طلبوه، كما لو قذف كل واحد منهم بكلمة، وهذا هو القول المشهور في مذهب الشافعي<sup>(٢)</sup>، والثانية عن الإمام أحمد<sup>(٣)</sup>.

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١- أن حد القذف يغلب فيه حق العبد، فيثبت الحق فيه لكل مقذوف، فيتعدد الحد لتعدد الحق فيه، ولا يتداخل.

٢- أنه إذا عفا أحدهم عن حد القذف لم يسقط حق الباقيين، فدل ذلك على ثبوت الحق فيه لكل منهم؛ لأن المعرة به لم تزل بعفو صاحبه.

(١) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٣٣.

(٢) المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٧٦.

(٣) المغني ج ٨ ص ٢٣٣، الإنصاف ج ١٠ ص ٢٢٣.

## المناقشة والترجيح:

ناقش الحنفية ومن وافقهم أدلة القول الثاني كما يأتي<sup>(١)</sup>:

١- أن حد القذف لا يقاس على غيره من الحقوق، ففيه حق الله تعالى، وهذا يورث شبهة في ثبوت الحق فيه للعبد، فيجزئه حد واحد للجميع؛ لضعف حق العبد فيه.

٢- أن المطالبة بالحد - وإن كانت شرطاً لاستيفائه - لا توجب ثبوت الحد لكل واحد من المذوفين، فالمطالبة تتعلق بحق المذوف في الحد وهو: دفع المعرة اللاحقة به بسبب القذف، والاستيفاء يتعلق بنفس الحد، فيمكن أن تتعدد المطالبة منهم مقابل حد واحد للجميع حيث يحصل به المقصود.

٣- أن عفو أحد المذوفين عن حقه لا يدل على تعدد الحد لكل واحد من الباقيين، فهو إنما عفا عن حقه من هذا الحد، ويبقى حق الباقيين؛ لأن المعرة لم تزل عنهم بعفو أحدهم، ولا يلزم منه حده لكل واحد منهم، وإنما يحد حداً واحداً لمن بقي بعد العفو، سواء قل عددهم أم كثر.

وبهذه المناقشة الجيدة من الحنفية يترجح لنا - والله أعلم - قولهم ومن وافقهم من المالكية والشافعية وهو: أن التداخل يعمل على إسقاط باقي الحدود لحق المذوفين عن القاذف إذا قذفهم بكلمة واحدة، ويستوفي منه حد واحد للجميع، سواء طلبوه جملة أم طلبه أحدهم، وذلك لقوة أدلة أصحاب هذا القول، فالآية التي استدلو بها - الدالة على عموم الجلد بقذف المحصنات - أعظم دليل على سلامة قولهم.

ومن ثمرة هذا الخلاف: أن الحد إذا أقيم على القاذف بطلب أحد المذوفين، ثم طلبه غيره بعد الحد يكون طلبه لاغياً ولا يحد له<sup>(٢)</sup>.

(١) المبسوط ج ٩ ص ٧١، أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٦٩.

(٢) ذكر ابن قدامة رحمته الله رواية ثالثة في مذهب الإمام أحمد تنص على: «أن حد القذف إن طلبه آخر بعد الحد أقيم له، ولا يسقط حقه في الطلب، ويتعدد الحد بتعدد الطلب، ولا يسقط حق الباقيين إلا باستيفائه لهم، أو بإسقاطهم له». وهذه رواية موجودة في المذهب. المغني ج ٨ ص ٣٣٣.

ثانياً: إذا قذفهم بكلمات متعددة:

إذا قذف القاذف جماعة يتصور منهم الزنا بكلمات متعددة، كأن يقولك لكل واحد منهم: «يا زاني». فقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في حكم تداخل حدود القذف مع بعضها على النحو التالي:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة<sup>(١)</sup>، والإمام مالك<sup>(٢)</sup>، والإمام أحمد في إحدى روايته<sup>(٣)</sup> إلى أن الحكم في قذف الجماعة بكلمات متعددة، كالحكم في قذفهم بكلمة واحدة، فيجزئ حد واحد للجميع وتداخل فيه بقية الحدود الأخرى.

وهذا يتفق مع القاعدة الفقهية - عند المالكية - في حد القذف، وهي: «أن الجلد لا يتكرر بتكرر القذف، ولا بتعدد المقذوف»<sup>(٤)</sup>.

ووجه هذا القول ما يأتي:

١- أن القذف جناية على عرض المقذوف لا توجب إلا حداً واحداً، كما لو تكررت قبل الحد.

٢- قياس هذا الحكم على ما لو سرق السارق من جماعة عدة سرقات، أو شرب أنواعاً من الخمر المسكر، فلا يوجب ذلك عليه إلا حداً واحداً.

القول الثاني: ذهب الإمام الشافعي<sup>(٥)</sup>، والإمام أحمد في الرواية المشهورة<sup>(٦)</sup> في المذهب إلى أنه يجب على قاذف الجماعة - بكلمات متعددة - حد لكل واحد من المقذوفين، ولا تداخل بين الحدود في هذه الحالة.

(١) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٥٦، المبسوط ج ٩ ص ١١١، أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٩٦.

(٢) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢١٥، المنتقى للباجي ج ٧ ص ١٤٩، بداية المجتهد ج ٢ ص ٣٣١.

(٣) الإنصاف ج ١٠ ص ٢٢٣.

(٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٢٧.

(٥) المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٧٦.

(٦) المغني ج ٨ ص ٢٣٣، كشاف القناع ج ٦ ص ١١٤.

وهذا قول الشعبي رضي الله عنه إذ يقول في الرجل يقذف القوم جميعاً: «أن فرق ضرب لكل إنسان منهم وإن جمع فحد واحد»<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول ما يأتي:

- ١- أن القذف من القاذف توجه إلى كل واحد من المذوفين بما يوجب الحد على القاذف، فينفرد كل بحقه، كما لو قذف واحداً فحد له، ثم قذف آخر بعد ذلك، فيحد له.
- ٢- أن المعرة بسبب القذف - هنا - تعددت بتعدد ألفاظ القذف، فلكل واحد من المذوفين دفع المعرة عن نفسه، وهذا لا يكون إلا باستيفاء الحد له من قاذفه.
- ٣- أن الحقوق - في هذه الحالة - تعددت، والقذف يغلب فيه حق الأدمي، وحقوق الأدمين إذا تعددت وجب استيفاؤها، فلا تتداخل كالديون إذا وجبت مجتمعة على المستدين وتعدد أصحابها، فلا تبرأ ذمته منها إلا باستيفائها كلها، ولا يجزئه استيفاء أحدها من الباقي، فكذا هنا.

#### المناقشة والترجيح:

أجاب الشافعية والحنابلة - في المشهور عنهم - على أدلة القول الأول بما يأتي:

- ١- أن تكرار القذف لمذوف واحد غير تكرار القذف لمذوف متعدد؛ فحق المطالبة في الثاني تتعدد بتعدد المذوفين، فيتعدد الحد لتعدد ألفاظ القذف لكل منهم، أما الحق في الأول فهو واحد لمذوف واحد فيوجب حداً واحداً.
- ٢- أن القياس على حد السرقة والشرب قياس مع الفارق؛ فالسرقة والشرب حق الله تعالى، وحقوق الله مبنية على التسامح، أما حد القذف فيغلب فيه حق العبد، وحقوق العباد لا تسقط إلا بإسقاط أصحابها لها، أو باستيفائها، وكل من المذوفين انفرد بحقه فيستوفى له.

## القول الراجح:

هو قول الشافعية والحنابلة في المشهور عنهم، وهو: القول بعدم التداخل في قذف الجماعة بكلمات متعددة، وذلك لما يأتي:

- ١- قوة أدلتهم وموافقتها للنص والمعقول؛ فدلالة آية حد القذف تعني وجوب الحد على كل قاذف إذا قذف غيره بالزنا، فيتعدد الحد بتعدد الحق في القذف.
- ٢- أن حد القذف - على القول الراجح - يغلب فيه حق العبد، فيعامل كسائر حقوقه، وحقه في القذف قد ثبت له بصريح القذف، فيستوفى له إذا طلبه.
- إن كل لفظ من ألفاظ القذف يلحق المعرة بالمقذوف، وحد القذف وجب لدفع المعرة وتطهير عرض المقذوف، وهذا لا يكون إلا باستيفاء الحد لكل واحد من المقذوفين.

## المطلب الثالث

## التداخل في حد السرقة

اتفق الفقهاء - كما قدمنا<sup>(١)</sup> - على أن السارق إذا سرق عدة مرات في وقت واحد، أو أوقات مختلفة من شخص أو عدة أشخاص، ولم يقطع لواحدة منها، كفاه قطع واحد للجميع، وذلك بناء على القاعدة الفقهية في تداخل الحدود إذا تعددت من جنس واحد؛ ولأن المقصود من القطع هو الزجر والردع، وهو متحقق بقطع يد واحدة، ومحل القطع هو اليد اليمنى، وقد فاتت بالقطع الأول، فيتداخل القطع الباقي فيها ضرورة لفوات المحل.

ومن نصوص الفقهاء على تداخل القطع في السرقة ما يأتي:

- ١- يقول السرخسي رحمته الله: «وإذا سرق سرقات لم يقطع بها إلا يد واحدة»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: ص ١٥٠ من هذا الكتاب.

(٢) المبسوط ج ٩ ص ١٧٧.

٢- روى عن الإمام مالك رحمه الله قوله: «الأمر عندنا في الذي يسرق مراراً، ثم يستعدى عليه، أنه ليس عليه إلا أن تقطع يده لجميع من سرق منهم، إذا لم يكن أقيم عليه الحد قبل ذلك»<sup>(١)</sup>.

٣- ويقول الماوردي رحمه الله: «وإن سرق مراراً قبل القطع، فليس عليه إلا قطع واحد»<sup>(٢)</sup>.

٤- ويقول ابن قدامة رحمه الله: «وإن سرق مراراً قبل القطع أجزاء قطع واحد عن جميعه وتداخلت حدودها»<sup>(٣)</sup>.

ولا يختلف الحكم - عند الفقهاء - فيما إذا كان المسروق منه واحداً أو متعدداً، كأن يسرق من جماعة متحدين أو مفترقين، فإن حضروا جميعاً وطالبوا بالقطع قطع مرة واحدة بخصومتهم.

وإن جاءوا مفترقين، قطع بخصومة الحاضر منهم، ولا شيء للغائب. ولم يخالف في هذا الأصل أحد من الفقهاء الذين يعتمد بخلافهم. وقد نقل ابن حزم الظاهري رحمه الله عن جماعة لم يسمها أنهم قالوا بالقطع على السارق لكل مرة؛ لعموم آية السرقة<sup>(٤)</sup>.

وهذا قول مخالف للنص والإجماع؛ فأية السرقة بينت حكم السرقة الواحدة، ولم تتعرض لحكم السرقات إذا تعددت قبل القطع، فيبقى النص على ظاهره. هذا هو حكم تداخل القطع في حد السرقة إذا تكررت قبل القطع، أما تكرار السرقة بعد القطع الأول، فهو يوجب قطع الرجل اليسرى في الثانية على القول المشهور عند جمهور العلماء كما سيأتي.

(١) المنتقى للباقي ج ٧ ص ١٦٨.

(٢) الأحكام الفقهية السلطانية ص ٢٢٦.

(٣) المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٢٦٢.

(٤) المحلى لابن حزم ج ١٣ ص ٢٨.



## المطلب الرابع

## التداخل في حد الحرابة

للكلام على حكم التداخل في هذا الحد حالتان، وهي إجمالاً:

١- تكرار الفعل من المحارب بما يوجب عقوبة واحدة عدة مرات قبل الحد.

٢- تكرار فعل الحرابة بما يوجب أكثر من عقوبة.

وللفقهاء في حكم التداخل - في هاتين الحالتين - آراء مختلفة، نذكرها مفصلة على

النحو التالي:

## الحالة الأولى: تكرار الحرابة بما يوجب عقوبة واحدة،

إذا تكرّر فعل الحرابة من المحارب في حالة واحدة، كأن يعتمد إلى أخذ الأموال - فقط - عدة مرات من شخص أو أشخاص متعددين، فالحكم إذا رفع إلى الإمام في بعضها يقطع من خلاف، مرة واحدة، وتجزئه عن الحرابة المتكررة في هذه الحالة، وتتداخل سائر العقوبات في الأولى.

والحكم - في هذه الحالة - كالحكم في تكرار السرقة من السارق عدة مرات قبل القطع - فيه حد واحد كما سبق.

ووجه التداخل - في هذه الحالة - هو: أن في قطعه لكل مرة ذهاب أعضائه الأربعة، وفي هذا هلاكه المحتوم، والحدود إنما شرعت للردع والزجر، وهو لا يستوجب القتل في هذه الحالة، وهذا مما لا خلاف فيه عند أئمة الفقهاء<sup>(١)</sup>.

## الحالة الثانية: تكرار فعل الحرابة بما يوجب أكثر من عقوبة،

إذا فعل المحارب ما يوجب القطع، والقتل والصلب، والنفي؛ كأن يخيف السبيل، ويأخذ الأموال، ويقتل معصوماً في حرابته، ففي حكم التداخل في هذه الحالة مسألتان:

(١) انظر: بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٥، المتقى للباقي ج ٧ ص ١٧١، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨٥، المغني

لابن قدامة ج ٨ ص ٣٠١، الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٥٨.

### المسألة الأولى: تداخل القطع في القتل:

اتفق العلماء - رحمهم الله - على أن الحدود إذا اجتمعت من جنس واحد تداخلت، ويكفي فيها حد واحد يجزئ عن الجميع، واجتماع القتل مع القطع - هنا - حاصل في حد واحد وهو حد الحراة الذي يغلب فيه حق الله - عز وجل -، ومعلوم أن الحد الواحد لا يوجب إلا عقوبة واحدة، يحصل بها الردع والزجر، فكان التداخل - في هذه الحالة - أولى وإن اختلفت العقوبة<sup>(١)</sup>.

ولهذا: اتفق جمهور العلماء ومنهم الأئمة الثلاثة «مالك، والشافعي، وأحمد»<sup>(٢)</sup> على أن المحارب يقتل ولا يقطع، فيدخل القطع في القتل.

واختلف القول في المذهب الحنفي عند أبي حنيفة وصاحبيه في حكم التداخل في هذه الحالة، فالإمام أبو حنيفة رحمته الله يراه مستحباً، فالإمام بالخيار، إن شاء قطعه ثم قتله، وإن شاء قتله فقط؛ لأنها عقوبتان في حد واحد، فيختار الإمام أيهما شاء.

ويرى أبو يوسف، ومحمد بن الحسن - صاحباً أبي حنيفة - وجوب التداخل في هذه الحالة، فعلى الإمام أن يقتله فقط، ولا يقطعه؛ إذ ليس للإمام أن يوجب على المحارب عقوبتين في آن واحد.

والقطع واقع على ما دون النفس، والقتل واقع على النفس، فيحيط القتل بما دونه ضرورة؛ إذ لا فائدة في قطعه مع قتله<sup>(٣)</sup>.

(١) في هذا إشارة إلى خلاف الشافعية السابق حين قالوا بعدم التداخل بين حدود الله مع اختلاف نوع العقوبة فيها، لكن الحدود هناك متعددة، والحد - هنا - واحد ولم يتعدد، فافتقرت المسألتان.

(٢) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢٩٩، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٢٨، المهذب للشيرازي ج ٢ ص ٢٨٤، نهاية المحتاج ج ٧ ص ١٦٥، المغني لابن قدامة ج ٨ ص ٣٠٠، كشف القناع ج ٦ ص ٨٧.

(٣) بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٤، أحكام القرآن للجصاص ج ٢ ص ٤٠٩، المبسوط للرخسي ج ٩ ص ١٩٥.

والقول بوجوب التداخل أرجح - في نظري - من القول بالاستحباب، ذلك أن الحد حق الله - عز وجل - وحقوق الله مبناها على التسامح، والحدود يراد منها الردع والزجر، وهو حاصل بالقتل؛ بل هو أبلغ.

#### المسألة الثانية: تداخل الصلب في القتل:

عرفنا في المسألة الأولى أن المحارب إذا أخذ المال وقتل أنه يقتل ولا يقطع، أما تداخل صلبه في قتله فهذا محل خلاف عند الفقهاء على النحو التالي:

القول الأول: يرى أبو حنيفة رحمته الله أن الإمام بالخيار، إن شاء قتله وصلبه، وإن شاء قتله فقط ولم يصلبه، وهو قول محمد بن الحسن وزفر<sup>(١)</sup> من الحنفية.

وهذا القول - عند الحنفية - بناء على أن (أو) في آية الحرابة للتخيير بين العقوبات المذكورة في حد المحارب الذي جمع بين أخذ المال والقتل؛ عملاً منهم بظاهر الآية، وما أضيف إليه الجزاء فيها؛ وهو المحاربة، والسعي في الأرض فساداً<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: ذهب الإمام مالك رحمته الله إلى أن عقوبات المحارب - إذا أخاف السبيل وأخذ المال وقتل - على التخيير، لكنه تخيير منوط باجتهاد الإمام فيما يراه أكمل لتحقيق المصلحة ودفع الفساد، فقد قال مالك رحمته الله في المحارب إذا أخاف وحارب ولم يقتل: «إن الإمام مخير إن شاء قطعه، وإن شاء قتله وصلبه». فالفساد في الأرض عند الإمام مالك بمثابة القتل<sup>(٣)</sup>؛ لقوله تعالى في آية أخرى: «أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي

(١) هو: زفر بن الهذيل بن قيس العبدي البصري من أصحاب أبي حنيفة، ولد سنة (١١٠هـ)، كان ورعاً ثقة في الحديث، ثم غلب عليه الرأي، توفي بالبصرة سنة (١٥٨هـ). الجواهر المضئية ج ٢ ص ٢٠٧، الفهرست لابن النديم ص ٢٨٥، وفيات الأعيان ج ٢ ص ٣١٧.

(٢) انظر: فتح القدير ج ٤ ص ٢٧٠، تبين الحقائق للزيلعي ج ٣ ص ٢٣٨، المبسوط ج ٩ ص ١٩٦، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٤.

(٣) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢٩٨، المنتقى ج ٧ ص ١٧١.

الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا<sup>(١)</sup>. وحينما سئل الإمام مالك عن المحارب إذا قتل وأخذ الأموال أيصلب مع القتل؟ قال: «... وذلك إلى الإمام يجتهد في ذلك»<sup>(٢)</sup>. وبهذا يكون تداخل الصلب في القتل عند المالكية راجعاً إلى اجتهاد الإمام.

القول الثالث: يرى الشافعية والحنابلة، وأبويوسف - من الحنفية - أن المحارب إذا أخذ الأموال وقتل يقتل ويصلب، ولا يدخل الصلب في القتل، وقد نص عليه الإمام الشافعي رحمته الله بقوله: «وينظر إلى من قتل منهم وأخذ مالا فيقتله ويصلبه»<sup>(٣)</sup>.

ويقول ابن قدامة رحمته الله: «إذا قتل وأخذ المال فإنه يقتل ويصلب في ظاهر المذهب»<sup>(٤)</sup>.

ووجه هذا القول ما يأتي:

- ١- ورود النص في آية الحاربة على الصلب: ذلك أن (أو) في الآية عندهم للجمع، فيبقى النص على ظاهره.
- ٢- أن مشروعية الحد لحكمة وهي: التشهير بالجاني، ليرتدع به غيره، والقول بتداخله في القتل وعدم صلبه تعطيل للنص من هذه الحكمة.
- وإذا ثبت وجوب صلبه وعدم تداخله - عند الشافعية والحنابلة - فإن وقت صلبه عندهم إنما يكون بعد القتل، قال الشافعي: «وأحب إلي أن يبدأ بقتله قبل صلبه؛ لأن في صلبه وقتله على الخشبة تعذيباً له يشبه المثلة»<sup>(٥)</sup>. وهو قول أشهب من فقهاء المالكية<sup>(٦)</sup>.

(١) سورة المائدة، الآية [٣٢].

(٢) المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢٩٩.

(٣) الأم للشافعي ج ٦ ص ١٥٢.

(٤) المغني ١٠/ ٢٩٩.

(٥) الأم للشافعي، ج ٦، ص ١٥٢.

(٦) المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٧٢، تبصرة الحكام، ج ٢، ص ٢٧٦.

وهذا القول خلاف لقول الحنفية والمالكية - إذا اختار الإمام صلبه - فقد قالوا: يصلبه حيا ثم يقتله مصلوبا، وعللوا ذلك بأن الصلب عقوبة، وإنما يعاقب الحي لا الميت<sup>(١)</sup>.

#### القول الراجح:

الخلاف السابق عند الفقهاء - في حكم الصلب مع القتل - قائم بسبب اختلافهم في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ يُصَلَّبُونَ﴾. فمن قال: هي للتخيير - كالحنفية والمالكية - قالوا: بجواز تداخل الصلب في القتل، فيقتل فقط ولا يصلب إن اختار الإمام ذلك، ومن قال: هي للجمع بمعنى (الواو) والترتيب بين العقوبتين قال: بوجوب الصلب مع القتل، ولا يسقط عنه.

والقول الراجح - والله أعلم - أن (أو) في الآية للجمع بين الصلب والقتل، وعليه فيكون قول الشافعية والحنابلة هو الراجح، فالصلب لا يدخل في القتل؛ وإنما يقتل ثم يصلب، وذلك لما يأتي:

١ - أن آية الحراية نصت على عقوبة الصلب مع القتل، ولم يقم دليل على إسقاطه فوجب الوقوف عند ظاهر النص.

٢ - أن مبنى حد الحراية على التغليظ، فقد ورد النص بقطع اليد والرجل من خلاف إذا أخذ المحارب الأموال، ولم يكتف بقطع اليد فقط كما في السرقة، فكذلك الحال في قتل المحارب، تغلظ عليه العقوبة بالصلب مع القتل، ولا يكتفى بقتله فقط كما في القود، لذا جاز الجمع بين الموجبين وهما القتل والصلب عند مباشرة النوعين، وهما الأخذ والقتل.

٣ - لقد شرع الله الصلب حدا، فلا يقال فيه بالتخيير بين فعله أو تركه كسائر الحدود، وإذا ترجح لنا صلب المحارب مع القتل فإن القول بصلبه بعد قتله أرجح - أيضا -، وذلك لما يأتي:

١ - أن في هذا القول موافقة للنص، فقد جاء ترتيبه في الآية بعد القتل فيجب تقديم ما

قدمه الله.

٢ - شرع الصلب في حد الحرابة ليكون المحارب عبرة لغيره ليرتدع، وهذا إنما يكون

بعد قتله.

## المبحث الثاني

## حكم تعدد الحدود مع اختلاف نوعها

إذا اجتمعت الحدود الشرعية في حق الجاني، وكانت من أجناس مختلفة، فلا تخلو من

ثلاث حالات:

(أ) أن تكون الحدود المجتمعة حقاً لله تعالى.

(ب) أن يكون في الحدود المجتمعة حد يغلب فيه حق الآدمي.

(ج) أن تكون العقوبة المقدرة مجتمعة في محل واحد.

ولكل حالة من هذه الحالات حكمها الخاص بها عند الفقهاء، وليبيان هذا الحكم

نقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية:

## المطلب الأول

## إذا كانت الحدود المجتمعة حقاً لله تعالى

ومثال ذلك: إذا اجتمع حد الزنا، والسرقة، والشرب، والحرابة مما هو حق لله تعالى.

وفي هذه الحالة إما أن يكون من بين تلك الحدود حد فيه قتل، أو لا يكون.

أولاً: إذا كان من بين تلك الحدود المجتمعة على الجاني حد فيه قتل  
كالزنا بعد الإحصان، والمحارب إذا قتل نفساً في محاربتة.

فللفقهاء في هذه الحالة قولان:

القول الأول: أنه يجب على الجاني القتل بما فيه القتل، ويسقط عنه سائر الحدود

باستيفاء القتل منه، ولا ينفذ عليه شيء منها قبله، وهذا هو قول الإمام أبي حنيفة<sup>(١)</sup>،

ومالك<sup>(٢)</sup>، وأحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>.

(١) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦٢، المبسوط، ج ٩، ص ١٨٧.

(٢) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢١٢، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٤٧.

(٣) المغني، ج ٨، ص ٢١٤، الإنصاف، ج ١٠، ص ١٦٤.

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١- ما روى عن عبدالله بن مسعود (رضي الله عنه) <sup>(١)</sup>، أنه قال: «إذا اجتمع حدان، أحدهما: القتل أحاط القتل بذلك» <sup>(٢)</sup>.

٢- قياس هذا الحكم على الحكم في المحارب إذا قتل وأخذ المال، فإنه يكتفى بقتله، ولا يقطع.

٣- أن الحكمة التي من أجلها شرع الله الحدود هي الزجر والردع، وهذا يتحقق بالقتل وحده.

٤- أن هذا الحكم مما اشتهر في عهد الصحابة (رضي الله عنهم) ولم يعلم عن أحد منهم خلافه، فيكون إجماعاً سكوتياً.

القول الثاني: وهو القول باستيفاء الحدود من جلد، أو قطع. ثم يقتل بعد ذلك للحرابة، أو يرحم للزنا إذا كان محصناً <sup>(٣)</sup>.

وعلى هذا القول يجب على الإمام استيفاء جميع الحدود ممن وجهت عليه، ولا يتداخل بعضها في بعض، وهذا هو مذهب الإمام الشافعي (رحمته الله) واختاره ابن العربي - من فقهاء المالكية - حيث يقول: «إن الذي نختار أن حداً لا يسقط حداً» <sup>(٤)</sup>.

(١) هو: عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب بن مخزوم بن سعد بن هذيل الهذلي، حليف بني زهرة، شهد بدرًا والمشاهد بعدها، صحب النبي (صلى الله عليه وسلم) وروى عنه الكثير، وشهد فتوح الشام، وسيره عمر إلى الكوفة ليعلمهم أمور دينهم. توفي (رضي الله عنه) بالمدينة سنة (٣٢هـ). الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ٣٦٨.

(٢) أخرجه سعيد بن منصور في سننه، قال: حدثنا حسان بن منصور، حدثنا مجالد عن عامر عن مسروق عن عبدالله ... وذكره، وهذا بناء على ما ذكره ابن قدامة (رحمته الله) في الشرح الكبير، ج ٥، ص ٣٨٦.

(٣) المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ١٨٣، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ١٢٧.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي، ج ٢، ص ٦١٨.



واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

- ١- أن الحدود وإن اجتمعت فكل منها وجب بنص شرعي، يوجب الحد على الجاني، فليس للإمام أن يسقط إذا وجب عليه، ففي إسقاطه تعطيل لحدود الله.
- ٢- أنه لو اجتمع على الجاني القتل حداً والقطع قصاصاً قطع ثم قتل، فكذلك القطع في السرقة مع القتل للحراة أو الرجم للزنا.

#### القول الراجح:

بالنظر إلى القولين السابقين وأدلتها نجد أن القول الأول هو القول الراجح - والله أعلم - في المسألة؛ لأن هذا القول يتفق مع القاعدة الفقهية في تداخل الحدود، وليس في الأمر ما يمنع ذلك.

ويجاب عن دليل القول الثاني بما يأتي:

- ١- أن التداخل في حد ذاته أمر وارد في الشرع، فلا يصدق عليه أن يكون تعطيلاً لحدود الله، وإنما هو أمر تقتضيه ساحة الشريعة الإسلامية وأهدافها السامية، فقد علمتنا الإحسان في كل شيء، والجلد أو القطع قبل القتل ينافي ذلك.
- ٢- أن قياسهم القطع للحد على القطع للقصاص لا يصح، فالقصاص حق العهد لا يسقطه القتل، بل لا بد من استيفائه أولاً.

#### ثانياً: إذا لم يكن في الحدود المجتمعة قتل:

إذا اجتمعت الحدود الشرعية على الجاني وليس فيها حداً يوجب القتل، كاجتماع الزنا من غير إحسان مع السرقة أو الشرب، ففي هذه الحالة اتفق الفقهاء على أن للإمام أن يستوفي جميع الحدود من الجاني، وقد أشار ابن قدامة رحمته الله إلى ذلك بقوله: «من غير خلاف نعلمه»<sup>(١)</sup>.

وإذا كان الفقهاء قد اتفقوا على الحكم العام في هذه الحالة، فقد اختلفوا في تعيين ما يبدأ به الإمام أولاً في الاستيفاء من هذه الحدود، فلهم في ذلك قولان:

القول الأول: يرى الإمام أبو حنيفة أن الأفضل للإمام أن يبدأ بجلد الزنا، ثم القطع للسرقة؛ لأن كلا منهما ثبت بنص القرآن، أما حد الشرب فلم يثبت بنص الكتاب، وإنما بإجماع مبني على اجتهاد<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: يرى الأئمة (مالك، والشافعي، وأحمد) أن الإمام يبدأ أولاً بأخف الحدود، وهو الجلد للشرب، ثم للزنا، ثم القطع للسرقة<sup>(٢)</sup>.

وهذا الخلاف لا يترتب عليه حكم؛ وإنما هو: خلاف في بيان الأولى بالتقديم عند تنفيذ الحدود، وذلك لأن مبني الحدود على الردع والزجر، لا على التشفية والانتقام.

وأما قول الحنفية بأن: حد الشرب ثبت بإجماع مبني على اجتهاد؛ غير مسلم به؛ إذ أن حد الشرب ثابت بالسنة المطهرة، فهو فعل النبي ﷺ وأصحابه من بعده كأبي بكر وعمر وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم، فقد روي عن علي رضي الله عنه أنه قال: (جلد النبي ﷺ أربعين، وأبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سنة، وهذا أحب إلي)<sup>(٣)</sup>.

### المطلب الثاني

**إذا كان في الحدود مجتمعة حد يغلب فيه حق آدمي**

مثال ذلك: أن يجتمع على الجاني حد الزنا، والشرب، والقذف، والسرقة، والحرابة.

في هذه الحالة: لا يخلو الأمر؛ إما أن يكون في تلك الحدود قتل، أو لا يكون:

**أولاً، إذا لم يكن فيها قتل،**

للفقهاء في حكم استيفاء الحدود من الجاني - في هذه الحالة - قولان:

(١) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦٢.

(٢) حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٢٧، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٥، كشاف القناع، ج ٦، ص ٨٦.

(٣) انظر: ص ٣٦-٣٧ من هذا الكتاب.

القول الأول: وهو أن جميع الحدود تستوفي من الجاني، ولا تداخل فيها؛ لأنها من أجناس مختلفة، فخالفت القاعدة في التداخل، ويبدأ الإمام بحد القذف؛ لأنه حق آدمي<sup>(١)</sup>، وهذا هو قول الأئمة الثلاثة "أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد"<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: وهو القول بالتداخل في الحدود المجتمعة إذا لم يكن فيها قتل، فإذا اجتمع على الجاني جلد القذف، وجلد الشرب؛ لزمه حد واحد، وتداخل الثاني في الأول؛ حيث تساوت العقوبة فيهما، وهي ثمانون جلدة، وهذا مروي عن الإمام مالك رحمه الله فالحدان - عنده - إذا تساويا في القدر والصفة تداخل<sup>(٣)</sup>.

وهذا قياس على اجتماع القتلين، كالقتل في الحراة، والرجم للزنا.

وقياس - أيضا - على اجتماع القطعين، كالقطع للقصاص، والقطع للسرقة.

ففي هذه الحالة: يكفي قتل واحد، وقطع واحد لهما.

وبهذا فالمعمول على التداخل عند المالكية هو اتحاد العقوبة<sup>(٤)</sup>، ويدل عليه قول ابن عبد البر رحمه الله: «ومن وجب عليه حد الزنا، وحد الخمر، وحد القذف، فحد الزنا ينوب عن ذلك كله»<sup>(٥)</sup>.

وابن عبد البر رحمه الله بهذا القول يرى: أن استيفاء الكثير كحد الزنا مسقط للقليل كحد القذف لدخوله فيه، واختاره ابن العربي من المالكية<sup>(٦)</sup>.

(١) هذا عند الشافعية، والحنابلة فقط. انظر: ص ٤٣ من الكتاب.

(٢) المبسوط، ج ٩، ص ١٣٩، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٥، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٩٩.

(٣) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٣٨، المنتقى للبايجي، ج ٧، ص ١٤٩.

(٤) المنتقى للبايجي، ج ٧، ص ١٤٩.

(٥) الكافي لابن عبد البر، ج ٢، ص ١٠٧٧.

(٦) أحكام القرآن لابن العربي، ج ٢، ص ٦١٨.

## المناقشة والترجيح:

ناقش ابن قدامة رحمه الله استدلال المالكية على قولهم بالتداخل في هذه الحالة، وأجاب عنه بما يأتي<sup>(١)</sup>:

١- أن حد القذف، وحد الشرب: حدان من جنسين مختلفين، فلا يتداخلان كحد الزنا مع حد الشرب.

٢- أننا لا نسلم اتحادهما في مقدار الحد، فالقذف حده ثمانون جلدة، والشرب حده أربعون جلدة، وعلى فرض اتحادهما في مقدار الحد لا يلزم منه تداخلهما في الاستيفاء.

٣- أن القياس على القتل مع القطع قياس مع الفارق؛ فالقتل أو القطع يفوت به المحل، فيسقط الثاني ضرورة لفوات المحل، أما القذف والشرب، فلا يفوت المحل باستيفاء أحدهما، فلا يتداخلان.

وبهذه المناقشة الجيدة يرجح لنا - والله أعلم - رأي أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد. وهو القول بعدم التداخل في هذه الحالة؛ وذلك لما يأتي:

١- قوة أدلتهم، وموافقة قولهم للنص الشرعي الموجب للحد.  
٢- موافقة قولهم للقاعدة الفقهية في التداخل؛ إذ لا يوجد التداخل مع اختلاف الجنس.

## ثانياً: إذا كان في الحدود المجتمعة ما يوجب القتل،

فيستوفى أولاً ما كان حقاً للآدمي كالقذف ويتداخل ما سواه مما هو حق لله تعالى في القتل<sup>(٢)</sup>.

ومثاله: إذا اجتمع على الجاني حد الزنا - بعد الإحصان - وحد الردة، وحد الحرابة، وحد الشرب، وحد القذف، فيجلد للقذف ثم يقتل.

(١) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٣٠٠.

(٢) المبسوط، ج ٩، ص ١٣٩، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٥، الإنصاف، ج ١٠، ص ١٦٥.

ولم يفرق المالكية بين القتل حداً أو قصاصاً، فقد جاء في المدونة: «كل حد اجتمع مع القتل لله أو قصاص لأحد من الناس، فإنه لا يقام مع القتل، والقتل يأتي على جميع ذلك، إلا الفرية تقام ثم يقتل»<sup>(١)</sup>.

وهذا خلاف ما يراه الإمام الشافعي؛ فهو لا يرى تداخل الحدود مع القتل، وإنما تستوفى كلها ويقدم حق الأدمي ثم يقتل بعد ذلك<sup>(٢)</sup>.

واستثنى بعض الشافعية، كالشيرازي رحمته الله من هذا الأصل اجتماع القطع للسرقة مع القتل للحراية، فإنه لا يقطع السرقة، وإنما يقتل للحراية، ويدخل فيه القطع. ووجهه: أن السرقة نوع من قطع الطريق، فصح دخولها فيه<sup>(٣)</sup>.

وفي حالة اجتماع القتل قصاصاً مع الحدود الشرعية؛ فالإمام مندوب إلى عدم الموالاة بين الحدود في الاستيفاء. وإنما يؤخر الحد الثاني حتى يبرأ من الأول. وذلك لسببين:

١- أن الموالاة بين الحدود تؤدي - غالباً - إلى هلاك المحدود، وبذلك يفوت حق الأدمي وهو القصاص.

٢- أن في تأخير الحد الثاني حتى يبرأ الأول مصلحة تعود على المحدود، وهي: احتمال عفو المجني عليه من الجاني فيسلم من القتل.

أما إذا كان القتل حقاً لله تعالى، فلا يترتب على تأخيره فائدة؛ إذ لا يسقط بالعفو<sup>(٤)</sup>.

(١) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢١٢.

(٢) مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٥.

(٣) المذهب للشيرازي، ج ٢، ص ١٨٣.

(٤) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦٢، المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢١٢، المذهب، ج ٢، ص ١٨٣، المغني

ج ٨، ص ٢١٣، ٣٠٠.

### المطلب الثالث

#### اجتماع العقوبة المقدرة في محل واحد

حكم هذه الحالة عند عامة الفقهاء: أن استيفاء أحدها يسقط الثاني لدخوله فيه بسبب فوات المحل<sup>(١)</sup>.

ومثل له الفقهاء بما يأتي:

#### ١- اجتماع القطع للسرقة مع القطع للحراقة،

إذا أخذ السارق مالا على وجه الحراقة، فالحكم عند الفقهاء أنه يقطع من خلاف حراسته؛ ذلك أن الحراقة أشد وأبلغ في الردع والزجر، ويسقط عنه القطع للسرقة لفوات المحل بالقطع الأول.

#### ٢- اجتماع القطع للسرقة أو الحراقة مع القطع قصاصا،

اختلف الفقهاء في تقديم أحد القطعين على الآخر، على النحو التالي:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد، إلى أن المقدم حق العبد؛ وهو القصاص، فإذا وجب القطع قصاصا في يد مع القطع للسرقة، فيستوفى منه القطع قصاصا، ويسقط الحد عنه لفوات المحل ضرورة؛ ذلك أن تقديم القصاص على الحدود في الاستيفاء واجب، ومتى قدم استيفاؤه تعذر استيفاء الحدود، فتسقط ضرورة<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: وهو تقديم حق الله أولا فيقطع للسرقة، ويسقط عنه القصاص لفوات المحل إذا تساويا فيه قدرا وصفة، وهو قول الإمام مالك رحمته الله فقد جاء في المدونة قوله: «إذا وجب على الرجل القصاص في بدنه للناس وحدود الله، كمن سرق وقطع يد رجل، فيبدأ بها هو الله، فيقطع للسرقة؛ لأن القصاص ربما عفا عنه، والذي هو الله لا عفو فيه»<sup>(٣)</sup>.

(١) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٥٦، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٤٧، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٤٤١،

الإنصاف، ج ١٠، ص ١٦٧.

(٢) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦٢، المهذب، ج ٢، ص ١٨٤، المغني، ج ٨، ص ٣٠٢.

(٣) المدونة الكبرى ج ١٦، ص ٢١٢.

## المناقشة والترجيح:

أجاب الأئمة الثلاثة على قول الإمام مالك رحمه الله: بأن احتمال العفو من العبد عن القصاص لا يكون سبباً لإيجاب الحد على السارق، فالحد يمتثل لدرثه، لا لوجوبه، واستيفاء القطع منه حداً لا يسقط حق العبد في القصاص إذا طلبه، ويكون فيه إلزام له بعقوبتين في آن واحد من جنس واحد؛ لا سيما إذا كان القطع للقصاص زائداً عن محل القطع للسرقة. والمطلوب في الحد الردع والزجر، وهو ممكن بالقطع قصاصاً<sup>(١)</sup>.

وبهذا يترجح لنا - والله أعلم - قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد، وهو تقديم القصاص على الحد، وسقوط الحد عنه ضرورة بسبب فوات المحل؛ ذلك أن القصاص حق العبد، ومبناه على الشح والضيق، أما حقوق الله فمبناها على التسامح، وفي حالة عفو من له حق القصاص، يجب استيفاء الحد ولا يسقط.

## ٢- اجتماع القتل للحراية مع القتل للقصاص:

إذا اعتدى المحارب على رجل فقتله عمداً، فاجتمع في حقه قتلان: أحدهما: للحراية، حيث أخاف السبيل وقتل، والآخر: للقصاص، فالحكم عند جمهور الفقهاء<sup>(٢)</sup>: أنه لا تداخل بين العقوبتين؛ وإنما يكون الحكم للسابق منهما، فيستوفى له ويسقط الآخر ضرورة لفوات المحل<sup>(٣)</sup>.

(١) المبسوط ج ٩، ص ١٩٦، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ١٦٥، المغني ج ٨، ص ٣٠٢.

(٢) انظر: تبين الحقائق للزيلعي، ج ٣، ص ٢٣٨، تبصرة الحكام لابن فرحون، ج ٢، ص ٢٧٦، المنتقى للبايجي، ج ٧، ص ١٧١، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٥، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٣٠١، كشف القناع، ج ٦، ص ٨٧، مطالب أولي النهى، ج ٦، ص ١٦٩.

(٣) ذكر ابن قدامة رحمه الله وجه الفرق - في الحكم - بين اجتماع القطعين، واجتماع القتلين على المحارب، وهو: أن القطع في المحارب حد محض، وليس فيه قصاص، أما القتل في الحراية فيتضمن القصاص؛ فلو فات القتل للحراية وجبت الدية، أما لو فات القطع لم يجب له بدل. المغني، ج ٨، ص ٣٠٢.

ووجهه: أنهما حقان اختلف نوع الموجب فيهما.

فإن سبقت الحراة قتل لأجلها، ووجب الدية في ماله لولي المقتول عمدا لتعذر استيفاء القود منه بعد موته.

وإن سبق القتل العمد في غير الحراة فيقتل المحارب قصاصا لحق العبد، وتجب الدية في ماله لولي المقتول الثاني في الحراة.

وإن عفا ولي المقتول عن القود مطلقا، أو إلى الدية، قتل للحراة، ولا يسقط عنه الحد سواء تقدمت حراة أم تأخرت.

**مذهب الإمام ابن حزم في تداخل الحدود:**

ذكرنا - فيما سبق - أن أئمة الفقهاء الأربعة متفقون على أن الحدود إذا تكررت من جنس واحد قبل التنفيذ، يكفي لاستيفائها حد واحد يجزئ عن الجميع، وتتداخل بقية الحدود المتكررة في تلك العقوبة المستوفاة.

أما الإمام ابن حزم الظاهري رحمه الله فقد قال في تكرار الحدود قولا يخالف ما عليه أئمة الفقهاء الأربعة؛ فهو يرى وجوب الحد إذا ثبت عند الإمام بيينة أو إقرار، وعلق هذا الوجوب على علم الإمام؛ سواء تكرر الحد أم لم يتكرر.

وابن حزم بهذا يقرر أنه لا تداخل بين الحدود الثابتة عند الإمام؛ بل يجب استيفاؤها، وما لم يثبت عند الإمام لا يستوفى أصلا.

مثال ذلك: إذا زنا الجاني، أو سرق، أو شرب الخمر عدة مرات، ولم يثبت ذلك عند الإمام إلا في المرة الأخيرة، فعليه حد واحد للفعل الثابت عند الإمام، وما قبله من المرات المتكررة، لا أصل له، ولا شيء عليه فيه لعدم ثبوته.

وهذا لا يعد تداخلا؛ لأن التداخل إنما يكون في الحدود الثابتة، وإن وقع تكرار الفعل في أثناء الحد من جنس الفعل الأول، فالحكم عند ابن حزم رحمه الله هو: «أن يتم الحد الأول ثم يستأنف الحد للثاني».



أما إذا تكرر منه الفعل، وثبت عليه الحد في كل مرة، فيحد لكل مرة حداً مستقلاً، ولا تداخل بين الحدود الثابتة<sup>(١)</sup>.

وقد برهن الإمام ابن حزم على قوله هذا مناقشا أدلة مخالفيه، بما يأتي:

- ١- أن وجود الفعل وحده من الجاني لا يعتبر سبباً لوجوب العقوبة الحدية، وإنما لا بد - إضافة إلى ذلك - من علم الإمام وثبوت الحد عنده، وبدونه لا يجب الحد.
- ويدل عليه: أن الحد لو وجب بنفس الفعل لكان فرضاً على كل من أصاب شيئاً من ذلك أن يقيم الحد على نفسه، وهذا حرام بالإجماع، أو أن يجعل المجع إلى الحاكم ليخبره بذنبه ويؤدي ما لزمه فرضاً في ذمته، لا في بشرته، وهذا أمر لا يقول به أحد من الأمة<sup>(٢)</sup>.
- ٢- أن أمر الله - سبحانه وتعالى - قد أوجب علينا إقامة الحدود الشرعية على كل من اقترفها، فصح أن لكل زنا يزنيه، أو قذف يقذفه، أو سرقة يسرقها حداً، إذا ثبت وجوبه ببينة أو إقرار.

- ٣- أن أكثر القائلين بالتداخل في الحدود قالوا فيمن أفطر عامداً فوطئ أياماً من شهر رمضان، عليه لكل يوم كفارة، ومن حلف أيماناً على أشياء مختلفة عليه لكل يمين كفارة، وهذا منهم تناقض ظاهر حيث فرقوا بين هذا التكرار وتكرار الحدود.
- ويجيب على مناقشة ابن حزم هذه بما يأتي:

- ١- أن الجمهور لا يقولون بوجوب الحد قبل ثبوته، وإنما إذا وجب الحد فلم يحد الجاني حتى تكرر منه الفعل أكثر من مرة، أجزأه حد واحد عن الجميع.
- ٢- أن أمر الله - سبحانه وتعالى - ورسوله - ﷺ - بوجوب تنفيذ الحدود لكل جريمة لا ينافي قولنا بالتداخل، وإنما ذلك محمول على تكرار الجريمة بعد الحد، وهذا لا تداخل فيه؛ فلو زنا فحد، ثم زنا مرة أخرى يحد له ثانياً، وهذا معنى ما دلت عليه النصوص في الحدود الشرعية، ولم تتعرض لحكم تكرار الفعل قبل الحد.

(١) المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٢٨-٣١.

(٢) في كلام ابن حزم هذا رد على القائلين بوجوب الحد لكل مرة مطلقاً.

مثال ذلك: قول النبي ﷺ حينما سئل عن الجارية إذا زنت، قال: (إذا زنت فاجلدوها، ثم إذا زنت فاجلدوها، ثم إذا زنت فاجلدوها، ثم إذا زنت في الرابعة فبيعوها ولو بظفير)<sup>(١)</sup> (٢).

فهذا ظاهر الدلالة على حكم تكرار الفعل بعد الحد الأول.

٣- أن تكرار الحدود لا يقاس على تكرار اليمين، وما ذكر معه؛ وذلك لسببين:

(أ) أن الحدود مبناهما على الدرء والإسقاط، والإمام مندوب إلى تلقين المقر ما يدرأ الحد عنه، والقول بوجوب الحد بعد تكرار الفعل ينافي هذه القاعدة في كتاب الحدود.

(ب) أن ما ذكره ابن حزم رحمه الله من عدم التداخل في كفارة تكرار اليمين والفطر في رمضان، غير مسألتنا، ومخالف للقاعدة الفقهية في التداخل؛ نظراً لاختلاف جنس المحلوف عليه في كل مرة، وتعدد الفطر في كل يوم من رمضان، أما إذا اتحد جنس المحلوف عليه ولم يكفر، أو وطئ في نهار يوم رمضان عدة مرات ولم يكفر، أجزأه كفارة واحدة. وهذا هو ما دلت عليه القاعدة الفقهية في تداخل الأحكام الشرعية.

وبهذه المناقشة لأدلة ابن حزم: يترجح لنا قول جمهور العلماء، وهو: أن التداخل وارد على الحدود الشرعية، ويعمل على إسقاطها كما سبق تفصيله.

(١) وفي رواية (ولو بحبل من شعر)، والظفير: يطلق على الشيء الدقيق الذي يلتوى على قضيب الكرم.

القاموس المحيط، ج ٢، ص ٨١.

(٢) الحديث من رواية أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني رحمه الله، وأخرجه البخاري (صحيح البخاري مع فتح الباري) ج ١٢، ص ١٦٢، باب إذا زنت الأمة، برقم ٦٨٣٧، وأخرجه مسلم في صحيحه مع شرح النووي، ج ١١، ص ٢١٢، باب رجم اليهود وأهل الذمة، وأخرجه مالك في الموطأ، باب ما جاء في حد الزنا، ص ٧١٥، وأخرجه الترمذي في سننه، ج ٢، ص ٤٤٤، وقال: «حديث حسن صحيح»، وأخرجه أبوداود في سننه، ج ٤، ص ١٦٠، برقم ٤٤٦٩ في الحدود.

الفصل الرابع

تقادم العقوبة

وأثره على الإسقاط



## تقادم العقوبة وأثره على الإسقاط

إذا أطلق لفظ التقادم - بوجه عام - في كتاب الحدود، فهو يشمل معنيين، هما:

١- تقادم الجريمة: وهو مضي مدة من الزمن على وقوع الجريمة قبل إثباتها من غير عذر للشهود، وسيأتي بيان هذا النوع من التقادم عند كلامنا عن الشبهات الواردة على طرق الإثبات في الحدود، إذ أن هذا النوع يرد على الحد قبل ثبوته، فيكون شبهة لدرء الحد عند من يقول به، وهم الحنفية خاصة<sup>(١)</sup>، كما سيأتي.

٢- تقادم العقوبة: وهو مضي مدة من الزمن على الحكم بالعقوبة دون تنفيذ، ومدة التقادم في هذا النوع هي: المدة الزمنية الواقعة بين زمن الحكم بالعقوبة الحدية بعد ثبوتها، وبين وقت تنفيذها.

وهذا النوع من التقادم هو من مفردات المذهب الحنفي - أيضا - ما عدا زفر من فقهاء الحنفية.

ولكون هذا النوع من التقادم عند الحنفية يرد على الحد بعد ثبوته والحكم به على الجاني، فإن له أثرا على تنفيذ الحد عندهم<sup>(٢)</sup>، وتفصيل هذا القول عند الحنفية كما يأتي:

١- ذهب فقهاء الحنفية - ما عدا زفر - إلى القول بسقوط الحد بتقادم العقوبة، فإذا ضرب المحدود بعض الحد ثم هرب وعثر عليه بعد مدة من الزمن، فالحكم عند الحنفية أنه يترك ولا يقام عليه بقية الحد؛ حيث تقادم العهد بالعقوبة، فتسقط عنه.

أما زفر - من فقهاء الحنفية - فهو يرى أن يقام عليه بقية الحد ولا يسقط عنه؛ إذ أن التقادم بعد ثبوت الحد والقضاء به لا تأثير له<sup>(٣)</sup>.

(١) المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٠.

(٢) فتح القدير، ج ٤، ص ١٦٢، حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٢١٨.

(٣) فتح القدير، ج ٤، ص ١٦١، وما بعدها، المبسوط، ج ٩، ص ٧٠.

٢- الحنفية القائلون بتأثير التقادم على الحدود الشرعية لم يجعلوه سببا عاما في كل حد؛ وإنما فصلوا القول في المسألة على النحو التالي:

أولا: أن الحدود لا تخلو إما أن تكون ثابتة بينة أو إقرار.

(أ) فإن كانت ثابتة بالينة وهي (شهادة الشهود)، فإن التقادم كما يؤثر على الحكم بالحد بسبب تقادم الشهادة يؤثر كذلك على تنفيذه بتقادم العقوبة.

وعلى الحنفية ذلك بأن القاعدة في الحدود- عندهم- أن الإمضاء من القضاء، ومعناها: أن كل ما يؤثر على القضاء بالحد يكون له أثر على الإمضاء، وهو: استيفاء الحد.

(ب) إذا كان الحد ثابتا بإقرار الجاني على نفسه، فلا أثر لتقادم العقوبة على سقوط الحد، وهذا- أيضا- بناء على القاعدة السابقة؛ لأنه لا أثر لتقادم الجريمة على الحكم بالحد في هذه الحالة.

ووجه هذا الفرق عند الحنفية: أن مضي مدة من الزمن على ثبوت الحد بالشهادة يورث شبهة قوية في مدى قوة هذا الدليل الموجب للحد؛ لاحتمال كذب الشهود في شهادتهم، بسبب الضغينة لحق المشهود عليه.

لهذا اشترط الحنفية لصحة الشهادة المثبتة للحد الشرعي، أن تكون غير متقدمة، فإن طال الزمن بينها وبين وقوع الجريمة يضعف قطعيتها، وإذا كان الأمر كذلك، فإن قيام الشهادة، شرط وقت الاستيفاء، كما هو شرط وقت القضاء بالحد، وبالتقادم لا تكون الشهادة دليلا على ثبوت الحد، فيسقط الحد عن الجاني لعدم صحة القضاء به أصلا بسبب التقادم.

أما ثبوته بالإقرار: فلا يحتمل الشبهة المذكورة؛ لأن المرء غير متهم في نفسه، بإقراره بالذنب على نفسه يزيل كل الملابسات حول إثبات الجريمة؛ لذا يبقى الدليل على قطعيته، ولا أثر للتقادم على الحكم بالحد، ولا على تنفيذه؛ لأن الإمضاء من القضاء عند الحنفية.

واستثنى الإمام أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف من هذا الحكم حد الشرب، وقالوا: «بتأثير التقادم على تنفيذه، وإن ثبت بإقرار الجاني؛ لأن الشبهة فيه ممكنة لاحتمال أن يقر بالحد وهو في حالة سكر، فيورث شبهة الصحو، وإقرار السكران غير معتبر شرعاً»<sup>(١)</sup>.

ثانياً: أن الحدود لا تخلو؛ إما أن تكون من حقوق الله تعالى كحد الزنا، والسرقة، والشرب؛ وإما أن يكون فيها حق للعبد كحد القذف.

(أ) فإن كانت من حقوق الله - تعالى - فالتقادم يعمل على إسقاطها.

وعلموا ذلك: بأن حقوق الله جل وعلا مبنية على المسامحة، ولا تتوقف على الطلب من أحد، ويستوفيها الإمام لحق الله تعالى، والاستيفاء - هنا - من تتمه القضاء، فيكون للتقادم أثره على هذا القضاء قبل إمضائه<sup>(٢)</sup>.

(ب) وإن كان فيها حق للعبد، كحد القذف، فلا أثر للتقادم على الإمضاء في هذه الحالة؛ لأن التقادم غير متصور في الشهادة على القذف؛ وذلك لارتباط الشهادة بقيام الشكوى من المذوف، فيكون الإثبات قد أدى المطلوب منه، فيتبعه القضاء، ومن حق المحكوم له بالقضاء أن يستوفي ما قضي له به؛ لأن الإمضاء من القضاء عند الحنفية.

وفي بيان وجه هذا الفرق بين حقوق الله، وحقوق العباد جاء قول الحنفية: «المقصود من القضاء في حقوق العباد هو: إما إعلام من له القضاء، أو التمكين لمن له القضاء من الاستيفاء، وهذان المعنيان يحصلان بمجرد القضاء، فلم يتوقف تمامه إلى الاستيفاء، وأما حقوق الله تعالى، فالله سبحانه - مستغن عن هذين المعنيين»<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح القدير، ج ٤، ص ١٦٤، حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٢١٨.

(٢) المبسوط ج ٩، ص ٢٠٤.

(٣) فتح القدير، ج ٤، ص ١٦٤.

وهذا التقادم الذي يقول به الحنفية - لإسقاط الحدود - مخالف للقياس عندهم؛ إذ أن القياس يقتضي إقامة بقية الحد على المحدود الهارب إذا أخذ بعد مدة من الزمن؛ لأن تأخيره عنه كان لعذر ظاهر، وهو الهرب، فلا يكون قدحا في شهادة الشهود، لكنهم استحسنا القول بسقوط الحد بتقادم العقوبة، وقد بين السرخسي رحمته الله وجه هذا الاستحسان، فقال: «العارض في هذه الحدود بعد الشهادة قبل الإتمام كالمقترن بالشهادة، بدليل عمى الشهود وردتهم»<sup>(١)</sup>.

وإذا كان التقادم - عند الحنفية - واردا على الحدود الشرعية التي هي من حق الله تعالى، فالحكم فيها إذا ثبت الحد على الزاني أو السارق أو الشارب أو قاطع الطريق بشهادة الشهود<sup>(٢)</sup>، وحكم عليه بتنفيذ العقوبة، فطال الزمن بين الحكم والاستيفاء، أو أقيم عليه بعض الحد وهرب ولم يعثر عليه إلا بعد مدة، ففي هذه الأحوال يسقط الحد عن الجاني؛ سواء كان الحد جلدا أم قطعاً أم قتلا.

#### مدة التقادم عند الحنفية:

اختلف فقهاء الحنفية في تقدير مدة التقادم المسقط للحد - عندهم - على النحو التالي:  
أولا: يرى الإمام أبو حنيفة رحمته الله عدم تقديره بمدة معينة، وإنما يكون الأمر في ذلك مفوضا إلى الإمام أو نائبه، ليقدره بحسب ما يراه، نظرا لاختلاف أحوال كل جريمة.  
وعلل السرخسي رحمته الله رأي أبي حنيفة هذا بأن التوقيت لا يكون بالرأي، بل بالنص، وحين لم يجد أبو حنيفة فيه نصا أبى أن يوقته بشيء، وجعله موكولا إلى رأي الإمام في كل عصر، فما يراه يعد تفريطا فهو متقادم، وما لا يعد تفريطا فهو غير متقادم<sup>(٣)</sup>.

(١) المبسوط، ج ٩، ص ٧٠.

(٢) ما عدا حد الشرب فيسقط بالتقادم وإن ثبت بالإقرار، كما سبق ذكره. فتح القدير، ج ٤، ص ١٧٩.

(٣) المبسوط ج ٩، ص ٧٠.



ثانيا: روى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة رحمته الله أن مدة التقادم لا تقل عن شهر. وذلك قياس على مسألة الحلف عند الحنفية، فلو حلف ليقضين دينه عاجلا فقضاه فيما دون الشهر لا يحنث عندهم، ولو قضاه بعده حنث.

والتقدير بالشهر فأكثر مروى أيضا - عن أبي يوسف - رحمته الله <sup>(١)</sup>.

ثالثا: في المذهب الحنفي رواية ثالثة عن أبي حنيفة، وهي: أن مدة التقادم تقدر بثلاثة أيام <sup>(٢)</sup>.

رابعا: ذهب بعض فقهاء المذهب كالإمام الطحاوي <sup>(٣)</sup> رحمته الله إلى أن مدة التقادم تقدر بستة أشهر، وهو (الحين) المذكور في باب الأيمان عند قولهم: «وإذا حلف ألا يكلمه حيناً، ولم ينو مدة انصرف إلى ستة أشهر» <sup>(٤)</sup>.

#### التقادم في حد الشرب:

للحنفية في تقدير مدة التقادم في حد الشرب قولان:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف إلى القول بأن مدة التقادم في حد الشرب تقدر بزوال الرائحة وقت أداء الشهادة، فإذا زالت الرائحة من الشارب، فالشهادة بعد زوالها متقدمة، ولا يثبت الحد على الشارب <sup>(٥)</sup>.

(١) فتح القدير، ج ٤، ص ١٦٤.

(٢) معين الحكام، ص ٤٠٠.

(٣) هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، الفقيه الحنفي، المولود سنة ٢٣٨هـ، انتهت إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بمصر، وتوفي بها سنة ٣٢١هـ، ودُفن بالقرافة، ومن مصنفاته: اختلاف العلماء، معاني الآثار. الجواهر المضية، ج ١، ص ٢٧١، وفيات الأعيان، ج ١، ص ٧١.

(٤) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٤٧.

(٥) المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ١٧١.

وحجة هذا القول ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أتى بشارب الخمر فقال: (مزمزوه، وترتروه<sup>(١)</sup>)، واستنكهوه<sup>(٢)</sup>، فإن وجدتم رائحة الخمر فحدوه<sup>(٣)</sup>. فاعتبر وجود الرائحة شرطاً لإقامة الحد، وبعد زوالها لا يقام عليه الحد؛ وذلك لا يكون إلا بعد مدة من الزمن.

- وزوال الرائحة يحدد مدة التقادم عندهما؛ إذ أن المعتبر هو القرب وقيام الأثر، والرائحة من أقوى الأدلة على القرب، وإنما يصار إلى التقدير بالزمان عند تعذر الأثر<sup>(٤)</sup>.  
القول الثاني: ذهب محمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة - إلى القول بأن التقادم في حد الشرب لا يقدر بالرائحة، وجوداً أو عدماً، وإنما هو كغيره من الحدود يتقادم الحد فيه بمضي مدة من الزمن تقدر بستة أشهر، وبعدها تكون الشهادة بالحد متقدمة<sup>(٥)</sup>.  
ووجه هذا القول ما يأتي:

١ - أن التأخير إنما يتحقق وينضبط بمضي الزمان، أما وجود الرائحة أو زوالها فهو غير منضبط؛ لأنها قد توجد من غير الخمر كالتفاح مثلاً؛ ولأنها قد تزول بمضي يوم واحد فقط.

ولو كانت الرائحة دليلاً، لاكتفي بها في إثبات الحد، وإنما لا بد من بينة أو إقرار.  
٢ - أن العلة في رد الشهادة المتقدمة احتمال التهمة بسبب ضغينة أو نحوها، والشهادة بعد زوال الرائحة لا يتحقق فيها ذلك.

(١) مزمزوه، وترتروه: بمعنى واحد؛ وهو التحريك، أي: حركوه. مختار الصحاح، ص ٧٦، ٦٢٣.

(٢) النكهة: هي ريح الفم، واستنكهوه، أمر بأن يشم فمه ليعلم أشارب هو أم لا؟. مختار الصحاح، ص ٦٧٩.

(٣) انظر: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٣١٨، مصنف عبد الرزاق، ج ٧، ص ٣٨١.

(٤) فتح القدير، ج ٤، ص ١٧٩.

(٥) المبسوط، ج ٩، ص ١٧١.

وأجاب محمد بن الحسن عن الأثر الذي تمسك به أبو حنيفة بأنه ليس فيه دليل على منع الشهادة بزوال الرائحة، وإنما حده بظهور الرائحة منه، وهذا خلاف الأصل في إثبات الحدود، وهي مما يندري بالشبهات، فتعمل هذه الرواية - إن صحت - على أن الرجل كان معروفا بكثرة شرابه، فجاز ذلك في حقه<sup>(١)</sup>.

#### رأي الأئمة الثلاثة في حكم إسقاط الحد بالتقادم:

الأئمة الثلاثة (مالك، وأحمد، والشافعي) لا يقولون بالتقادم في الحدود الشرعية، ولا أثر له عندهم على استيفائها، فالحد الشرعي إذا وجب على الجاني من غير شبهة لا يسقط بمضي مدة من الزمن؛ سواء تقادم العهد بالجناية أم بالعقوبة<sup>(٢)</sup>.  
ووجه هذا القول عندهم ما يأتي:

- ١- أن القول بإسقاط الحد بالتقادم قول لا دليل عليه، فلم يرد في قواعد الشرع، ولا في نصوصه ما يدل على أن عقوبات جرائم الحدود تسقط بمضي مدة معينة من الزمن.
- ٢- أن القاعدة الشرعية تؤكد أنه لا جريمة، ولا عقوبة بلا نص في جرائم الحدود، وإذا كان الأمر كذلك فليس للإمام أن يوجب ما لم يوجبه نص شرعي أو إجماع، وليس له - أيضا - إسقاط ما يوجب بنص بعد ثبوته لديه إلا بمثله.
- ٣- أن التأخير في الحكم أو الاستيفاء قد يكون لعذر أو غيبة، والحد لا يسقط بمجرد الاحتمال، فإنه لو سقط بكل احتمال لم يجب حد أصلا.

#### مناقشة رأي الحنفية في القول بالتقادم:

أجاب الأئمة الثلاثة على قول الحنفية - بسقوط الحد بالتقادم - بما يأتي:

(١) فتح القدير، ج ٤، ص ١٧٩، المبسوط، ج ٩، ص ١٧١.

(٢) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٣٧، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٥١، المغني لابن قدامة، ج ٨،

١- أن القول بتأثير التقادم على الحدود الشرعية غير مسلم به؛ ذلك أن الشهادة والإقرار حجتان شرعيتان بكل منهما الحد على الجاني بشروطهما المعتبرة شرعاً؛ سواء طال الزمن أم قصر.

٢- لو سلمنا أن التقادم يبطل الحجية الشهادة، فما وجه اللزوم بين ذلك وبين كون الحد يسقط بالتقادم؟ فالتقادم في العقوبة لا يحدث شبهة بعد ثبوت الحد بالأدلة الشرعية.

٣- أن ما كان شرطاً في القضاء لا يكون شرطاً في الاستيفاء على كل حال كما يقولون؛ إذ أن المعتبر في وجوب الحد على الجاني هو وقت ثبوته عليه، لا وقت تنفيذه، فلو سرق السارق مثلاً نصاب السرقة، ووجب عليه الحد وقبل قطعه نقص المرسوم عن قيمة النصاب، فهذا النقصان لا يغير من الحكم شيئاً ما دام الحد قد ثبت بشروطه وقت السرقة.

٤- لو سلمنا أن الاستيفاء من القضاء كما يقولون، فلا يلزم منه بطلان الاستيفاء بما يبطل به القضاء بقدر ما يلزم منه وجوب تنفيذ الحد بعد القضاء، بقطع النظر عن حاله قبله.

### القول الراجح:

القول بالتقادم قول لا دليل عليه، وليس له أصل في قواعد الشرع، فما يراه جمهور العلماء ومنهم الأئمة الثلاثة هو القول الراجح، وذلك لما يأتي:

- ١- أن ما استدل به الحنفية من الحجج كلها مردودة كما سبق لا تقوم بها حجة.
- ٢- أن القول في إسقاط الحدود كالقول في إثباتها يحتاج إلى تثبت، وبعد نظر، بخلاف القول في درئها قبل الحكم بالحد، فذلك مما يحتال لدرئه، فالإمام مأمور بتلقين الجاني ما يدرأ الحد عنه، وذلك قبل الثبوت وإصدار الحكم.
- وإسقاط الحد بتقادم العقوبة إسقاط لما وجب بغير دليل.
- وذلك ذريعة إلى تعطيل الحدود.

الفصل الخامس

## الرجوع عن الإقرار بالحد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حكم تلقين المقر الرجوع عن إقراره.

المبحث الثاني: حالات الرجوع عن الإقرار



## المبحث الأول

## تلقين المقر الرجوع عن إقراره

الإقرار بالحد هو أقوى طرق الإثبات في الحدود، فمن أصاب حدا من حدود الله تعالى فأقر بذنبه إقرارا صحيحا لا شبهة فيه، وجب عليه عقوبة ما أقر به<sup>(١)</sup>.

ولما كان الإقرار دليلا أقوى من الشهادة على إثبات الحد على المقر، اشترط الفقهاء لتنفيذ الحد استمرار تلك الدلالة حتى يستوفي منه الحد.

وقد دلت السنة المطهرة على أن الإمام مأمور بتلقين المقر الرجوع عن إقراره، والتوبة إلى الله سترًا على نفسه؛ لا سيما إذا كان المقر معروفا بالصالح والاستقامة بين الناس. وتلقين الرجوع عن الإقرار مندوب في كل حد وجب حقا لله تعالى<sup>(٢)</sup>، كالزنا، والسرقة، والشرب، وهذا قول جمهور الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

(١) اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في أيهما أفضل لمن أصاب حدا: الإقرار بحدّه، أم الستر على نفسه؟ ذهب فقهاء الشافعية إلى أن الستر أفضل من الإقرار، قال الشافعي: «ونحن نحب لمن أصاب حدا أن يستتر، وأن يتقي الله عز وجل، ولا يعود لمعصية الله، فإن الله يقبل التوبة من عباده». وقيده المالكية بما إذا لم يوجد ما يشعر بضده من القرائن، فإن وجد قرينة كظهور الحمل، فالإقرار عندهم أفضل لتعذر الاستتار، ويرى غيرهم من الفقهاء أن الإقرار أفضل من الستر مطلقا، وعلى كل حال فإن الستر مباح، والإقرار مباح، وعلى العبد أن يختار ما تطمئن إليه نفسه، وتبرأ به ذمته، الأم للشافعي، ج ٦، ص ١٣٨، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢١٣، فتح الباري، ج ١٢، ص ١٣٦، المحلى لابن حزم، ج ١٢، ص ٥٧.

(٢) في هذا إشارة إلى استثناء حد القذف، فهو يغلب فيه حق الأدمي - على القول الراجح - فلا يسقط إلا بإسقاط صاحبه له؛ وذلك ينافي القول بتلقين الرجوع عن الإقرار.

(٣) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦١، المبسوط، ج ٩، ص ١٤١، المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٤٣، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٧٦، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢١٢.

ولذلك شواهد كثيرة من السنة، نذكر منها:

- ١- رواية ابن عباس رضي الله عنه في حديث رجم ماعز بن مالك الأسلمي حين جاء مقرا بالزنا، والشاهد فيه: قوله ﷺ لماعز: (لعلك قبلت، لعلك غمزت، أو نظرت) <sup>(١)</sup>.
- ٢- حديث أبي أمية المخزومي <sup>(٢)</sup>: (أن رسول الله أتى بلص قد اعترف اعترافا صحيحا ولم يوجد معه متاع، فقال له ﷺ: (ما أخالك سرت؟) قال: بلى، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا، فأمر به فقطع) <sup>(٣)</sup>.

ففي هذان ما يدل على صحة التعريض بالرجوع عن الإقرار.

وقد فصل الشافعية القول بجواز التلقين بالرجوع عن الإقرار؛ فجعله بعضهم مطلقا في كل ما يقبل فيه الرجوع عن الإقرار مما هو حق لله تعالى.

(١) روى الحديث بعدة روايات مختلفة، وهذا اللفظ للبخاري، وفي لفظ له ولمسلم: (أبك جنون؟) قال: لا، قال: (هل أحصنت؟) قال: نعم. ثم أمر به فرجم، وفي لفظ لأبي داود قال: (أتدري ما الزنا؟) قال: نعم، أتيت منها حراما ما يأتي الرجل من امرأته حلالا، قال: (فما تريد بهذا القول؟) قال: أريد أن تطهرني، قال: فأمر به فرجم، انظر: صحيح البخاري مع فتح الباري، ج ١٢، ص ١٢٠، باب سؤال الإمام المقر هل أحصنت، وباب لا يرجم المجنون والمجنونة، وصحيح مسلم بشرح النووي، ج ١١، ص ١٩٣، باب من اعترف على نفسه بالزنا، وسنن الترمذي، ج ٢، ص ٤٤٠، باب ما جاء في درء الخلد عن المعترف إذا رجع، رقم ١٤٥٣، وسنن أبي داود، ج ٤، ص ١٤٨، رقم ٤٤٢٨.

(٢) هو: عبدالله بن أبي أمية حذيفة بن المغيرة بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم، صهر النبي ﷺ وابن عمته، كان شديدا على النبي ﷺ وأصحابه قبل أن يسلم، ثم هداه الله للإسلام، وهاجر قبل الفتح، وشهد فتح مكة وحنين، واستشهد بالطائف. الإصابة، ج ٢، ص ٢٧٧.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٤، ص ١٣٤، رقم ٤٣٨٠، وأخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ١٢٧، باب تلقين السارق، وأخرجه النسائي في سننه، ج ٨، ص ٦٧، وانظر: تلخيص الحبير، ج ٤، ص ٧٤.



وخصه البعض الآخر بما إذا جهل المقر أن له الرجوع، أما إن علم فلا<sup>(١)</sup>.  
والقول بجواز التلقين بالرجوع مطلقا هو القول المشهور في المذهب الشافعي<sup>(٢)</sup>،  
وهو الذي عليه جمهور العلماء.

وقيده المالكية - في قول مروى عن مالك - بما إذا أمكن تصديقه في الرجوع، كأن  
يرجع المقر إلى شبهة راجحة، أو دلت قرينة على صدقه في رجوعه<sup>(٣)</sup>.  
والرأي الخاص عندي في هذه المسألة: تلقين المقر الرجوع عن إقراره، هو أن القول  
بجواز تلقين المقر بالرجوع عن إقراره لا يكون حكما عاما في كل مقر، وإنما ذلك يختلف  
باختلاف حال الجاني؛ فمن جاء معترفا بجنايته، طائعا مختارا، يريد التطهير بالحد، وتؤكد  
لدى الإمام صحة إقراره، ففي هذه الحالة أرى عدم تلقينه الرجوع عن إقراره؛ إذ قد  
يشعره ذلك بضعف المسؤولية الجنائية، وعدم المبالاة بمثل هذه الإقرارات؛ مما يساعد على  
العود في الجريمة.

أما من لم تتظافر فيه الأدلة على صحة الإقرار منه، وتردد الحاكم في إصدار حكمه؛ لكون  
المقر ممن عرف بالصلاح والاستقامة، أو صاحب الإقرار ما يدل على عدم حصول الفعل منه.  
ففي هذه الأحوال للإمام أن يلقنه الرجوع عن الإقرار لعله يرجع ويتوب إلى الله.  
وهذا لا ينافية ما ورد عن رسول الله ﷺ بتلقين ماعز الأسلمي الرجوع عن إقراره،  
والسارق عن سرقة، وتوجيه ذلك:

(١) نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٤٤٢، الروضة الندية، ج ٢، ص ٢٧٩.

(٢) المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٣٤٦، حاشية الباجوري، ج ٢، ص ٢٥١.

(٣) القرائن في هذا كثيرة بحسب نوع الحد، كأن تصدقه المرأة في الرجوع عن الإقرار بالزنا، أو يصدقه  
المسروق منه في السرقة، وهكذا، أو يكون من أهل الخير والصلاح بشهادة رجلين مما يبعد عنه  
التهمة. المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٦٩.

١- أن قوله ﷺ لما عاز: (لعلك قبلت...) إلخ، محمول على أنه أراد ﷺ التحقق من حصول الزنا الموجب للحد، وأن المقر مستحق للعقوبة.

ويدل عليه ما ورد في بعض ألفاظ الحديث السابق، ففي لفظ: قال: (هل ضاجعتها؟ قال: نعم قال: هل باشرتها؟ قال: نعم، قال: هل جامعتها؟ قال: نعم. فأمر برجمه)<sup>(١)</sup>. وفي لفظ آخر من حديث لأبي هريرة ؓ قال: (أتدري ما الزنا؟) قال: نعم... إلخ<sup>(٢)</sup>. فدلّت هذه الروايات على أن الإمام مأمور بالتثبت في الحكم، والتأكد من وقوع الجناية الموجبة للحد قبل تنفيذه.

٢- أما قول الرسول ﷺ للسارق: (ما أخالك سرقت)، فهو محمول على أن النبي ﷺ رأى منه ما يدل على ضعف إقراره، بدليل قوله في الحديث: (ولم يوجد معه متاع)، فصح تلقينه الرجوع عن الإقرار لظهور الشبهة الراجعة. والله أعلم.

(١) أخرجه أبوداود في سننه، ج ٤، ص ١٤٥ برقم (٤٤١٩).

(٢) أخرجه أبوداود في سننه، ج ٤، ص ١٤٨، برقم (٤٤٢٨).

## المبحث الثاني

### حالات الرجوع عن الإقرار

وفيه مطلبان:

#### المطلب الأول

##### الرجوع الصريح

إذا أقر من أصاب حدا من حدود الله تعالى، وثبت عليه الحد بإقراره، وقبل التنفيذ أو في أثناءه رجع المقر عن إقراره بقوله: (رجعت عن إقراري) ونحوه، فقد اختلف القول عند الفقهاء عن حكم قبول هذا الرجوع وإسقاط الحد به كما يلي:

القول الأول: وهو أن الرجوع عن الإقرار مسقط للحد مطلقا فيما هو حق لله تعالى من الحدود الشرعية، كالزنا، والشرب، والسرقه، وهذا هو مذهب الإمام أبي حنيفة<sup>(١)</sup>، والإمام الشافعي في أحد أقواله<sup>(٢)</sup>، والإمام أحمد<sup>(٣)</sup>.

أما ما يغلب فيه حق الأدمي، كحد القذف - عند الشافعية والحنابلة - فلا يقبل الرجوع فيه عن الإقرار؛ لكونه متعلقا بمطالبة المذوف، وحق الأدمي لا يسقطه إلا صاحبه<sup>(٤)</sup>.

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١ - الروايات المتقدمة من حديث أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهما في رجم ماعز بن مالك الأسلمي، حيث لقنه النبي ﷺ الرجوع بقوله: (لعلك قبلت، لعلك لمست أو غمزت)، فذلك دليل على أن الرجوع عن الإقرار مقبول، وإلا لما كان للتعريض به فائدة.

(١) المبسوط، ج ٩، ص ١٩١ - ٢٠٤، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦١، تحفة الفقهاء للسمرقندي، ج ٣، ص ١٨٨.

(٢) نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٤٤٣، حاشية الباجوري، ج ٢، ص ٢٥١، الروضة الندية، ج ٢، ص ٢٧٠.

(٣) المغني، ج ٨، ص ٢١٢، الإنصاف، ج ١٠، ص ١٦٣.

(٤) ومن ذلك أيضا: المال في حد السرقة، فلا أثر للرجوع عن الإقرار على ما أخذه السارق، وإنما عليه أن يؤديه إلى صاحبه. المبسوط، ج ٩، ص ٩٤.

٢- أن الراجع في إقراره يحتمل أن يكون صادقا فيه، وهو الإنكار، ويحتمل أن يكون كاذبا في الرجوع وهو الإقرار، فإن كان صادقا في الإنكار فهو كاذب في الإقرار، وإن كان كاذبا في الإنكار فهو صادق في الإقرار، فيورث هذا شبهة في ظهور الحد، والحدود لا تستوفي مع الشبهات.

٣- أن الإقرار أحد بينتي الحد، فيسقط بالرجوع، كالقول في رجوع الشهود عن شهادتهم، كما سيأتي.

وإذا كان الرجوع الصريح عن الإقرار مقبولا عندهم، فالحكم في السارق إذا رجع عن إقراره بعد قطع بعض المفصل لا يتم عليه الإمام باقي القطع إن كان يرجى برؤه؛ لكونه قطع قليلا، وإن قطع الأكثر فالملقوع بالخيار، إن شاء تركه، وإن شاء قطعه ليستريح من تعليق كفه، ولا يلزم القاطع قطعه؛ لأنه تداو وليس بحد<sup>(١)</sup>.

وكما يعمل الرجوع عن الإقرار بالحد في إسقاطه - عندهم - يعمل - أيضا - في إسقاط حد الرجم عن الزاني المحصن إذا رجع عن إقراره بالإحصان، ويكتفي بجلده<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: وهو قول الإمام مالك، فقد قال بالتفصيل في حالة الرجوع، فهي لا تخلو: إما أن يرجع لشبهة راجحة، أو أمر يعذره، ففي هذه الحالة يقبل رجوعه ويسقط عنه الحد<sup>(٣)</sup>.

ومثل له المالكية: بأن يقول الزاني: أصبت امرأتي وهي حائض، فظننت أنه زنا فاعترفت، أو يقول السارق: لم أسرق وإنما أخذت مالا مباحا، وغير محرز، فظننت أنه سرقة فاعترفت.

(١) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٨١.

(٢) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦١.

(٣) الموطأ للإمام مالك، ص ٧١٥، المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٤٣.

فكل من أقر بحد ثم قال: لم أفعل، وإنما كان ذلك مني على وجه كذا وكذا لشيء يذكره قبل قوله وسقط عنه الحد بالرجوع<sup>(١)</sup>.

أما إن رجع المقر عن إقراره إلى غير شبهة، ففيه عن الإمام مالك روايتان:  
الأولى: سقوط الحد عنه<sup>(٢)</sup>، كقول أبي حنيفة.

الثانية: عدم سقوط الحد عنه، فلا يقبل رجوعه في حالة عدم وجود شبهة للرجوع، وهي اختيار أشهب، وابن الماجشون من فقهاء المالكية.

وعملا بالرواية الأولى على ما إذا أقر بالحد دون تعيين، فإن رجع قبل رجوعه.  
أما إذا عين في إقراره الموطوءة في الزنا، أو أحضر الشيء المسروق في حال السرقة فرجع عن إقراره لم يقبل منه الرجوع قولاً واحداً في المذهب<sup>(٣)</sup>.  
والقول بعدم سقوط الحد بالرجوع عن الإقرار قال به - أيضاً - أبو ثور<sup>(٤)</sup> - صاحب الشافعي -، وابن أبي ليلى<sup>(٥)</sup>، من فقهاء الحنفية، وهو مذهب الإمام ابن حزم الظاهري<sup>(٦)</sup>.

(١) تبصرة الحكام لابن فرحون، ج ٢، ص ٢٥٩.

(٢) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٩، الكافي لابن عبد البر، ج ٢، ص ١٠٧٠.

(٣) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٠٩، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٤٦.

(٤) هو: إبراهيم بن خالد بن البيان، الفقيه الشافعي، أخذ عن الإمام الشافعي، وروى عنه، وخالفه في أشياء، فأحدث لنفسه مذهبا اشتقه من مذهب الشافعي، توفي رحمته الله سنة ٢٤٠ هـ ببغداد، ومن مصنفاته: كتاب الطهارة، كتاب الصيام، كتاب المناسك. وفيات الأعيان، ج ١، ص ٢٦، الفهرست لابن النديم، ص ٢٩٧.

(٥) هو: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي، من أصحاب الرأي، ولد سنة ٧٤ هـ، وتولى القضاء بالكوفة، وتوفي رحمته الله سنة ١٤٨ هـ، ومن كتبه: كتاب الفرائض. وفيات الأعيان، ج ٤، ص ١٧٩، طبقات الفقهاء، ص ٨٤، الفهرست لابن النديم، ص ٢٨٥.

(٦) انظر: مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٥٠، الروضة الندية، ج ٢، ص ٢٧١، المبسوط، ج ٩، ص ٩٤، المحلى لابن حزم، ج ٩، ص ١٢٥.

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١ - حديث: (من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله، ومن أبدى لنا صفحته أقمنا عليه الحد)<sup>(١)</sup>. فدل الحديث بمنطوقه على أن الإقرار بالحد يوجب استيفاءه، فلو كان رجوع المقر مقبولا لذكره الرسول ﷺ.

ويجاب عنه: بأن العموم في هذا الحديث - على فرض صحته - محمول على حالة عدم إرادة الرجوع عن الإقرار فيما إذا جاء المقر معترفا بذنبه مصرا على إقامة الحد عليه، ويؤيده قول الرسول ﷺ لما عاز الأسلمي في بعض الروايات: (هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه)<sup>(٢)</sup>.

فلو كان تنفيذ الحد واجبا بمجرد الإقرار مع احتمال الرجوع لما أرشدهم النبي ﷺ إلى تركه.

واعترض عليه بأنه ليس في قصة ماعز الأسلمي ما يدل على قبول الرجوع عن الإقرار، فلو كان الرجوع مسقطا للحد لألزم النبي ﷺ الذين رجعوا ماعزا حين هرب مسؤولية قتله بعد هربه، ولأوجب عليهم ديته، لكن لم يحصل شيء من ذلك، فدل على أنه لا أثر لرجوعه.

ويجاب عنه: بأن ماعزا لم يصرح بالرجوع عن الإقرار، وإنما هرب، والهروب يعطي الهارب مهلة بأن يختار الرجوع فيصرح به، أو لا يختاره فيتبع، ويقام عليه بقية الحد<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه مالك في الموطأ من حديث زيد بن أسلم في الحدود، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا، ص ٧١٥، وأخرجه البيهقي من حديث ابن عمر في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٣٣٠، باب ما جاء في الاستتار بستر الله عز وجل.

(٢) سبق تحريجه في ص ١٣٢ من هذا الكتاب.

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم، ج ١١، ص ١٩٣.

٢- القياس على سائر الإقرارات المحضة؛ فإن من أقر بحق لغيره ثم رجع عنه لا يقبل رجوعه، فكذاك هنا.

ويجيب عنه: بأنه قياس مع الفارق؛ فحق الله لا يقاس على حق العبد؛ لأن حقوق الله مبنية على المسامحة، وحقوق العباد مبنية على الشح والضيق، لذا قيل بعدم الرجوع عن الإقرار في حد القذف لكون الغالب فيه حق العبد.

#### القول الراجح:

بالنظر إلى أقوال الفقهاء في حكم الرجوع عن الإقرار، وأدلة كل قول، نرى أن القول بسقوط الحد بالرجوع عن الإقرار هو القول الراجح - والله أعلم.

وأرى تقييد هذا الترجيح بما يراه الإمام مالك، وهو: كون الرجوع لشبهة راجحة أو قرينة لا الرجوع المطلق كما يقوله الحنفية؛ فإن احتمال صدقه في الرجوع وكذبه في الإقرار لا يكفي لإسقاط الحد الشرعي بعد وجوبه؛ لأن ذلك مجرد شبهة، والشبهة تعمل على درء الحد قبل الوجوب لا بعده، والحدود لا تسقط بمجرد الاحتمال.

#### ووجه الترجيح ما يأتي:

١- أن هذا القول وسط بين القولين السابقين، فليس فيه إسقاط للواجب مطلقاً، ولا وجوب ما يحتمل عدم الوجوب.

٢- أن هذا القول هو المناسب لظروف العصر؛ فزمن النبي ﷺ وأصحابه يختلف كثيراً عن واقع العصور الحديثة؛ فقد كانت نسبة الجريمة في ذلك العصر أقل منها في العصور الحديثة.

لذا كان في تقييد الرجوع عن الإقرار بما يدل عليه أثر كبير؛ لتقليل ارتكاب الجرائم الموجبة للحد، بينما في إطلاقه وقبول قول كل راجع عن إقراره ذريعة إلى تعداد الجرائم من كل نوع، واللجوء بعده إلى الرجوع، إذا علم الجاني أن ذلك مسقط للحد عنه. فكان في هذا القول سد لهذه الذريعة.

- ٣- أن ظروف الجناة وأحوالهم تختلف من بعضهم لبعض، مما يتعذر معه تصديق كل راجع في إقراره، فكان في هذا القيد تمييز لمن يمكن تصديقه في الرجوع.
- ٤- أن الحكمة الشرعية من تنفيذ الحدود، وهي: زجر العباد عن الوقوع في مثل هذه الجرائم، وحماية المجتمع من الفساد، والقول بقبول الرجوع عن الإقرار مطلقاً فيه تجاوز لهذه الحكمة؛ حيث أنه باستطاعة كل جان أن يفعل فعلته، وينشر الفساد في الأرض، وبعد القدرة عليه وإقراره بما فعل يرجع عنه ليسلم من الحد؛ بينما هو صادق في إقراره، كاذب في رجوعه، فكان في تقييد الرجوع عن الإقرار بما يدل عليه من شبهة أو قرينة تأكيد تلك الحكمة. والله أعلم.

### المطلب الثاني

#### الرجوع غير الصريح

يكون الرجوع عن الإقرار غير صريح بكل فعل يدل عليه، ومثل له الفقهاء بهروب المحدود أثناء الحد قبل تمامه، أو بعد الحكم قبل تنفيذه.

والقائلون بسقوط الحد بالرجوع عن الإقرار، اختلفوا في حكم الهرب، هل يعد رجوعاً فيسقط به الحد أم لا؟ لهم في ذلك قولان:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد إلى أن من وجب عليه الحد بإقراره ثم هرب، ترك في جال سبيله، ولا يتبع؛ لعله يرجع عن إقراره، فإن رجع عن إقراره سقط عنه الحد، وإن لم يرجع وأعاد الإقرار مرة أخرى أقيم عليه الحد ولو بعد مدة؛ لأنه لا أثر للتقادم على الإقرار<sup>(١)</sup>.

(١) المبسوط، ج ٩، ص ٦٩، المهذب، ج ٢، ص ٢٧٢، الأحكام السلطانية للهاوردي، ص ٢٢٥، المغني

لابن قدامة، ج ٨، ص ١٩٨.



واستدل أصحاب هذا القول: بقول النبي ﷺ في بعض روايات حديث رجم ماعز الأسلمي: (هلا تركتموه لعله أن يتوب فيتوب الله عليه)<sup>(١)</sup>.

فالهرب من ماعز دلالة على رجوعه عن الإقرار، والرجوع مسقط للحد، واعتبر الحنفية، والحنابلة، مجرد الهرب وقت التنفيذ رجوعاً عن الإقرار، فلا حاجة إلى التصريح به<sup>(٢)</sup>.

أما الشافعية، فهم يرون أن الهرب -ذاته- ليس رجوعاً، ولكنه يقتضي الكف عنه لاحتمال أنه قصد الرجوع<sup>(٣)</sup>.

القول الثاني: ذهب المالكية - في القول المشهور عنهم - إلى: أن المحدود إذا هرب في أثناء الحد لا يترك، وإنما يتبع ويقام عليه بقية الحد.

وإن كان هروبه قبل إقامة الحد عليه، ففي المذهب رأيان:

الأول: أنه يتبع ويقبض عليه، ويقام عليه الحد ما لم يصرح بالرجوع.

الثاني: سقوط الحد عنه مطلقاً لدلالة الهرب على الرجوع.

ووجه الفرق بين الحالتين عند المالكية: أن هروبه في أثناء الحد يكون - غالباً - بسبب

شعوره بألم الحد، فاحتمال الرجوع فيه بعيد، أما هروبه قبل الحد، ففيه دلالة الرجوع<sup>(٤)</sup>.

#### المناقشة والترجيح:

أجاب المالكية عن دليل القول الأول بما يأتي:

(١) سبق تخريجه في ص ١٣٢ من هذا الكتاب.

(٢) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦١، الإنصاف، ج ١٠، ص ١٦٣.

(٣) نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٤١٠، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٥١.

(٤) المنتقى للباي، ج ٧، ص ١٤٣، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣١٩.

١ - أن حديث رجم ماعز الأسلمي ليس فيه ما يدل على أن الهرب مسقط للحد. ولو كان الأمر كذلك لوجبت الدية على من رجمه بعد هربه، ولم يلزمهم النبي ﷺ بشيء من ذلك.

واعترض عليه الإمام النووي رحمته الله بقوله: «وإنما قلنا لا يتبع في هربه لعله يريد الرجوع، ولم نقل أنه سقط الرجم بمجرد الهرب»<sup>(١)</sup>.

ويجاب عنه: بأن بقاء ماعز الأسلمي على الإقرار حتى البدء في تنفيذ الحد دليل على صحة الإقرار منه، فلو أراد الرجوع لرجع قبل البدء في تنفيذ الحد، ولكنه اعترف اعترافاً صريحاً لا رجوع فيه، لا سيما وقد تضافرت الأدلة - في سياق الحديث بعدة روايات - على صحة إقراره بالزنا، وخلوه من الشبهات.

٢ - أن قول النبي ﷺ: (هلا تركتموه...) إلخ، لا حجة لهم فيه على سقوط الحد بالرجوع؛ إذ لم يصرح فيه بذكر الرجوع وإنما ذكر التوبة، وأرشدتهم إلى تركه لعله أن يتوب، فيتوب الله عليه.

واعترض عليه الصنعاني<sup>(٢)</sup> رحمته الله بأن التوبة ليست مرادة لذاتها، فإن ماعز جاء تائباً، واختار التطهير بالحد. وإنما المراد لعله يرجع عن إقراره، ويتوب إلى الله تعالى فيغفر له ذنبه في الآخرة<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح النووي على صحيح مسلم، ج ١١، ص ١٩٥.

(٢) هو: السيد محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير الكحلاني، ثم الصنعاني، ولد سنة ١٠٥٩ هـ بكحلان، ثم انتقل مع والده إلى صنعاء، فأخذ من علمائها وبرع في العلوم المختلفة، توفي في شعبان سنة ١١٨٢ هـ، له مصنفات كثيرة: منها: سبل السلام، العدة في شرح العمدة، شرح التنقيح في علوم الحديث، وله شعر فصيح منسجم أكثره في المباحث العلمية. الأعلام للزركلي، ج ٦، ص ٣٨.

(٣) انظر: سبل السلام للصنعاني، ج ٤، ص ٧.

ويجاب عنه: بأن النبي ﷺ صرح بذكر التوبة في قوله: (لعله أن يتوب)، ولا يصرف اللفظ عن ظاهره إلا بدليل، ولا دليل على كونه أراد الرجوع عن الإقرار، وقد عرف النبي ﷺ من ماعز مخايل التوبة حين طلب تطهيره بالحد، فتحرى منه التوبة النصوح المسقط للحد عنه بعد هربه.

وبهذه المناقشة يترجح لي - والله أعلم - ما يراه المالكية، وهو: أن هروب المحدود إن كان قبل البدء في التنفيذ، ففيه دلالة على الرجوع، ولا يترك، وإنما يتبع فإن صرح بالرجوع وذكر شبهة مقبولة لرجوعه قبل رجوعه، وسقط عنه الحد.

وإن لم يرجع عن إقراره، أو رجع ولم يذكر شبهة لم يسقط عنه الحد.

وإن كان الهروب بعد البدء في التنفيذ في أثائه، فليس فيه دلالة على الرجوع، وذلك احتمال بعيد؛ إذ أن الغالب في هربه نتيجة لشعوره بشدة الألم؛ سواء كان الحد جلدا أم رجما. فإذا هرب في أثناء الحد يكون متهما بقصد دفع العقوبة عن نفسه، فيتبع ويقام عليه بقية الحد.

وقد ورد في بعض روايات حديث ماعز ما يؤيد قولنا هذا، وفي رواية: (فلما رجم فوجد مس الحجارة جزع، فخرج يشدد...) إلخ<sup>(١)</sup>.

ففي هذا بيان لسبب هروبه، وأنه فر من ألم الحد، لا رجوعا عن إقراره.

ولو سلمنا القول بأن في الهرب دلالة على الرجوع، فإنه وحده لا يكفي لإسقاط الحد، بل لا بد من التصريح بالرجوع عن الإقرار، ويكون رجوعه - كما قدمنا - لشبهة راجحة أو قرينة مقبولة تدل على صدقه في الرجوع، ولما كان هذا الأمر معتبرا في الإقرار الصريح، فاعتباره في غير التصريح أولى، والله أعلم.

(١) هذه رواية أبي داود. انظر: سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٤٥، باب رجم ماعز بن مالك، برقم ٤٤١٩.



الفصل السادس

## تكذيب المقر في إقراره

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في حد الزنا.

المبحث الثاني: في حد القذف.

المبحث الثالث: في حد السرقة.



## تمهيد

إذا أقر من أصاب حداً إقراراً تاماً لا شبهة فيه، وقبل إقامة الحد عليه، كذب في إقراره، كأن تقول المرأة لمن أقر بالزنا بها: لم يزن بي، وإنما تزوجني، أو يقول المسروق منه في حق السارق: لم يسرق مني، أو كانت عنده لي ودعة فجحدها، أو يقول المقذوف في حق القاذف: لم يقذفني.

في هذه الأحوال اختلف الفقهاء في حكم استيفاء الحد من المقر بحسب نوع الحد<sup>(١)</sup>، على النحو التالي:

---

(١) وهو ممكن في حد الزنا والقذف والسرقة، أما حد الشرب والردة، فلا يتصور الكذب فيها، لأنه مقصور على الشارب أو المرتد وحده، فيكون تكذيبه لنفسه رجوعاً عن إقراره، أما حد الحراقة: فحكمه إذا أخذ المحارب المال كحكم السارق إذا كذبه المسروق منه.

## المبحث الأول

### في حد الزنا

إذا أقر الزاني بالحد، وكذبت المرأة فيه، فقد اختلف القول عند الفقهاء في حكم الحد عليهما، كما يأتي:

**القول الأول:** ذهب الإمام أبو حنيفة، وصاحبه أبو يوسف: إلى أن الرجل إذا قال: زنت بفلانة، فكذبت، وأنكرت الزنا، وقالت: لا أعرفه، سقط حد الزنا عن الرجل، وعن المرأة معاً، ويحد الرجل حد القذف للمرأة.

ووجه هذا القول: أن فعل الزنا من الرجل لا يتصور بدون المحل، وقد أنكرت المرأة وقوع الزنا من جانبها فينتفي في جانبه - أيضاً - فلا يقام عليهما الحد<sup>(١)</sup>.

وكذلك الحكم - عند أبي حنيفة، وأبي يوسف - فيما إذا أضافت المرأة إلى إنكار الإقرار دعوى النكاح، فقالت: كذب علي لم يزن بي، وإنما تزوجني. وكذا الحكم - أيضاً - إذا أقرت المرأة بالزنا، فقال الرجل: بل تزوجتها، فيسقط الحد عنهما في هذه الأحوال<sup>(٢)</sup>.

ووجه هذا القول - أيضاً -: أن دعوى النكاح تحتل الصدق، وبتقدير صدق مدعي النكاح منها يكون النكاح ثابتاً، فلا يحد واحد منهما، وبتقدير كذبه لا نكاح، فيجب الحد؛ ذلك أن احتمال الصدق في دعوى النكاح أوثق شبهة في حقهما، وإذا لم تحد هي للشبهة تعدى ذلك إلى جانب الرجل فيسقط عنه الحد<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦١.

(٢) وافق محمد بن الحسن الإمام أبا حنيفة في حالة دعوى النكاح من المرأة فقال بسقوط الحد عنهما معاً، لاحتمال صدقها في دعواها، وهذا يورث شبهة قوية في حق الرجل، فيسقط عنه الحد. المبسوط، ج ٩، ص ٥٢.

(٣) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦١، فتح القدير، ج ٤، ص ٢٧٤.



القول الثاني: ذهب الأئمة الثلاثة (مالك، والشافعي، وأحمد) ومحمد بن الحسن من الحنفية: إلى أن الرجل إذا أقر بالزنا بامرأة معينة فكذبه في إقراره، وجب عليه الحد بالإقرار دون المرأة، فلا شيء عليها لعدم إقرارها<sup>(١)</sup>.

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١ - حديث سهل بن سعد الساعدي<sup>(٢)</sup>، عن النبي ﷺ: (أن رجلاً أتاه فأقر عنده أنه زنى بامرأة فسمها له، فبعث رسول الله ﷺ إلى المرأة، فسألها عن ذلك، فأنكرت أن تكون زنت، فجلده الحد وتركها)<sup>(٣)</sup>.

٢ - حديث أبي هريرة<sup>(٤)</sup>، وزيد بن خالد الجهني، والشاهد فيه قوله ﷺ: (واغد يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها)<sup>(٥)</sup>.

ووجه الاستدلال من هذا الحديث: أنه دل بمفهومه على أن المرأة لو أنكرت أنه زنى بها لم يرجمها، حيث علق الرجم على اعترافها، وقد أوجب الحد على الرجل قبل رجمها.

٣ - أن انتفاء ثبوت الزنا في حقها لا يبطل إقراره، قياساً على حال الغائبة أو المستكرهة، فإنه يجب عليه الحد دونها.

(١) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٠٣، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٥٠، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٩٣.

(٢) هو: سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة بن ساعدة الأنصاري الساعدي، من مشاهير الصحابة، روي عن النبي ﷺ، وعن أبي، وعاصم بن عدي، وغيرهم، مات سنة ٩١ هـ بالمدينة. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ٨٨.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٤، ص ١٥٩، باب إذا أقر الرجل بالزنا ولم تقر المرأة، برقم (٤٤٦٦)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٢٢٨، باب الرجل يقر بالزنا دون المرأة.

(٤) سبق تخريجه في ص ٧٧ من الكتاب.

## المناقشة والترجيح:

ناقش الإمام أبو حنيفة أدلة الجمهور - ومنهم الأئمة الثلاثة - بما يأتي:

١ - أن حديث سهل بن سعد الساعدي - على فرض صحته - يمكن حمله على أن المرأة أنكرت مطالبته بحد القذف، فحده الرسول ﷺ بقذفه إياها، لا بإقراره بالزنا على نفسه.

ويجاب عنه: بأن الحديث إن كان فيه ضعف فيؤيده حديث ابن عباس رضي الله عنه: (أن رجلاً من بكر بن ليث أتى النبي ﷺ فأقر أنه زنا بامرأة أربع مرات، فجلده مائة جلدة، وكان بكراً، ثم سأله البينة على المرأة، فقالت: كذب يا رسول الله، فجلده حد الفرية ثمانين)<sup>(١)</sup>. فقد دل حديث ابن عباس - هذا - على أن الرجل يحد للزنا والقذف معا.

وحديث سهل بن سعد - المتقدم - وإن كان فيه مقال<sup>(٢)</sup>، فهو لا يعارضه حين لم يصرح بذكر حد الرجل للقذف، بل يمكن حمله على أن النبي ﷺ لم يحده للقذف، لعدم طلب المرأة ذلك، وتعدد الروايات يقوي بعضها بعضاً.

٢ - أن دعوى القياس على الغائبة والمستكرهة لا تصح؛ ذلك أن القياس في الغائبة قياس استحسان، والفعل المستحسن لا يدخل على طريقة القياس، ثم إن غيبتها، واستكراهها لا ينفي الفعل في جانبها، بخلاف إنكارها ينتفي به الفعل<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٤، ص ١٥٩، باب إذا أقر الرجل بالزنا، ولم تقر المرأة، رقم (٤٤٦٧)، وأخرجه النسائي في سننه، ج ٨، ص ١٣٧، وصححه.

(٢) قال الشوكاني: في إسناده عبد السلام بن حفص أبو مصعب المدني، قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بمعروف. نيل الأوطار، ج ٧، ص ٢٧٤.

(٣) انظر: المبسوط، ج ٩، ص ٩٩.

ويجيب عنه: بأن القياس صحيح من وجه وجوب الحد في حق الرجل؛ لثبوته بالإقرار، وعدم وجوبه في حق الغائبة لعدم الثبوت، وفي حق المستكرهة لشبهة الإكراه، فكذا إذا كذبت في الإقرار يثبت في حقه دونها لعدم ثبوته في حقها.

والنبي ﷺ إنما حد الرجل بالزنا، وهو الظاهر من إقراره، ولم يحده للقذف؛ لأنها لم تطلبه منه، والمطالبة بحد القذف شرط لاستيفائه.

ويجيب على شبهة أبي حنيفة وأبي يوسف بما يأتي:

١ - أن تكذيب المرأة لا يقوى على رد حقيقة الزنا من الرجل الذي ثبت عليه الحد بإقراره، ذلك لأن إنكارها خاص بها دون غيرها، وشهادة الرجل على نفسه أقوى من شهادة المرأة.

٢ - أن تعيين المزي بها ليس شرطاً لإقامة الحد على الزاني ما دام قد أقر على نفسه بالزنا، كالحال في حكم الغائبة، فحضورها ليس شرطاً لاستيفاء الحد<sup>(١)</sup>.

وبهذه المناقشة والردود لمذهب أبي حنيفة، وأبي يوسف، يترجح لنا - والله أعلم - قول الأئمة الثلاثة، ومن وافقهم، وهو: أن تكذيب المرأة للرجل في إقراره لا يسقط عنه الحد. وذلك لما يأتي:

١ - أن الاعتراف وجد من الرجل كاملاً بشروطه، لا شبهة فيه، فيجب الحد لتوفر الموجب له وانتفاء ما يمنعه.

٢ - أن تكذيب المرأة أمر خارج عن إقرار الرجل؛ فالتكذيب منها يؤثر على الحكم عليها فقط، فيدفع الحد عنها دون غيرها؛ حيث لم يصدر منها إقرار، ولم تشهد عليها بينة.

٣ - من أدلة الجمهور - ومنهم الأئمة الثلاثة - نصت على هذه المسألة، فكانت صريحة في الاستدلال، ومؤيدة بالقياس، وهو الموافق لعموم الأدلة في الحدود.

أما شبهة أبي حنيفة ومن وافقه، فهي ضعيفة غير جامعة ولا مانعة؛ فإنكار المرأة لا ينفي حقيقة الزنا عنه لاحتمال كونه أخطأ في تعيين المرأة، أو أنها هي المرأة المقصودة بالإقرار وأرادت بهذا الإنكار الستر على نفسها.

وإذا ترجح لنا وجوب الحد على الرجل بإقراره دون المرأة لإنكارها، فهل يلزم الرجل حد القذف للمرأة أم لا شيء عليه؟ هذا محل خلاف عند الأئمة الثلاثة القائلين بوجوب الحد على الرجل.

وسبب خلافهم في هذه المسألة - والله أعلم - راجع لما ذكر في حديث ابن عباس المتقدم، وهو قوله: (فجلده حد الفرية ثمانين).

فالإمام الشافعي رحمه الله تمسك بهذه الزيادة في الحديث، وقال: بحد الرجل للزنا والقذف معاً<sup>(١)</sup>.

ويرى مالك وأحمد: أن الرجل يحد للزنا فقط، لحديث سهل بن سعد الساعدي - المتقدم - حيث لم يرد فيه أن ﷺ جلد الرجل - المقر بالزنا - ثمانين جلدة للقذف<sup>(٢)</sup>. ويمكن الجمع بين الحديثين بأن: حديث سهل بن سعد دل على عموم الحد، وهذا يحتمل الزنا والقذف معاً.

وعلى فرض أنه يراد به الزنا فقط، فيجواب عنه: بأن النبي ﷺ لم يحده للقذف، لا لكونه لم يلزمه، وإنما لعدم الطلب من المرأة، أو لوجود مسقط. وبهذا يسلم لنا ما يراه الإمام الشافعي، وهو: أن الرجل إذا كذبت المرأة يحد للزنا والقذف معاً.

ثم إن تعيين المرأة بالزنا بدون بينة مع تكذيبها له يعد قذفا فيحد لها لظاهر العموم في أدلة القذف.

(١) مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٥٠، نيل الأوطار، ج ٧، ص ٢٧٤.

(٢) المتقى للبايجي، ج ٧، ص ١٤٣، المغني ج ٨، ص ١٩٣.

## المبحث الثاني

### في حد القذف

إذا أقر القاذف بقذفه للمقذوف إقرارا يوجد الحد عليه، وقبل استيفائه منه كذبه المقذوف في إقراره بقوله: لم تقذفني. فالحد يسقط عن القاذف باتفاق أئمة الفقهاء<sup>(١)</sup>، وذلك لما يأتي:

١- أن حد القذف يغلب فيه حق العبد - عند الشافعية والحنابلة - فهو حق المقذوف له إسقاطه عن القاذف، فيكون بمنزلة العفو عنه.

٢- أن من شرط تنفيذ حد القذف إقامة الدعوى من المقذوف، وفي تكذيبه لقاذفه إبطال لتلك الدعوى.

٣- أن الحكمة من حد القذف هي: براءة عرض المقذوف من العار الذي لحق به بسبب القذف، وفي تكذيبه له نفي لهذا القذف، فينتفي موجه.

وإذا كان إبطال الإقرار من المقذوف مسقطا للحد عن القاذف، فإن إبطاله من القاذف نفسه لا أثر له على استيفاء الحد؛ فلو أقر القاذف بالقذف ثم أكذب نفسه بقي الحد على وجوبه، ولا يعتبر إنكاره لإقراره، أو تكذيبه له رجوعا عن الإقرار، فالرجوع عن الإقرار في القذف لا أثر له؛ لأنه حق العبد من وجه، وحق العبد لا يحتمل السقوط بالرجوع بعد ثبوته<sup>(٢)</sup>.

ويرى الحنفية: أن تكذيب الشارع للقاذف في إقراره يسقط عنه الحد؛ فإذا قذف رجل غيره بالزنا في حال يرى الشارع: أن فعل الزنا منه غير متصور كان كلامه كذبا لا قذفا<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح القدير، ج ٤، ص ٢١٠، تبصرة الحكام، ج ١، ص ١٧٤، المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٢٧٥، الإقناع، ج ٤، ص ٢٥٩.

(٢) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٥٠، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٣٠٥، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٥٦، كشف القناع، ج ٦، ص ١٠٦.

(٣) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٤٥.

## المبحث الثالث

## في حد السرقة

أولاً: تكذيب المسروق منه للشارق:

إذا أقر السارق بالسرقة إقراراً لا شبهة فيه، وقبل القطع، قال المسروق منه: لم يسرق مني، أو كانت عنده لي وديعة فجحدها.

ففي هذه الحالة اختلف الفقهاء في حكم القطع على السارق، كما يلي:

أولاً: في المذهب الحنفي:

يرى الإمام أبو حنيفة أن القطع يسقط عن السارق بتكذيب المسروق منه له في إقراره. وجه قوله<sup>(١)</sup>:

(أ) أن من شرط القطع في السرقة، قيام الدعوى من المسروق منه، وتكذيبه لإقرار السارق ينفي خصومته، فإقراره لم يوافق دعوى المدعي.

(ب) أن من شرط القطع بقاء الخصومة إلى وقت الاستيفاء، والمعتز بعد القضاء قبل الاستيفاء، كالمقترن بأصل السبب.

وإذا كان القطع يسقط - عند أبي حنيفة - بتكذيب السارق في إقراره، فالقطع عنده يدرأ عن السارق - أيضاً - في حال غيبة المسروق منه استحساناً؛ وذلك لشبهة التكذيب في الإقرار، فإن المسروق منه الغائب إذا حضر ربما يكذبه في الإقرار، أو يقر له بالإباحة، أو التملك، فيدرأ عنه الحد بالشبهة.

وفي قول لأبي يوسف: أنه يقطع في حال غيبة المسروق منه، وهو ما يقتضيه القياس؛ لأن السارق أقر بوجوب الحد عليه حقاً لله تعالى، فيستوفيه الإمام منه، والمطالبة بالقطع ليست شرطاً عند أبي يوسف لاستيفاء الحد<sup>(٢)</sup>.

(١) المبسوط، ج ٩، ص ١٨٦، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٨٢، تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٢٠٨.

(٢) المبسوط، ج ٩، ص ١٨٨، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٨٢.

ثانيا: في الفقه المالكي:

يرى الإمام مالك رحمه الله أن تكذيب السارق في إقراره لا يسقط عنه القطع<sup>(١)</sup>؛ وذلك لعموم آية السرقة والأدلة الأخرى من السنة الدالة على وجوب القطع على السارق إذا ثبتت عليه السرقة بإقراره، واستوفى القطع شروطه المعتبرة شرعا.

والإمام مالك - بهذا القول - لا يرى أن مطالبة المسروق منه شرط لاستيفاء القطع، وتكذيبه للسارق لا يقوى على رد الإقرار، وإنما يحمل تكذيبه له على أنه أراد الشفاعة له ليسلم من العقوبة، والشفاعة لا تجوز في حد من حدود الله بعد رفعه.

ثالثا: في مذهب الإمام الشافعي وأحمد:

يرى الإمام الشافعي، وأحمد بن حنبل - رحمهما الله تعالى -: أن المطالبة بالحد شرط لاستيفاء القطع، فإن وجد التكذيب في الإقرار قبل حصول المخاصمة، فإنه يسقط به الحد؛ لعدم موافقة الإقرار لدعوى المدعي، وإن وجد التكذيب بعد المخاصمة والرفع فهو لغو لا أثر له على الاستيفاء، فلا يسقط به الحد<sup>(٢)</sup>.

والفرق بين هذا القول وقول أبي حنيفة: أن الإمام أبا حنيفة يرى سقوط القطع عن السارق بتكذيب المسروق منه له في إقراره مطلقا؛ سواء وجد التكذيب منه قبل الرفع أم بعده، ذلك أن ما يشترط في الحكم بالحد يشترط - أيضا - في الاستيفاء؛ لأن الإمضاء من القضاء في الحدود عندهم.

أما الشافعي وأحمد: فقد قالوا بالفرق بين حكم القطع بتكذيب المسروق منه للسارق قبل الرفع وبعده؛ فقبل الرفع والمخاصمة يسقط به الحد، أما بعدها فلا أثر للتكذيب في الإقرار على استيفاء الحد؛ حيث تعين استيفاؤه بالخصومة.

(١) المتقى للباجي، ج ٧، ص ١٨٢.

(٢) نهاية المحتاج، ج ٧، ص ١٧٨، الأحكام السلطانية للهاوردي، ص ٢٢٧، المغني لابن قدامة، ج ٨،

ص ٢٨٥، كشف القناع، ج ٦، ص ١٤٤.

## القول الراجح:

بالنظر إلى الأقوال السابقة في حكم استيفاء القطع من السارق بعد تكذيب المسروق له في إقراره، نجد أنها أقوال مبنية على قولهم في اشتراط الخصومة في حد السرقة.

وحيث أن القطع لا يستوفى من السارق إلا بعد مطالبة المسروق منه بالحد، فإن ما يراه الإمام الشافعي وأحمد هو القول الراجح - في نظري - لما يأتي:

١ - أن هذا القول وسط بين قول أبي حنيفة الذي يرى إسقاط الحد ولو بعد الرفع والخصومة، وبين مذهب مالك رحمته الله الذي يرى أن تكذيب السارق في إقراره لغو في الحالين - قبل الخصومة أو بعدها.

٢ - أن هذا القول يتفق مع الأدلة الدالة على وجوب الحد بعد الإقرار، ومع الأدلة الدالة على درء الحدود بالشبهات، وبيان ذلك:

أن فيه وجوب الحد على المقر إذا وقع التكذيب بعد المطالبة، والرفع للإمام. وهذا يتفق مع النصوص الدالة على وجوب الحد بعد الرفع،

وفي هذا القول إسقاط القطع إذا وقع التكذيب قبل المطالبة وقيام الدعوى، وهذا تطبيق لقول الرسول ﷺ: (تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب)<sup>(١)</sup>.

فالتكذيب - هنا - بمعنى العفو عن السارق، وهو جائز قبل الرفع إلى الإمام، كما سبق<sup>(٢)</sup>.

ولا فرق في المسألة بين كون المسروق منه واحدا أو متعددا؛ فلو سرق نصابا من رجلين فصده أحدهما في إقراره، وكذبه الآخر، سقط القطع عنه عند الحنفية مطلقا، وعند أحمد

(١) سبق تخريجه في ص ٦٢ من هذا الكتاب.

(٢) انظر: ص ٦١-٦٢ من هذا الكتاب.



والشافعي إذا وجد التكذيب من الآخر قبل المطالبة بالحد، ولا عبرة بتصديق الأول له في إقراره.

ووجه ذلك: أن المسروق ملك لهما على الشيوع، وتكذيب أحدهما له إبطال لمخاصمته، فلم توافق الدعوى إقرار السارق؛ إذ أن تكذيبه للإقرار يفيد عدم مطالبته بالقطع، كما لو غاب أحدهما وحضر الآخر، فطالب بالسرقة لم يقطع؛ لعدم حصول المطالبة من الآخر. والتكذيب في الإقرار فيه دلالة قوية على عدم المطالبة بالحد، وإن لم يكن ضريحا فيه<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: تكذيب أحد الشريكين في السرقة للآخر:

إذا اشترك اثنان في سرقة نصاب أو أكثر، فأقر أحدهما بالسرقة، وثبت عليه الحد، وقبل قطعه كذبه شريكه في إقراره، وقال: كذبت لم تسرق شيئاً، فقد اختلف أئمة الفقهاء على أن المقر بالسرقة يقطع، ولا أثر لتكذيب شريكه له في إقراره<sup>(٢)</sup>.

ووجه ذلك عندهم: أن المقر بالسرقة أقر بالفعل الموجب للعقوبة على نفسه، وعلى شريكه، وقد انعدم أصل الفعل في حق الشريك لتكذيبه الإقرار، فالتكذيب - في هذه الحالة - لا يؤثر على إقرار المقر.

وروى عن أبي يوسف - صاحب أبي حنيفة - قول يخالف قول أئمة الفقهاء الأربعة، وهو: أن أحد الشريكين إذا كذب الآخر في إقراره، فلا قطع على واحد منهما<sup>(٣)</sup>.

(١) المبسوط، ج ٩، ص ١٨٨، المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٨٢، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٤٤٢، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٨٥، كشف القناع، ج ٦، ص ١٤٥.

(٢) اشتراط الشافعية والحنفية في هذا الحكم بلوغ نصيب كل واحد منهما نصاب السرقة، فإن قل نصيبه عن النصاب، فلا قطع عليه، لانتفاء شرطه، المبسوط، ج ٩، ص ١٩١، المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٨٢، نهاية المحتاج ج ٧، ص ٤٤٢، كشف القناع، ج ٦، ص ١٤٥، المغني، ج ٨، ص ٢٨٥.

(٣) المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ١٩٣، وما بعدها.

ووجه قول أبي يوسف هذا: أن المقر منهما أقر بسرقة شيء واحد، وقد تعذر إيجاب القطع على واحد منهما لإنكاره، فصار كما لو تعذر إيجاب الحد عليه لدعواه الملك لنفسه، فيكون إنكار الثاني وتكذيبه لإقرار الأول شبهة قوية في درء الحد عنهما؛ حيث إن الفعل منهما واحد، لا اشتراكهما في سرقة النصاب<sup>(١)</sup>.

ويجاب على شبهة أبي يوسف هذه: بأن إنكار الشريك وتكذيبه لإقرار شريكه إن كان فيه شبهة فهي تدراً عنه وجوب الحد، ولا أثر لهما على إقرار شريكه، فهما وإن اشتركا في السبب - وهو السرقة وبلوغ النصاب - فقد اختلفا في المثبت للحد، وهو الإقرار، واشتراكهما في السرقة لا يكفي لثبوت القطع عليهما، وإنما لا بد من إقرار وبينه، وقد وجد الإقرار من أحدهما فيختص بالقطع، ولم يوجد من الآخر فانتفى عنه القطع.

(١) المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ١٩٣، وما بعدها.

الفصل السابع

# الرجوع عن الشهادة بالحد بعد الحكم



## الرجوع عن الشهادة بالحد بعد الحكم

تمهيد:

الشهادة في اللغة مشتقة من المشاهدة والمعاينة، وهي: الحضور؛ لأن الشاهد يخبر عما شاهده وأبصره<sup>(١)</sup>.

والشهادة في الشرع بوجه عام، هي: اخبار عدل فأكثر حاكما بما علم ليحكم بمقتضاه؛ سواء كان ما علمه يتعلق بحقوق الله أم بحقوق الآدميين<sup>(٢)</sup>. يقول ابن تيمية رحمته الله: «الشهادة هي السبب الموجب للحق»<sup>(٣)</sup>. والأصل فيها: الكتاب<sup>(٤)</sup>، والسنة<sup>(٥)</sup>، والاجماع<sup>(٦)</sup>. وللرجوع عن الشهادة في الحدود الشرعية ثلاث حالات، يختلف الحكم فيها بحسب كل حالة.

وهذه الحالات هي إجمالاً:

- ١ - أن يكون الرجوع عن الشهادة بعد الأداء قبل الحكم.
- ٢ - أن يكون الرجوع عن الشهادة بعد الحكم قبل الإمضاء.
- ٣ - أن يكون الرجوع عن الشهادة بعد استيفاء الحد من المشهود عليه.

(١) القاموس المحيط، ج ١، ص ٣٠٥، مختار الصحاح، ص ٣٤٩.

(٢) فتح القدير، ج ٤، ص ١١٣، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ١٦٥، المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٣٥٣، المغني لابن قدامة، ج ٩، ص ١٤٧، مطالب أولي النهى، ج ٦، ص ٥٩٢.

(٣) الاختيارات الفقهية، ص ٣٥٤.

(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَآَمْرَانِ...﴾. سورة البقرة، الآية [٢٨٢].

(٥) ومنه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: (البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه)، أخرجه الترمذي في سننه، ج ٢، ص ٣٩٩، برقم ١٣٥٦.

(٦) وقد أشار إليه الترمذي رحمته الله بقوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، ولأن الحاجة داعية إلى الشهادة لحصول التجاحد بين الناس، فوجب الرجوع إليها». انظر: تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، ج ٤، ص ٥٧٢.

والذي يعيننا من هذه الحالات الثلاث - بالنسبة لحكم المشهود عليه - هو الحالة الأولى، والثانية.

أما في الحالة الثالثة: فهي تتناول حكم الشهود بعد رجوعهم عن الشهادة؛ هل يلزمهم حد القذف أم لا؟. فهذه الحالة - وإن كانت بعيدة المناسبة عن مبحث الإسقاط - نذكرها - هنا - من باب الربط بين الحالات الثلاث، ونبدأ الكلام بالحالة الثانية؛ لكونها بعد الوجوب والحكم بالحد على المشهود عليه، فيصدق عليها عامل الإسقاط، ونؤجل الكلام على الحالة الأولى عند بيان الشبهات الدائرة للحدود؛ لكون الشبهة تدرأ الحد قبل الحكم به على الجاني.

#### رجوع الشهود عن شهادتهم بعد الحكم:

إذا وجب الحد على المشهود عليه بشهادة الشهود، وقبل استيفائه رجعوا عن شهادتهم، أو رجع بعضهم. فالحكم سقوط الحد عن المشهود عليه باتفاق أئمة المذاهب الأربعة<sup>(١)</sup>. وعلل ذلك الحنفية: بأن الإمضاء من القضاء في الحدود، فالعارض بعد القضاء كالعارض قبله؛ بمعنى أنه لما كان الطارئ على الشهادة قبل الحكم - كالفسق والردة، ونحوها - سببا في درء الحد، فإن حصول الرجوع في الشهادة بعد الأداء أقوى شبهة في ردها، فيسقط الحد لسقوط الدليل المثبت للجناية.

أما الأئمة الثلاثة، فلا يرون أن الإمضاء من القضاء قاعدة مطردة في الحدود؛ فقد تؤثر الشبهة على الحكم، ولا تؤثر على الاستيفاء إن وجدت بعد الحكم؛ لصدور الحكم خالياً من الشبهة، فلا أثر - عندهم - لفسق الشهود أو ردتهم على الاستيفاء بعد أداء الشهادة والحكم بها، بخلاف الرجوع عن الشهادة، فهو إبطال للدليل المثبت للجناية<sup>(٢)</sup>.

(١) المبسوط، ج ٩، ص ٤٦، المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢١٧، ٢٣٨، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٥٧،

المهذب، ج ٢، ص ٣٤١، المغني، ج ٨، ص ٢٠٤، الإنصاف، ج ١٠، ص ١٩٧.

(٢) انظر: المراجع السابقة في هذه المسألة.

وهذا النوع من المسقطات يمحو العقوبة الدنيوية عن الجاني، لكنه يبقى مسؤولاً عن جريمته أمام الله.

ولما وجد الرجوع عن الشهادة - بعد وجوب الحد والحكم بها على المشهود عليه - كان في نظري أقوى من الشبهة، فجعلته في عداد مسقطات الحدود.

أما حال الشهود بعد رجوعهم عن الشهادة، فقد اختلف الفقهاء في كونهم قذفة فيحدون للqذف أم لا؟ على النحو التالي:

القول الأول: يرى الإمام أبو حنيفة، وصاحبه أبو يوسف، والإمام مالك، وأحمد في إحدى روايته أن الشهود بعد رجوعهم عن الشهادة قذفة، يحدون للqذف مطلقاً؛ سواء رجعوا كلهم أم رجع بعضهم<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول:

١ - أن الشهود متهمون في شهادتهم بعد الرجوع عنها، فيصرون قذفة، كما لو نقص عددهم فيحدون للqذف.

٢ - أن كلامهم وإن صار شهادة باتصال القضاء به، فقد صار قذفاً بالرجوع؛ لبطلان الحكم في الشهادة.

القول الثاني: يرى الإمام الشافعي رحمته الله، ومحمد بن الحسن، وزفر - من الحنفية - أن الشهود إن رجعوا كلهم عن الشهادة فهم قذفة يحدون للqذف، وإن رجع بعضهم حد الراجع فقط، ودرئ الحد عن الباقي<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٢٩٤، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي، ص ٣٤١، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٥٧، المهذب، ج ٢، ص ٣٤١، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٠٤.

(٢) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٥٧، المهذب، ج ٢، ص ٣٤١، المبسوط، ج ٩، ص ٤٦، بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢٨٩.

ووجه الفرق: أن الراجع في شهادته يكون قاذفا للمشهود عليه، فيختص بالحد دون من لم يرجع؛ لأن شهادتهم ثابتة على قطعيتها بعد الحكم بها على المشهود عليه، كما لو كان رجوعهم بعد الاستيفاء.

ويجيب عنه: بأن الرجوع مبطل للشهادة، فإذا بطلت شهادة البعض قل العدد المطلوب في شهود الزنا، وإذا قل العدد صاروا قذفة عليهم حد القذف، ويشهد له فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث جلد الثلاثة الذين شهدوا على المغيرة بن شعبة بالزنا<sup>(١)</sup>، ولم يحذ الشاهد الرابع لأنه لم يشهد بما يوجب الحد، فهو في حكم الراجع عن شهادته.

القول الثالث: يرى الإمام أحمد في الرواية الثانية عنه أن الحد يدرأ عن الراجع منهم فقط، ويحد الباقيون للقذف<sup>(٢)</sup>.

ووجه هذه الرواية: أن الراجع عن شهادته قبل الاستيفاء يكون بمنزلة التائب من الذنب، فيسقط عنه الحد ترغيباً له في الستر على أخيه المسلم.

ويجيب عن هذه الرواية: بأن الرجوع عن الشهادة لا يسمى توبة، ولو سلمنا كونه توبة، فإن التوبة لا تسقط حد القذف - كما سبق.

### القول الراجع:

بهذا يترجح لنا - والله أعلم - القول الأول، وهو: أن شهادة الشهود في حد الزنا تكون قذفاً بعد رجوعهم عنها؛ سواء رجعوا كلهم أم بعضهم؛ ذلك أن الرجوع شبهة قوية في الإثبات، وإذا وجدت بعد الحكم أسقطت الحد لانتفاء الدليل المثبت للجناية، وإذا تبين كذب الشهود في شهادتهم - في حد الزنا - تكون شهادتهم قذفاً في حق المشهود عليه؛ لعدم البينة على الزنا.

(١) انظر: ص ٧٩ من هذا الكتاب.

(٢) الإنصاف، ج ١٠، ص ١٩٧، الكافي لابن قدامة، ج ٤، ص ٥٦١.



## رجوع الشهود بعد استيفاء الحد:

هذه الحالة لا أثر لها على المشهود عليه؛ حيث تم استيفاء الحد منه، وإنما أثرها على الشهود أنفسهم من حيث وجوب حد القذف عليهم، أو عدم وجوبه وفي هذه الحالة لا يخلو الأمر: إما أن يرجعوا كلهم من الشهادة، أو يرجع بعضهم:

\* فإن رجعوا كلهم فهم قذفة يحدون للقذف؛ حيث تبين كذبهم في الشهادة.

\* وإن رجع بعضهم، فالحد على الراجع فقط، أما من لم يرجع منهم، فشهادته نافذة، والعدد متكامل، وهذا قول جمهور الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعة<sup>(١)</sup>.

وخالف في هذا زفر من الحنفية فقال: إن كان الحد رجما فرجم الزاني وبعده رجوع الشهود عن شهادتهم - كلهم أو بعضهم - فلا حد عليهم مطلقا، ولا أثر لرجوعهم بعد استيفاء الحد؛ حيث استمرت القطعية في الشهادة إلى تمام الاستيفاء.

وكذلك فإن الرجوع بعد الاستيفاء قذف من حين وجوده، والمقذوف حين الرجوع ميت، فصار قذفا بعد الموت، وحد القذف لا يورث عند الحنفية<sup>(٢)</sup>.

ويجاب عن قول زفر بأن القذف - في حال الرجوع عن الشهادة - ليس وقته وقت الرجوع، وإنما هو وقت الأداء، ورجوعهم دل على أن كلامهم - وقت أداء الشهادة - قذف وليس شهادة، والمقذوف وقت الأداء موجود فيحدون للقذف، وتلزمهم ديته بينهم بالتساوي، وتكذيبه لهم عند الحكم قبل الاستيفاء يقوم مقام المطالبة بحد القذف<sup>(٣)</sup>.

(١) بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢٨٩، المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٣٨، مغني المحتاج للشرييني، ج ٤،

ص ٤٥٧، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٤٠٤، الهداية لأبي الخطاب، ج ٢، ص ١٠١.

(٢) المبسوط، ج ٩، ص ٤٨، بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢٨٩.

(٣) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٥٧، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٠٤.

مذهب الإمام ابن حزم في حكم الرجوع عن الشهادة:

يرى الإمام ابن حزم رحمه الله أن الرجوع عن الشهادة في الحدود كالرجوع عنها في سائر الحقوق.

فإن كان الرجوع قبل الحكم، فهو مبطل للشهادة، وإن كان بعده، فهو مبطل للحكم، قال ابن حزم: «وإذا رجع الشاهد عن شهادته بعد أن حكم بها أو قبل أن يحكم بها نسخ ما حكم بها فيه»<sup>(١)</sup>.

وهذا يدل على العموم في الحدود والحقوق.

وإن رجع شهود الزنا عن شهادتهم - كلهم أو بعضهم - فلا حد عليهم، وليسوا قذفة، سواء وجد الرجوع منهم قبل الحكم أم بعده.

وعلل ابن حزم قوله هذا: بأن الشاهد ليس قاذفاً؛ لظاهر آية القذف، فهي صريحة في القاذف دون الشاهد<sup>(٢)</sup>.

ويجاب عنه: بأن اعتبار الشاهد غير قاذف - برجوعه عن شهادته - غير صحيح: فشهادتهم عليه بالزنا هي عين الرمي به بعد أن تبين كذبهم في الشهادة، فإن قول الشاهد «أشهد بالله أني رأيت فلانا يزني» وذكر شروطه وصفاته، فإن الشهادة - هذه - إن لم يطرأ عليها ما يخل بها - فهي بيّنة، وإلا كانت قذفاً لعدم البيّنة الصحيحة على الزنا.

وبهذا نرى أن الإمام ابن حزم لا يقول بتأثير الرجوع عن الشهادة على استيفاء الحدود، فبالرجوع عنها ينتفي الحكم أصلاً، ولا حد على المشهود عليه. لا أنه وجب ثم سقط بالرجوع؛ لأن الرجوع عن الشهادة شبهة قوية عند جمهور الفقهاء تسقط الحد، كالرجوع في الإقرار، أما الإمام ابن حزم فلا يرى إسقاط الحد بالشبهات، كما سيأتي.

(١) المحلى لابن حزم، ج ١٠، ص ٦٣٠.

(٢) المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٢٤١.

الفصل الثامن

## الحدود في دار الحرب



### الحدود في دار الحرب

إذا فعل الجنود في أرض العدو ما يوجب عليهم الحد، كفعل الزنا، أو السرقة، أو الشرب، أو غيرها من الحدود الشرعية، وثبت ذلك عليهم بطرق الإثبات الشرعية. ففي حكم استيفاء الحدود منهم - في هذه الحال - خلاف عند الفقهاء على النحو التالي:

#### سبب الخلاف:

يرجع سبب خلاف الفقهاء - في هذه المسألة - إلى الأمور التالية:

- ١ - دلالة النصوص من الكتاب والسنة على عموم استيفاء الحدود الشرعية إذا وجهت من غير شبهة، مع دلالة السنة على أن الأيدي لا تقطع في الغزو.
  - ٢ - معارضة ما تركه الحدود الشرعية من أثر في نفس المحدود، مع ما تتطلبه الحرب من زيادة عدد المقاتلين، ورفع معنوياتهم، وترغيبهم في الجهاد في سبيل الله.
  - ٣ - مسؤولية المحارب الجنائية في أرض العدو، ومقارنتها بمسؤوليته في دار الإسلام. لهذه الأمور وغيرها، اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في حكم تنفيذ الحد على المجاهد في سبيل الله إذا أصاب حدا في أرض العدو؛ من حيث فورية الاستيفاء، أو تأخيره إلى الرجوع إلى دار الإسلام، أو سقوطه عنه.
- وتفصيل القول في هذه المسألة، كما يلي:

القول الأول: ذهب الحنفية إلى أن من أصاب حدا في أرض العدو ثم رجع إلى دار الإسلام لا يقام عليه الحد، ولا يقيم الإمام الحدود في عسكره. فحصول الحد في دار الحرب مسقط للحد عند الحنفية، فلا يقام عليه، وإن رجع إلى دار الإسلام<sup>(١)</sup>.

وعلل الحنفية قولهم هذا: بأن الزنا لم ينعقد سببا لوجوب الحد حين وجوده؛ لعدم الولاية، فلا يستوفى منه بعد ذلك.

(١) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٢٦٦، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٤، ٩٢، المبسوط، ج ٩، ص ٩٩، ٢٠٤.

وكذلك الحكم في حد السرقة والشرب وقطع الطريق، فمن شرط المحارب أن يكون في دار الإسلام، أما إن كان في دار حرب وأغار على أناس مستأمنين ثم أتى به إلى الإمام لم يقيم الإمام عليه الحد؛ ذلك لأنه باشر حراسته حين لم تكن تحت يد الإمام، فإذا لم ينعقد الفعل سبباً لوجود الحد في دار الحرب، فلا يستوفى منه الحد إذا رجع إلى دار الإسلام. واستدل الحنفية لهذا القول بما يأتي:

حديث جنادة بن أمية<sup>(١)</sup>، قال: كنا مع بسر بن أرطأة<sup>(٢)</sup> في البحر، فأتي بسارق يقال له: مصدر، قد سرق بختية<sup>(٣)</sup>، فقال: قد سمعت رسول الله ﷺ يقول: (لا تقطع الأيدي في السفر). ولو لا ذلك لقطعته<sup>(٤)</sup>.

٢- ما ذكره أبو يوسف قال: «أخبرنا مشايخنا عن مكحول عن زيد بن ثابت<sup>(٥)</sup> أنه قال: (لا تقام الحدود في دار الحرب مخافة أن يلحق أهلها بالعدو)<sup>(٦)</sup>».

(١) هو: جنادة بن أبي أمية الأزدي، وهو مخضرم أدرك النبي ﷺ وحديثه في الصحيحين، وغيرهما رواية عن عبادة ابن الصامت، سكن الشام ومات بها سنة ٦٧ هـ. الإصابة ج ١، ص ٢٤٦.

(٢) هو: بسر بن أبي أرطأة - أو ابن أرطأة - عمير بن عويمر ابن عمران بن نزار بن عامر بن لؤي القرشي، ولد قبل النبي ﷺ بستين، واختلف في صحبته، وكانت وفاته أيام معاوية، وقيل: بقي إلى خلافة عبد الملك بن مروان إلى أن توفي سنة ٨٦ هـ. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ١، ص ١٤٧.

(٣) بختية: بضم الباء: أنثى الإبل الخراسانية. القاموس المحيط، ج ١، ص ١٤٣، مختار الصحاح، ص ٤٢.

(٤) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٤، ص ١٤٢ برقم ٤٤٠٨. وأخرجه الترمذي في سننه مختصراً، ج ٣، ص ٥، رقم ١٤٧٤. وأخرجه النسائي في سننه، ج ٨، ص ٩١، وقال: إسناده صحيح. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٩، ص ١٠٤.

(٥) هو: زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي، كنيته: أبو سعيد، شهد أحداً وما بعدها، وكان كاتباً للوحي، ثم تولى جمع القرآن في عهد أبي بكر<sup>(٦)</sup>، كانت وفاته بالمدينة، سنة ٤٥ هـ. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ١، ص ٥٦١.

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٩، ص ١٠٥، وانظر: كتاب الخراج لأبي يوسف، ص ١٧٨، فتح القدير لابن الهمام، ج ٤، ص ٢٦٧.

- ٣- فعل سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه <sup>(١)</sup> - مع أبي محجن الثقفي <sup>(٢)</sup> في معركة القادسية - وقد شرب الخمر، وأمر عمر بن الخطاب سعداً بحبسه، فلما أبلى بلاء حسناً، لم يقم عليه الحد، وقال: (والله لا أضرب اليوم رجلاً أبلى للمسلمين ما أبلاههم) <sup>(٣)</sup>.
- ٤- ما روى عن علقمة <sup>(٤)</sup> قال: (غزونا أرض الروم ومعنا حذيفة <sup>(٥)</sup>)، وعلينا رجل من قريش فشرب الخمر، فأردنا أن نحده، فقال حذيفة: تحدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعوا فيكم) <sup>(٦)</sup>.

(١) هو: أبو إسحاق سعد بن مالك بن أبي وقاص القرشي، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وهو أول من رمى بسهم في سبيل الله، وكان مجاب الدعوة، توفي رحمته الله سنة ٥٦ هـ. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ٣٣.

(٢) هو: عمرو بن حبيب بن عمر، وقيل: مالك بن حبيب، وقيل: عبدالله بن عبدشمس، وهو أبو محجن الثقفي الشاعر المشهور، له قصة مشهورة في معركة القادسية حين سجنه سعد بن أبي وقاص بأمر من عمر بن الخطاب رضي الله عنه بسبب شرب الخمر. وكانت وفاته في أذربيجان. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٤، ص ١٧٣.

(٣) قصة أبي محجن - في معركة القادسية - قصة مشهورة في كتب التاريخ. ذكرها ابن كثير في: البداية والنهاية، ج ٧، ص ٤٩، وما بعدها، وذكرها الإمام الطبري في تاريخه، ج ٣، ص ٥٤٨، وما بعدها.

(٤) هو: علقمة بن علانة بن عوف بن الأحوض بن كلاب العامري، صحب النبي ﷺ ثم ارتد في خلافة أبي بكر رضي الله عنه ولحق بالشام، فبعث إليه أبو بكر القعقاع بن عمرو فأسلم وأقبل إلى أبي بكر رضي الله عنه، واستعمله عمر بن الخطاب على حوران، فشرب الخمر، فحده عمر، ثم لحق بالروم، ثم تاب وحسنت توبته إلى أن مات بحوران. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ٥٠٣.

(٥) هو: حذيفة بن اليمان العبسي، من كبار الصحابة، وأسم أبوه: حسيل، المعروف باليمان العبسي، ولد حذيفة بالمدينة، وكان كثير الرواية عن النبي ﷺ، شهد فتوح العراق زمن عمر بن الخطاب، ومات بعد مقتل عثمان، وبعدة علي بأربعين يوماً سنة ٣٦ هـ. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ١، ص ٣١٨.

(٦) حدث به أبو يوسف - صاحب أبي حنيفة - عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة.. وذكره. كتاب الخراج لأبي يوسف، ص ١٧٨.

٥- لم يثبت عن النبي ﷺ أنه أقام حدا قط في غزوة من الغزوات، وكذا أصحابه من بعده، فدل هذا على أن الحدود لا تقام إذا وجد موجبها في دار الحرب.

القول الثاني: يرى الأئمة الثلاثة (مالك، والشافعي، وأحمد) أن الحد إذا ثبت موجب في أرض العدو لا يسقط.

واختلفوا في وقت استيفائه، هل يستوفى في أرض العدو أم بعد الرجوع إلى دار الإسلام؟ قولان للأئمة الثلاثة، كما يلي:

الأول: يرى الحنابلة: أن الحد لا يستوفى في دار الحرب، إنما بعد رجوعه إلى دار الإسلام<sup>(١)</sup>. وبهذا قال الأوزاعي<sup>(٢)</sup>، وإسحاق<sup>(٣)</sup>، واختاره ابن القيم رحمه الله<sup>(٤)</sup>.

واستدل الحنابلة على هذا القول: بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب إلى عمير بن سعد الأنصاري<sup>(٥)</sup>، وإلى عماله: (أن لا يقيموا حدا على أحد من المسلمين في أرض الحرب حتى يخرجوا إلى أرض المصالحة)<sup>(٦)</sup>، فدل هذا الأثر على أن الحدود تؤخر عن المجاهد في سبيل

(١) الإنصاف، ج ١٠، ص ١٦٩، كشف القناع، ج ٦، ص ٨٩، مطالب أولي النهى، ج ٦، ص ١٧١.

(٢) هو: عبدالرحمن بن عمرو أبوعمر، من الأوزاع - اسم قبيلة - ولد سنة ٨٨هـ، ببعلبك، وسكن بيروت، وكان إمام أهل الشام، توفي سنة ١٥٧هـ، وله من الكتب: كتاب السنن في الفقه، وكتاب المسائل. وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٢٧، الفهرست لابن النديم، ص ٣١٨.

(٣) هو: إسحاق بن إبراهيم بن هانيء أبويعقوب النيسابوري، ولد سنة ٢١٨هـ، نقل عن الإمام أحمد بن حنبل مسائل كثيرة بلغت ستة أجزاء، تفقه على الإمام أحمد وهو ابن تسع سنين، كانت وفاته ببغداد سنة ٢٧٥هـ. طبقات الحنابلة، ج ١، ص ١٠٨.

(٤) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم، ج ٣، ص ٥.

(٥) هو: عمير بن سعد بن عبيد الله بن النعمان بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس الأنصاري، صاحب رسول الله ﷺ وشهد فتوح الشام، واستعمله عمر على حصص إلى أن مات في خلافة عمر، وقيل: في خلافة معاوية. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٣، ص ٣٢.

(٦) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٩، ص ١٠٥.



الله حتى الرجوع إلى دار الإسلام، وفي ذلك مصلحة تعود إلى من وجب عليه الحد، وإلى كافة المجاهدين في سبيل الله لثلاث تأخذهم العزة بالإثم، فيلحقوا بالمشركين.

الثاني: يرى الإمام مالك، والشافعي أن الحدود تستوفي ممن وجبت عليه في دار الحرب، ولا تؤخر؛ إذ لا فرق بين الدارين في استيفاء الحدود.

جاء في المدونة قول مالك: «يقيم عليهم الحدود في أرض الحرب أمير الجيش، وهو أقوى له على الحق، كما تقام الحدود في أرض الإسلام»<sup>(١)</sup>.

ونص عليه الشافعي بقوله: «يقيم أمير الجيش الحدود حيث كان من الأرض، وإذا ولي ذلك.. ولا فرق بين دار الحرب، ودار الإسلام فيها أوجب الله على خلقه من الحدود»<sup>(٢)</sup>. واستدل مالك، والشافعي، على ذلك بما يأتي:

١ - حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: (جاهدوا الناس في الله القريب والبعيد، ولا تبالوا في الله لومة لائم، وأقيموا الحدود في الحضر والسفر)<sup>(٣)</sup>.

٢ - عموم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على إقامة الحدود في كل زمان ومكان.

### المناقشة والترجيح:

أولاً: مناقشة أدلة الحنفية القائلين بسقوط الحدود في دار الحرب:

(١) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٩١.

(٢) الأم للشافعي، ج ٧، ص ٣٥٤.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ١١١، باب إقامة الحدود، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٩، ص ١٠٤، باب إقامة الحدود في أرض الحرب، وأخرجه عبدالله بن أحمد عن أبيه في المسند، ج ٣، ص ٢٢٣.

١- أن ترتيبهم استيفاء الحدود على قدرة الإمام عليه غير مسلم به؛ إذ أن عجز الإمام عن إقامة الحدود حال وجود الزنا - مثلاً - لا يسقط الحد عنه، ولو كان الأمر كما يقولون لم يكن للإيجاب بالنص فائدة.

٢- أما حديث بسر بن أرطأة، فيجاب عنه من وجهين:

(أ) أن الحديث ضعيف<sup>(١)</sup>، وعلى فرض صحته<sup>(٢)</sup> فهو لا يدل على سقوط الحد في دار الحرب، وإنما دل ظاهره على تأخير الحد حتى الرجوع إلى دار الإسلام لمصلحة راجحة يراها الإمام، أو أمير الجيش، وهذا لا يعني سقوط الحد عنه.

(ب) أن هذا الحديث خاص بحد السرقة، وحديث عبادة بن الصامت - الذي استدل به مالك، والشافعي - عام في كل حد، والسفر المذكور في حديث عبادة أعم من الغزو المذكور في حديث بسر؛ فالمسافر قد يكون غازياً، قال الشوكاني<sup>(٣)</sup>: «ولا معارضة بين الحديثين؛ لأن حديث بسر أخص مطلقاً من حديث عبادة، فيبنى العام على الخاص<sup>(٤)</sup>، وذلك لما في القطع - وقت الغزو - من تفويت منفعة الجهاد.

٣- ما رواه أبو يوسف عن علقمة ليس فيه دليل على سقوط الحد في دار الحرب، وإنما ذكر أنه لا يجد لقربه من العدو، وهذا لا يمنع إقامة الحد عليه بعد رجوعه إلى دار الإسلام.

(١) قال البيهقي: كان يحيى بن مغين يقول: أهل المدينة ينكرون أن يكون بسر بن أرطأة سمع من النبي ﷺ وقال: بسر بن أرطأة رجل سوء. السنن الكبرى، ج ٩، ص ١٠٤.

(٢) صححه السيوطي في الجامع الصغير، ج ٢، ص ٢٠٢.

(٣) هو: الشيخ الإمام المجتهد محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، من أهل صنعاء، ولد سنة ١١٧٢ هـ، وتوفي سنة ١٢٥٠ هـ، ومن أشهر مؤلفاته: نيل الأوطار، البدر الطالع، الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، وغير ذلك. الأعلام، ج ٦، ص ٢٩٨.

(٤) نيل الأوطار للشوكاني، ج ٧، ص ٣١٣.

٤- أن ما احتج به أبو يوسف عن زيد بن ثابت، سنده مضطرب<sup>(١)</sup>، وعلى فرض صحته، فهو محمول على تأخير الحد، لا على إسقاطه.

٥- أما قول سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه في حق أبي محجن، فلا حجة لهم فيه، لما يأتي:

(أ) أن الصحابي الجليل سعد بن أبي وقاص درأ الحد عن أبي محجن لا لكونه في دار الغزو، وإنما لظهور التوبة النصوح منه، لما بذله من بلاء حسن في الجهاد، ولما قدمه من حسنات غمرت هذه السيئة، وفي هذا يقول ابن القيم رحمه الله: «... إذ لا يظن مسلم إصراره في ذلك الوقت الذي هو مظنة القدوم على الله، وهو يرى الموت، وأيضا فإنه بتسليمه نفسه ووضع رجله في القيد اختيارا، قد استحق أن يوهب به حده»<sup>(٢)</sup>.

(ب) ورد في القصة ما يدل على صدق توبة أبي محجن، بقوله: (والله لا أشربها أبدا)، وقد ورد عن النبي ﷺ أنه قال لمن اعترف بالحد: (هل صليت معنا هذه الصلاة؟) قال: نعم، قال: (اذهب فإن الله قد غفر لك حدك)<sup>(٣)</sup>. فيكون سعد متبعا في ذلك سنة رسول الله ﷺ.

٦- أن عدم ورود ما يدل على أن النبي ﷺ أقام الحد في الغزو لا يدل على سقوطه عن الجاني؛ إذ أن الحد وجب بنص شرعي، ولم يدل دليل صريح على سقوطه، وإنما ما ورد دل على تأخير الحد للمصلحة، كما يؤخر الحد عن المريض حتى يبرأ، وعن الحامل حتى تضع حملها.

(١) في سنده: مكحول عن زيد بن ثابت، قال الشافعي: «ومكحول لم ير زيد بن ثابت». الأم للشافعي،

ج ٧، ص ٣٥٤.

(٢) إعلام الموقعين لابن القيم، ج ٣، ص ٧.

(٣) سبق تخريجه في ص ١٣٢ من الكتاب.

ثانيا: مناقشة الحنفية لأدلة الأئمة الثلاثة، والرد عليها:

١- ليس المراد بقول عمر في الأثر: (حتى يخرجوا إلى أرض المصالحه) أنه حيثنذ يقيم الحد عليه، وإنما المراد إذا رجع إلى أرض المصالحه أقيم عليه ما اقترفه بعد رجوعه من الحدود<sup>(١)</sup>.

ويجاب عنه: بأن هذا احتمال بعيد، ودلالته على تأخير الحد أولى من دلالته على الإسقاط، لأنه هو المتبادر إلى الذهن عند الإطلاق.

٢- حديث عبادة بن الصامت مرسل، ولا يصح الاحتجاج بالمرسل في شيء من أصول الشريعة<sup>(٢)</sup>.

ويجاب عنه: إذا صح الإرسال في الحديث، فإن مراسيل الصحابة حجة إذا ورد ما يعضدها، ويقوى الاحتجاج بها، ولم يرد دليل صحيح يعارضها<sup>(٣)</sup>، فإن عموم آيات الحدود، والأحاديث الصحيحة كلها تدل على عموم استيفاء الحدود في كل زمان ومكان، وتأخير الاستيفاء إلى الرجوع إلى دار الإسلام مخصص من هذا العموم، كما خصص تأخير الحد عن الحامل من عموم استيفاء الحدود إذا وجبت.

#### القول الراجح في المسألة:

من خلال هذه المناقشة؛ يتضح لنا قوة أدلة الأئمة الثلاثة، وعليه يكون القول الراجح - والله أعلم - هو أن الحدود إذا ثبت ما يوجبها في دار الحرب، لا تسقط عن الجاني؛ وإنما تستوفي منه بعد رجوعه إلى دار الإسلام امتثالاً لأمر الله ورسوله.

(١) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٢٦٧، المبسوط، ج ٩، ص ١٠٠، حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٢١٨.

(٢) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٢٦٧.

(٣) إعلام الموقعين لابن القيم، ج ١، ص ٣١.

وهذا القول هو الموافق لإجماع الصحابة - رضي الله عنهم - فلم يرو عن أحد من الأئمة خلافه، وقد نص ابن القيم رحمه الله على هذا الإجماع بقوله: «وليس في هذا ما يخالف نصا، ولا قياسا، ولا قاعدة من قواعد الشرع، ولا إجماعا»<sup>(١)</sup>.

وتأخير الحد إلى الرجوع إلى دار الإسلام منفعة عظيمة تعود أولا على المجاهد المقترف للجناية، وعلى المجاهدين في سبيل الله ثانيا؛ وذلك خوفا من اللحاق بالكفار، أو الردة عن دين الإسلام.

(١) إعلام الموقعين لابن القيم، ج ٣، ص ٧.



الفصل التاسع

## الاشتراك في جرائم الحدود وأثره على الإسقاط

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في حد الزنا.

المبحث الثاني: في حد السرقة.

المبحث الثالث: في حد الحرابة.





## تمهيد

## في بيان علاقة هذا الموضوع بمبحث الإسقاط في الحدود

الاشتراك في الجريمة - بوجه عام - ينقسم إلى قسمين:

- اشتراك مباشر: وهو الاشتراك بطريق فعلي، وفاعله هو الفاعل الأصلي للجريمة.
- اشتراك بالتسبب: وهو اشتراك غير مباشر للفعل، وإنما يكون بطريق الاتفاق، أو التحريض، أو الإعانة.

والمباشرة إذا اجتمعت مع التسبب لا تخلو من ثلاث حالات:

- (أ) أن يكون المتسبب مسؤولاً عن الجريمة أكثر من المباشر، وهذا يكون - غالباً - في حالة خلو المباشرة من صفات العدوان والانتقام.
- (ب) أن يكون المباشر أكثر مسؤولية عن الجريمة من المتسبب، ويكون ذلك - غالباً - كلما كان التسبب غير ملجئ إلى الفعل.
- (ج) أن يتساوى المتسبب والمباشر في المسؤولية الجنائية، ويكون ذلك كلما كان فعل أحدهما مكملًا لفعل الآخر.

والقاعدة في الشريعة الإسلامية تفيد: أن تعدد الفاعلين لا يؤثر في العقوبة التي يستحقها كل منهم؛ فعقوبة من اشترك مع آخرين في مباشرة جريمة هي نفس العقوبة المقررة لمن ارتكب الجريمة وحده.

والأصل في العقوبات الشرعية المقدرة أنها جعلت لمباشر الجريمة دون المتسبب، وكل عقوبة تتأثر بظروف مستحقها؛ فقد يكون الفعل بالنسبة لأحد الشريكين اعتداءً، وبالنسبة للثاني دفاعاً عن النفس، وقد يكون أحد الفاعلين مجنوناً، والآخر عاقلاً، وقد يكون أحدهم أصلاً للمجني عليه، والآخر أجنبياً منه.

ففي هذه الحالات تنص القاعدة الشرعية على أنه: إذا تأثرت عقوبة أحد الشركاء - لصفة في الفعل أو الفاعل - فإن هذا الأثر يكون خاصا به، ولا ينتقل لشريكه؛ فالأب حين يشترك في قتل ولده، لا يقتصر منه لصفة الأبوة، وهي صفة خاصة به دون شريكه. وكذلك الحال في جرائم الحدود الشرعية، فإذا كان أحد الزانين صغيرا، والآخر بالغ، أو كان أحدهما مستقيظا والآخر نائما، أو كان أحدهما عاقلا والآخر مجنونا، أو كان أحدهما عالما بالتحريم والآخر جاهلا به، أو كان أحدهما مختارا والآخر مكرها، ففي هذه الحالات كلها يجب الحد على من هو أهل لوجوبه، ولا يجب على الزاني الآخر، لأن أحدهما انفرد بما يوجب الحد، فوجب عليه ما فعله، والآخر انفرد بما يسقط الحد عنه فيسقط حده، بناء على القاعدة السابقة.

وبهذا يمكن تحديد ما نقصده بالاشتراك المسقط للحد - عن من يقول به - وهو اشتراك من يجب عليه الحد مع من لا حد عليه لمانع أو شبهة، وهذا مجال بحثنا في هذا الفصل أثر الاشتراك على إسقاط الحدود.

اتفق الفقهاء على أن من انفرد بفعل ما يوجب الحد - وهو من أهل الوجوب - فالحد واجب عليه لتوفر الشروط، وزوال المانع، ومن انفرد بفعل ما يوجب الحد - وليس من أهل الوجوب - فلا شيء عليه لانتفاء شرط الوجوب، ووجود المانع.

إما إذا اشترك من يجب عليه الحد مع من لا يجب عليه الحد في جناية واحدة توجب حدا شرعيا؛ فهذا محل خلاف عند الفقهاء، وليبيان آراء الفقهاء - في هذه المسألة - نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

## المبحث الأول

### في حد الزنا

إذا زنى صبي بامرأة بالغة، أو زنى مجنون بعاقلة، من غير شبهة، أو زنى مختار بمكرهة، أو عكسه، فاجتمع من يجب عليه الحد مع من لا يجب عليه، فاللفقهاء - في هذه المسألة - ثلاثة أقوال:

القول الأول: يرى الإمام أبو حنيفة، وصاحبا (أبيوسف، ومحمد ابن الحسن) في المشهور عنهما: أن الصبي إذا وطئ امرأة بالغة، أو وطئ المجنون امرأة عاقلة مطاوعة وطئا يوجب الحد، فلا حد على المرأة في هذه الحالة، وإنما يسقط عنها الحد لسقوطه عن الصبي والمجنون؛ لعدم أهليتهما لوجوب الحد، فالحد عندهم - إذا سقط عن أحد الطرفين في الزنا سقط عن الآخر متأثرا بظروف الزاني الآخر.

ووجه هذا القول: أن وجوب الحد على المرأة في باب الزنا، ليس لكونها زانية، وإنما لكونها مزنيا بها؛ لأن فعل الزنا لا يتحقق منها، فهي موطوءة، وليست بواطئة. وسماها الله في كتاب الكريم زانية مجازا لا حقيقة، وفعل الصبي والمجنون ليس زنا، فلا تكون هي مزنيا بها - في هذه الحالة - فلا يجب عليهما الحد.

أما لو زنى بالغ عاقل بصبية - يجمع مثلها - أو مجنونة سقط الحد عن المرأة لعدم أهليتها للوجوب، ويحد الرجل؛ لأن أهليته ثابتة وقد تحقق فعل الزنا منه<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: يرى الأئمة الثلاثة (مالك والشافعي وأحمد) في المشهور عنهم، وزفر من الحنفية: أن سقوط الحد عن أحد الزانيين لا يسقط الحد عن الزاني الآخر، فإذا سقط الحد

(١) انظر: بدائع الصنائع للكاساني، ج ٧، ص ٣٤، المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٥٥، فتح القدير لابن الهمام، ج ٤، ص ١٥٦.

عن الصبي أو المجنون - لعدم أهليتهما - لا يسقط الحد عن الزانية البالغة العاقلة، إذا كان الوطاء زنا لا شبهة فيه، وهذا هو اختيار أبي الخطاب<sup>(١)</sup> - من فقهاء الحنابلة<sup>(٢)</sup>.  
ووجه هذا القول<sup>(٣)</sup> ما يأتي:

١ - أن حد الزنا سقط عن الصبي أو المجنون لمعنى يخصه في نفسه، لا يتعداه إلى غيره، فيختص به المنع دون المرأة؛ فكما أن العذر من جانبها لا يوجب سقوط الحد عنه، فكذلك العذر من جانبه لا يوجب سقوط الحد عنها.

٢ - أن الله - سبحانه وتعالى - سماها في الآية (زانية)، وهذا الاسم يدل على حقيقة فعلا، كما يدل لفظ الزاني - بالنسبة للرجل - على حقيقة الزنا، فهو متصور منها كما هو متصور من الرجل بدليل أن من قذفها بالزنا يحذف للقدف.

٣ - أن الحد يجب بحصول الفعل الموجب للحد؛ سواء كان من الرجل أم من المرأة، فكل منهما مسؤول عن جنائته، وقد وجدت حقيقة الزنا من المرأة بانقضاء شهوتها بفعل الزنا.

القول الثالث: وهو القول بالفرق في الحكم بين كون الواطئ صبيا أو مجنونا؛ فإن كان الواطئ صبيا غير مميز، فهو كقول أبي حنيفة: يسقط الحد عن المرأة، ولا يسقط بسقوطه

(١) هو: محفوظ بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني، أبو الخطاب البغدادي، الفقيه الحنبلي، المولود سنة ٤٣٢ هـ، إمام وقته، وفريد عصره في الفقه، توفي رحمه الله سنة ٥١٠ هـ، ودفن بجانب قبر الإمام أحمد رحمه الله. له مصنفات كثيرة، منها: (الهداية في الفقه)، (التهذيب في الفرائض)، التمهيد في أصول الفقه). الذيل

(٢) الهداية لأبي الخطاب، ج ٢، ص ١٠٠.

(٣) انظر: المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٤٤، نهاية المحتاج للرملي، ج ٧، ص ٤٠٤، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٤٧، كشف القناع، ج ٦، ص ٩٦، مطالب أولي النهى، ج ٦، ص ١٨٧، فتح القدير، ج ٤، ص ١٥٦.

عن الرجل، وهذا القول مروى عن الإمام مالك، وهو الرواية الثانية في مذهب الإمام أحمد<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول: أن الفعل الحاصل من الصبي لم يتمحض زنا على وجه الحقيقة؛ حيث أن المرأة لا تستطيع أن تنال لذتها بوطئه.

أما إذا كان الواطئ مجنونا، فالجنون معنى يخص الزاني فقط، ولا عذر للمرأة في إقدامها على فعل الزنا إذا كان باختيارها، وقد تمحض فعلها زنا على وجه الحقيقة؛ فهي تستطيع إشباع رغبتها بوطء المجنون البالغ.

#### المناقشة والترجيح:

ناقش الأئمة الثلاثة وجهة نظر الحنفية بما يأتي<sup>(٢)</sup>:

١- لا نسلم أن فعل المرأة لا يدل على الزنا؛ لأن الزنا لا يمكن تصويره من الرجل وحده، وإنما بفعله مضافا إلى فعل المرأة، فقد جاء في حديث رجم ماعز بن مالك الأسلمي قول النبي ﷺ لماعز: (أتدري ما الزنا)؟ قال: (نعم. أتيت منها حراما ما يأتي الرجل امرأته حلالا)<sup>(٣)</sup>. وأقره النبي ﷺ على ذلك، فدل على أن الزنا لا يصدق على فعل الرجل وحده، وإنما مضافا إليه فعل المرأة.

٢- أن سقوط الحد عن الواطئ إنما هو لمعنى يخصه، لا يتعداه إلى غيره، فلا يسقط الحد عن المرأة المزني بها، لكونها من أهل الوجوب، وقد حصل منها الزنا الموجب للحد من غير شبهة.

(١) انظر: المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٤٢، الإنصاف، ج ١٠، ص ١٨٧.

(٢) انظر: حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، ج ٤، ص ٣١٤، المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٢٦٨،

المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٨١.

(٣) سبق تخريجه في ص ٢٠٤ من هذا الكتاب.

بهذا يترجح لنا: والله أعلم- ما يراه الأئمة الثلاثة- في المشهور عنهم- وهو: أن سقوط الحد عن الصغير أو المجنون لا يسقط الحد عن الزانية البالغة العاقلة؛ وذلك لعموم النصوص في حد الزنا؛ لا سيما والمرأة قد فعلت ما يوجب الحد من غير شبهة. أما التفريق الحاصل في القول الثالث، فلا وجه له؛ ذلك أن الصبي إذا لم يبلغ سن البلوغ- وهو الخامسة عشرة على القول الراجح- فيصدق عليه اسم الصبي في كتاب الجنائيات، ولو كان مميزاً، فلا يعاقب على فعله بالعقوبة الحدية، وإنما يكون مسؤولاً عن جانيته ويؤدبه الإمام بما يراه رادعاً له.

وطء العاقل البالغ صغيرة أو مجنونة:

إذا وطئ عاقل بالغ امرأة صغيرة، أو مجنونة، فقد اختلف الفقهاء في حكم الحد على الواطئ لعدم أهلية الموطوءة لوجوب الحد، كما يلي:

القول الأول: يرى الإمام أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد في إحدى روايته، والإمام ابن حزم الظاهري، أن الحد واجب على العاقل البالغ إذا وطئ صغيرة أو مجنونة مطلقاً؛ سواء كانت الصغيرة ممن يجامع مثلها فأمكنه وطؤها أم لا<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول: أن الرجل البالغ العاقل، هو المباشر للفعل، وفعله وقع زناً لغة وشرعاً، فلزمه الحد، ولا أثر لصغر الموطوءة، أو جنونها، فهو معنى خاص بها، وقد تم الفعل منه زناً لمصادفته محله.

القول الثاني: ذهب الإمام مالك رحمه الله وأحمد في الرواية الثانية إلى تقييد هذا الحكم بما إذا أمكن الوطء منه؛ فإن كان وطء الصغيرة ممكناً- وهي التي يجامع مثلها- وجب الحد

(١) انظر: المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٥٥، المهذب، ج ٢، ص ٢٦٨، المغني لابن قدامة، ج ٨،

ص ١٨١، المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ١٨٩.

على الواطئ؛ لأنه زنا يوجب الحد كوطء الكبيرة، أما إذا لم يمكنه وطؤها لكونها لا يجامع مثلها، كبنت لم تبلغ تسع سنين، فلا حد على الواطئ، وإنما يعزر بما يراه الإمام رادعاً له<sup>(١)</sup>.

#### المناقشة والترجيح:

أن تقييد الإمام مالك وجوب الحد بإمكان الوطء من الواطئ لا دليل عليه، فهو تخصيص للنص في حد الزنا بلا دليل.

ثم إن كون التسع سنين وقتاً لإمكان الاستمتاع - غالباً - لا يمنع وجوده قبله، كما أن البلوغ يوجد - غالباً - في سن الخامسة عشرة، وهذا لا يمنع وجوده قبلها<sup>(٢)</sup>.

بهذه الإجابة يبقى الحكم على عمومته، وهو: وجوب الحد على واطئ الصغيرة أو المجنونة، إذا كان الواطئ من أهل الوجوب، وتمحض الفعل زناً من غير شبهة؛ لعموم النص في حد الزنا، وهذا هو القول الراجح في المسألة لما قدمنا. والله أعلم.

(١) انظر: المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٤١، تبصرة الحكام لابن فرحون، ج ٢، ص ٢٥٦، المغني لابن

قدامة، ج ٨، ص ١٨١، مطالب أولي النهى، ج ٦، ص ١٨٦.

(٢) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٨١.

## المبحث الثاني

## في حد السرقة

إذا اشترك اثنان فأكثر في سرقة نصاب<sup>(١)</sup>، وسقط الحد عن أحدهم لكونه صغيراً، أو مجنوناً، أو أباً للمسروق منه، أو مأذوناً بالدخول في حرزه - عند من يقول به - فهل لهذا السقوط أثر على استيفاء القطع من الباقيين؟. هذا محل خلاف عند الفقهاء على النحو التالي:

**القول الأول:** ذهب الإمام أبو حنيفة رحمته الله والحنابلة - في أحد الوجهين - إلى أنه إذا اشترك اثنان فأكثر في سرقة نصاب السرقة، وباشر كل منهما فعل السرقة، وكان أحدهما لا قطع عليه لمعنى يخصه؛ لكونه أباً للمسروق منه، أو لا يجب عليه القطع لكونه صغيراً أو مجنوناً. في هذه الحالة يسقط القطع عن جميع الشركاء إذا لم ينفرد أحدهم بسرقة نصاب مستقل<sup>(٢)</sup>.

ووجه هذا القول ما يأتي:

١ - أن السرقة وقعت واحدة لم تعدد، واشترك فيها من يجب فيه القطع مع من لا يجب عليه، فكان كل منهما مسؤولاً عن هذه السرقة، وفعل أحدهما مكمل لفعل الآخر، فسقوط القطع عنه يجعل فعل شريكه غير تام، فيسقط عنه القطع لسقوطه عن شريكه، كما لو اشترك العامد مع المخطئ في قطع أو قتل.

٢ - أن الإخراج عن الحرز شرط في القطع، وقد اشتركا في الإخراج فتساويا فيه، فوجب المساواة بينهما في العقوبة، فإذا انتفى القطع عن أحدهما لزم منه سقوط القطع عن الآخر.

(١) معنى الاشتراك في السرقة - هنا - أن يباشر كل منهم سرقة النصاب الواحد، بحيث لا ينفرد أحدهم بسرقة نصاب مستقل، فإن انفرد أحدهم بسرقة نصاب مستقل، فليس بشريك، وعليه القطع.

(٢) انظر: بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦٧، المغني، ج ٨، ص ٢٨٣.



وكذلك القول عند أبي حنيفة فيما لو سرق جماعة فيهم ذو رحم محرم من المسروق منه، لا قطع عليهم جميعاً؛ ذلك أن عدم قطع الشريك في السرقة - لكونه ذا رحم من المسروق منه - يسقط القطع من شريكه الآخر.

وهذا القول خلاف لأبي يوسف - صاحب أبي حنيفة - فهو يرى وجوب القطع على الشريك، ودرء القطع عن ذى الرحم وحده، ولا أثر لعدم قطعه على استيفاء القطع من شريكه، كما لو كان أحد الشريكين صبياً أو مجنوناً<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: يرى الإمام الشافعي، وأحمد - رحمهما الله تعالى - أنه لا أثر لسقوط القطع عن أحد الشريكين على استيفاء القطع عن شريكه الآخر، وإنما يقطع من استحق القطع، وهذا هو القول المشهور في مذهب الإمام أحمد رحمهم الله.

ووجه هذا القول عندهما: أن الاشتراك في الجناية لا يسقط عقوبتها، كالاشتراك في القتل، وإذا سقطت العقوبة عن أحد الشريكين، أو الشركاء لمعنى يخصه، لا تسقط عن الشريك الآخر، كما لو اشترك صغير مع بالغ أو مجنون مع عاقل، أو اشترك الأب مع أجنبي في سرقة مال ولده، فإن الصغير أو الجنون، أو الأبوة، عامل يخص صاحبه قائم في نفسه، لا يتعداه إلى شريكه<sup>(٢)</sup>.

القول الثالث: يرى الإمام مالك الفرق في الحكم بين شريك الأب، وشريك الصبي أو المجنون.

فإن كان الشريك في السرقة أباً للمسروق منه، فالقول كقول أبي حنيفة، فلا قطع على شريكه الآخر لسقوطه عن الأب.

(١) انظر: المبسوط، ج ٩، ص ١٤٩، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٧٥.

(٢) انظر: المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٢٧٧، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٨٣، الإنصاف، ج ١٠،

ص ٢٦٧، كشاف القناع، ج ٦، ص ١٣٢.

وإن كان شريك السارق صبيًا أو مجنونًا، فهو كقول الشافعي، ينتفى القطع عن الصبي أو المجنون لعدم أهليتهما لوجوب القطع، ويجب القطع على الشريك الآخر لاستحقاقه القطع<sup>(١)</sup>.

وإلى هذا القول ذهب أكثر فقهاء المالكية<sup>(٢)</sup>، كابن القاسم، والقرطبي - رحمهما الله تعالى .

ووجه هذا القول عند المالكية هو - والله أعلم - أن سبب سقوط الحد عن الصغير أو المجنون أقوى من سبب سقوطه عن الأب؛ ذلك أن سقوطه عنها كان لمانع، وهو: عدم التكليف، فضعف ركن السرقة في حقهما، وبقي الشريك الآخر مسؤولاً عن السرقة، لتحقق القصد الجنائي منه.

أما سقوطه عن الأب، فهو لشبهة الملك القوية، وهذه الشبهة جعلت مال الابن في حكم مال الأب، وهذا يورث شبهة أخرى في حق الشريك، وهي: شبهة الإذن في دخول الحرز، فلا يقطع، وهذا في نظري: هو أقرب توجيه لقول المالكية، حيث لم أعثر على توجيه له في كتبهم التي اطلعت عليها.

#### المناقشة والترجيح:

أولاً: مناقشة أدلة القائلين بإسقاط القطع عن الشريك:

١ - أن الاشتراك في السرقة يعني: مباشرة كل من الشريكين فعل ما يوجب القطع، فتعين وجوبه عليهما معاً، والقطع إذا وجب لا يسقط إلا بدليل، ولا دليل على أن ظروف الشريك في السرقة تسقط القطع عن شريكه المستحق للقطع من غير شبهة.

(١) انظر: المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٧٧.

(٢) انظر: الكافي لابن عبد البر، ج ٢، ص ١٠٨٥، تبصرة الحكام، ج ٢، ص ٢٥٢.

٢- أن الحد إذا وجب لا يتجزأ بفعل الشركاء، فيقال: إذا سقط بعضه سقط كله، وإنها يجب على كل واحد منهم حد مستقل بذاته، فاختص كل شريك بظروفه؛ سواء فعل ما يوجب القطع، أم درئ عنه القطع لشبهة.

٣- إن اشتراكهم في الإخراج من الحرز، ومساواتهم في العقوبة، لا يلزمه منه سقوط الحد عن بعضهم، فالسرقة منهم توجب العقوبة كاملة على كل واحد منهم، ولا يلزم من المساواة في الفعل المساواة في الحكم، فلو صح ذلك، لقليل بوجوب القطع عليهما معا، وهذا خلاف النص والاجماع في حق من لا يلزمه القطع.

ثانيا: مناقشة أدلة القائلين بعدم إسقاط القطع والرد عليها:

- أن القياس على الاشتراك في القتل قياسا مع الفارق؛ ذلك أن سقوط القصاص عن الأب لمعنى يخصه لا علاقة له بالقتل، فكذلك سقوط القطع عنه حيث تمكنت منه شبهة الملك، فدرئ عنه القطع، كاشتراك العامد مع المخطئ<sup>(١)</sup>.

ويجاب عنه: بأن العلة في سقوط العقوبة عن الأب في كل من القصاص والقطع لا أثر لهما؛ لأن النتيجة فيها واحدة، وهي: سقوط العقوبة، وإذا وجب قتل شريك الأب في قتل ابنه، فقطعه من باب أولى؛ لأن القتل أشد من القطع، وفضيلة الأب، كما هي موجودة في القتل، موجودة - أيضا - في السرقة؛ حيث أن الأبوة علاقة مستمرة بين الأب وابن في كل أحوالهما، فاختصت به دون غيره ممن شاركه في السرقة.

كما أن القصاص يجوز فيه العفو المطلق، أو إلى الدية، بخلاف السرقة بعد الرفع؛ إذ لا يصح العفو فيها، فتعين قطع شريك الأب، ولا مبرر لسقوطه عنه. والقول الراجح - والله أعلم - هو: القول الثاني، وهو القول بوجوب الحد على الشريك في السرقة، ولا أثر لظروف شريكه على حكم الحد عليه.

(١) انظر: المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٨٣.

وذلك لما يأتي:

- ١- أن كلا من الشريكين لو انفرد بسرقة نصاب تعين القطع عليه، فكذلك اشتراكه مع من لا قطع عليه؛ لأنه هو المسؤول عن فعل السرقة، لتحقيق القصد الجنائي منه.
  - ٢- أن هذا القول هو الموافق للنص، والإجماع، والمعقول، فالنص والإجماع دلا على درء القطع عن الأب للشبهة، وعن الصغير والمجنون لعدم التكليف، ودلا - أيضا - على وجوب القطع في حق من توفر فيه شرط الوجوب.
- ومن المعقول أن القطع لا يجب عليهما معا، ولا يسقط عنهما معا لوضوح الدليل في آية السرقة، فلم يبق إلا القول بسقوط القطع عمن لا يجب عليه لمانع أو شبهة، ووجوب القطع على من استحقه شرعا، وهو القول الحق في المسألة.
- أما قول الإمام مالك بالفرق بين ظروف الأب، وظروف الصغير والمجنون، فهذا يمكن رده إلى القول الثاني، فيقال: إن الشبهة القوية في الحدود - كشبهة الملك في مال الابن للأب - ذات صفة خاصة تجعلها في حكم المانع؛ لقوة تأثيرها على تنفيذ القطع، فأشبهت التأثير الحاصل من الصغير أو المجنون، فالنتيجة فيهما واحدة، وهي عدم القطع.

## المبحث الثالث

## في حد الحراية (قطع الطريق)

وفيه تمهيد ومطلبان:

## تمهيد

عرفنا - مما سبق - أن الحدود الشرعية لا تجب إلا على المباشر للفعل دون غيره، أما في حد الحراية، فقد اختلف الفقهاء فيمن يجب عليه الحد من المحاربين، فالأئمة الثلاثة (أبو حنيفة، ومالك، وأحمد) يرون وجوب الحد على كل محارب؛ سواء كان مباشراً، أم رداءً، أم معيناً، أم طليعة<sup>(١)</sup>.

- فالحنفية: لا يشترطون في المباشرة في المحارب الذي يستوفي الحد منه؛ لأن الرد- عندهم - إذا لم يكن محارباً، فهو مفسد في الأرض، ولا فرق بين المحارب بالفعل، والساعي في الأرض فساداً من حيث وجوب استيفاء الحد<sup>(٢)</sup>.

- أما المالكية: فقد قاسوا هذا القول على القول بقتل الجماعة بالواحد في القصاص، وقاسوه - أيضاً - على استحقاق الغنيمة لكل من حضر الواقعة، وإن لم يباشر القتل<sup>(٣)</sup>. ولم يشترط المالكية التكافؤ في الحراية بين الجاني والمجني عليه، بخلاف القصاص فتشترط فيه المكافأة<sup>(٤)</sup>.

(١) الردء في اللغة: هو من يلجأ إليه المحارب عند الهرب فيحميه، فيكون عوناً له، والمعين: هو من يجرّضهم على الحراية، ويزودهم بما يحتاجون، والطليعة هي التي تراقب الطريق، وتأتي لهم بالأخبار مأخوذ من الطلعة في اللغة، وهي الرؤية. مختار الصحاح: ص ٢٣٩، ٣٩٥.

(٢) المبسوط، ج ٩، ص ١٩٨.

(٣) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٣٠٠.

(٤) حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٥٠.

- أما الحنابلة: فقد قاسوا هذا الحكم على الاستحقاق في الغنيمة، فالحد يستوفى من كافة المحاربين، ولا يشترط التكافؤ في الحراة - كقول المالكية - لأنها حد من حدود الله تعالى، ولا أثر لعفو ولي المجني عليه في إسقاط الحد منه<sup>(١)</sup>.

ويرى الإمام الشافعي رحمه الله خلاف ما يراه أبو حنيفة، ومالك، وأحمد، فحد الحراة - عنده - لا يستوفى إلا من المباشر فقط دون الردء وشبهه، وإنما عليه عقوبة تعزيرية فقط، قال الشرييني رحمه الله: «ومن أعانهم وكثر جمعهم عزر بحبس وتغريب، وغيرهما»<sup>(٢)</sup>.

واستدل الشيرازي<sup>(٣)</sup> رحمه الله على هذا بحديث: (لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة)<sup>(٤)</sup>.

أما الإمام ابن حزم الظاهري رحمه الله فلا يشترط في الحراة استعمال السلاح، وإنما يجب الحد - عنده - بمجرد تحقق الإفساد في الأرض، والعقوبة الحدية تكون على من باشر الفعل، وعلى غيره - كالمسك ونحوه - عقوبة تعزيرية تصل إلى الحبس المؤبد إذا رأى الإمام ذلك<sup>(٥)</sup>.

والقول الراجح في المسألة: هو ما يراه الأئمة الثلاثة (أبو حنيفة، ومالك، وأحمد) وهو: وجوب حد الحراة على كل من محارب مباشرة أم غير مباشر، وذلك لما يأتي:

١ - أن جريمة الحراة تكون - غالباً - جماعية تعتمد على المغالبة والمكابرة؛ بخلاف السرقة ونحوها، فيمكن حدوثها من شخص واحد هو المباشر للفعل.

(١) المغني، ج ٨، ص ٢٩٧.

(٢) مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٢.

(٣) انظر: المذهب، ج ٢، ص ٢٨٥.

(٤) سبق تخريجه في ص ١١١ من هذا الكتاب.

(٥) المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٣٢٠.

٢- أن كلا من المباشر، والردء، أو المعين، مسؤول عن هذه الجريمة جنائياً؛ لأن لكل منهم نصيباً في المحاربة، فلما تساوت أحوالهم في القصد الجنائي، كان من الأولى استواؤهم في العقوبة.

٣- أن آية الحاربة دلت على قتل كل من سعى في الأرض فساداً، وغير المباشر مفسد في الأرض إذا أعان المحاربين، أو تستر عليهم.

ويجيب على دليل الشيرازي رحمته الله بجوابين:

(أ) أن الحديث خاص في حكم القتل وحده، والمحارب قد يقطع من خلاف، ولا يقتل إذا أخذ المال على وجه الحاربة، ولم يقتل نفساً.

(ب) غير المباشر - في الحاربة - وإن لم يباشر القتل فقد تسبب فيه، بل أعان على قتل النفس المعصومة، فيستحق القتل.

وهذا الترجيح يكون حد الحاربة مستثنى من القاعدة الفقهية في العقوبات الشرعية التي تنص على أن العقوبة تكون على المباشر دون المتسبب؛ ذلك لأن الحاربة لا تكون إلا من جماعة - غالباً - فهي توحى بالاشتراك في الجريمة، وهو اشتراك بالمباشرة، لأن فعل كل واحد من المحاربين يصدق عليه اسم الحاربة.

وإذا كان حد الحاربة واجبا على كل من اشترك فيها من المحاربين، فقد اختلف الفقهاء في أثر هذا الاشتراك على استيفاء الحد منهم فيما إذا اشترك من يجب عليه الحد مع من لا حد عليه لمانع أو شبهة، ولبيان حكم الاشتراك في هذه الحالة، نقسم هذا المبحث إلى مطلبين:

### المطلب الأول

#### اشتراك غير المكلف في الحاربة

إذا فعل المحاربون ما يوجب حد الحاربة، وفيهم صبي أو مجنون، فقد اختلف الفقهاء في حكم الحد على المحاربين في هذه الحالة، كما يلي:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، وزفر - من الحنفية - إلى القول بسقوط الحد عن جميع المحاريين إذا كان فيهم من لا حد عليه كالصبي والمجنون؛ سواء كان الاشتراك بالمباشرة أو بالتسبب<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول عند الحنفية ما يأتي:

١ - أن مسؤولية الجريمة واحدة بالنسبة للجميع، فإذا سقط الحد من البعض سقط عن الكل؛ لأن الشبهة إذا تحققت في فعل واحد منهم تكون شبهة في حق الجميع، ويصير القتل للأولياء، إن شاءوا قتلوا، وإن شاءوا عفوا.

٢ - أن الحراية لا تتحقق - غالبا - إلا من جماعة، وإذا كان كذلك كان فعلهم في حكم الفعل الواحد، فإذا لم يكن فعل بعضهم موجبا للحد - لشبهة أو عدم تكليف - لم يكن موجبا للحد - أيضا - في حق الباقيين؛ لأن فعلهم بعض العلة، فلا يثبت به الحكم.

٣ - قياس هذا الاشتراك على اشتراك الخاطئ مع العامد، إذا اشتركا في قتل معصوم الدم، فالقصاص يسقط عن العامد.

القول الثاني: ذهب الأئمة الثلاثة (مالك، والشافعي، وأحمد) وأبو يوسف - صاحب أبي حنيفة - إلى القول بالفرق في الحكم بين الاشتراك المباشر، والاشتراك بالتسبب. فإن باشر فعل الحراية من يجب عليه الحد لكونه من أهل الوجوب، فيحد للحراية، ولا يسقط عنه، ولا أثر لاشتراك الصبي أو المجنون لأنه اشترك بالتسبب فضلا عن أنها ليسا من أهل الحدود.

أما إذا باشر الصبي أو المجنون فعل الحراية مع المحاريين، سقط الحد عن الجميع؛ وذلك لأن المباشر ليس من أهل الحدود، فيسقط عنه الحد، ولا حد - أيضا - على الردء؛

(١) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٢٧٣، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٩١.



لأنه إذا لم يثبت الحكم على المباشر لم يثبت لمن هو معين له بطريق الأولى<sup>(١)</sup>.

والحد - عند الشافعية - لا يجب إلا على المباشر فقط دون غيره - كما سبق - والمباشر هنا: ليس من أهل الحدود<sup>(٢)</sup>.

### الترجيح في المسألة:

القول في حد الحرابة، كالقول في حد السرقة، فإن اشتراك من لا يجب عليه الحد لمانع - كالصغر أو الجنون - أو شبهة قوية، لا أثر له على استيفاء الحد ممن وجب عليه، فالقول عند الأئمة الثلاثة، وأبي يوسف، هو القول الراجح؛ وذلك: لأن اشتراك غير المسؤول عن الجريمة لا يعفي غيره من المسؤولية الجنائية.

ويجاب على قول أبي حنيفة ومن معه، بما يأتي:

١ - أن مسؤولية الجريمة، وإن كانت واحدة، فالقصد مختلف؛ إذ أن الصبي أو المجنون غير مكلف شرعاً، ولا يتحقق منهما القصد الجنائي، فاختصاص هذا السبب دون من توفرت فيه شروط استحقاق العقوبة الحدية.

٢ - أن القياس على اشتراك الخاطئ مع العايد في القتل قياس مع الفارق، فالقصاص حق العبد يصح فيه العفو المطلق، أو إلى الدية، والقتل لا يتجزأ إذا سقط بعضه، فللولي إسقاط الباقي أو أخذ الدية عوضاً عنه، لأنه بعض حقه، أما حد الحرابة، فهو حق الله، لا يتجزأ، ولا يصح فيه العفو من أحد، وليس فيه سبيل للمعاوضة، وإنما يجب الحد على من استحقه شرعاً، ويسقط عمن ليس من أهل الوجوب، فظروف كل شريك في حد من حدود الله لا تؤثر على شريكه الآخر.

(١) انظر: المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٣٠٢، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ١٦٢، المغني، ج ٨، ص ٢٩٧،

المبسوط، ج ٩، ص ٢٠٢.

(٢) المهذب، ج ٢، ص ٢٨٥.

## المطلب الثاني

### اشتراك النساء مع الرجال في الحرابة

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم حد الحرابة في حق المحاربين إذا كان فيهم نساء، هل اشتراكهن مسقط للحد عن الرجال أم لا.

وسبب خلافهم - والله أعلم - راجع إلى القول باشتراط (الذكورة) في المحارب، فمن قال باشتراطها اعتبر وجود النساء مع الرجال في الحرابة شبهة قوية تدرأ الحد عنهم، ومن قال: بأنها ليست شرطاً، قال بالحد على النساء والرجال على سواء، كغيره من الحدود الشرعية.

وتفصيل القول عند الفقهاء - في هذه المسألة - على النحو التالي:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة، وصاحبه أبو يوسف، إلى أن اشتراك النساء مع الرجال في الحرابة شبهة قوية تسقط الحد عنهم جميعاً<sup>(١)</sup>.

واختار هذا القول الإمام الكرخي<sup>(٢)</sup> - من فقهاء الحنفية -.

واحتج الحنفية على هذا القول بما يأتي:

١ - أن بنية المرأة - في أصل خلقتها - ضعيفة، لا تقوى على المحاربة، فليست أهلاً لها، وإنما المحاربة من اختصاص الرجال القادرين على المغالبة.

(١) استثنى أبو يوسف - رحمه الله - من هذا الحكم حالة مباشرة المرأة للحرابة دون الرجال، فقال: بوجوب الحد على الرجال دونها، حيث لا أثر للشبهة في هذه الحالة على درء الحد عنهم؛ لأن المانع من إقامته عليها معنى في ذاتها لا يتعدها إلى غيرها. المبسوط، ج ٩، ص ١٩٧، ١٩٨، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٩١.

(٢) هو: عبيد الله بن الحسين أبو الحسن الكرخي الفقيه الحنفي، ولد سنة ٢٦٠ هـ، وانتهت إليه رئاسة العلم في أصحاب أبي حنيفة، وكان ورعاً صبوراً على الفقر والحاجة، توفي - رحمه الله - سنة ٣٤٠ هـ، الجواهر المضئية، ج ٢، ص ٤٩٣، الفهرست لابن النديم، ص ٢٩٣.

٢- أن المرأة لا تساوى الرجل في قسمة الغنيمة، فسهمها أقل من سهمه، وإذا افترقا في الغنيمة افترقا في العقوبة كذلك، وفعلهن معهم مكمل للحرابة، فإذا سقط الحد عنهن كان له أثره في سقوط الحد عن الرجال.

٣- قياس المرأة المحاربة على الصبي والمجنون، فكما أن الحد يدرأ عن المحارب إذا اشترك معه صبي أو مجنون- للشبهة الحاصلة- فكذلك الحكم في اشتراك النساء مع الرجال للشبهة أيضا.

القول الثاني: ذهب الأئمة الثلاثة (مالك والشافعي وأحمد)<sup>(١)</sup> ومحمد بن الحسن - صاحب أبي حنيفة- إلى أنه لا أثر لاشتراك النساء مع الرجال في حد الحرابة، فالحد واجب عليهم جميعا كغيره من الحدود الشرعية، فالذكورة- عندهم- ليست شرطا في المحارب، واختاره الإمام الطحاوي رحمته الله بقوله: (الرجال والنساء في حد قاطع الطريق سواء، كما يستويان في سائر الحدود)<sup>(٢)</sup>، وهو مذهب الإمام ابن حزم الظاهري<sup>(٣)</sup>.

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١- عموم قوله تعالى في آية الحرابة: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾<sup>(٤)</sup>، فالحكم في المحاربة عام في الرجال والنساء.

٢- أن المرأة مكلفة شرعا، يلزمها القصاص وسائر الحدود، كالسرقة والزنا، فتلزمها الحرابة.

(١) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٣٠٢، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٥٠، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ١٦٢،

مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٠، المغني، ج ٨، ص ٢٩٨، الهداية لأبي الخطاب، ج ٢، ص ١٠٦.

(٢) نقله السرخسي في المبسوط، ج ٩، ص ١٩٧.

(٣) المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٣٣٢.

(٤) سورة المائدة، الآية [٣٣].

٣- أن المرأة أهل لتحمل عقوبة القتل بدليل استيفاء حد الزنا منها إذا كانت محصنة، فتقتل للحراة كما تقتل للزنا بالرجم.

٤- أنه لا فرق بين المباشرة والتسبب في حق الرجل والمرأة؛ فإذا باشرت في القتل، أو أخذ المال، ثبت حكم المحاربة في حق من معها، لأنهم ردها، وكذلك العكس.

#### المناقشة والترجيح:

ناقش الأئمة الثلاثة ومن وافقهم أدلة الحنفية على اشتراط الذكورة في حد الحراة بها يأتي:

١- أن الاستدلال بضعف المرأة، وعدم قدرتها على المحاربة، ليس حجة بعد ثبوت الحراة في حقها، وإنما ذلك قد يكون دليلا في حال التهمة، واشتراكها - هنا - ثابت بالدليل القاطع، فيجب استيفاء الحد منها.

٢- أن عدم مساواة الرجل للمرأة في الغنمة، لا يستلزم عدم مساواتها له في العقوبة، ما دام قد اشتركا في قطع الطريق؛ لأن نصيب المرأة؛ وإن كان أقل من نصيب الرجل، فقد نص عليه الشارع، كما نص عليه في الإرث، أما عقوبة قطع الطريق فقد وجبت عامة بالنص جزاء لمن حارب الله ورسوله، وسعى في الأرض فسادا<sup>(١)</sup>.

٣- أن قياس المرأة على الصبي والمجنون قياس مع الفارق؛ فالمرأة البالغة العاقلة مكلفة بنص الشرع، وحد الحراة واجب على المكلف مباشرة أم ردها، فالمحاربون هم المكلفون الملتزمون، ولو أنثى<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: نيل الأوطار للشوكاني، ج ٧، ص ٣١٨.

(٢) منتهى الإرادات، ج ٢، ص ٤٩٠.

وبهذه المناقشة لأدلة الحنفية، يترجح عندي - والله أعلم - ما يراه الأئمة الثلاثة، وهو: أن اشتراك المرأة مع المحاربين، لا أثر له في درء الحد عنهم، فالذكرة ليست شرطاً في حد الحاربة<sup>(١)</sup>، وذلك لما يأتي:

١ - الإجماع على أن المرأة العاقلة البالغة مكلفة شرعاً بأداء الواجبات، واجتناب ما نهى الله عنه ورسوله، وقد جاءت التكاليف الشرعية بلفظ عام يشمل الرجال والنساء، ولم يرد نص يخص المرأة من عموم النص في حد الحاربة.

٢ - أن القتال كما هو ممكن، ومتوقع من الرجل، فهو كذلك ممكن ومتوقع من المرأة وخاصة بعد ما تنوعت الأسلحة، وسهل استعمالها.

٣ - أن ما ذكره الأئمة الثلاثة من الأدلة كلها قوية، ولم يرد ما يعارضها.

وقد أشار الإمام أبو يعلى الفراء رحمه الله إلى علة تفاوت الحكم في حد الحاربة بقوله: «إذا اجتمعت فئة من أهل الفساد على شهر السلاح، وقطع الطريق، وأخذ الأموال، وقتل النفوس، وقتل السابلة، فحدودهم مرتبة باختلاف أفعالهم، لا باختلاف صفاتهم»<sup>(٢)</sup>.

(١) استثنى: (الدردير) - من فقهاء المالكية - عقوبة النفي والصلب في حق المرأة، فقال: «وأما المرأة فلا

تنفي ولا تصلب، وإنما حدها القتل أو القطع من خلاف»، ووجهه: أن المرأة عورة لا يجوز النظر إليها وهي مصلوبة، ولا تنفي إلى غير بلدها حفاظاً عليها. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير،

ج ٤، ص ٣٥٠.

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى، ص ٥٧.



الفصل العاشر

## الشبهات المسقطّة للحدود

وفيه تمهيد ومبحثان؛

المبحث الأول؛ في تأصيل قاعدة «درء الحدود بالشبهات».

المبحث الثاني؛ في ذكر أمثلة من الشبهات الدارئة للحدود.

---

---





## تمهيد

اتسمت الشريعة الإسلامية السمحة في مبادئها، وقيمها، وأحكامها، بتحقيق العدل والمساواة بين الناس؛ وذلك بجلب المنفعة لهم، ودفع المفسدة عنهم، وهو من أهم مقاصد التشريع الإسلامي.

ومن باب العدل أن رتب الله - سبحانه وتعالى - على جرائم الحدود عقوبات مشددة تناسب تلك الجرائم زجرا لرتكيبها وغيرهم من الوقوع في مثلها، وردعا لهم عن الاستمرار فيها.

وقد حرم الإسلام على المسلم دم أخيه المسلم، وعرضه وماله، إلا بحقه الثابت قطعاً، الذي لا شبهة فيه، ولعظم شأن هذا الحق جعل الإسلام لثبوته قيوداً لا بد منها، بل شدد في الوسائل المثبتة لجرائم الحدود، فوازن شدة العقوبة بتوفر أسبابها الموجبة لها.

ومن أمثلة ذلك: أن الزنا لا يثبت إلا بأربعة شهود عدول، قال تعالى: ﴿...فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ...﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةٍ شُهَدَاءَ...﴾<sup>(٢)</sup>، فقد جعل الله لقبول الشهادة بالحدود شروطاً كفيلة باستبعاد كل ادعاء أو خطأ، أو اتهام.

كما شرع الإسلام مبدأ درء الحدود بالشبهات تقليلاً لنسبة الجريمة، والحد من شيعها بين المجتمعات.

ولتفصيل القول في هذه المسألة، نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

(١) سورة النساء، الآية [١٥].

(٢) سورة النور، الآية [٤].

## المبحث الأول

## تأصيل قاعدة درء الحدود بالشبهات

وفيه ثلاثة مطالب:

## المطلب الأول

## التعريف بالدرء، والشبهة

أولاً، في اللغة:

(أ) الدرء في اللغة يطلق على عدة معان<sup>(١)</sup>:

- ١- يطلق ويراد به الدفع، يقال: درأه يدرأه درءاً، أي: دفعه يدفعه دفعا، ويقال: تدارأتم، أي: تدافعتم وتخالفتم، وهو المعنى المشهور في استعماله.
- ٢- يطلق ويراد به الميل والعوج؛ وهذا خاص بالقناة والعصا، ونحوهما.
- ٣- يطلق ويراد به الانتشار، يقال: اندرأ الحريق، أي: انتشر.

(ب) الشبهة في اللغة: تطلق على الالتباس، يقال: اشتبهت الأمور وتشابهت، بمعنى التبس، ولم تظهر، ولم تتميز، والمشتبهات من الأمور المشكلات، والمتشابهات: المتماثلات، يقال: تشبه فلان بكذا، واشتبه عليه كذا، أي: أشكل والتبس عليه الأمر<sup>(٢)</sup>.

ثانياً، في الشرع:

(أ) الدرء في الشرع<sup>(٣)</sup>: يراد به ما يراد به في اللغة، وهو: الدفع والمنع، وفي اصطلاح

(١) انظر: لسان العرب، ج ١، ص ٧١، القاموس المحيط، ج ١، ص ١٤، مختار الصحاح، ص ٢٠١.

(٢) انظر: المصباح المنير، ج ١، ص ٣٢٤، مختار الصحاح، ص ٣٢٨.

(٣) جاء ذكر الدرء في القرآن الكريم في خمسة مواضع، وهي:

١- قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَرَأْتُمْ فِيهَا.....﴾ [البقرة: ٧٧].

٢- قوله تعالى: ﴿...قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٨].

٣- قوله تعالى: ﴿...وَيَذَرُوكَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ أُولَئِكَ هُمْ عُقَى الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢].

٤- قوله تعالى: ﴿...وَيَذَرُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ وَمِمَّا رَزَقْنَهُمْ يُفْقِرُونَ﴾ [القصص: ٥٤].

٥- قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُوكَ الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ تَعْبُدَ إِلَهًا إِلَّا اللَّهُ إِنَّهُ لَكَاذِبٌ كَذِيبٌ﴾ [النور: ٨].

الفقهاء - في كتاب الحدود - هو دفع الحد ومنعه لسبب مخصوص، كالشبهة القوية المحتملة، مما سيأتي بيانه في هذا الفصل.

(ب) والشبهة في إصطلاح الفقهاء: هي: ما يشبه الثابت وليس بثابت، أو هي وجود المبيح صورة لا حقيقة<sup>(١)</sup>.

واشترط الفقهاء للشبهة الدارئة للحد أن تكون قوية في تأثيرها على الجناية، وإلا فلا أثر لها في درء الحدود<sup>(٢)</sup>.

ووجود الشبهة من حيث القوة والضعف راجع إلى اجتهاد الحاكم ونظره، فليس لها ضابط محدود، مما ينتج عنه تعدد الشبهات، وكثرة فروعها، وهي الشبهات المحتملة، لا مطلق الشبهات<sup>(٣)</sup>.

ولما كانت الشبهة غير واضحة الدليل، وغير محدودة بنوع أو كيفية، ووجودها لا يمنع وجود ما يثبت به الحد، لذا لم تصل الشبهة إلى درجة المانع الحقيقي الذي لا يجب معه الحد، كعدم التكليف، ومن هنا ندرك الفرق بين درء الحد لشبهة من الشبهات، وبين عدم وجوبه لمانع شرعي.

#### ما يقبل الدرء من الحدود:

الحدود الشرعية ليست على درجة واحدة من حيث تأثيرها بالشبهات الدارئة للحد، وإنما تتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث الدرء بالشبهة.

(١) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٦، الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ١٢٧.

(٢) خرج بهذا الشرط شبهة المستأجرة للزنا - عند أبي حنيفة - لانتفاء الملك والعقد، وعقد الإجارة باطل لا يورث شبهة مؤثرة، كما لو اشترى خراً فشرها، قال ابن رشد في رد هذه الشبهة: «وقوله في ذلك ضعيف ومرغوب عنه»، المبسوط، ج ٩، ص ٥٨، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٥، المغني، ج ٨، ص ٢١١، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٤٦.

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ١٢٣، نيل الأوطار، ج ٧، ص ١١٨.

وقد دل الاستقراء من النصوص الشرعية على أن حد الزنا، والسرقه، من أوسع الحدود الشرعية، وأكثرها بالشبهات الدائرة للحد، والمتبع لكتب الفقه يجد هذه الظاهرة أكثر وضوحاً، لما تناولته من عدة فروع في هذين الحدين.

وهذا لا يعني أن باقي الحدود الشرعية خالياً من أمكن حدوث الشبهات، لكنها قليلة بالنسبة لحد الزنا والسرقه.

لهذا اهتم الفقهاء - رحمهم الله - بدراسة هذين الحدين دراسة مفصلة، وقسموا ما في الحدود من الشبهات إلى عدة أقسام<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني حكم درء الحد بالشبهات

#### تمهيد:

انعقد إجماع الأمة على حجية السنة النبوية، وأنها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، وهي أصل في استنباط الأحكام الشرعية، قال الشاطبي رحمه الله: «ولا ينبغي في الاستنباط

(١) قسم فقهاء الحنفية، والشافعية، الشبهات الواردة على الحدود تقسيماً عاماً، فهي عند الحنفية ثلاثة أقسام:

(أ) شبهة في الفعل: كوطء الرجل جارية زوجته ظاناً حلها له.

(ب) شبهة في المحل: كسرقه الأب من مال ابنه، ووطئه لجاريته.

(ج) شبهة في العقد: عند أبي حنيفة خاصة، كالعقد على المحرمات من النكاح.

وقسمها فقهاء الشافعية إلى ثلاثة أقسام، وهي:

(أ) شبهة في المحل: كوطء الرجل زوجته، وهي حائض.

(ب) شبهة في الفاعل: كمن وجد على فراشه امرأة فوطئها ظاناً أنها زوجته.

(ج) شبهة في الطريق: وهو الحكم المختلف فيه عند الفقهاء، كالوطء في نكاح بلا شهود.

ولم يهتم فقهاء المالكية والحنابلة بهذا التقسيم، وإنما ذكروا أمثلة تلك الشبهات، كما سيأتي. فتح القدير، ج ٤، ص ٢٥١، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٢٦، المبسوط، ج ٩، ص ٨٨، معين الأحكام، ص ٣٩٨، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ١٢٣، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٤٤، حاشية الباجوري، ج ٢، ص ١٤٧.

من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه وبيانه، وهو السنة<sup>(١)</sup>، وقال الشافعي رحمه الله: (وما سن رسول الله ﷺ فيما ليس لله فيه حكم، فبحكم الله سنه)<sup>(٢)</sup>.

فالسنة في معناها راجعة للكتاب، وقد دلت على مسائل وأحكام في الحدود الشرعية لم يرد لها ذكر في القرآن، كرجم الزاني المحصن، وقاعدة درء الحد بالشبهة القوية.

رأي الفقهاء في درء الحد بالشبهة:

أولاً: اتفق أئمة الفقهاء الأربعة (أبو حنيفة، مالك، الشافعي، أحمد) على أن الحدود تدرأ بالشبهات، إذا كانت الشبهة قوية التأثير على ركن الجريمة، أو شرطها، أو طرق إثباتها.

واستدلوا على ذلك بما يأتي:

١ - الأحاديث المروية عن النبي ﷺ في هذا الباب، وهي كثيرة، نذكر منها:

(أ) حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام لأن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة)<sup>(٣)</sup>.

(ب) حديث ابن عباس رضي الله عنهما: قال: قال رسول الله ﷺ: (ادروا الحدود بالشبهات)<sup>(٤)</sup>.

(١) الموافقات للشاطبي، ج ٣، ص ٣٦٩.

(٢) الرسالة للشافعي، ص ٨٨.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، باب ما جاء في درء الحدود، ج ٢، ص ٤٣٨ برقم ١٤٤٧، وأخرجه الدارقطني في سننه، ج ٣، ص ٨٤، كتاب الحدود، وأخرجه الحاكم في المستدرک، ج ٤، ص ٣٨٤، كتاب الحدود، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٢٣٨.

(٤) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٢٣٨ بلفظ: (ادروا الحدود بالشبهات وادفعوا القتل عن المسلمين)، وقال: «إنه أصح ما فيه». وانظر: كشف الخفاء، ج ١، ص ٧٣، تلخيص الحبير، ج ٤، ص ٦٣.

(ج) حديث علي بن أبي طالب عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: (ادفعوا الحدود، ولا ينبغي للإمام أن يعطل الحدود)<sup>(١)</sup>.

(د) حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: (ادفعوا الحدود ما وجدتم لها مدفعاً)<sup>(٢)</sup>.

٢- الآثار المروية عن الصحابة رضي الله عنهم، ومنها:

(أ) قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (لأن أعطل الحدود بالشبهات أحب إلي من أن أقيمها بالشبهات)<sup>(٣)</sup>.

(ب) ما روى عن سعيد بن المسيب قال: ذكرنا الزنا بالشام، فقال رجل: زنت البارحة، فقالوا: ما تقول؟ قال: ما علمت أن الله حرمه، فكتبوا بذلك إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكتب إليهم: (إن كان عالماً فحدوه، وإن لم يكن قد علم فأعلموه، فإن عاد فحدوه)<sup>(٤)</sup>.

(ج) ما جاء عن عثمان بن عفان رضي الله عنه<sup>(٥)</sup>، أنه عزر جارية زنت وهي أعجمية، وادعت

(١) أخرجه الدارقطني في سننه، ج ٣، ص ٨٤، كتاب الحدود، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨،

ص ٢٣٨، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، ج ٧، ص ٤٠٢،

وانظر: كنز العمال، ج ٥، ص ٣٠٩، نصب الراية، ج ٣، ص ٣٠٩.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ١١٢، باب الستر على المؤمن. وانظر: كنز العمال،

ج ٥، ص ٣٠٩.

(٣) نصب الراية، ج ٣، ص ٣٣٣، عن طريق ابن أبي شيبة في مصنفه، وانظر: كنز العمال، ج ٥، ص ٣٩٩.

(٤) مصنف عبد الرزاق، ج ٧، ص ٤٠٣، كنز العمال، ج ٥، ص ٤١٦.

(٥) هو: عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي، ولد بعد الفيل بست سنين، أسلم

قديماً على يد أبي بكر، وتولى تجهيز جيش العسرة، وهو أول من هاجر إلى الحبشة، بويع بالخلافة بعد

مقتل عمر سنة ٢٤هـ، وقتل سنة ٣٥هـ، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة. الإصابة، ج ٢، ص ٤٦٢.

الجهل، فقال عثمان رضي الله عنه: (أراها تستسهل به كأنها لا تعلمه، وليس الحد إلا على من علمه)<sup>(١)</sup>.

ثانياً: ذهب الإمام ابن حزم الظاهري رحمه الله، وكثير من فقهاء المذهب الظاهري: إلى أن الحدود لا تدرأ بالشبهات، وإنما يجب تنفيذها على من وجبت عليه، ولا أثر لما يعترى الحد من شبهات على استيفائه.

وعلل ابن حزم رأيه هذا: بأن الآيات الدالة على وجوب إقامة الحد كلها جاءت عامة مبينة لعقوبة كل حد، ولم تستثن شيئاً وجدت فيه شبهة.

ولو كانت الشبهة تدرأ الحد، لذكره الله سبحانه وتعالى فقد قال سبحانه: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي أَلْكِتَابِ مِن شَيْءٍ...﴾<sup>(٢)</sup> الآية، وقال سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾<sup>(٣)</sup> الآية.

فكما أن الحدود لا تقام بالشبهة فكذلك لا تدرأ بالشبهة، قال ابن حزم: «إن من جهل أحرام هذا الشيء أم حلال؟ فالورع أن يمسك عنه، ومن جهل أفرض هو أم غير فرض؟ فحكمه ألا يوجبه، ومن جهل أوجب الحد أم لم يجب؟ ففرضه ألا يقيمه»<sup>(٤)</sup>.

فالإمام ابن حزم رحمه الله خالف قول أئمة الفقهاء الأربعة في القول بدرء الحد بالشبهة، وقال: «إنه قول لم يأت به قرآن، ولا سنة، وإنما جاء القرآن والسنة بتحريم دم المسلم وبشرته، حتى يثبت عليه حد من حدود الله، فإن ثبت لم يحل درؤه أصلاً، فيكون عاصياً لله تعالى»<sup>(٥)</sup>.

(١) مصنف عبد الرزاق، ج ٧، ص ٤٠٣، كنز العمال، ج ٥، ص ٤١٧.

(٢) سورة الأنعام، الآية [٣٨].

(٣) سورة مريم، الآية [٦٤].

(٤) المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٦٢، ٢١١.

(٥) المصدر السابق.

مناقشة ابن حزم لأدلة الجمهور، والرد عليها:

ناقش الإمام ابن حزم رحمه الله ما استدل به جمهور الفقهاء على درء الحدود بالشبهات،

بما يأتي:

أولاً: أن ما روي بلفظ: (ادرءوا الحدود) مردود من ثلاثة أوجه:

(أ) أن هذا اللفظ روى من طرق كلها ضعيفة، وفي سند بعضها من لا يحتج

به<sup>(١)</sup>.

ويجاب عنه: بأن الحديث روى من عدة طرق، فقد روي مرفوعاً إلى النبي ﷺ عن

ابن عباس، وعلي ابن أبي طالب، وابن عمر رضي الله عنهما، وروي موقوفاً على عقبة بن عامر<sup>(٢)</sup>،

ومعاذ بن جبل<sup>(٣)</sup>، وعمر بن الخطاب، وعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها. وتعدد الروايات يقوي

بعضها بعضاً، وما كان منها موقوفاً لا يقدح في الاحتجاج به، لأن الموقوف في مثل هذا

له حكم المرفوع؛ فمن غير المعقول أن يقول صحابي في قضية بهذه الخطورة بمجرد رأيه

(١) قال ابن حزم: أما ما روى من طريق عبدالرزاق فمرسل، والذي من طريق عمر كذلك؛ لأنه عن

إبراهيم النخعي، ولم يولد إبراهيم إلا بعد موت عمر، والذي عن ابن مسعود مرسل، لأنه من

طريق القاسم بن عبدالرحمن ابن عبدالله بن مسعود، وروى من طريق إبراهيم بن الفضل عن

عبدالله بن دينار عن ابن عمر، وإبراهيم ساقط. المحلى، ج ١٣، ص ٦٢.

(٢) هو: عقبة بن عامر بن عيس بن عمرو بن قيس الجهني، الصحابي المشهور، أحد من جمع

القرآن، وشهد صفين مع معاوية، وتولى إمرة مصر، وتوفي فيها سنة ٥٨ هـ. الإصابة في تمييز

الصحابة، ج ٢، ص ٤٨٩.

(٣) هو: أبو عبدالرحمن معاذ بن جبل الأنصاري الخزرجي، شهدا بدرًا والمشاهد كلها، وتولى إمرة

اليمن زمن النبي ﷺ وتوفي متأثرًا بالطاعون في الشام، سنة ١٧ هـ. الإصابة في تمييز الصحابة،

ج ٣، ص ٤٢٧.



لو لم يكن علمه أو سمعه من رسول الله ﷺ، ثم إن لفظ: (ادءوا) قد اشتهر في زمن الصحابة، ولم يرو عن أحد منهم خلافه<sup>(١)</sup>.

(ب) إن هذا اللفظ إن استعمل أدى إلى إبطال الحدود جملة، وهذا خلاف الإجماع، وخلاف ما جاء به الكتاب والسنة.

ويجيب عنه: بأنه قول غير مسلم به؛ إذ لا يحل لأحد كائنا من كان أن يعطل حدا من حدود الله بعد ثبوته، وخلوه من الموانع والشبهات، وإنما قولنا بدرء الحد بالشبهة؛ إنها هو على سبيل الاحتياط في الحكم بالحد، والتريث فيه، وهذا لا يؤدي إلى إبطال الحدود، وإنما يعمل على تقليل نسبة الجريمة والحد من شيوعها<sup>(٢)</sup>.

(ج) إن لفظ: (ادءوا) باطل لا أصل له، ولا سبيل لأحد إلى استعماله، لأن ليس فيه بيان تلك الشبهات.

ويجيب عنه: بأن هذا قول غير مسلم به - أيضا - فقد ورد الشرع بكل ما من شأنه الاحتياط في إثبات الحدود؛ إذ أن العقوبة المتكاملة تستدعي جناية متكاملة، وحدوث الزنا - مثلا - لا يتكامل جناية إلا عند انتفاء الشبهة.

ومثل هذا الأصل وارد في الشرع: فالله سبحانه وتعالى لم يوجب القود في قتل الخطأ، وجعل العذر للجاهل والمكره في كثير من الأحكام، قال تعالى في حكم المرتد: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ....﴾<sup>(٣)</sup> الآية.

(١) قال العجلوني: هذا الحديث: (ادءوا الحدود) مما اشتهر على الألسنة. كشف الخفاء، ج ١، ص ٧٣.

(٢) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٢٤٩، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٤.

(٣) سورة النحل، الآية [١٠٦].

وفي حديث ابن عباس رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكروها عليه)<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ١، ص ٦٣٠، باب طلاق المكره والناسي، وأخرجه الدارقطني في سننه، ج ٤، ص ١٧٠، رقم (٣٣)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٣٣٥. وقد روى الحديث بعدة ألفاظ، منها: (رفع عن أمتي)، ومنها: (إن الله تجاوز لأمتي)، ومنها: (إن الله تجاوز عن أمتي)، ومنها: (عفي لأمتي).

وقد ضعفها بعضهم، قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عنها، فقال: هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة».

وروى الحديث - أيضاً - من عدة طرق: فقد روى عن ثوبان، وأبي الدرداء، وأبي ذر الغفاري، وأخرجه الدارقطني عن الأوزاعي، عن عطاء بن عبيد بن عمير، عن عبدالله بن عباس، عن النبي ﷺ.

قال ابن شهاب الدين الحنبلي: «وهذا إسناد صحيح في ظاهر الأمر، ورواته كلهم محتج بهم في الصحيحين».

وصححه السيوطي في الجامع الصغير، ص ٦٨، وقال العجلوني: «ومجموع هذه الطرق تظهر أن للحديث أصلاً».

وقد استشهد به الإمام النووي في الطلاق، وقال: حديث حسن، وتعقبه المناوي في فيض القدير، فقال: «ولم يسلم له ذلك؛ بل اعترض باختلاف فيه وتباين الروايات».

والحق: أن الحديث وإن كان فيه مقال، فإن تعدد الطرق يقوي بعضها بعضاً، وقد دل الحديث على رفع الإثم عن المكره والناسي، فلا يترتب على فعلها عقوبة في الآخرة، وإذا كان الأمر كذلك: فإن كون الإكراه شبهة في درء العقوبة الحدية في الدنيا أولى.

انظر: علل الحديث لابن أبي حاتم، ج ١، ص ٤٣١، جامع العلوم والحكم، ص ٣٢٥، وكشف الخفاء، ج ١، ص ٥٢٢، فيض القدير، ج ٤، ص ٣٥.

ثانيا: أن الأحاديث الأخرى المروية عن النبي ﷺ، والآثار المروية عن أصحابه - في درء الحد بالشبهة - كلها لم يصح فيها عن النبي نص ولا كلمة، وإنما هي عن بعض أصحابه من طرق كلها لا خير فيها<sup>(١)</sup>.

ويجاب عنه بما يأتي:

١ - أن تلك الأحاديث، والآثار المروية في درء الحد بالشبهة، إن كان في إسنادها مقال - كما يقوله ابن حزم - فإن بعضها يشد بعضا، فيحصل الاطمئنان إلى ما دلت عليه، ولقد تلقته الأمة بالقبول، وعمل بها جماهير العلماء في مختلف الأزمنة والأمكنة، فقد نقل ابن قدامة رحمه الله عن ابن المنذر قوله: «أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن الحدود تدرأ بالشبهات»<sup>(٢)</sup>.

٢ - أن الإمام ابن حزم رحمه الله اقتصر على إيراد بعض النصوص التي لا تخلو من مقال، وغفل عما هو أقوى منها في الاحتجاج على درء الحد بالشبهة، وهو: فعل النبي ﷺ، وأصحابه من بعده، مما هو صحيح لا مجال للشك فيه.

مثال ذلك: قول النبي ﷺ لماعز الأسلمي: (لعلك قبلت، لعلك لمست، لعلك غمزت)<sup>(٣)</sup>، كل ذلك يلقيه أن يقول: (نعم)، بعد إقراره بالزنا، وليس لذلك فائدة إلا كونه إذا قالها درئ عنه الحد، فكان هذا المعنى مقطوعا بثبوته من جهة الشرع<sup>(٤)</sup>.

(١) المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٦٢، ٦٣.

(٢) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٨٤.

(٣) سبق تخريجه في ص ٢٠٢ من الكتاب.

(٤) انظر: فتح القدير لابن الهمام، ج ٤، ص ٢٤٩.

### ترجيح قول الجمهور:

إن ما ذهب إليه جمهور العلماء - ومنهم الأئمة الأربعة - هو القول الراجح في حكم درء الحد بالشبهة القوية، وذلك لما يأتي:

- ١ - موافقة هذا القول للمنقول والمعقول، كما هو واضح في مناقشة جمهور العلماء لأدلة ابن حزم، وردهم على اعتراضاته، مما جعل قولهم سليماً قوي الحجة.
- ٢ - أن الواقع زمن النبي ﷺ وأصحابه من بعده يشهد لذلك؛ كقول النبي ﷺ لما عَزَّ الْأَسْلَمِي: (لعلك قبلت، لعلك لمست...) الحديث<sup>(١)</sup>.

وقوله ﷺ للسارق الذي سرق، ولم يوجد معه متاع: (ما إخالك سرقت)<sup>(٢)</sup>. ليرجع عن إقراره فيدراً عنه الحد.

وقد روى عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، رضي الله عنهم أنهم درؤوا الحدود بالجهالة والإكراه<sup>(٣)</sup>.

فهذه الحوادث وما شابهها تؤيد: أن الحدود تدرأ بالشبهات؛ لا سيما بعد تصحيح حديث: (ادرأوا الحدود بالشبهات)<sup>(٤)</sup>. فلم يبق مجال للشك في هذا الأصل لوروده في

(١) سبق تخريجه في ص ٢٠٢ من الكتاب.

(٢) سبق تخريجه في ص ٢٠٢ من الكتاب.

(٣) انظر: ص ٢٧٩-٢٨٠ من الكتاب.

(٤) قال ابن حجر: وأصح ما في حديث سفيان الثوري عن عاصم عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود قال: (ادرأوا الحدود بالشبهات، ادفعوا القتل عن المسلمين ما استطعتم). وقال البيهقي أيضاً: «إنه أصح ما فيه»، وقال العجلوني: «اشتهر على الألسنة». انظر: تلخيص الحبير، ج ٤، ص ٦٣، كشف الخفاء، ج ١، ص ٧٣، السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٣٨.

الشرع، وموافقته للإجماع<sup>(١)</sup>.

وإن حصل خلاف بين الفقهاء - في هذا الأصل - فهو خلاف في الفروع فقط، تبعا لمراتب الشبهات من حيث القوة والضعف.

### المطلب الثالث

#### الحكمة من مشروعية درء الحدود بالشبهات

اقتضت حكمة الشارع الحكيم شرعية عقوبات الحدود، لتكون خير زاجر وراذع عن ارتكاب موجباتها، ولما كانت جرائم الحدود جرائم بشعة ذات خطر عظيم على المجتمع الإسلامي، شدد الإسلام في نوع العقوبة ليناسب ذلك أثر الجريمة. لهذا شرعت قاعدة درء الحدود بالشبهات؛ للتثبت في استحقاق الجاني لهذه العقوبة، فلا يعاقب إلا في حد قطعي لا شبهة فيه، لئلا يعاقب البرئ بذنب غيره، فلا تزر وازرة وزر أخرى.

(١) ذكر الدكتور/ محمد سليم العوا في كتابه: "في أصول النظام الجنائي": أن قاعدة (درء الحدود بالشبهات) قاعدة فقهية، لا نصية.

وأجيب على هذا القول بجوابين:

الأول: أن القاعدة الفقهية لا تخلو من نص تبنى عليه، فالقواعد الفقهية كلها مبثقة عن نصوص شرعية، فمثلا: (المشقة تجلب التيسير) لها أصل في الشرع، كما في قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا...﴾ الآية. [البقرة: ٢٨٦]، وقوله ﷺ: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)، وهكذا في كل قاعدة شرعية لوتبعتها لوجدنا لها أصلا في الشرع، فكذلك قاعدة: «درء الحدود بالشبهات».

الثاني: أن الأحاديث والآثار المروية عن النبي ﷺ وأصحابه في درء الحدود بالشبهات متعددة الطرق، وإن كان في بعضها مقال، فإن كثرة طرقها يقوى بعضها بعضا، لا سيما وأن رواتها محتج بهم في الصحيحين، وقد روى بعضها مرفوعا إلى النبي ﷺ ولم يرو عن أحد من الصحابة خلاف ذلك، فلا وجه إذا لتضعيفها.

وإذا كان هذا مقصدا من مقاصد التشريع الإسلامي في عقوبات الحدود، فالقول بدرء الحدود بالشبهات يحقق تلك الغاية العادلة، ففيه تضيق للعقاب في أضيق نطاق.

فحسب المؤمنين أن تكون هناك يد واحدة مقطوعة ولو كل عام، ليكون ذلك مانعا وزاجرا يجعل كل سارق يترقب هذا المصير، فيمتنع عن سرقة.

وفضلا عن ذلك، فإن عقوبات الحدود عقوبات متناهية في الشدة، فتعين ألا يحكم بها إلا على جريمة خالية من أي شبهة يمكن اعتبارها عذرا لارتكاب الجاني ذلك الفعل، وبهذا يحصل الحد من شيوخ الفاحشة، ويتحقق الأمن والطمأنينة للمجتمع، وفي هذا المعنى يقول الشيخ أبوزهرة: «إن الأخذ بمبدأ الشبهة الدارئة للحد القصد منه هو أن تكون شريعة الحد قائمة والتنفيذ القليل منها صالحاً لإنزال النكال بالمذنبين»<sup>(١)</sup>.

ومن هذا يتضح أن في درء الحد بالشبهة سبيلا إلى تبرئة المتهم من العار الذي لحق به، وهو منه برئ، ولأن يخطئ الإمام في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة. وهذا يدل في جملة على ساحة الشريعة الإسلامية، وحرصها الأكيد على حفظ حقوق الإنسان.

(١) العقوبة لأبي زهرة، ص ٢١٩.

## المبحث الثاني

## أمثلة من الشبهات الدارئة للحدود

ترجع لنا - مما سبق - أن الحدود تدرأ بالشبهات، وقد ذكر الفقهاء - رحمهم الله تعالى - شبهات كثيرة في مختلف الحدود الشرعية تجل عن الحصر؛ وخاصة في الفقه الحنفي الذي يعتبر أوسع المذاهب الفقهية في باب الشبهات.

وما ذكره الفقهاء من الشبهات ليس على درجة واحدة من حيث القوة والضعف، وكثرة الوقوع، لذا اخترت من بين تلك الشبهات أقواها وأكثرها وقوعاً في الحياة العملية، وذلك على سبيل المثال، لا الحصر، وهي كما يلي:

## الشبهة الأولى: شبهة الملك:

تعتبر هذه الشبهة من أهم الشبهات الدارئة للحدود، فقد اهتم بها الفقهاء اهتماماً بالغاً، فجعلوا من شرط وجوب الحد كونه خالياً من الملك أو شبهته.

ولا خلاف بين أئمة الفقهاء الأربعة في أن شبهة الملك القوية تدرأ الحد، وإنها خلافهم فيما يعتبر شبهة ملك تقوى على درء الحد، نظراً لتفاوت الشبهات من حيث القوة والضعف، قال ابن رشد: «واتفقوا على أن شبهة الملك القوية تدرأ الحد»<sup>(١)</sup>.

وشبهة الملك: من الشبهات الطارئة على ركن الجريمة في الحدود الشرعية وتحقق - غالباً - في حدى الزنا والسرقة، وذلك لما يأتي:

١ - أن الزنا يراد به الوطء المحرم من كل وجه، ووجود شبهة الملك في الوطء يدل على وجود صورة المبيح للوطء، كوطء الجارية المشتركة، وإذا وجدت صورة المبيح في الوطء من وجه، لم يتحقق ركن جريمة الزنا؛ وهو الوطء المحرم.

(١) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٤.

٢- إذا كان للسارق في الشيء المسروق ملك أو شبهته، لم يتحقق ركن السرقة؛ وهو: الأخذ على وجه الخفاء؛ لأن ما فيه الملك أو شبهته لا يحتاج - عادة - إلى مسارقة الأعين، والتصرف بخفية.

والقطع عقوبة السارق، فيستدعي ذلك كون الفعل جنائية محضة، وأخذ السارق للشيء المملوك له أو ما فيه شبهته لا يقع جنائية توجب عليه القطع؛ وإنما يورث ذلك شبهة في ركن السرقة تدرأ الحد عنه.

وكما تتحقق شبهة الملك في حدى الزنا والسرقة، تتحقق - كذلك - في حد الحراة؛ صورته: إذا أخذ المحارب من المال الشائع الذي يملك بعضه، ولم يقتل نفساً، ففعله هذا أشبه حد السرقة، فيدرأ عنه القطع لشبهة الملك، لأنه مالك لجزء من المال ملكية صحيحة. ولشبهة الملك صور عديدة يتفاوت حكمها عند الفقهاء بحسب مراتبها، وأهم هذه الشبهات ما يأتي:

#### أولاً: في حد الزنا:

توسع الفقه الحنفي في ذكر الشبهات الواردة في حد الزنا، ومما ذكره الفقهاء من شبهات الملك في حد الزنا ما يأتي:

١- وطء الجارية المشتركة: اتفق الفقهاء الأربعة<sup>(١)</sup>، على أن من وطئ أمة له فيها شرك، درئ عنه الحد وإن كان يعلم حرمتها له.

وحكى ابن قدامة رحمه الله خلاف أبي ثور في هذه المسألة، فقال: «ويرى أبو ثور أنه يجد عليه الحد؛ لأن وطأه زنا؛ إذ الملك - هنا - غير مبيح للوطء»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: المبسوط، ج ٩، ص ٨٧، المدونة الكبرى، ج ٦، ص ٢٠٣، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٤٤،

كشف القناع، ج ٦، ص ٩٧.

(٢) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٥٥.



وهذا القول لا يقوى على معارضة قول جمهور العلماء؛ فهو مردود؛ لأن الزنا الموجب للحد هو الوطء المحرم، ووطء الجارية المشتركة وطء في ملك؛ بدليل أنها لوجاءت بولد فادعى نسبه ثبت نسبه، وصارت أم ولده.

والملك - بأصل الشرع - مبيح لوطء الأمة، ووجود جزء منه يورث شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات.

٢ - وطء الأب جارية ابنه: هذه شبهة قوية تدرأ الحد عن الواطئ، فالأب إذا وطئ جارية ابنه، لا يحد بهذا الوطء لشبهة الملك، وهو قول جمهور العلماء، ومنهم الأئمة الأربعة<sup>(١)</sup>، ووجه قولهم هذا ما يأتي:

(أ) أن الجارية مال الابن، والابن وماله لأبيه، لحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: أن رجلاً قال: يا رسول الله إن لي مالا وولداً، وأبي يريد أن يجتاح مالي، فقال الرسول ﷺ: (أنت ومالك لأبيك)<sup>(٢)</sup>.

فقد أضاف النبي ﷺ الابن وماله للأب بحرف اللام، وهذا يقتضي حقيقة الملك، وإباحة التصرف<sup>(٣)</sup>، ولما كان الأب - في الحقيقة - لا يملك ابنه ملكاً محضاً من كل وجه؛ أورث هذا شبهة في درء الحد عنه، إذا وطئ جارية ابنه.

(١) انظر: بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٣٥، المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٠٩، المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٥٥، المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٢٦٩، المغني، ج ٨، ص ١٨٥، الإنصاف، ج ١٠، ص ١٨١.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٤٤ - باب مال الرجل من مال ولده. وأخرجه ابن حبان في صحيحه، ج ١، ص ٣٨٢، من حديث عائشة.

(٣) قال الشوكاني: «قال ابن رسلان: اللام للإباحة، لا للتمليك، فإن مال الولد له، وزكاته عليه، وهو موروث عنه». نيل الأوطار للشوكاني، ج ٦، ص ١٥.

وقد حكى ابن رشد رحمه الله إجماع الفقهاء على ذلك، فقال: «ولأن القائلين بانتفاء الحد في عصر مالك والأوزاعي ومن وافقهما قد اشتهر قولهم، ولم يعرف له مخالف، فكان إجماعاً»<sup>(١)</sup>.

والقياس يدل عليه: فقد اتفق جمهور الفقهاء على أن الأب لا يقاد بولده<sup>(٢)</sup>، لحديث: (لا يقاد الوالد بالولد)<sup>(٣)</sup>. فمن الأولى سقوط الحد عنه بوطئه جارية ابنه. وإذا درى الحد عن الأب، فالحد يدرأ - أيضاً - عن الجارية؛ لأن الحد انتفى عن الراطئ بشبهة الملك، فينتفي عن الموطوءة كذلك، كالجارية المشتركة، ولأن الملك - هنا - من قبيل المتضايقات؛ إذا ثبت في أحد المتضايقين ثبت في الآخر، فكذلك شبهته. وحكم الجد في هذه المسألة حكم الأب، فلا يجد بوطء أمة ابن ابنه؛ لأن الجد أب في كثير من الأحكام.

وقد ذكر فقهاء الحنفية شبهات أخرى قالوا: بدرء الحد؛ وذلك كوطء المرتهن الجارية المرهونة؛ لأن الراهن ملك الدين المرتبط بالجارية المرهونة، فأصبحت كالجارية المبيعة إذا وطئها البائع قبل التسليم وظن حلها له، فيدرأ عنه الحد بشبهة الملك عندهم<sup>(٤)</sup>.

(١) بداية المجتهد لابن رشد، ج ٢، ص ٣٢٥.

(٢) استثنى المالكية حالة واحدة، وهي: قتل الرجل ابنه غيلة بأن يضجعه فيذبجه، فعليه القود. بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٠٠.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ١٤٦، باب لا يقتل الوالد بولده، وأخرجه الترمذي في سننه، ج ٢، ص ٤٢٨، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، في كتاب الديات، برقم (١٤٢١)، وأخرجه الدارقطني في سننه، ج ٣، ص ١٤١، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٣٨، ٣٩، بلفظ: (لا تقام الحدود في المساجد، ولا يقاد الوالد بالولد)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٤) فتح القدير، ج ٤، ص ٢٥٣.

واعتبر أبويوسف - صاحب أبي حنيفة - شبهة ملك المنفعة المستوفاة دارئة للحد؛ وصورتها: إذا زنى بجارية ثم قتلها، قال: لا حد عليه؛ لأنه يملكها بغرامته لقيمتها، فيكون ذلك: شبهة في درء الحد عنه<sup>(١)</sup>.

وهذه شبهة ضعيفة انفرد بها أبويوسف، وقد ردّها فقهاء الحنفية، وقالوا: «إن الثابت في المنافع شبهة الشبهة، وهي غير معتبرة، فلو اعتبرت شبهة الشبهة لانتفى كل حد»<sup>(٢)</sup>. ومن الشبهات التي اعتبرها الحنفية شبهة ملك دارئة للحد: ملك ولي الجناية حق القصاص؛ فإذا جنت الأمة جناية فيها قصاص، فوطئها ولي الجناية ولم يدع شبهة، فالجناية - عند الحنفية - إن كانت عمداً سقط الحد عن الواطئ؛ لأنه يملك إتلاف الأمة بالقصاص، فيكون ذلك شبهة في درء الحد عنه؛ إذ أن إتلافه بجزء منها بالوطء هو بعض حقه، كما لو ملكه إياها سيدها<sup>(٣)</sup>.

وهذه الشبهة وما شابهها - عند الحنفية - كلها شبهات ضعيفة انفرد بها الفقه الحنفي خلافاً للأئمة الثلاثة (مالك، والشافعي، وأحمد)؛ إذ أن اعتبار مثل هذه الشبهات لدرء الحد ذريعة إلى سد باب الحد، وتعطيل حدود الله التي أمرنا باستيفائها.

### ثانياً: في حد السرقة:

تتحقق شبهة الملك في حد السرقة في صور كثيرة، أهمها ما يأتي:

- ١ - سرقة الأب من مال ابنه: اتفق جمهور الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعة<sup>(٤)</sup>: على أن سرقة الأب من مال ابنه شبهة ملك قوية تدرأ القطع عنه.

(١) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦٧، المبسوط، ج ٩، ص ١٣٥.

(٢) فتح القدير، ج ٤، ص ٢٧٦.

(٣) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦٧.

(٤) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٣٨١، المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٨٥، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٣٧، المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٢٨٢، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٧٥، القواعد لابن رجب، ص ٣٥٢.

واستدلوا لذلك بما يأتي:

(أ) حديث جابر بن عبد الله - المتقدم - وفيه قوله ﷺ: (أنت ومالك لأبيك)<sup>(١)</sup>.

(ب) حديث عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: (إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم)<sup>(٢)</sup>.

فقد أضاف ﷺ ملك الابن للأب، وجعله من كسبه، وهذا يورث شبهة قوية في مال الابن تدرأ الحد عن أبيه إذا أخذ منه شيئاً.

(ج) إن للأب في مال ابنه حق النفقة في حال إعساره، وهذا يورث شبهة حق - أيضاً - في مال ابنه.

(د) إن الأب لا يقتل بابنه، ولا يحد بوطء جاريته، فكذلك إذا سرق من ماله.

٢- سرقة السيد من مال عبده: اتفق أئمة الفقهاء الأربعة - رحمهم الله تعالى - على أن السيد لا يقطع بسرقة مال عبده؛ لأن العبد وماله لسيد، وله عليه ولاية، فيدرأ عنه القطع لشبهة الملك القوية<sup>(٣)</sup>، وكذلك الحكم في المكاتب؛ لأنه عبد ما بقي عليه درهم<sup>(٤)</sup>.

(١) سبق تخريجه في ص ٢٩١ من الكتاب.

(٢) أخرجه الترمذي في سننه، ج ٢، ص ٤٠٦ في الأحكام برقم ١٣٦٩. وأخرجه أبو داود وابن ماجه بلفظ: (إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه فكلوا من كسب أولادكم). سنن أبي داود، ج ٣، ص ٢٨٩ في البيوع برقم ٣٥٢٨، ٣٥٣٠، وسنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٢ في التجارات.

(٣) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٣٨٢، المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٩٥، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٦٢، كشف القناع، ج ٦، ص ١٤٠.

(٤) فصل أبو حنيفة القول في المسألة، فقال: إن سرق من عبده المأذون، ولم يكن عليه دين، فلا قطع؛ لأن كسبه خالص لسيد. بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٧٠، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ١٧٤.

٣- السرقة من المال المشترك: إذا اعتدى أحد الشريكين، أو الشركاء على المال بينهم، فأخذ منه نصاباً لا قطع عليه عند جمهور الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعة<sup>(١)</sup>؛ وذلك لتحقيق شبهة الملك القوية؛ سواء كثر نصيبه أم قل، ووجه قولهم هذا ما يأتي:

(أ) أن السارق يملك جزءاً من المال المسروق منه على الشيوع، ولما كان ملك الجزء لا يفيد ملك الكل ملكية محضة صار ذلك شبهة قوية دائرة للحد.

(ب) القياس على الأمة المشتركة؛ فكما أن الحد يدراً عن واطى الأمة المشتركة، فكذلك هنا؛ لأن المسروق ملكهما على الشيوع بحيث لا يتميز نصيب أحدهما عن الآخر<sup>(٢)</sup>.

#### الشبهة الثانية: شبهة الحق

تتحقق هذه الشبهة في صور كثيرة؛ خاصة في حد السرقة، وقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في بعض صورها، ونذكر من أهم هذه الشبهات ما يأتي:

١- السرقة من بيت المال، أو من خمس الغنيمة: وهي شبهة قوية تدرأ الحد عن السارق عند أبي حنيفة، والشافعي، وأحمد؛ وذلك لتحقيق شبهة الحق القوية في هذه السرقة، فللسارق حق في بيت المال، وفي خمس الغنيمة إذا كان من أهل الخمس<sup>(٣)</sup>.

ويرى الإمام مالك رحمه الله: أن القطع واجب على السارق في هذه الحالة؛ لضعف الشبهة، حيث بلغت السرقة نصاباً من حرز مثلها، فيقطع لعموم آية

(١) انظر: بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٧٠، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٣٧، نهاية المحتاج، ج ٧،

ص ٤٢٣، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٦٢، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٧٩.

(٢) هذا قيد أخرج السرقة من نصيب شريكه المتميز عن نصيبه، فيقطع؛ لأنه لا حق له فيه أشبه السرقة

من مال الأجنبي بدون شبهة. الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٢٢٧.

(٣) انظر: بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٧٠، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٤، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٦٣،

حاشية الباجوري، ج ٢، ص ٢٥٠، كشف القناع، ج ٦، ص ١٤١.

السرقه<sup>(١)</sup>، وهو مذهب الإمام ابن حزم، رحمه الله<sup>(٢)</sup>.

والقول الراجح - والله أعلم - هو: ما عليه الأئمة الثلاثة، وهو: القول بدرء الحد عن السارق من بيت المال، أو من خمس الغنيمة؛ وذلك لثبوت الحق في هذه السرقه، فأشبهه المال المشترك؛ لأن حق المسلمين فيه على السواء.

وهذا القول مروى عن جماعة من الصحابة، كعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولم يعرف لهما مخالف من الصحابة<sup>(٣)</sup>، فكان إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

٢- السرقه من المال الموقوف: إذا كان المال المسروق موقوفاً: فإما أن يكون موقوفاً على الجهات العامة، ووجوه الخير مطلقاً، أو موقوفاً على أشخاص معينين كالفقراء مثلاً:  
- فإن كان موقوفاً على الجهات العامة بلا تعيين: فحكم السرقه منه كحكم السرقه من بيت المال، فلا قطع عليه لشبهة الحق؛ ذلك أن حقه في هذا المال الموقوف ثابت على الشيوع، فشمول لفظ الواقف صيره من الموقوف عليهم، مما جعل الشبهة قوية في حقه<sup>(٥)</sup>.  
- وإن كان المال المسروق موقوفاً على أشخاص معينين، فلا يخلو: إما أن يكون السارق منهم أو لا.

(١) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٩٥، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٣٠٩.

(٢) المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٣٥٣.

(٣) ومن ذلك: ما رواه ابن مسعود رضي الله عنه: أنه سأل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، عن سرق من بيت المال، فقال عمر: أرسله فما من أحد إلا وله في هذا المال حق.

وعن علي رضي الله عنه في الرجل الذي سرق مغفراً من خمس الغنيمة، فلم يقطعه، وقال: إن له فيه نصيباً.

السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٨٢، كنز العمال، ج ٥، ص ٣٢٥.

(٤) وقد حكى هذا الإجماع: الجصاص في أحكام القرآن، ج ٢، ص ٤٢٧.

(٥) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٢٢٠، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٣٠٩، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٤٢٦،

مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٦٤، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٧٨، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٧٩.

فإن كان السارق منهم درئ عنه القطع لشبهة الحق، باتفاق الأئمة الأربعة؛ لأنه - في هذه الحالة - كالشريك في المال؛ لثبوت حقه فيه على التعيين.

وإن كان خارجاً عن الموقوف عليهم، فالمشهور - عند أئمة الفقهاء - أنه يحذر، ولا يدرأ عنه لضعف الشبهة، إذ لا حق له فيه أصلاً<sup>(١)</sup>.

٣- سرقة الدائن من مال غريمه: للفقهاء في هذه المسألة عدة اعتبارات، حسب قدر الدين، وجنسه، وحال الغريم.

- فالحنفية قالوا: إن كان الدين من جنس ما أخذه الدائن، كان فعله استيفاء، ولا قطع عليه؛ لشبهة الحق في المال المسروق.

وإن كان ما أخذه خلاف جنس حقه، ففعله يعتبر سرقة موجبة للقطع، كمن سرق حلياً من ذهب، ودينه الذي له عليه دنائير<sup>(٢)</sup>، فإن قال السارق: أخذته رهناً بحقي، درئ عنه الحد<sup>(٣)</sup>.

- ويرى الشافعية والحنابلة: التفريق بالنسبة لحال الغريم، فإن كان الغريم باذلاً لما عليه من الدين غير مماطل ولا ممتنع، فإن الدائن يقطع إذا سرق نصاباً من مال غريمه؛ إذ لا شبهة له فيه.

(١) وعن الشافعية والحنابلة: أن القطع يدرأ عن السارق من المال الموقوف مطلقاً؛ سواء كان السارق من الموقوف عليهم أم لا؛ لأن المال هنا غير مملوك لأحد، ولا يحل بيعه، فأشبه الموقوف على المصالح العامة، فهو في حكم المباحات، لكن ما ذكرنا أعلاه هو الأصح لقوة الشبهة. انظر: المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٧٨، الكافي لابن قدامة، ج ٤، ص ١٧٧، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٦٣، حاشية الباجوري، ج ٢، ص ٢٥٠.

(٢) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٣٧٧، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٧٠، المبسوط، ج ٩، ص ١٧٨، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ١٧٧.

(٣) وذلك لا لشبهة الحق، وإنما لشبهة اختلاف العلماء؛ فقد كان ابن أبي ليلى يقول: «وإن ظفر بخلاف جنس حقه، كان له أخذه، بينما يرى غيره أن له أخذه رهناً بحقه، فأورث هذا شبهة في درء الحد عنه». الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ١٧٧.

وإن كان الغريم ماطلا في دفع الدين، وعجز الدائن عن أخذ حقه، فلا قطع عليه إذا أخذه بالسرقة للشبهة القوية، ويحمل ما أخذه على أنه استيفاء لحقه<sup>(١)</sup>.

وهذا خلاف للإمام مالك؛ فهو لا يقول بدرء الحد في هذه الحالة، وإنما يرى أن القطع واجب على الدائن إذا سرق من غريمه؛ سواء كان باذلاً أم ماطلاً، وسواء أخذ من جنس حقه أم خلافه؛ لضعف الشبهة عند المالكية، ولعموم آية السرقة<sup>(٢)</sup>.

والراجع - والله أعلم - في هذه المسألة هو: ما يراه الشافعية والحنابلة؛ وهو تحقق شبهة الحق في سرقة صاحب الدين من مال غريمه إذا كان دينه حالاً، وعجز عن استيفائه. ووجه ذلك: أن أخذه للمال يكون محمولاً على وجه الاستيفاء، وثبوت الحق له في مال غريمه جعله كالشريك معه في المال المسروق.

هذه هي أهم الشبهات التي يصدق عليها اسم شبهة الحق، وهناك شبهات أخرى اختلف الفقهاء في اعتبارها شبهة دائرة للحد، وطال خلافهم فيها، لكنها شبهات ضعيفة لا تقوى على درء الحد؛ وذلك كشبهة حق الضيافة في سرقة الضيف من مال من أضافه، وشبهة حق المنفعة بسرقة كتب العلم، فمثل هذه السرقات إذا تمت من حرز<sup>(٣)</sup> مثلها، وبلغت قيمتها نصاباً قطع فاعلها لضعف الشبهة.

(١) المذهب للشيرازي، ج ٢، ص ٢٨٢، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٨٢.

(٢) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٥٨، المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٨٦.

(٣) الحرز عند أهل اللغة: يراد به الموضع الحصين، وله في اصطلاح الفقهاء تعريفان:

١ - ما نصب عادة لحفظ الأموال.

٢ - الموضع الذي يحفظ فيه المال بحيث لا يعد صاحبه مضيعاً له حسب العرف والعادة. تختار الصحاح،

ص ١٣٠، أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤١٨، المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٧٦، المذهب،

ج ٢، ص ٢٧٩، المغني، ج ٨، ص ٢٤٩.



## الشبهة الثالثة، شبهة الإذن بدخول الحرز،

هذه الشبهة خاصة بحد السرقة، فإن المشهور عند جمهور العلماء: أن السرقة لا تتم إلا إذا أخذ السارق نصاب السرقة من حرز لا شبهة فيه، والشبهة الداخلة على الحرز، هي: شبهة الإذن بالدخول فيه، ولهما صور عديدة نذكر أهمها باختصار على سبيل المثال فيما يأتي:

١- سرقة الابن من مال أبويه: لما كان الابن ينسبط كثيرا في مال أبويه، ويكون معها- غالبا- في مسكن واحد، أورث هذا شبهة قوية في سرقته من مالهما. وهذه الشبهة- عند الحنفية<sup>(١)</sup>، والشافعية<sup>(٢)</sup>، والحنابلة<sup>(٣)</sup>- شبهة قوية تدرأ الحد عن الابن.

ويرى الإمام مالك رحمته الله وجوب القطع عليه، ولا يدرأ لعموم آية السرقة، وأيضا: لما كان الابن يحد إذا وطئ جارية أبيه، فكذلك إذا سرق من ماله، فضعفت الشبهة في حقه<sup>(٤)</sup>.

وما يراه الأئمة الثلاثة: هو القول الراجح- والله أعلم-؛ وذلك لأن بين الابن وأبويه قرابة قوية وثيقة الصلة تجعل الابن كالشريك في مال أبويه؛ لا سيما والنفقة في مال الأب واجبة لابنه شرعا، فتقوى الشبهة في حقه.

أما عموم آية السرقة فهو مخصص بأحاديث درء الحد بالشبهة.

(١) فتح القدير، ج ٤، ص ٣٨٠.

(٢) المهذب، ج ٢، ص ٢٨٢.

(٣) هذا في أصح الروايتين عنهم. المغني، ج ٨، ص ٢٧٦.

(٤) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٨، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٣٧.

وقياس حد السرقة على الزنا بجارية الأب قياس مع الفارق؛ فالقطع يستوفى بطلب المسروق منه، والمال فيه حق العبد يباح بالبذل فيحتمل إذنه فيه، أما الزنا فهو حق الله لا يفتقر إلى طلب من أحد.

٢- سرقة العبد من مال سيده: إذا سرق العبد من مال سيده نصاب السرقة، فلا قطع عليه عند جمهور الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعة<sup>(١)</sup>.

ووجه ذلك: تحقق شبهة الإذن بدخول الحرز، واستدلوا على ذلك بما يأتي:

(أ) ما رواه السائب بن يزيد<sup>(٢)</sup>، قال: (شهدت عمر بن الخطاب، وقد جاءه عبدالله بن عمرو بن الحضرمي<sup>(٣)</sup> بغلام له، فقال: إن غلامي هذا سرق، فاقطع يده، قال: وما سرق؟ قال: سرق مرآة امرأتي ثمنها ستون درهما، فقال: أرسله لا قطع عليه، خادمكم أخذ متاعكم)<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ١٨٢، المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٨٠، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٦٢، المغني، ج ٨، ص ٢٧٥.

(٢) هو: السائب بن يزيد - مولى عطاء بن السائب -، وأبوه: يزيد بن سعيد بن ثمامة الكندي أو الأزدي، ولأبيه صحبة، روى عنه البخاري من طريق سعد بن يوسف، وأمه: أم العلاء بنت شريح الحضرمية، استعمله عمر على سوق المدينة، وكانت وفاته سنة ٨٢هـ. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ١٢.

(٣) هو: عبدالله بن عمرو بن الحضرمي - حليف بني أمية - وهو: ابن أخي العلاء بن الحضرمي، قتل أبوه في السنة الأولى من الهجرة النبوية، وعمره آنذاك نحو تسع سنين. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ٣٥١.

(٤) أخرجه مالك في الموطأ، ص ٧٢٧. وأخرجه الدارقطني في سننه، ج ٣، ص ١٨٨. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٢٨٢.

(ب) إجماع الصحابة رضي الله عنهم كعمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، فهذه قضايا اشتهرت بين الصحابة ولم يعلم لهم مخالف، فيكون إجماعاً<sup>(١)</sup>.

٣- سرقة أحد الزوجين من مال الآخر: نظراً لما بين الزوج وزوجته من انبساط في المسكن والمأكّل، أورث هذا شبهة قوية لدى أكثر الفقهاء كالحنفية<sup>(٢)</sup>، والشافعية في أحد القولين<sup>(٣)</sup>، والحنابلة في إحدى الروايتين<sup>(٤)</sup>.

فقالوا بدرء الحد عن أحد الزوجين إذا سرق من مال الآخر المحرز عنه، لشبهة الإذن بدخول الحرز؛ وذلك لما بين الزوجين من انبساط بدخول أحدهما على الآخر دون استئذان، فكل منهما بمثابة الأمين على مال الآخر، إضافة إلى ما للزوجة من حق في مال زوجها، وهو حق النفقة والسكنى<sup>(٥)</sup>.

ويرى الإمام مالك رحمته الله في المشهور عنه<sup>(٦)</sup>، والشافعي في القول الثاني<sup>(٧)</sup>، وأحمد في الرواية الثانية<sup>(٨)</sup>: أن القطع واجب على كل من الزوج والزوجة إذا سرق أحدهما من مال الآخر؛ إذ لا شبهة له فيه لعموم آية السرقة، ولأنه لا يحق لأحدهما التصرف في مال الآخر

(١) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٧٥.

(٢) المبسوط، ج ٩، ص ١٩٠، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦٧.

(٣) انظر: الأم للشافعي، ج ٦، ص ١٥١.

(٤) الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٨٠، كشاف القناع، ج ٦، ص ١٤١.

(٥) وهو: مروي في مذهب الإمام مالك إذا كان الأخذ من بيتها الذي يسكنان فيه مما أحرز عنه، وهو في هذه الحالة - عند المالكية - من باب الخيانة، لا السرقة. المنتقى، ج ٧، ص ١٦١.

(٦) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٧٦، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣٨.

(٧) الأم للشافعي، ج ٦، ص ١٥١، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٤٢٤.

(٨) المغني، ج ٨، ص ٢٧٦، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٨٠.

إلا بإذنه، قال تعالى: ﴿فَإِنْ طِئِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَّرِيئًا﴾<sup>(١)</sup>، فمال الزوجة مال معصوم عن الزوج إلا بحقه.

وفي المذهب الشافعي قول ثالث بالتفريق في الحكم بين الزوج وزوجته؛ فالزوج يقطع إذا سرق من مال زوجته، ولا تقطع الزوجة إذا سرت من مال زوجها؛ للشبهة القوية في حقها دونه<sup>(٢)</sup>.

ووجه ذلك: أن النفقة تجب لها في ماله، ولها أن تأخذ منه بقدر نفقتها ونفقة ولدها بدون إذنه، وبهذا تكون الشبهة في حقها قوية، وهي: شبهة الإذن بدخول الحرز<sup>(٣)</sup>. أما الزوج فلا حق له في مال زوجته، فأشبهه مال الأجنبي، فوجب القطع بسرقة، لانتفاء الشبهة<sup>(٤)</sup>.

وهذا القول هو القول الراجح في نظري، فهو الذي تميل إليه النفس، وذلك لما يأتي:

١- أن الزوجة لها حق النفقة في مال زوجها، فقد أباح لها الشرع أن تأخذ من ماله ما يكفيها وولدها بالمعروف بدون إذنه، ويشهد له قول النبي ﷺ لهند بنت عتبة<sup>(٥)</sup>: (خذي

(١) سورة النساء، الآية [٤].

(٢) المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٢٨٢، ٢٨٣.

(٣) قاس الإمام الشريفي الخطيب رحمه الله هذه المسألة على صاحب الدين الحال إذا أخذ من غريمه نصاب السرقة، بجامع شبهة الحق فيهما. مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٦٣.

(٤) انظر: الأم للشافعي، ج ٦، ص ١٥١، أحكام القرآن للشافعي، ج ١، ص ١٤٠.

(٥) هي: هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبدشمس، والددة معاوية ابن أبي سفيان، أسلمت يوم الفتح، ولها قصة مشهورة عندبيعة النساء، توفيت في خلافة عمر، وقيل: بقيت إلى خلافة عثمان. الإصابة، ج ٤، ص ٤٢٥.

ما يكفيك وولدك بالمعروف<sup>(١)</sup>.

أما الزوج فإن كان له شبهة، فهي ضعيفة لا تقوى على درء الحد عنه؛ إذ أن عقد الزوجية عقد منفعة لا يورث شبهة كالإجارة.

٢- إن هذا القول فيه إعمال للقولين السابقين، فيدراً الحد عن الزوجة عملاً بمذهب أبي حنيفة ومن وافقه، ويحد الزوج بالسرقة من مال زوجته عملاً بمذهب الإمام مالك ومن وافقه.

#### الشبهة الرابعة: شبهة عدم الإرادة،

تتحقق هذه الشبهة بعاملين، هما: الإكراه الملجئ، والضرورة الشرعية الملجئة، فلهما أثر كبير على ركن الجريمة، وهو القصد الجنائي، فمتى تحققا أو أحدهما في شخص فعل جنائية توجب حداً، كان فعله بسببهما قاصراً عن المسؤولية الجنائية.

وللفقهاء في هذين العاملين دراسات مفصلة في مجال الحدود الشرعية، نذكرها باختصار فيما يأتي:

#### أولاً: الإكراه<sup>(٢)</sup>؛

للإكراه الملجئ أثر كبير على استيفاء الحدود الشرعية، كما يلي:

(١) أخرجه البخاري (صحيح البخاري مع فتح الباري)، ج ٤، ص ٤٠٥ في البيوع، وأخرجه مسلم (صحيح مسلم بشرح النووي) ج ١٢، ص ٧ في قضية هند بلفظ: (خذي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك)، وأخرجه أبوداود في سننه، ج ٣، ص ٢٨٩ في البيوع برقم ٣٥٣٢.

(٢) الإكراه في اللغة: هو الحمل على ما فيه مشقة، يراد به في لسان الشرع: إلزام الغير بما لا يريده، والمكره من لا اختيار له بالكلية، ولا قدرة له على الامتناع. انظر: مختار الصحاح، ص ٥٦٨، جامع العلوم والحكم لابن رجب، ص ٣٢٩، فتح الباري، ج ١٢، ص ٣١١.

١ - في حد الزنا: إذا كان المكره على الزنا امرأة، فقد اتفق الفقهاء<sup>(١)</sup> على أنه لا حد عليها لشبهة الإكراه الملجئ، وقد رفع الله الإثم عن المكرهة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتَلُوهُنَّ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وهذا هو الذي عليه العمل زمن النبي ﷺ وأصحابه من بعده، كعمر بن الخطاب، فقد روى عنه عدة قضايا درأ فيها الحد عن المرأة بالإكراه<sup>(٣)</sup>، ولم يخالفه أحد من الصحابة، فكان إجماعاً<sup>(٤)</sup>.

- وإن كان المكره على الزنا رجلاً، فقد اختلف الفقهاء في حكم إلحاقه بالمرأة المكرهة. فالإمام أبو حنيفة يرى: وجوب الحد على المكره في الزنا، إلا إذا أكرهه سلطان، فيدرأ عنه الحد استحساناً؛ لأن السلطان يغلب منه وقوع ما توعد به، أما غيره فالإكراه منه نادر؛ لأنه مغلوب بقوة السلطان<sup>(٥)</sup>.

(١) المبسوط، ج ٢٤، ص ٨٨، أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٢٥٨، المنتقى للباجي، ج ٥، ص ٢٦٩، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٩، أحكام القرآن لابن العربي، ج ٣، ص ١٣٨٦، الأم للشافعي، ج ٦، ص ١٥٥، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٤٥، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٨٦، الإقناع، ج ٤، ص ٢٥٤، كشف القناع، ج ٦، ص ٩٨.

(٢) سورة النور، الآية [٣٣].

(٣) ومن ذلك ما أخرجه عبدالرزاق عن الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب، قال: (بلغ عمر أن امرأة متعبدة حملت فقال عمر: أراها قامت من الليل تصلي فخشعت فسجدت فأناها غاو من الغواة، فتحشمها، فأتته فحدثته بذلك سواء، فخلى سبيلها)، مصنف عبدالرزاق، ج ٧، ص ٤٠٩.

(٤) المغني، ج ٨، ص ١٨٦، فتح الباري، ج ١٢، ص ٣٢٣.

(٥) المبسوط ج ٢٤ ص ٨٨، بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٨٠، الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٢٨٢.

ويرى المالكية والشافعية: أن الإكراه الملجئ يدرأ الحد عن المكروه مطلقاً؛ سواء أكرهه سلطان أم غيره<sup>(١)</sup>، لحديث: (إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان ما استكرهوا عليه)<sup>(٢)</sup>. والإكراه شبهة قوية، والحدود تدرأ بالشبهات.

وقال الحنابلة - في المشهو عنهم<sup>(٣)</sup> - بوجوب الحد على الرجل المكروه على الزنا، ولا يدرأ عنه مطلقاً؛ ووجهه: أن حقيقة الزنا لا تكون إلا عن رضا واختيار، بدليل الانتشار عند الوطء، فتضعف الشبهة في حقه.

وما يراه المالكية والشافعية، هو القول الراجح - والله أعلم -؛ وذلك لأن الإكراه الملجئ شبهة قوية تدرأ الحد عن الزاني رجلاً كان أو امرأة، ولا فرق بين حصوله من سلطان أو غيره ما دام يغلب على ظنه حصول ما هدد به.

والانتشار ليس دليلاً على الرضا، وإنما هو عامل تقتضيه الفحولية في الرجل.

٢- أثر الإكراه على بقية الحدود الشرعية: اتفق أئمة الفقهاء الأربعة على أن الإكراه التام شبهة قوية تدرأ الحد عن القاذف، والسارق، وشارب الخمر، إذا غلب على ظن المكروه حصول ما هدد به، وعجز عن دفع الإكراه؛ ذلك أن الاختيار شرط لوجوب الحد على هؤلاء، والإكراه ينفيه<sup>(٤)</sup>.

(١) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٣١٨، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٢٠٥، حاشية الدسوقي، ج ٤،

ص ٣١٨، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٩، أحكام القرآن لابن العربي، ج ٣، ص ١١٧٨.

(٢) سبق تخريجه، في ص ٢٨٤ من الكتاب. وقد فصلنا القول فيها عن سنده.

(٣) انظر: المغني، ج ٨، ص ١٨٧، الإنصاف، ج ١٠، ص ١٨٢، كشف القناع، ج ٦، ص ٩٨.

(٤) انظر: المبسوط، ج ٢٤، ص ٨٩، ٩٣، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ١٣٤، المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٤٨،

شرح الزرقاني، ج ٤، ص ١٥، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٥٣، تبصرة الحكام، ج ٢، ص ٢٥٠، مغني

المحتاج، ج ٤، ص ١٥٥، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٢٠٨، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٣٩٧،

المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٤٤، كشف القناع، ج ٦، ص ١٠٤، ١٨٤.

- وكذلك حكم المرتد إذا أكره على الردة إكراها ملجئاً، وقلبه مطمئن بالإيمان، فيدراً عنه الحد بالإكراه، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ...﴾<sup>(١)</sup>. قال المفسرون: أي: لم تتغير عقيدته<sup>(٢)</sup>.

ومن السنة: قول النبي ﷺ لعمار بن ياسر<sup>(٣)</sup> - حين أكره على الكفر -: (وكيف تجد قلبك؟ قال: مطمئناً بالإيمان، قال: إن عادوا فعد)<sup>(٤)</sup>.

- والمحارب إذا أكره على الخرابة إكراها ملجئاً، وتبين إكراهه، درئ عنه ما كان حقاً لله تعالى، وتحتم القتل، وتبقى حقوق الأديين، كالديات، والجراحات، فهي مملوكة لأصحابها؛ إن شاءوا استوفوا منه، وإن شاءوا عفوا عنه.

وبهذا يكون الإكراه التام شبهة قوية تدرأ الحد؛ سواء كان الإكراه وارداً على الأفعال كالزنا، والسرقة، والشرب، أم على الأقوال: كالكذب، والردة عن الإسلام.

(١) سورة النحل، الآية [١٠٦].

(٢) انظر: تفسير ابن كثير، ج ٢، ص ٥٨٨، فتح القدير للشوكاني، ج ٢، ص ١٩٧، تفسير أبي السعود، ج ٣، ص ١٤٣.

(٣) هو: عمار بن ياسر بن عامر بن مالك بن كنانة بن قيس بن الحصين، من بني ثعلبة بن عوف، حليف بني غزوم، وأمه سمية مولاة لهم، كان من السابقين الأولين هو وأبوه، وكانوا ممن يعذب في الله، هاجر إلى المدينة، وشهد المشاهد كلها، وقتل مع علي بصفين سنة ٣٧هـ، وله ثلاث وتسعون سنة. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ٥١٢.

(٤) انظر: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٢٠٩، باب المكره على الردة.



ثانياً: الضرورة<sup>(١)</sup> الشرعية:

تحصل الضرورة الشرعية - غالباً - لشدة جوع مفرط، أو عطش شديد مهلك، وهذه الضرورة الملجئة تدعو المضطر إلى فعل السرقة، ليسد بها جوعه، وإلى شرب الخمر لدفع غصة ونحوها، إذا خاف الهلاك على نفسه، ولم يجد سواها، أو لدفع عطش مهلك.

وتكون الضرورة - أحياناً - بمعنى الإكراه الملجئ؛ إذا اضطر الزاني إلى فعل الزنا للحصول على ما يدفع به الهلاك عن نفسه، نتيجة إكراه من يملك دفع الهلاك عنه إذا فعله، أو اضطر إلى فعل الحرابة للحصول على ما هو في أشد الحاجة إليه، وقد منع منه.

والأصل في رفع الحرج عن المضطر قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ...﴾<sup>(٢)</sup>. وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

وهذا الرفع يورث شبهة قوية في وجوب الحد على المضطر، وقد انعقد الإجماع على أنه لا قطع على سارق في عام مجاعة وشدة<sup>(٤)</sup>، قال ابن القيم رحمه الله: «وهذا محض القياس،

(١) الضرورة في اللغة: تطلق على الحاجة. وعرفها الفقهاء بعدة تعريفات متقاربة أشهرها: قول المالكية بأنها: «الخوف على النفس من الهلاك علماً أو ظناً، أو هي خوف الموت»، فالضرورة حالة مشقة تطرأ على الإنسان، تدفعه إلى فعل محظور، أو ترك واجب، وهي بهذا تشمل الإكراه، فهو نوع من الاضطراب، قال ابن العربي: «الاضطرار إما ياكراه من ظالم، أو بجوع في مخمصة، أو بفقر لا يجد فيه غيره». انظر: مختار الصحاح، ص ٣٧٩، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي، ص ١٩٤، أحكام القرآن لابن العربي، ج ١، ص ٥٥.

(٢) سورة المائدة، الآية [٣].

(٣) سورة البقرة، الآية [١٧٣].

(٤) انظر: المبسوط، ج ٩، ص ١٤٠، الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٨٥، الكافي لابن عبد البر القرطبي، ج ٢، ص ١٠٨٤، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي، ص ١٩٤، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٦٢، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٨٤، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٧٨، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٧٧، القواعد لابن رجب، ص ٣٣٧.

ومقتضى قواعد الشرع... وهذه شبهة قوية تدرأ القطع عن المحتاج، وهي أقوى من كثير من الشبه التي يذكرها كثير من الفقهاء... وعام المجاعة يكثر فيه المحاويج، والمضطرون، ولا يتميز المستغني منهم والسارق لغير حاجة من غيره، فاشتبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه، فدرئ عنه<sup>(١)</sup>.

وهو مروى عن بعض الصحابة رضي الله عنهم كعمر بن الخطاب، فقد روي عنه أنه قال: (لا قطع في عذق، ولا في عام سنة)<sup>(٢)</sup>.

وكذلك الحكم فيمن غص بلقمة، وخاف على نفسه من الهلاك، ولم يجد ما يدفعها به سوى الخمر، فله الشرب منها بقدر ما يدفع اللقمة، ولا حد عليه للضرورة<sup>(٣)</sup>.

أما شرب الخمر لأجل دفع العطش، فيرى المالكية والحنابلة - في المشهور عنهم -: أنه لا يجوز شربها لأجل العطش؛ لأنها - في نظرهم - لا تزيده إلا عطشا، إذا كانت صرفا غير ممزوجة بما يروي<sup>(٤)</sup>.

فإن كانت ممزوجة بالماء: فيرى الحنابلة إباحتها للمضطر، ولا حد عليه<sup>(٥)</sup>، وهو قول في المذهب الشافعي<sup>(٦)</sup>.

(١) إعلام الموقعين، ج ٣، ص ١١.

(٢) كنز العمال، ج ٥، ص ٥٤٣.

(٣) انظر: معين الأحكام، ص ٤٠٠، بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٤٩، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٨، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٢٩، الإفصاح لابن هبيرة، ج ٢، ص ٢٧٠، أحكام القرآن لابن العربي، ج ١، ص ٥٧.

(٤) انظر: قوانين الأحكام لابن جزى، ص ١٩٤، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ٢، ص ٢٢٨، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٢٩، العدة شرح العمدة، ص ٤٦٦.

(٥) المغني، ج ٨، ص ٣٠٨.

(٦) مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٨.

- أما الحنفية، والشافعية: فقالوا بجواز شربها لأجل العطش، إذا لم يجد سواها، ولا حد عليه مطلقاً لأجل الضرورة الملجئة<sup>(١)</sup>.

وهذا هو القول الراجح في هذه الحالة - والله أعلم -؛ ذلك لأن الضرورة - هنا - لا تقل خطراً عن ضرورة الجوع، ودفع الغصة، فكلها يؤدي إلى الهلاك.

ومعلوم أن الخمر - بطبيعتها - تمسك الرمق، وتزيل العطش، كغيرها من السوائل.

هذه أقوى الشبه بالنسبة للضرورة في حدى السرقة والشرب.

وقد ذكر فقهاء الحنابلة، والشافعية في أحد أقوالهم شبهة أخرى للضرورة في حد الشرب، وهي: الشرب لأجل التداوي، فقالوا بجواز شربها لهذه الضرورة، كسائر النجاسات<sup>(٢)</sup>.

والصحيح أنه لا يجوز شرب الخمر لأجل التداوي؛ وقياسهم قياس باطل؛ إذ أن كل نجس يحرم استعماله، كالبول وغيره، فضعفت الشبهة في حق شاربها؛ لأن الخمر داء، وليست بدواء، ولأن الضرر لا يزال بالضرر، ويدل عليه قول الرسول ﷺ: (إن الله خلق الداء والدواء، فتداووا، ولا تداووا بحرام)<sup>(٣)</sup>، وهذا هو قول أكثر فقهاء المالكية<sup>(٤)</sup>، والشافعية في أحد أقوالهم<sup>(٥)</sup>، والحنابلة<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: المبسوط، ج ٢٤، ص ٤٨، حاشية ابن عابدين، ج ٣، ص ٢٥٠، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٨، حاشية الباجوري، ج ٢، ص ٢٤٤.

(٢) انظر: أحكام القرآن للجصاص، ج ١، ص ١٢٩، قواعد الأحكام، ج ١، ص ٨١.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٤، ص ٧، كتاب الطب برقم ٣٨٧٤، باب الأدوية المكروهة.

(٤) المنتقى للباجي، ج ٣، ص ١٥٤، بداية المجتهد، ج ١، ص ٣٤٩، أحكام القرآن لابن العربي، ج ١، ص ٥٩.

(٥) مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٨٨، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، ج ٢، ص ١٨٨.

(٦) المغني، ج ٨، ص ٣٠٨، ٦٠٥، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٢٩، البداية لأبي الخطاب، ج ٢، ص ١٠٧، السياسة الشرعية، ص ١١٥، الاختيارات الفقهية، ص ٢٩٩.

وقد وجه ابن القيم رحمه الله هذا القول بقوله: « ولا عجب أن يحرم الله التداوي بالخمير، وغيرها من المحرمات، فإن تحريم الشيء يقتضي تجنبه، والبعد عنه بكل طريق، وفي اتخاذه دواء حض على الترغيب فيه، وملاسته، وهذا ضد مقصود الشرع »<sup>(١)</sup>.

### الضرورة بالإكراه:

إذا أصابت الضرورة امرأة ولم تجد ما تسد به ضرورتها إلا عند شخص امتنع عن إعطائها ذلك إلا أن تمكنه أن يزني بها، ولم تكن قادرة على أخذها منه قهراً، فمكنته من نفسها، درى عنها الحد للضرورة<sup>(٢)</sup>، وهذا باتفاق الأئمة الأربعة<sup>(٣)</sup>.

وكذلك الحكم في الرجل إذا لم يجد ما يسد ضرورته إلا عند من لا يعطيه ذلك حتى يزني، وهو عاجز عن رد هذا الإكراه، فزنى ليحصل على ما يسد به ضرورته، فلا حد عليه للضرورة الملجئة؛ إذ أن الامتناع عن إعطائه ما يسد ضرورته إكراه له على الزنا، والإكراه الملجئ شبهة قوية تدرأ الحد كما تقدم.

### الشبهة الخامسة: شبهة الجهل<sup>(٤)</sup> بالتحريم:

اشترط الفقهاء لوجوب الحد على الجاني أن يكون عالماً بتحريم ما ارتكبه من جنائية، ليكون مسؤولاً عنها شرعاً، فإن جهل التحريم ارتفعت عنه المسؤولية الجنائية، وأصبح فعله قاصراً لانعدام القصد الجنائي.

(١) زاد المعاد لابن القيم، ج ٤، ص ١٥٦.

(٢) ومن شواهد هذه الحالة: ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه أتى بامرأة لقيها راع بفلات من الأرض، وهي عطشى، فاستسقت، فأبى أن يسقيها إلا أن تتركه فيقع بها، فناشدته بالله، فأبى، فلما بغلت جهدها أمكنته، فدرأ عنها عمر الحد بالضرورة. مصنف عبد الرزاق، ج ٧، ص ٧٠٧، كنز العمال، ج ٥، ص ٤١٢، ٤٣٥.

(٣) انظر: المبسوط، ج ٩، ص ٥٤، شرح الخرشبي على مختصر خليل، ج ٤، ص ٣٥، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٣٠٧، الإقناع، ج ٤، ص ٢٥٤، الإنصاف، ج ١٠، ص ١٨٣، الهداية لأبي الخطاب، ج ٢، ص ٩٩، أعلام الموقعين، ج ٣، ص ١٣٢.

(٤) الجهل في اللغة: الذهول عن الشيء، وهو ضد العلم، وعرفه الأصوليون: بأنه عدم العلم بالأحكام الشرعية كلا أو بعضاً عما من شأنه العلم. مختار الصحاح، ص ١١٥، المستصفي للغزالي، ج ١، ص ١٨٨.

لذا قرر أئمة الفقهاء أن الجهل بالتحريم في الحدود الشرعية يعتبر شبهة قوية دارئة للحد عن الجاني، أما إذا كان الجاني عالماً بالتحريم، وجهل العقوبة الشرعية، فلا أثر لجهله ويستوفي منه الحد<sup>(١)</sup>.

والجاهل بالحكم الذي يعذر به - عند الفقهاء - هو: من نشأ في بادية بعيدة عن بلاد المسلمين، أو كان حديث عهد بالإسلام، لم تبلغه الأحكام الشرعية. وفي هذا يقول القرافي رحمه الله: «ضابط ما يعفى عنه من الجهالات: الجهل الذي يتعذر الاحتراز عنه عادة، وما لا يتعذر الاحتراز عنه، ولا يشق لم يعف عنه»<sup>(٢)</sup>.

فإذا زنى الزاني، أو قذف القاذف، أو شرب الشارب الخمر، ثم قال كل منهم: ما علمت أن الله حرمه، وأمكن تصديقه في قوله؛ درى عنه الحد بالجهالة. ومن شواهد الأثر المتقدم المروى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفيه: (إن كان يعلم أن الله حرمه فحدوه، وإن لم يكن قد علم فأعلموه، فإن عاد فحدوه)<sup>(٣)</sup>.

#### الشبهة السادسة: في طرق الإثبات:

طرق الإثبات المتفق عليها عند الفقهاء، هي: الإقرار، الشهادة، (البينة). فإذا أقر الجاني على نفسه إقراراً صحيحاً لا شبهة فيه، أو شهد عليه الشهود شهادة تامة بشروطها المعتبرة شرعاً، لا شبهة فيها، وجب الحد على الجاني، واستقر حكمه عليه.

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٣٠٣، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ١٢، ص ١٧٦، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣١٦، حاشية الباجوري، ج ٢، ص ٢٤٤، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ١٩٠، المغني ج ٨، ص ١٨٥، ٣٠٨، زاد المعاد، ج ٥، ص ٣٤، القواعد لابن رجب، ص ٣٤٣، المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ١١٨.

(٢) الفروق للقرافي، ج ٢، ص ١٤٩.

(٣) انظر: ص ٢٨٠ من الكتاب.

ولا تخلو طرق الإثبات من شبهات تطرأ عليها قبل الحكم، فتحول دونه، ويدراً الحد بها عن المشهود عليه في حال الشهادة، وعن المقر في حال الإقرار. وأهم هذه الشبهات ما يأتي:

### أولاً: في الإقرار:

الشبهات في الإقرار أقل تصوراً منه في الشهادة، وأهم هذه الشبهات الواردة في الإقرار، هي: ما يأتي:

١ - شبهة عدم التعيين: فإذا أقر الجاني بحد ولم يسمه في إقراره، فالحكم عند الفقهاء، ومنهم الأئمة الأربعة: أنه لا حد عليه، لعدم التعيين<sup>(١)</sup>. فالإبهام في الإقرار شبهة قوية تدرأ الحد عن المقر إذا لم يبين ما أقرب به، قال الشوكاني: «ولا شك أن من أقر بحد من الحدود ولم يفسره، لا يطالب بالتفسير، ولا يقام عليه الحد»<sup>(٢)</sup>.

ومن شواهد هذه الحالة حديث أنس بن مالك رضي الله عنه المتقدم، قال: كنت مع النبي ﷺ فجاءه رجل فقال: يا رسول الله أصبت حدا فأقمه علي، قال: ولم يسأله عنه، فحضرت الصلاة، فصلّى مع النبي ﷺ فلما قضى النبي ﷺ قام إليه الرجل فأعاد قوله، قال: (أليس قد صليت معنا؟) قال: نعم قال: (فإن الله عز وجل قد غفر لك ذنبك)<sup>(٣)</sup>.

فالحديث حمل على عدة وجوه، أحدها: أن النبي ﷺ لم يقم عليه الحد لأنه لم يسمه في إقراره<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٣، المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٣٧٥، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي، ص ٣٤٣، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٤٦٤، كشف القناع، ج ٦، ص ٤٧٦، أعلام الموقعين، ج ٢، ص ٩٨، فتح الباري، ج ١٢، ص ١٣٤.

(٢) نيل الأوطار للشوكاني، ج ٧، ص ٢٦٨.

(٣) سبق تخريجه، في ص ١٣٢ من الكتاب.

(٤) انظر: فتح الباري، ج ١٢، ص ١٣٤، ١٤٦، إعلام الموقعين، ج ٢، ص ٢٣.

٢- الإكراه على الإقرار: الإكراه - كما تقدم - شبهة قوية تدرك الحد، والمقر بالحد تحت تهديد أو ضرب يكون إقراره بلا إرادة واختيار، وقد اتفق أئمة الفقهاء: على أن إقرار المكره لا يثبت به الحد<sup>(١)</sup>؛ لأنه في حكم الإقرار الكاذب، قال السرخسي: «الإقرار متمثل بين الصدق والكذب، وإنما يكون حجة إذا ترجح جانب الصدق على الكذب، والتهديد بالضرب والحبس يمنع رجحان جانب الصدق»<sup>(٢)</sup>.

وهناك شبهات أخرى ضعيفة لا تقوى على درء الحد، كقول زفر من الحنفية: إن مضي مدة من الزمن على الجريمة قبل الإقرار شبهة دارئة للحد، وهو المسمى عنده بالتقادم<sup>(٣)</sup>. وهذا قول لا دليل عليه، وخلاف ما عليه جمهور الفقهاء؛ فإن التقادم لا أثر له على الإقرار مطلقاً؛ لأن الإنسان غير متهم في نفسه، فإذا أقر إقراراً صحيحاً قبل منه، ولو بعد مدة؛ لأنه أراد التطهير بالحد.

### ثانياً: في الشهادة:

المعتبر في الشهادة على الحدود الشرعية: أن تكون قطعية في الدلالة على المشهود به، وهذا يعني أن تكون خالية من الشبهات. ومن الشبهات المتفق عليها - عند أئمة الفقهاء - ما يأتي:

(١) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٢٢٨، المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٩٣، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ٢٠٦، المغني، ج ٨، ص ١٩٦، وذهب بعض المتأخرين من المالكية والحنفية: إلى قبول إقرار المكره إذا وجد قرينة تدل على صحة إقراره، وهو قول لا دليل عليه مخالف للإجماع. حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٤٤، الأشباه والنظائر لابن نجيم، ص ٢٥٣.

(٢) المبسوط، ج ٢٤، ص ٧٠.

(٣) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٥١، ٨٢، المبسوط، ج ٩، ص ٩٧.

١ - اختلاف الشهود في أداء الشهادة: إذا شهد الشهود بحد من حدود الله، واختلفوا في زمن المشهود به، أو مكانه، أو كفيته، أو قدره، أو حال فاعله، كان ذلك شبهة قوية تدرك الحد عن المشهود عليه؛ إذا كان اختلافهم مغيراً لمجرى الشهادة الشرعية<sup>(١)</sup>.

٢ - رجوع الشهود عن الشهادة: إذا رجع الشهود في حد من حدود الله، أو رجع بعضهم عن شهادتهم قبل الحكم بها، كان ذلك شبهة قوية تدرك الحد عن المشهود عليه، باتفاق أئمة الفقهاء القائلين بדרך الحد بالشبهة<sup>(٢)</sup>.

وهناك شبهات أخرى في الشهادة اختلف فيها الفقهاء، نذكر أهمها باختصار فيما يلي:

١ - شبهة عدم اتحاد المجلس: ومعنى اتحاد المجلس، أي: مجيء الشهود لأداء شهادتهم في مجلس واحد غير مفترقين، وهو شرط عند الحنفية<sup>(٣)</sup>، والمالكية<sup>(٤)</sup>، الحنابلة في إحدى الروايتين<sup>(٥)</sup>.

(١) المبسوط، ج ٩، ص ٦١، ١٠٨، ١٦٢، ٢٠٣، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ١٥٢، ١٦٤، المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٤٣، ٢٦٥، ٢٨١، المنتقى، ج ٧، ص ١٤٤، المهذب، ج ٢، ص ٣٢٨، ٣٥٧، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٥١، المغني، ج ٨، ص ٢٠٤، ٢٧٩، كشف القناع، ج ٦، ص ٤٠٥، الهداية لأبي الخطاب، ج ٢، ص ١٠١، السياسة الشرعية، ص ١٥٠، أضواء البيان للشنقيطي، ج ٦، ص ٢٥.

(٢) المبسوط، ج ٩، ص ٤٨، المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٨٣، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٥٦، المهذب، ج ٢، ص ٣٤١، المغني، ج ٨، ص ٢٠٣، الإقناع، ج ٤، ص ٢٥٧.

(٣) المبسوط، ج ٩، ص ٩٠، بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢٨٨.

(٤) المنتقى للبايجي، ج ٧، ص ١٤٤.

(٥) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٠١.



فإذا جاء الشهود إلى الإمام لأداء شهادتهم في مجالس متعددة، درى الحد عن المشهود عليه.

ويرى الشافعية<sup>(١)</sup>، والحنابلة- في الرواية الثانية<sup>(٢)</sup> - : أنه لا تأثير لهذا الشرط، فتقبل الشهادة من الشهود؛ سواء جاءوا في مجلس واحد أم في مجالس متعددة، مجتمعين أم متفرقين؛ لأن اشتراط اتحاد المجلس زيادة في النص بلا دليل، كما هو الحكم في سائر الشهادات.

وهذا هو اختيار ابن العربي، وابن الماجشون، من فقهاء المالكية<sup>(٣)</sup>، وهو الراجح في نظري؛ وذلك لأن منع قبول الشهادة بسبب تعدد مجالسها تحكم بلا دليل، وهذا يؤدي إلى تعطيل حدود الله الثابتة.

٢- شبهة عدم الأصالة: ويسمى الفقهاء بـ (الشهادة على الشهادة)، وهي: شهادة السماع عن شهود الأصل.

وقد اختلف الفقهاء في حكم الشهادة على الشهادة في حدود الله: - فالإمام أبو حنيفة، وأحمد- في المشهور عنه- يقولان بعدم قبول الشهادة على الشهادة في حد من حدود الله، فالأصالة- عندهما- شرط لقبولها، وعدمها شبهة قوية تدرأ الحد عن المشهود عليه؛ لما في ذلك من احتمال الغلط، والكذب في الشهادة.

(١) المذهب للشيرازي، ج ٢، ص ٣٥٠.

(٢) الإنصاف للمرداوي، ج ١٠، ص ١٩١.

(٣) أحكام القرآن لابن العربي، ج ٣، ص ١٣٣٥، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي، ص ٣٨٦،

المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٤٤.

وشهادة الفرع بدل عن الأصل، واعتبار البدل في موضع يحتال لإثباته، لا فيما يحتال لدرئه كالحود<sup>(١)</sup>.

- وقال الإمام مالك بجواز الشهادة على الشهادة في الحدود وغيرها<sup>(٢)</sup>.

- وفصل الإمام الشافعي رحمته الله القول في المسألة: فما كان حقا لله تعالى من الحدود الشرعية لا تجوز فيه الشهادة على الشهادة كحد الزنا، وهو القول المشهور في المذهب. أما حقوق آدميين، كحد القذف، فتقبل فيه الشهادة على الشهادة قولاً واحداً في المذهب الشافعي<sup>(٣)</sup>.

وما يراه الحنفية والحنابلة: هو القول الراجح - والله أعلم - وهو القول بعدم قبول الشهادة على الشهادة في الحدود، وهي شبهة دائرة للحد؛ وذلك لما فيها من شبهة عدم القطعية في الدلالة، والإمام مندوب إلى الستر على الجاني إذا لم يدل دليل قطعي على ثبوت جنايته، وهو مأمور بدرء الحد بالشبهات، لا بإيجابه معها، والشهادة على الشهادة دليل ظني، وقبولها في الحدود ينافي ذلك كله.

ولا تقاس الحدود على الحقوق في هذا؛ لأن الأموال تدعو الحاجة إليها خوفاً من الضياع، ولما يترتب على رد هذه الشهادة في الأموال من الضرر والمشقة بين الناس، ولأنه يحتاط في تنفيذ الحدود ما لا يحتاط في الحقوق.

٣- شبهة التقادم: وهو: مضي مدة من الزمن بين وقوع الجريمة وشهادة الشهود، وهذه من مفردات المذهب الحنفي - كما سبق - فقد اعتبر الإمام أبو حنيفة لقطعية الشهادة

(١) فتح القدير، ج ٤، ص ٢٩١، المبسوط، ج ٩، ص ٦٧، ص ١٦٩، المغني، ج ٨، ص ٢٠٦، كشف القناع، ج ٦، ص ٤٣٣.

(٢) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٤٥، المنتقى، ج ٥، ص ٢٠١.

(٣) الأم للشافعي، ج ٧، ص ٤٦، نهاية المحتاج، ج ٨، ص ١٥١، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٥٣.

حصول الفورية، وعدم التراخي في أدائها إلا في حد القذف، لا اشتراط الدعوى فيه من المَقْذوف، فلا أثر للتقادم فيه لانتفاء التهمة<sup>(١)</sup>.

وهذا خلاف ما عليه الأئمة الثلاثة؛ فإن التقادم لا أثر له عندهم في حد من حدود الله تعالى؛ سواء ثبت الحد بالإقرار أم بالشهادة<sup>(٢)</sup>.

وهذا هو مذهب الإمام ابن حزم الظاهري، فالقاعدة عنده أنه لا يضع الحد عن أهله طول زمان<sup>(٣)</sup>.

وهذه شبهة ضعيفة؛ إذ أن التقادم لا مدخل له في شيء من حدود الله، كما سبق، فالقول به قول لا دليل عليه، وتوقيت بغير توقيف.

٤ - شبهة التعارض في الشهادة: وهي تكون غالباً في حد الزنا، وصورتها: إذا شهد أربعة رجال عدول على امرأة بالزنا، ثم شهد نساء ثقات بأنها عذراء. فشهادتهن عارضت شهادة الرجال.

(١) استثنى الحنفية حد القذف في هذه المسألة دون حد السرقة مع اشتراط الخصومة فيها، ووجه ذلك عندهم:

١ - أن الدعوى في حد السرقة بعد التقادم لا تصح؛ ذلك أن المدعي مخير بين دعوى السرقة، وبين أن يدعي أخذ المال سراً على أخيه المسلم، فلما شهد بعد مدة تبين منه قصد الإعراض عن جهة السر، فلا يصح إعراضه، ولا تصح حينئذ دعواه، وعليه لم تقبل الشهادة بعد قديم للتهمة.

٢ - إن السرقة فيها أمران: الحد، والمال. فما يرجع إلى الحد لا تشترط فيه الدعوى؛ لأنه خالص حق الله تعالى، وباعتبار المال تشترط فيه الدعوى، والشهادة في السرقة ليست خالصة لأحدهما، فاشتترطت الدعوى للزوم المال، لا للزوم الحد، ولذا ثبت المال بها بعد التقادم، لأنه لا يبطل به، ولا تقطع يد السارق بعد تقادم الشهادة، لأنها مردودة به، أما المال فلا يؤثر فيه. بدائع الصنائع. ج ٧، ص ٤٧.

(٢) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٣٧، ٢٨٦، المهذب، ج ٢، ص ٣٣٥، المغني، ج ٨، ص ٢٠٧، كشف القناع، ج ٦، ص ١٠٣.

(٣) المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٤٦.

في هذه الحالة يرى الأئمة الثلاثة (أبو حنيفة، والشافعي، وأحمد) أن حد الزنا يدرأ عن المرأة للشبهة القوية في عدم تحقق الزنا منها، وقول النساء حجة فيما لا يطلع عليه الرجال<sup>(١)</sup>.

ويرى الإمام مالك رحمته الله وزفر من الحنفية: أنه لا أثر لشهادة النساء مع وجود شهادة الرجال، فتحد المرأة لثبوت الزنا عليها بشهادة الشهود<sup>(٢)</sup>.

وقول الأئمة الثلاثة: هو الراجح - والله أعلم - في هذه الحالة؛ ذلك أن شهادة النساء في حد الزنا بما يعارض شهادة الرجال شبهة قوية تدرأ الحد عن المرأة. وشهادة النساء - وإن كانت ضعيفة - فهي في الأمور الخاصة بهن قوية ومقبولة، ووجود البكارة ينافي الزنا غالباً.

(١) المبسوط، ج ٩، ص ٥٠، ٧٤، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٤١١، المهذب، ج ٢، ص ٣٣٤، الروضة الندية، ص ٢٧١، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٠٨، الإنصاف، ج ١٠، ص ١٩٧، كشف القناع، ج ٦، ص ١٠١.

(٢) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٥٠، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣١٩، المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ٧٤.

## الباب الثاني

# المسقطات الخاصة

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: مسقطات حد الزنا.

الفصل الثاني: مسقطات حد السرقة.

الفصل الثالث: مسقطات حد القذف.



الفصل الأول

# مسقطات حد الزنا





### مسقطات حد الزنا

حد الزنا من الحدود الشرعية الخالصة لله تعالى، وما كان لله تعالى ليس لأحد إسقاطه من تلقاء نفسه، لذلك تقل نسبة الإسقاط في حد الزنا، وغيره من الحدود الشرعية التي يغلب فيها حق الله تعالى، كحد الشرب.

وقد تكلمنا في الباب الأول عن مدخل الإسقاط العام في حد الزنا، وحكم تأثيره بالتوبة والتداخل، وغيرهما من المسقطات العامة التي سبق تفصيلها.

والمسقطات الخاصة قليلة في حد الزنا خاصة، ويمكن تصورها فيه في عقوبة الرجم للزاني المحصن، كما يأتي:

#### امتناع الشهود عن الرجم:

دلت السنة، وانعقد الاجماع على أن الزاني المحصن حده الرجم بالحجارة حتى يموت، وإذا ثبت الزنا على المحصن بشهادة الشهود، فقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم بداءة الشهود بالرجم، وهل امتناعهم عنه يعد رجوعا مسقطا للحد؟.

وسبب اختلافهم - والله أعلم - هو: دلالة الامتناع عن الرجم على الرجوع في الشهادة المسقط للحد، وبيان خلافهم كما يلي:

#### أولا: في المذهب الحنفي:

للحنفية في هذه المسألة قولان:

القول الأول: قول أبي حنيفة وصاحبيه محمد بن الحسن، وأبي يوسف في إحدى روايته، وهو: أن بداءة الشهود بالرجم في حد الزنا شرط لاستيفاء الحد، وإذا لم تتحقق البداءة بالرجم من الشهود، لامتناع، أو غيبة، أو موت؛ فالحكم سقوط الحد عن المشهود عليه استحساناً<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٢٢٥، المبسوط، ج ٩، ص ٥١، تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٩١.

واحتج الحنفية لهذا القول بما يأتي:

١- ما روى عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: (الرجم رجمان: رجم سر، ورجم علانية، فأما رجم العلانية: فالشهود ثم الإمام، وأما رجم السر: فالاعتراف، فالإمام، ثم الناس)<sup>(١)</sup>.

ووجه ذلك: -عند الحنفية-: أن الحكم القطعي في حد الزنا بعد الإحصان، هو وجوب الرجم ودرئه بالشبهات، فإذا دل دليل ظني على أن البداءة بالرجم من الشهود شرط لاستيفاء الحد كان عدمها شبهة قوية تسقط الحد بعد الحكم به، وهذا القول من علي كان بمحضر من الصحابة، ولم يرو له مخالف منهم، فيكون إجماعاً<sup>(٢)</sup>.

٢- أن بداءة الشهود بالرجم من تمام شهادتهم وصدقهم فيها، وامتناعهم يورث التهمة في أدائها، فتكون غير قطعية في الدلالة على وقوع الزنا، كالرجوع عن الشهادة قبل الحكم، والإمضاء من القضاء عندهم.

القول الثاني: وهو الرواية الثانية عن أبي يوسف -صاحب أبي حنيفة، فهو يرى أن بداءة الشهود بالرجم في حد الزنا مستحبة وليست واجبة، إذا كانوا حاضرين، فإن أمرهم الإمام بالرجم فامتنعوا سقط الحد عن المشهود عليه؛ لأنهم صاروا متهمين في شهادتهم. أما لو ماتوا، أو غابوا، فلا أثر لذلك على تنفيذ الحد، وذلك لوجهين<sup>(٣)</sup>:  
أحدهما: أن حضور الشهود وبداءتهم بالرجم ليس شرطاً للاستيفاء.

الثاني: أن تعذر البداءة بالرجم في حال الغيبة أو الموت لسبب لا تلحقهم فيه تهمة، فلا يؤثر على تنفيذ الرجم، كما لو كان الشهود مقطوعي الأيدي.

(١) أخرجه الدارقطني في سننه، ج ٣، ص ١٢٤، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٢٢٠، كتاب الحدود، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه، ج ٧، ص ٣٢٧. وانظر: كنز العمال، ج ٥، ص ٤٢١.

(٢) فتح القدير، ج ٤، ص ٢٢٧، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٥٨.

(٣) المبسوط، ج ٩، ص ٥١.

## ثانياً: في المذهب المالكي:

يرى الإمام مالك رحمه الله أن بداءة الشهود بالرجم ليست شرطاً لاستيفاء الحد، ولا سنة مستحبة، وإنما السنة في الرجم أن يحضره طائفة من المؤمنين، فيرجوه بعد إذن الإمام<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن عبد البر رحمه الله أن في المذهب قولاً آخر في المسألة، وهو: أن الحد إذا ثبت على الزاني المحصن بالبينة، بدأ الشهود بالرجم، ثم الناس، لكنه ليس شرطاً للاستيفاء<sup>(٢)</sup>. وعلى كلا القولين، فإن امتناع الشهود عن الرجم لا أثر له على استيفاء الحد عند المالكية.

## ثالثاً: عند الشافعية، والحنابلة:

يرى الإمام الشافعي، وأحمد: أن بداءة الشهود بالرجم مستحبة، وليست شرطاً لاستيفاء الحد، كقول أبي يوسف، وإذا امتنع الشهود عن الرجم، أو ماتوا، أو غابوا، فلا أثر لذلك على الحد، ويبقى على وجوبه، ويستوفى من المشهود عليه<sup>(٣)</sup>، واحتج الشافعية والحنابلة لهذا القول بما يأتي:

- ١- أن الرجم سنة رسول الله ﷺ، ولو كانت بداءة الشهود بالرجم شرطاً فيه لذكرها النبي ﷺ، ولم يرد في سنته ﷺ نص لهذا الشرط.
- ٢- القياس على الجلد في الزنا؛ فإن بداءة الشهود بالجلد ليست شرطاً فيه، فكذلك الرجم؛ لأن كلا منهما عقوبة للزنا.

(١) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٤١، المتقى للباجي، ج ٧، ص ١٣٣.

(٢) الكافي لابن عبد البر القرطبي، ج ٢، ص ١٠٧٠.

(٣) انظر: الأم للشافعي، ج ٥، ص ٢٥٩، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٤٧، ١٥١، شرح النووي على صحيح

مسلم، ج ١١، ص ٢٠٦، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٧٠، الهداية لأبي الخطاب، ج ٢، ص ١٠٢.

## مناقشة الأقوال:

من خلال هذا العرض لمذاهب الفقهاء في حكم بداءة الشهود بالرجم، يمكن القول: بأن الأئمة الثلاثة (مالك، والشافعي، وأحمد) متفقون على أن امتناع الشهود عن الرجم لا يسقط الحد عن المشهود عليه، هذا خلاف لأبي حنيفة ومحمد.

وقد ناقش الأئمة الثلاثة أدلة أبي حنيفة بما يأتي:

١- أن القول المأثور عن علي عليه السلام في بداءة الشهود بالرجم لا يدل على الوجوب، ولا يدل على أن امتناعهم شبهة، وإنما هو على سبيل الاستحباب والفضيلة، ولا خلاف في استحباب ذلك<sup>(١)</sup>.

٢- أننا لا نسلم أن الامتناع عن الرجم يدل على الرجوع عن الشهادة؛ لأنه ليس صريحاً فيه، فقد يحتمله ويحتمل غيره؛ إذ قد لا يوجد الامتناع عن الرجم، ولا يوجد الرجوع، فهم غير مكلفين شرعاً على التعيين برجم المشهود عليه. ولو سلمنا أن الامتناع دليل الرجوع، فلا يسقط به الحد؛ لأن صريح الرجوع شبهة في الإثبات، والامتناع على قولكم أنه شبهة - يكون شبهة الشبهة، وهي ضعيفة لا تسقط الحد.

## القول الراجح:

يترجح لنا - والله أعلم - مما سبق في هذه المسألة: أن الامتناع عن الرجم في حد الزنا لا يسقط الحد عن المشهود عليه، وذلك لما يأتي:

١ - أن الشهادة على الحد قد تمت بشروطها، وكانت قطعية في إثبات الزنا، وحكم بها على المشهود عليه، فيتعين التنفيذ؛ سواء كان الحد رجماً أم جلداً، وامتناع الشهود عن

(١) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ١٧٠، أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد،

الرجم حالة طارئة لا علاقة لها بالموجب، وذلك إليهم، إن شاءوا رجموا، وإن شاءوا امتنعوا، بخلاف الرجوع الصريح عن الشهادة، فهو إبطال لها.

٢- أن الامتناع عن الرجم ليس صريحا في الرجوع، كالقول في هروب المحدود أثناء الحد، فليس صريحا في الرجوع عن الإقرار، فيأخذ حكمه وهو: عدم سقوط الحد كما سبق<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: ص ١٨٧ وما بعدها من الكتاب.



## الفصل الثاني

# مسقطات حد السرقة

وفيه تمهيد وسبعة مباحث:

المبحث الأول: ملكية السارق للعين المسروقة بعد الرفع.

المبحث الثاني: ادعاء السارق ملكية عين المسروق.

المبحث الثالث: نقصان قيمة المسروق من النصاب بعد

الحكم.

المبحث الرابع: فوات محل القطع.

المبحث الخامس: فوات المنفعة.

المبحث السادس: غرم السارق.

المبحث السابع: سرقة نفس العين مرتين.





**تمهيد**

حد السرقة من الحدود الشرعية التي فيها حق للعبد؛ لوجود المال المسروق، لكن يغلب فيه حق الله تعالى، هو: القطع.

وقد ذكرنا في الباب الأول أثر المسقطات العامة في حد السرقة، كالتوبة والتدخل، غيرهما، وإلى جانب تلك المسقطات مسقطات أخرى تختص بحد السرقة، منها ما يرجع إلى السارق، ومنها ما يرجع إلى المسروق. ونقسم هذه المسقطات إلى المباحث التالية:

## المبحث الأول

### ملكية السارق للعين المسروقة بعد الرفع

اشترط الفقهاء لوجوب القطع في السرقة كون المسروق ملكا للمسروق منه، لا ملك فيه للسارق ولا شبهة ملك، وإذا ملك السارق العين المسروقة بعد السرقة بأي وجه من وجوه التملك إما أن يوجد قبل الرفع للحاكم والمطالبة بالحد، أو يوجد بعده. فإن وجد هذا التملك قبل الرفع والحكم بالحد، فهو شبهة ملك تدرك الحد عن السارق، وقد سبق بيان ذلك عند كلامنا عن الشبهات الدائرة للحدود. أما إذا وجد هذا التملك بعد الرفع والحكم بالقطع قبل الاستيفاء. فهذا محل خلاف عند أئمة الفقهاء في حكم القطع على السارق في هذه الحالة. سبب الخلاف: تعتبر هذه المسألة ثمرة لخلاف الفقهاء في تحديد وقت انتهاء العمل بالشرط في الحدود.

فأبو حنيفة يرى: أن وقت انتهاء العمل بالشرط، هو استيفاء الحد. فالقاعدة المشهورة في المذهب الحنفي: أن الإمضاء من القضاء في الحدود. ومعناها: أن ما يكون شرطاً للحكم، فهو شرط للاستيفاء. ويرى الأئمة الثلاثة "مالك، الشافعي، أحمد": أن وقت انتهاء العمل بالشرط في الحدود، هو: عند الحكم بالحد، ولا أثر لتخلف الشرط بعده، وما كان شرطاً للحكم لا تشترط استدامته إلى وقت الاستيفاء.

وقد تفرع عن هذا الأصل عدة مسائل فقهية منها: هذه المسألة، وهي: ملكية السارق للعين المسروقة بعد الرفع.

**خلاف الفقهاء:**

للفقهاء في هذه المسألة قولان:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة، ومحمد بن الحسن، وأبي يوسف في إحدى روايته: إلى أن السارق إذا ملك المسروق بعد الرفع بهبة أو غيرها من وجوه التملك، سقط الحد عنه، كما لو حدث الملك قبل الرفع؛ فإنه لا يجب عليه الحد، لأن الإمضاء من القضاء في الحدود<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول عندهم ما يأتي:

١- إن السارق لا يقطع في عين هي ملكه، ووجود الملك قبل القطع كوجوده قبل الحكم.

٢- أن المقصود بالقضاء لفظاً: هو إظهار الحق للمستحق، والمستحق - هنا - هو الله عز وجل، والحق ظاهر عنده غير مفتقر إلى إظهار، فلا حاجة إلى القضاء لفظاً.

القول الثاني: ذهب الأئمة الثلاثة (مالك، الشافعي، أحمد) وأبي يوسف في قوله الثاني، وزفر من الحنفية: إلى أن ملكية السارق للشيء المسروق بعد الرفع والقضاء لا يسقط عنه القطع<sup>(٢)</sup>.

واستدلوا بالقول هذا بما يأتي:

١- حديث صفوان بن أمية - المتقدم - أنه نام في المسجد، وتوسد رداءه، فأخذ من تحت رأسه، فجاء بسارقه إلى النبي ﷺ فأمر به النبي ﷺ أن يقطع، فقال صفوان: لم أرد هذا، ردائي عليه صدقة، فقال رسول الله ﷺ: (فهلا قبل أن تأتيني به)<sup>(٣)</sup>.

(١) المبسوط، ج ٩، ص ١٨٧، وبدائع الصنائع، ج ٧، ص ٨٩، تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٢٠٨.

(٢) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٤٠٦، وبدائع الصنائع، ج ٧، ص ٨٩، الأم للشافعي، ج ٦، ص ١٣١،

المهذب، ج ٢، ص ٢٨٣، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٦١، المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٩٦، المنتقى،

ج ٧، ص ١٦٤، المغني، ج ٨، ص ٢٦٩، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٦٥.

(٣) سبق تخريجه في ص ٦٢ من الكتاب.

فدل الحديث على أن التملك قبل الرفع للإمام يدرأ القطع، أما بعده فلا يسقطه؛ ذلك لأن السرقة ظهرت عند الإمام، وتمكن من استيفاء القطع حقاً لله تعالى، فلا يمتنع الاستيفاء باعتراض الملك في المحل.

٢- أن التملك انتقال ملك الشيء المسروق للسارق بعد السرقة، فلا أثر له في إسقاط العقوبة، كما لو وهب المسروق لأجنبي غير السارق<sup>(١)</sup>.

٣- قياس التملك بعد الرفع على الرد بعده؛ فكما أن رد المسروق إلى صاحبه بعد الرفع والقضاء، لا يؤثر في القطع، فكذلك التملك بعده. لأن كلا منهما لو وقع قبل الحكم والقضاء كان شبهة في درء الحد، فدل على أن حصوله بعد القضاء ليس بشبهة، ولا أثر له على الحد.

#### مناقشة الأدلة:

أولاً: مناقشة الحنفية لأدلة الأئمة الثلاثة، والرد عليها:

- ١- أن حديث صفوان ورد بعدة روايات مختلفة؛ فقد ورد بلفظ: (ما كنت أريد)، وسكت عليه، وفي أخرى: (أيقطع الرجل من العرب في ثلاثين درهماً؟)<sup>(٢)</sup>، وتعدد الروايات مع ما فيها من زيادات، والقصة واحدة يسبب اضطراباً في صحة الرواية. ويجاب عنه: بأن تعدد الروايات لا يدل على ضعف الرواية في كل حال، فقد يكون سببه اختلاف الناقلين، ولا عبرة باختلاف اللفظ مادام المعنى الذي دلت عليه واحداً لم يتغير.
- ٢- أن القبض شرط لثبوت الملك في الهبة، ولم يرد في الحديث أن صفوان سلم إلى السارق رداءه على سبيل الهبة، ولم يرد أن السارق قبضه منه، والقطع إنما يسقط بالهبة مع القبض.

(١) المتقى للباقي، ج ٧، ص ١٦٤.

(٢) هذا اللفظ لأبي داود. سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٣٨، باب من سرق من حرز، رقم ٤٣٩٤.

ويجاب عنه: بأن الهبة - هنا - لم تقع بالفعل حتى يشترط فيها القبض، فقد أنكر الرسول ﷺ ذلك على صفوان، وإنما دل سياق الحديث على أن الهبة بعد الرفع لا تسقط الحد، ثم إن الهبة تنعقد بالقول، والقبض شرط للزوم، وانعقاد الهبة كاف لحصولها من الواهب.

٣- أن قوله في الحديث: (هو عليه صدقة) ليس نصا في تمليك السارق للرداء المسروق؛ لأنه يحتمل أنه أراد هبة القطع نفسه، وهبة القطع لا تسقط الحد.

ويجاب عنه: بأن الحديث صريح لا يحتمل التأويل، فقد دل ظاهره في هبة الرداء المسروق للسارق، كما أن القطع حق لله تعالى، فليس للعبد هبته لأحد، وإسقاطه بنفسه، بخلاف الشيء المسروق فهو مال، والمال تصح هبته.

٤- أن المراد بقوله: (هلا قبل أن تأتيني به)، أي: لثلا ينهتك ستره، فقد ورد في بعض روايات الحديث أن وجه الرسول ﷺ تغير، فقال صفوان: كأنه شق عليه ذلك، قال: (كيف لا يشق علي وكأنكم أعوان الشياطين على أخيككم المسلم)<sup>(١)</sup>، فدل على أنه كره هتك ستره، ولم يرو أن النبي ﷺ قطع يده بعد هبته، وإن روى ذلك فهو محمول على أن السارق لم يقبل الهبة.

ويجاب عنه: بأن الرواية التي ذكرتم - إن صحت - فهي زيادة وصف، لا تفسر الرواية التي معنا، فهي صريحة لا تحتمل التأويل، فصفوان لما عرف أن السارق ستقطع يده وهب المسروق له، لأجل إسقاط الحد عنه، ثم بين الرسول ﷺ أن هذه الهبة لو كانت قبل الرفع صحت ودرأت عنه الحد.

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک، ج ٤، ص ٣٨٢، في کتاب الحدود، وقال: صحيح الإسناد، وأخرجه

البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٣٣١، وأخرجه عبدالرزاق في المصنف، ج ٧، ص ٣٧٢.

وانظر: كنز العمال، ج ٥، ص ٣٠٦.

وليس في الرواية ما يدل على أن السارق لم يقبل الهبة، وإنما أنكر عليه النبي ﷺ ذلك لبيان أن الهبة بعد الرفع لا تسقط الحد.

ثانياً: إجابة الجمهور على دليل الحنفية:

أجاب الأئمة الثلاثة على دعوى القياس من الحنفية: بأنه قياس مع الفارق؛ ففرق بين التملكين: فتمليك السارق قبل الرفع يثبت، ويدخل المسروق في ملكه؛ لأنه تصرف في خالص حقه، وهو مشروع.

والمطالبة شرط للحكم بالسرقة، ولا تصح بعد فوات الملك؛ إذ لا خصومة في التملك قبل الرفع فضلاً عن الحكم بالقطع، بخلاف التملك بعده؛ لوجوب الحد، فلا صحة للقياس هنا، قال الإمام الشافعي كلمته المشهورة: « لا نرضى بترك السنة حتى نخطئ مع تركها القياس »<sup>(١)</sup>.

القول الراجح:

بهذه المناقشة والردود، يترجح لنا - والله أعلم - قول الأئمة الثلاثة، وهو: أن الهبة أو أي نوع من أنواع التملك إذا وقع بعد الرفع لا يسقط القطع؛ وذلك لأن السرقة بعد الرفع يتعين فيها الحد حقاً لله تعالى يستوفيه الإمام أو نائبه، وليس للعبد إسقاطه، أما المال المسروق فهو حقه وله التصرف فيه كسائر حقوقه.

(١) الأم للشافعي، ج ٦، ص ١٣١.

## المبحث الثاني

## ادعاء السارق ملكية المسروق

إذا سرق السارق نصاب السرقة وثبت عليه القطع، وقبل استيفائه منه ادعى أنه يملكه، وقد أخذه لكونه وديعة عند المدعي، أو رهنا عنده للسارق.

فالقول - في هذه الحالة - قول المسروق منه مع يمينه، فإن حلف سقطت دعوى السارق، وثبت الملك للمسروق منه، وإن نكل عن اليمين قضي عليه بالنكول، ولا شيء على السارق كما لو صدقه في دعواه.

فإذا حلف المسروق منه، وثبت له اليد على الشيء المسروق، فهل يقطع السارق؟ أم تكون تلك الدعوى والخصومة مسقطا للحد عنه؟ في المسألة ثلاثة أقوال للفقهاء، على النحو التالي:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة، والشافعي في المشهور عنه، والإمام أحمد في إحدى روايته: إلى أن دعوى السارق ملكية الشيء المسروق تسقط القطع عنه مطلقاً؛ سواء كان معروفاً بالسرقة أم لا<sup>(١)</sup>. وقد سماه الشافعي: بالسارق الظريف، أي: الفقيه<sup>(٢)</sup>. وعللوا هذا الحكم بما يأتي:

١ - أن هذه الدعوى ليس فيها قدح في الشهادة، فتسمع دعواه لاحتمال صدقه فيها؛ لأنه صار خصماً للمسروق منه في ملكية الشيء المسروق، وبعد ما آل إلى الخصومة والاستحلاف لا يستوفي الحد؛ لأن ذلك يؤدي إلى استيفاء الحد باليمين والنكول.

(١) انظر: المبسوط، ج ٩، ص ١٤٩، فتح القدير، ج ٤، ص ٤٠٨، حاشية الباجوري، ج ٢، ص ٢٥٠،

المهذب، ج ٢، ص ٢٨٣، الأشباه والنظائر للسيوطي، ص ١٢٣، المغني، ج ٨، ص ٢٨٦، الإنصاف،

ج ١٠، ص ٢٨١.

(٢) مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٦١.

٢- القياس على الرجوع في الإقرار؛ فلو أقر بالسرقة وقبل القطع رجع عن إقراره سقط عنه الحد، فكذلك - هنا - فإن دعواه شبهة في إثبات الحد عليه، كما أن الرجوع شبهة في الإقرار.

القول الثاني: وهو أن القطع لا يسقط بمجرد دعوى الملكية من السارق مطلقاً؛ سواء عرف بالسرقة أم لا، وهذا هو مذهب الإمام مالك<sup>(١)</sup>. والقول الثاني<sup>(٢)</sup> عند الشافعي، والرواية الثانية<sup>(٣)</sup> عن أحمد، واختارها ابن القيم رحمته الله واعتبر تلك الدعوى من الحيل الباطلة لإسقاط حد السرقة<sup>(٤)</sup>.

ووجه هذا القول: هو أن الحكمة في القطع صيانة الأموال وحفظها، وفي إسقاط القطع بمجرد الدعوى ذريعة إلى إبطال العمل بالحد؛ حيث إنه باستطاعة كل سارق أن يدعي ملكية المسروق ليسلم من القطع، وهذا يؤدي إلى سد باب الحد، وبذلك تفوت مصلحة الزجر مما يؤدي إلى ضياع الأموال.

واعترض عليه: بأن الرجوع عن الإقرار كذلك؛ فبإمكان كل مقرر أن يرجع عن إقراره، والرجوع مسقط للحد، وليس فيه ذريعة إلى سد باب الحد.

ويجاب عنه: بأن ثبوت الحد بالشهادة يختلف عن ثبوته بالإقرار؛ فالإقرار خاص بالمقرر، وله أن ينفيه عن نفسه، أما ثبوت السرقة بالبينة فهي حجة كاملة، ودعواه الملكية بعدها لا يعد رجوعاً، فلا يلزم أن يكون المؤثر في الإقرار مؤثراً في البينة.

(١) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٩٧.

(٢) مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٦١.

(٣) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٨٦.

(٤) إعلام الموقعين، ج ٣، ص ٢٤٥.



القول الثالث: وهو رواية ثالثة في مذهب الإمام أحمد، وقول في المذهب المالكي، وهو: أن السارق إذا ادعى ملكية الشيء المسروق، فإن كان معروفاً بالسرقة فعليه القطع، ولا تقبل دعواه؛ إذ لا أثر للخصومة هنا على تنفيذ الحد حيث قد علم لنا كذبه في دعواه. أما إن كان غير معروف بالسرقة؛ بل هو من أهل الصلاح والبراءة، سقط عنه القطع بمجرد الدعوى؛ لاحتمال صدقه في دعواه<sup>(١)</sup>.

ورد هذا القول: بأن احتمال الصدق في الدعوى، أو احتمال الكذب فيها وارد في الحالين، والحد لا يسقط بمجرد الاحتمال بعد وجوبه، وإذا حلف المسروق منه دل ذلك على أن السارق كاذب في دعواه؛ سواء كان معروفاً بالسرقة أم لا، فيبقى الحكم على أصله، وهو: وجوب الحد لثبوته بالبيينة.

#### القول الرابع:

بالنظر إلى الأقوال السابقة، وشبهة كل قول: يتضح لنا قوة الحجة وسلامة العلة عند القائلين ببطالان تلك الدعوى، ووجوب الحد. وهم المالكية، والشافعية في القول الثاني، والرواية الثانية عند الإمام أحمد.

#### ويجاء عن حجة القول الأول بما يأتي:

١ - يقول ابن القيم رحمه الله رداً على هذا القول: «معاذ الله أن يجعل في نظر الناس وعقولهم قبول مثل هذا الهذيان البارد المناقض للعقول والمصالح»<sup>(٢)</sup>.

وإضافة إلى ذلك: فإن دعوى الملكية - بعد وجوب الحد وثبوته - بلا دليل على صحة الدعوى، لا يتعدى كونه حيلة لإسقاط الحد، وعلى الإمام رد مثل هذه الحيل الباطلة.

(١) انظر: المغني، ج ٨، ص ٢٨٦، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٨١، تبصرة الحكام لابن فرحون، ج ٢، ص ٢٥٦.

(٢) إعلام الموقعين، ج ٣، ص ٢٤٥.

والحد بعد وجوبه لا يسقط بمجرد الدعوى، وإلا أدى ذلك إلى إسقاط كل حد.

٢- إن قياس تلك الدعوى على الرجوع في الإقرار قياس مع الفارق - كما قلنا - لاختلاف حال السارق فيهما؛ فالراجع عن إقراره: هو الذي أثبت الحد على نفسه، وله أن ينفيه عنه، أما في هذه المسألة: فالحد ثبت بالشهادة، ولا أثر لتلك الدعوى على رد الشهادة، وإنما تبقى على قطعيتها موجهة للقطع على السارق، بخلاف الرجوع عن الإقرار، فهو شبهة فيه صريحة.

٣- أن قولكم هذا: ليس من باب درء الحد بالشبهات؛ حيث ثبت الحد على السارق خالياً من الشبهات، فيلزمه القطع.

والقول بإسقاط الحد بمجرد الدعوى يمكن الأخذ به فيما لو صحت الدعوى، أما مع بقائها مجردة عن الدليل، وقد وجب الحد، فليس فيها أدنى شبهة لإسقاط الحد.

٤- أن قولنا بوجوب الحد - في هذه الحالة - ليس فيه إيجاب الحد باستحلاف المسروق منه، فالخلف لا سبيل له في إثبات الحدود، وإنما أقمنا عليه الحد بالشهادة، فهي باقية، وحجتها قطعية، أما اليمين: فهي ترجح أن السارق كاذب في دعواه، مما يؤيد بطلان الدعوى<sup>(١)</sup>.

(١) هذا إذا كانت الدعوى مجردة عن الدليل المثبت لها، أما إذا حضر السارق بينة على صدق دعواه وأمكن قبولها؛ قبلت ولا قطع عليه.

## المبحث الثالث

## نقصان قيمة المسروق عن النصاب بعد الحكم

من المتفق عليه - عند أئمة الفقهاء - أن القطع لا يجب على السارق إلا ببلوغ المسروق نصاب السرقة، مع خلاف في مقداره، وهو على القول الراجح والمشهور ما بلغت قيمته ربع دينار أو ثلاثة دراهم فأكثر لحديث: (لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فصاعدا)<sup>(١)</sup>.

أما إذا سرق أقل من ذلك، فلا قطع عليه أصلاً لانتهاء الشرط.

وإذا كان بلوغ النصاب شرطاً لوجوب القطع، فهل هو شرط للاستيفاء؟

للفقهاء في هذه المسألة قولان:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة رحمته الله إلى أن نقصان المسروق عن نصاب السرقة بعد الحكم قبل القطع مسقط للقطع عن السارق؛ ذلك أن الإمضاء من القضاء عند أبي حنيفة، فكما يشترط كمال النصاب عند السرقة، يشترط كذلك استيفاء القطع<sup>(٢)</sup>.

والتعبير بالسقوط - هنا - أولى من التعبير بعدم الوجوب، لأن الحد قد وجب أولاً، وحكم به على السارق، وما طرأ على الحد بعد وجوبه، يكون مسقطاً له.

والإمام أبو حنيفة بهذا القول يقرر أن قيمة النصاب معتبرة عند وقت الإخراج من الحرز، وعند استيفاء القطع.

وقد وجه الإمام الكرخي رحمته الله قول أبي حنيفة هذا: بأن نقصان القيمة يورث شبهة في الشرط وقت السرقة؛ لأن العين بحالها لم تتغير، وتغير السعر ليس بمضمون على السارق أصلاً، فيجعل النقصان الطارئ كالموجود عند حدوث السرقة<sup>(٣)</sup>.

(١) سبق تخريجه في ص ٣٥ من الكتاب.

(٢) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٧٩.

(٣) فتح القدير، ج ٤، ص ٤٠٨، تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ٢٠٢.

القول الثاني: يرى الأئمة الثلاثة "مالك، والشافعي، أحمد" ومحمد بن الحسن، وزفر - من الحنفية -: أن نقصان قيمة المسروق عن النصاب بعد الحكم بالقطع لا أثر له على الاستيفاء، فيقطع السارق، وذلك لوجهين<sup>(١)</sup>:

١- أن بلوغ النصاب شرط لوجوب القطع، لا للقطع نفسه، وهو وقت إخراجها من الحرز.

٢- القياس على نقصان عين السرقة بعد إخراجها من الحرز، فإذا كان نقصان العين المؤثر في المحل لا يسقط القطع بالإجماع، فإن نقصان القيمة أولى بعدم الإسقاط؛ إذ لا أثر له على المحل.

#### القول الرابع:

الرابع - والله أعلم - في المسألة، هو قول الأئمة الثلاثة ومن وافقهم من الحنفية، وهو: أن نقصان قيمة المسروق بعد الحكم بالسرقة لا يسقط القطع، وذلك لما يأتي:

(أ) أن بلوغ النصاب في السرقة كغيره من الشروط يكون شرطاً للوجوب، وإذا وجب الحد بما يوجب القطع وجب استيفاؤه إلا ما ورد الدليل بإسقاطه، ولا دليل على أن نقصان القيمة تسقط القطع.

(ب) القياس على حد الزنا؛ فلو ثبت الزنا على الزاني وهو بكر وحكم عليه بالجلد ثم أحصن قبل التنفيذ، فإنما عليه الجلد فقط، ولا أثر لإحصانه الطارئ بعد الحكم، فليس الإمضاء من القضاء، كما يقوله الحنفية.

(١) المنتقى للباجي، ج ٧، ص ١٥٨، الكافي لابن عبد البر، ج ٢، ص ١٠٨٤، مغني المحتاج، ج ٤،

ص ١٦٠، المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٢٧٨، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٧٠.

## المبحث الرابع

### فوات محل القطع<sup>(١)</sup>

تمهيد في بيان محل القطع:

اتفق الفقهاء على أن محل القطع في السرقة الأولى، هو: اليد اليمنى من مفصل الكف، وهو الكوع بدليل قراءة عبدالله بن مسعود رضي الله عنه (فاقطعوا أيانها)، وهي قراءة مشهورة مروية عن أبي بكر وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، ولا يخالف لهما من الصحابة، فكان إجماعاً<sup>(٢)</sup>. والبطش باليد اليمنى أقوى، فكانت البداءة بها أردع، والسارق عادة يستعمل يده اليمنى في إخراج المسروق من الخرز، فناسب عقوبة قطع آلة السرقة<sup>(٣)</sup>.

أما في حالة تكرار السرقة بعد الأولى مرتين أو ثلاثاً، فقد اختلف القول عند الفقهاء - رحمهم الله - في بيان محل القطع، ولهم في ذلك آراء مختلفة ليس هذا مجال بحثها ومناقشتها، لكن القول المشهور، والذي عليه العمل عند كثير من الفقهاء، وهو: أن محل القطع في السرقة الثانية الرجل اليسرى من مفصل القدم، ثم لا قطع بعد ذلك، وإنما يكتفى بالتعزير بما يراه الإمام زاجراً ورادعاً عن العودة إلى مثله<sup>(٤)</sup>.

وقد وجه الإمام الشربيني الخطيب رحمته الله هذا القول توجيهاً جيداً فقال: «إن اعتماد السارق في السرقة على البطش والمشي، فإنه يأخذ بيده، وينقل برجله، فتعلق القطع بهما،

(١) جعلنا فوات المحل في إعداد مسقطات القطع جرياً على منصوص العبارة عند الفقهاء، والصحيح أن الحد لا يزال واجبا على السارق، وإنما منع من استيفائه تعذر المحل، فكونه مسقطاً من باب المجاز، لا الحقيقة.

(٢) انظر: فتح القدير، ج ٤، ص ٢٤٧، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٨٦.

(٣) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٥٩، الإفصاح لابن هبيرة، ج ٢، ص ٢٦٠.

(٤) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٨٦، المغني، ج ٨، ص ٢٦٠.

وإنما قطعاً من خلاف لثلا يفوت جنس المنفعة عليه، فتضعف حركته، كما في قطع الطريق؛ لأن السرقة مرتين تعدل الحراة شرعاً<sup>(١)</sup>.

وكذلك: فإن الحدود الشرعية مبناها على الردع والزجر، وليس المراد منها التشفي والانتقام، حتى يقال بقطع جميع أعضائه في السرقات الأربع.

آراء الفقهاء في حكم القطع بعد فوات المحل:

محل الخلاف: عرفنا - في التمهيد السابق - أن محل القطع في السرقة الأولى هو اليد اليمنى من مفصل الكف، ثم الرجل اليسرى في السرقة الثانية، فإذا فات هذا المحل بأفة سماوية أو قصاص، فإما أن يكون فواته قبل ثبوت القطع على السارق أو بعده...

(أ) فإن فات المحل قبل ثبوت القطع في السرقة الأولى، فإن القطع يتعلق بالرجل اليسرى؛ لأن الحكم تعلق بها أولاً، فتقطع. وهذا هو القول المشهور عند أئمة الفقهاء الأربعة<sup>(٢)</sup>.

وعن الإمام مالك رحمته الله قول آخر، وهو: القول بقطع اليد اليسرى.

والقول الأول هو المشهور في المذهب، ورجحه ابن القاسم بقوله: «وقوله في الرجل أحب إلي، وهو الذي أخذ به»<sup>(٣)</sup>.

(ب) وإن فات المحل بعد ثبوت السرقة والحكم بالقطع، وكان سببه أفة سماوية أو قصاص سابق سقط القطع باتفاق الفقهاء، ولا ينتقل إلى الرجل اليسرى؛ حيث تعلق الحكم باليد اليمنى، فيفوت القطع لفوات محله، كما لو مات من عليه القصاص<sup>(٤)</sup>.

(١) مغني المحتاج للشربيني، ج ٤، ص ١٧٨.

(٢) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٨٨، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٤٧، حاشية الباجوري، ج ٢، ص ٢٥١، المغني، ج ٨، ص ٢٦٣.

(٣) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٨٢.

(٤) الإفصاح لابن هبيرة، ج ٢، ص ٢٦٠.

أما إذا كان سبب فوات المحل - قبل الحكم أو بعده - اعتداء معتد، فهذا محل خلاف عند الفقهاء على النحو التالي:

القول الأول: يرى الإمام أبو حنيفة رحمته الله وأصحابه: أن الاعتداء إن وقع قبل الخصومة للحد فلا يسقط، وعليه القطع للرجل اليسرى، كمن سرق ولا يمينى له بأصل الخلقة، ويجب القصاص على المعتدي في العمد.

أما إذا وقع الاعتداء بعد الخصومة بالحد، فلا يخلو: إما أن يكون قبل القضاء بالقطع أو بعده.

فإن كان قبل القضاء: فحكمه كالحكم قبل الخصومة، وهو ثبوت القصاص على المعتدي في العمد ويسقط القطع في الرجل اليسرى لأنه لما خوصم كان الواجب عليه القطع في اليمينى، وقد كانت قائمة، وبذهاها يسقط الحد، كما لو ذهبت بأفة سماوية.

وإن وقع الاعتداء بعد القضاء بالقطع: فالقطع بسبب الاعتداء قائم مقام الحد، فلا شيء عليه، ولا على المعتدي<sup>(١)</sup>؛ لأنه محتسب لإقامة حق الله سبحانه وتعالى.

القول الثاني: يرى الأئمة الثلاثة (مالك، الشافعي، أحمد): سقوط الحد مطلقا إذا ذهب المحل باعتداء معتد قبل الحكم أو بعده<sup>(٢)</sup>.

ووجه هذا القول: أن محل القطع قد ذهب بسبب نشأ بعد السرقة، وقد تعلق الحكم به، فيفوت بفواته سواء كان الاعتداء قبل الخصومة أم بعدها، ما دامت السرقة موجهة للقطع.

وخالف في ذلك قتادة رحمته الله، فلم يقل بسقوط القطع عن السارق في هذه الحالة مطلقا؛ بل تقطع رجله اليسرى، ويقتص من العادي.

(١) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٨٨، المبسوط، ج ٩، ص ١٧٥.

(٢) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٩٣، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٤٤٥، المغني، ج ٨، ص ٢٦٣.

وأجاب عنه ابن قدامة بقوله: «وهذا غير صحيح؛ لأن اليد ذهبت والقاطع قطع عضوا غير معصوم، فلا قصاص ولا حد»<sup>(١)</sup>.

#### القول الراجح:

اعتبر الحنفية فوات المحل مسقطا للحد، فهم متفقون مع الجمهور من حيث الحكم العام، وانفردوا في حالة واحدة لا يقولون فيها بسقوط الحد، وهي: إذا وقع الاعتداء على محل القطع بعد السرقة وقبل الخصومة.

وقول أبي حنيفة هو الراجح في نظري - والله أعلم -؛ ذلك لأن وجهة نظره - في هذه الحالة - وجهة راجحة، لما يأتي:

- ١ - أن الخصومة شرط لوجوب القطع على السارق، وإذا فات المحل قبلها، فهو كقواته قبل السرقة، فينتقل القطع إلى الرجل اليسرى.
- ٢ - أن فوات المحل - في هذه الحالة - لا يتعارض مع استيفاء القطع؛ حيث تعين القطع بعد فواته، فضايق نطاق السبب عن إسقاط الحد، فيبقى الحكم على أصله.

(١) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٦٣.



## المبحث الخامس

## فوات المنفعة

من المجمع عليه عند أهل العلم أن من سرق سرقة موجبة للقطع، ويديه صحيحة، فعليه القطع، وإذا كانت اليد اليمنى صحيحة، واليد اليسرى مقطوعة، أو شلاء، أو مقطوعة الأصابع، فقد اختلف الفقهاء في حكم القطع في هذه الحالة، على النحو التالي: القول الأول: يرى الإمام أبو حنيفة، والشافعي في أحد قوليه، وأحمد في إحدى روايته: أن القطع يسقط عن السارق إذا كانت اليد اليسرى مقطوعة أو معيبة<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول: أن القطع للسرقة - في هذه الحالة - يؤدي إلى تفويت المنفعة، وهي منفعة الجنس، والبطش، ولا تقطع الرجل اليسرى مع فوات اليد اليسرى لما فيه من فوات منفعة المشي.

ويدل عليه قول علي بن أبي طالب عليه السلام في حق الرجل الأقطع الذي سرق: (إني لأستحي من الله ألا أدع له يدا يبطش بها، ولا رجلا يمشي عليها)<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: يرى الإمام مالك، والشافعي في المشهور عنه، وأحمد في الرواية الثانية: أن القطع لا يسقط عن السارق في هذه الحالة. وإنما تقطع يده اليمنى إذا استوجبت القطع، ولو مع فوات يده اليسرى<sup>(٣)</sup>.

ووجه هذا القول ما يأتي:

١ - أن السرقة وقعت موجبة للقطع، والمحل موجود، فلا مانع من استيفائه بعد توفر شروط القطع؛ لعموم آية السرقة.

(١) انظر: بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٨٧، المبسوط، ج ٩، ص ١٧٥، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٧٩، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٨٧.

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه، ج ٣، ص ١٨٠، كتاب الحدود، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٢٧٥، وانظر: كنز العمال، ج ٥، ص ٥٤٩ رقم ١٣٩٠٦.

(٣) المنتقى، ج ٧، ص ١٦٧، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٤٤٥، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٦٦.

٢- أن المالكية والشافعية: لا يقولون بمراعاة منفعة الجنس والبطش والمشي، فقد قالوا بقطع اليدين والرجلين معا في السرقات الأربع<sup>(١)</sup>.

### المناقشة والترجيح:

ناقش المالكية والشافعية وجهة نظر القول الأول بما يأتي:

١- أن تفويت المنفعة بقطع اليد اليمنى مع فوات اليسرى، لو صح ذلك، لمنع القتل، فلما لم يمنع منه، فالأولى ألا يمنع منه ما هو أخف عقوبة وهو القطع، قال الشافعي: «واعتلوا في قطع اليد اليسرى بالاستهلاك، وكيف حدوا من وجب عليه القتل بالقتل، وهذا أقصى غاية الاستهلاك، ودرءوا الحدود - هنا - لعله الاستهلاك مع خلاف السنة والأثر»<sup>(٢)</sup>.

ويجاب عنه: بأن القياس - هنا - باطل؛ لاختلاف العلة فيهما، فعلة القود هي القتل، فيتعين القصاص على النفس، فلم يبق سبيل للمنفعة أصلا، أما العلة في القطع هي: السرقة، وبقاء المنفعة مع استيفائه ممكنة إذا كانت بقية الأعضاء سليمة.

أما مع فوات اليد اليسرى، وقطع اليد اليمنى للسرقة، لا يمكن بقاء المنفعة، لذا قلنا بسقوط القطع عنه؛ لأن الحكمة من الحدود الردع والزجر، لا التشفى والانتقام.

(١) تعلق الشافعية والمالكية في هذه المسألة بعدة أحاديث وآثار من الصحابة، كأبي بكر وعمر، ضعفها الحنفية ونفوا أصله، وما صح منها حملوه على غير ظاهره، قال ابن الهمام: «فبعيدا أن يقع في زمن رسول الله ﷺ مثل هذه الحوادث التي - غالبا - ما تتوافر الدواعي على نقلها، مثل سارق يقطع رسول الله ﷺ أربعته، ثم يقتله، والصحابة يجتمعون على قتله، ولا خبر بذلك عن علي وعمر وابن عباس من الأصحاب الملازمين له ﷺ بل أقل ما في الباب إن كان ينقل لهم إن غابوا فلا بد من علمهم بذلك. فتح القدير، ج ٤، ص ٢٤٩.

(٢) الأم للشافعي، ج ٦، ص ١٣٢.

٢- أن الأثر المروي عن علي بن أبي طالب عليه السلام ما هو إلا اجتهاد منه، وليس محل إجماع من الصحابة؛ فقد روى خلافه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال ابن عباس: (شهدت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قطع بعد يد ورجل يدا)<sup>(١)</sup>. فلو كانت تفويت المنفعة معتبرا لما فعله عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

ويجاب عنه: بأنه روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه رجع إلى قول علي؛ فقد أتى عمر برجل أقطع اليد والرجل قد سرق، فأمر به عمر أن يقطع، فقال علي: (إما أن تعزره، وإما أن تستودعه السجن)<sup>(٢)</sup>، فنزل على قوله ولم يقطعه.

وكذلك فإن استدلال المالكية والشافعية بآية السرقة لا حجة فيه؛ لأن الآية دلت على قطع اليد، ولم تفصل الحكم في حالة فوات الأخرى، أو وجودها سليمة، فيبقى الحكم على الأصل والغالب فيه، وهو: سلامة بقية الأعضاء.

بهذا يترجح لنا - والله أعلم - أن القطع يسقط عن السارق إذا كانت يده اليسرى مقطوعة، أو معيبة لا تقدر على العمل والحركة؛ وذلك لفوات المنفعة بقطع يمينه، ولما فيه من الهلاك بسبب تعطيل المنافع الضرورية للإنسان.

وفي الأخذ بهذا القول تحقيق لمقاصد الشرع، فالحد شرع زاجرا لا مهلكا.

(١) أخرجه الدار قطني في سنته، ج ٣، ص ١٨١، باب الحدود، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨،

ص ٢٧٤، كتاب السرقة.

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٢٧٤.

## المبحث السادس

### غرم السارق

هذه المسألة من مفردات المذهب الحنفي، وصورتها: إذا سرق السارق عينا يجب فيها القطع، وقبل القطع لحق العين المسروقة عيب ينقص قيمتها قبل السرقة بسبب من السارق.

في هذه الحالة اختلف الفقهاء في حكم القطع على السارق، إذا كان النقصان الحادث على العين فاحشا<sup>(١)</sup>، كمن شق الثوب، أو أتلف الطعام، أو ذبح الشاة المسروقة قبل القطع، وتفصيل القول في ذلك على النحو التالي:

#### أولا: في المذهب الحنفي؛

ذهب الإمام أبو حنيفة، وصاحبه محمد بن الحسن: إلى أن السارق إذا أتلف السرقة، أو أحدث فيها عيبا ينقص قيمتها عما كانت عليه قبل السرقة، كأن يكون المسروق ثوبا فشق، أو طعاما فأتلفه، فالمسروق منه بالخيار، إن شاء طالب بالقطع، ولا ضمان على السارق، وإن شاء أخذ ضمان ما أتلفه السارق، ويسقط القطع.

وهذا بناء على القاعدة الفقهية في المذهب الحنفي، وهي: أنه لا يجتمع قطع وغرم في سرقة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف بسقوط القطع عن السارق، ولا خيار للمسروق منه، فعليه ضمان ما أتلفه، ويسقط القطع لثبوت الغرم عليه<sup>(٣)</sup>.

(١) هذا قيد أخرج النقصان اليسير، فيجب القطع معه اتفاقا، لتعذر الضمان في الشيء اليسير.

(٢) المبسوط، ج ٩، ص ١٦٤، أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٢٨.

(٣) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٨٤.

واستدل الحنفية على هذا القول بما يأتي:

١- آية السرقة، وهي قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا...﴾<sup>(١)</sup>. فالقطع جزاء السرقة بنص الآية، فلو كان الضمان من الجزاء لكان القطع بعض الجزاء، ولم يكن القطع كافياً، فدل على أن القطع مسقط للغرم، والغرم مسقط للقطع.

٢- أن القول بالضمان مع القطع زيادة على نص الآية، والزيادة على النص نسخ، ونسخ القرآن لا يجوز إلا بمثله أو بخبر متواتر.

٣- حديث عبدالرحمن بن عوف عن رسول الله ﷺ قال: (إذا أقيم الحد على السارق، فلا غرم عليه)<sup>(٢)</sup>. فدل على أنه لا يجتمع القطع والضمان.

٤- أن التضمن يقتضي التملك عند أداء الضمان، فلو ضمن السارق قيمة المسروق أو مثله، كان المسروق ملكه من وقت السرقة، فإن قطع، قطع في ملك نفسه، وهذا لا يجوز.

ثانياً، رأي الأئمة الثلاثة (مالك، الشافعي، أحمد):

خالف الأئمة الثلاثة أبا حنيفة في هذه المسألة، وقالوا بعدم سقوط القطع مع الضمان؛ فإذا تلفت العين بعد السرقة، أو حدث فيها عيب ينقص قيمتها، فالقطع لا يزال واجباً عليه، ولا يسقط بضمان ما أتلّفه<sup>(٣)</sup>.

(١) سورة المائدة، الآية [٣٨].

(٢) أخرجه النسائي مرسلًا بلفظ: (لا يغرم صاحب سرقة إذا أقيم عليه الحد)، سنن النسائي، ج ٨، ص ٩٣، باب تعليق يد السارق في عنقه، وأخرجه الدارقطني في سننه، ج ٣، ص ١٨٢، كتاب الحدود، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٢٧٧، وقال: حديث منقطع، وانظر: كنز العمال، ج ٥، ص ٣٨٤.

(٣) المتفق للباجي، ج ٧، ص ١٨٣، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٣٤، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٧٧، المغني، ج ٨، ص ٢٧٠، الإقناع، ج ٤، ص ٢٨٧.

أما وجوب الضمان عليه: فالشافعية والحنابلة قالوا بضمان المسروق مع القطع مطلقاً؛ سواء كان السارق موسراً أو معسراً.

وفصل الإمام مالك رحمه الله: فإن كان موسراً ضمنه بقيمته، وإن كان معسراً قطع ولا ضمان عليه لإعساره<sup>(١)</sup>.

واستدل الأئمة الثلاثة لوجوب القطع مع الضمان، بما يأتي:

١ - حديث سمرة<sup>(٢)</sup> بن جندب مرفوعاً: ( على اليد ما أخذت حتى تؤديه )<sup>(٣)</sup>.

فدل الحديث على ضمان المسروق ووجوب رده، أو قيمته، أو مثله إلى مالكه. ودلت آية السرقة على وجوب القطع على السارق، فصح اجتماع مدلوليهما، وهما: القطع والضمان.

٢ - أن القطع والضمان حقان لمستحقين مختلفين؛ فالقطع حق الله، والضمان حق العبد، فجاز اجتماعهما كاجتماع الدية - التي هي حق العبد - مع الكفارة التي هي حق الله في القتل الخطأ.

#### مناقشة الأدلة:

أجاب الأئمة الثلاثة على أدلة الحنفية بما يأتي:

(١) انظر: الأحكام الشرعية لابن جزي، ص ٣٩٠.

(٢) هو: سمرة بن جندب بن هلال بن جريج بن مرة الفزاري، كنيته أبو سليمان، كان من حلفاء الأنصار، نزل بالبصرة، وكان شديداً على الخوارج، مات رحمه الله سنة ٥٨ هـ. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٢، ص ٧٨.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، ج ٢، ص ٣٦٩، وقال: حديث حسن صحيح، وأخرجه أبو داود في سننه، ج ٣، ص ٢٩٦، باب في تضمين العارية، وأخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٧٣، باب العارية، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ٨، ص ٢٧٦، باب غرم السارق.

١- أن آية السرقة- وإن لم تدل على ضمان المروق- فقد دلت عليه السنة، ووجوب الضمان ليس زيادة على النص؛ فالآية بينت حكم الله في السارق، وهو القطع، والسنة بينت حق العبد في المال المروق، وهو الضمان.

ولو سلمنا أن الضمان زيادة على النص، فالزيادة ليست نسخاً؛ لأن القطع - هنا - واجب على التعيين، فلا يقوم مقامه، فقد انفردت الزيادة بنفسها عن المزيد عليه<sup>(١)</sup>؛ بدليل أن المروق منه له أن يعفو عن تضمين السارق ما أخذه، ولو بعد الرفع، وليس له أن يعفو عن القطع بعد الرفع، كما سبق<sup>(٢)</sup>.

٢- الحديث الذي استدل به الحنفية ضعيف، لا تقوم به حجة<sup>(٣)</sup>. وعلى فرض صحته، فهو ينفي الغرم مع القطع، والمطالبة بالمروق ليست غرماً.

وقوله في الحديث: (لا غرم عليه) يمكن حمله على أنه أراد: ليس عليه أجرة القاطع<sup>(٤)</sup>.  
٣- أن قولهم: الضمان يقتضي التملك، هذا بناء على أصولهم، ولا يلزم به غيرهم؛ فالغاصب - مثلاً - ضامن، وهو غير مالك، إذ لا سبب شرعي لملكه.

٤- أما قولهم بتخير السارق بين القطع والضمان، فقد أجاب عنه ابن العربي بقوله: «إن الخيار إنما يكون للمرء بين حقين، هما له، أما القطع في السرقة فهو حق الله تعالى، لا يصح تخيير العبد فيه، كالحل والمهر»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الأحكام في أصول الأحكام للأمدى، ج ٣، ص ١٧٠.

(٢) انظر: ص ٦١ من الكتاب.

(٣) قال النسائي: «هذا مرسل وليس بثابت». وقال البيهقي: «حديث منقطع، ففي سنده من لم يثبت لهم رواية، ولا رؤية». وقال ابن عبد البر: «الحديث ليس بالقوي». وقال في الكنز: «الحديث ضعيف الإسناد»، وقال ابن أبي حاتم: «حديث منكر». انظر: سنن النسائي، ج ٨، ص ٩٣، سنن البيهقي، ج ٨، ص ٢٧٧، كنز العمال، ج ٥، ص ٣٨٤، علل الحديث، ج ١، ص ٤٥٢.

(٤) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٧١.

(٥) أحكام القرآن لابن العربي، ج ٢، ص ٦١٣.

### القول الراجح:

بعد الإجابة على أدلة الحنفية لم يبق لهم حجة في القول بسقوط القطع بالضمان، فيكون قول الأئمة الثلاثة هو القول الراجح، وهو: عدم سقوط القطع بضمان المسروق، وذلك لما يأتي:

(أ) أن القطع والضمان حقان لمستحقين لا يسقط أحدهما بالآخر؛ سواء كان السارق موسراً أم معسراً، فيتعين أداء كل حق لمستحقه.

(ب) أن في هذا القول ما تطمئن إليه النفس، وتبرأ به الذمة؛ فحق الله يستوفى بالقطع، وحق العبد يستوفى بالرد أو الضمان، فصح اجتماع القطع مع الضمان، كاجتماع الجزاء والقيمة في الصيد الحرامي المملوك، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ...﴾<sup>(١)</sup>.

أما تفريق الإمام مالك بن الموسر والمعسر، فيجاب عنه: بأن الضمان حق الغير، لا يتوقف على يسر الضامن، أو عسره، وإنما ذلك يصدق على الأداء، وعسر السارق لا يسقط الضمان، بل يجب المال في ذمته إلى وقت يسره، قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ...﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة المائدة، الآية [٩٥].

(٢) سورة البقرة، الآية [٢٨٠].



## المبحث السابع

### سرقة نفس العين مرتين

إذا سرق السارق عينا، وكانت سرقة موجبة للقطع فقطع، وجب رد العين إلى مالكيها إن كانت موجودة، فإذا ردت ثم عاد فسرقتها مرة ثانية، وبعد الحكم عليه بالقطع، تبين أنه قطع فيها قبل ذلك، فهل يقطع بسرقتها للمرة الثانية أم يسقط عنه القطع؟ للفقهاء في هذه المسألة قولان:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة رحمته الله: إلى أن السارق إذا سرق عينا، فقطع فيها، ثم عاد فسرقة نفس العين الأولى مرة أخرى، سقط القطع عنه استحسانا<sup>(١)</sup>.  
 ووجه هذا القول ما يأتي:

- ١- أن طريق إثبات الحدود إنما هو التوقيف، أو الاتفاق، فلما عدمناهما في هذه الحالة لم يبق في إثباته إلا القياس، ولا يجوز ذلك عندهم.
- ٢- أن وجوب القطع في السرقة متعلق بالفعل والعين معا، فمتى وجب القطع سقط الضمان، وإذا وجب الضمان سقط القطع، فلما كانت السرقة الواحدة في عينين مختلفين توجب قطعاً واحداً، فكذلك الحكم في الفعلين في عين واحدة، لا يجب بهما إلا قطع واحد.
- ٣- أن العين المسروقة تشبه المباح في حق السارق من وجه، وتشبه المملك من وجه آخر، فاستهلاكها لا يوجب عليه ضمانها، فأشبهت المباح<sup>(٢)</sup>.

(١) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٧٢، المبسوط، ج ٩، ص ١٦٥، أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٣١.  
 (٢) القاعدة عند الحنفية: أنه لا يجتمع قطع وضمان، وهذا إذا كانت العين باقية على حالها، أما إذا أحدث فيها مالكيها بعد الرد فعلا يغيرها من صفتها الأولى كما لو كان غزلا فنسجه ثوبا، ثم سرقه ثانية قطع؛ لأن ما أحدثه المالك في العين المسروقة يرفع حكم الإباحة المانعة من القطع. أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤٣١.

واستحقاق البذل عليه بالقطع الأول يورث شبهة الملك، لأن القطع قائم مقام دفع القيمة.

٤ - أن تكرار الجناية بعد القطع نادر، وما يندر وجوده، لا يشرع فيه عقوبة دنيوية زاجرة، فإنها حينئذ تعرى عن المقصود، وهو: التقليل من الجناية والحد من شيوعها<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: ذهب الأئمة الثلاثة (مالك، الشافعي، أحمد)<sup>(٢)</sup> وأبيوسف من الحنفية<sup>(٣)</sup>: إلى أن من عاد بعد القطع فسرق نفس العين التي قطع بسرقتها في المرة الأولى، يقطع للمرة الثانية، ولا يسقط عنه، ووجه قولهم ما يأتي:

١ - عموم آية السرقة في كل سرقة أوجبت القطع، ولا دليل فيها على سقوط القطع بسرقة نفس العين مرتين.

٢ - أن السرقة الثانية سرقة تامة بشروطها الموجبة للقطع، وليس فيها ما يمنع الاستيفاء، فيلزمه القطع في الثانية، كلزومه له في الأولى، وهذا معنى قول القرطبي: (فإذا وجب القطع حقا لله تعالى لم يسقطه شيء)<sup>(٤)</sup>.

٣ - أن هذا الحد هو حق الله تعالى يتكرر بتكرر الفعل في محل واحد، كحد الزنا، فإن من زنى بامرأة فحد لها، ثم زنى بها مرة أخرى لزمه الحد.

(١) فتح القدير، ج ٤، ص ٣٧٩.

(٢) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٦٩، أحكام القرآن لابن العربي، ج ٢، ص ٦١٣، المهذب، ج ٢، ص ٢٨٣، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٧١، المغني، ج ٨، ص ٢٧١، الإقناع، ج ٤، ص ٢٨٣، الأحكام السلطانية لأبي يعلى، ص ٢٦٨.

(٣) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٧٢.

(٤) الجامع لأحكام القرآن، ج ١٢، ص ١٦٦.

## مناقشة الأدلة:

أولاً: إجابة الجمهور على أدلة الحنفية:

١- لا نسلم قولهم بعدم الدليل الموجب للحد؛ فأية السرقة والأحاديث الدالة على وجوب القطع، تتكرر دلالتها بتكرر الفعل بعد الاستيفاء، فالسرقة الثانية جنائية مستقلة توجب حكماً مستقلاً عن السرقة الأولى، وجاءت الأدلة بصفة العموم، فلم تخصص السرقة الأولى بالحكم دون الثانية.

٢- أن وجوب القطع في السرقة متعلق بالفعل والعين معاً، وهذا لا يلزم منه إسقاط القطع بالضمان؛ فالقطع حق الله تعالى، لا يسقط بضمان المسروق الذي هو من حق العبد، فجاز اجتماعهما كاجتماع الجزاء والقيمة في الصيد الحريمي المملوك<sup>(١)</sup>.

٣- أن قياس تكرار الفعل في عين واحدة على السرقة من عينين في فعل واحد، قياس مع الفارق؛ فتكرار الفعل بعد القطع يوجب الحد بالنص، أما تكرار السرقة من عينين فأكثر في سرقة واحدة قبل القطع، فهذا لا يوجب إلا قطعاً واحداً؛ لأن الحد - في هذه الحالة - يتداخل كما سبق<sup>(٢)</sup>.

٤- لا وجه للإباحة في هذه السرقة؛ فالعصمة قد عادت إلى المال المسروق بالرد إلى صاحبه بعد القطع الأول، فأشبه المال المسروق في المرة الأولى<sup>(٣)</sup>.

واعترض عليه: بأن العصمة، وإن عادت بالرد لكن مع شبهة العدم؛ لأن أثر القطع قائم بعد الرد، فيورث شبهة عدم التقوى في حقه، فيمنع وجوب القطع<sup>(٤)</sup>.

(١) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٧١.

(٢) انظر: ص ١٦٩ من الكتاب.

(٣) وهذا هو الوجه الذي تعلق به أبو يوسف. بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٧٢.

(٤) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٧٢.

ورد على هذا الاعتراض: بأن الأخذ على وجه السرقة طريق غير مشروع، فلا يورث شبهة عدم التقوم في حق السارق، بدليل أنه لو تلف ضمنه، فعصمة المال لا تزول بالسرقة.

٤- أن إسقاط القطع - في هذه الحالة - بسبب ندرة الوقوع قول لا دليل عليه، فكيف يكون ندور الوقوع مسقطاً لحد من حدود الله؟ بل لو عرف السارق أنه لا يقطع في السرقة الثانية، لعاد إلى السرقة، وتعدد السراق من هذا النوع، فيكون فيه تعطيل لحدود الله، وذريعة إلى فشو السرقة، وضياع الأموال.

ثانياً: مناقشة الحنفية لأدلة الجمهور<sup>(١)</sup>، والرد عليها:

١- أن آية السرقة لم تتناول السرقة الثانية، وإنما دلت على السرقة الأولى فقط، بدليل دلالتها على قطع اليد، والسرقة الثانية توجب قطع الرجل اليسرى. ويجاب عنه: بأنه وجه الدلالة فيها على وجوب القطع عند وجود السرقة الموجبة له، لا بتعيين محل القطع، وإذا سلمنا وجوب القطع عند تمام السرقة، فهذا يصدق على السرقة الثانية، وإذا كانت يده اليمنى قد قطعت في الأولى، فتقطع رجله اليسرى في الثانية، كما سبق بيانه<sup>(٢)</sup>.

٢- إن قياس السرقة على الزنا قياس مع الفارق؛ فعين المزنى بها تختلف عن عين المسروق؛ إذ لا تأثير لعين المرأة في تعلق وجوب الحد بها، وإنما تعلق وجوب الحد بالوطء. وحد السرقة لا يستوفي إلا بالخصومة، فلا يتكرر بتكرر الخصومة من واحد في محل واحد، بخلاف حد الزنا، فلا تعتبر فيه الخصومة.

(١) أطال الحنفية مناقشتهم لأدلة الجمهور، ووجهوا إليهم اعتراضات كثيرة أشار إليها أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن، ج ٢، ص ٤٣٠-٤٣١، والإمام السرخسي في المبسوط، ج ٩، ص ١٦٥.

(٢) انظر: ص ٣٤٣، ٣٤٤ من الكتاب.

ويجاء عنه: بأنه لا فرق بين الزنا والسرقة من حيث الموجب؛ فالموجب فيهما هو الفعل المحرم، ووجه القياس: أنه إذا كان تكرر فعل الوطء في امرأة واحدة يوجب حد آخر، فكذلك تكرر فعل السرقة من مال واحد يوجب حد آخر، والخصومة إنما وجدت في السرقة لوجود المال الذي هو حق العبد، والخصومة تتكرر بتكرر الفعل؛ لأن المال - كما قلنا - تنتقل إليه العصمة مرة أخرى بالرد، فيكون مالا مملوكا متقوما يجب القطع بسرقة، وتشترط له الخصومة.

### القول الراجح:

بعد هذه المناقشات والردود، يترجح لنا - والله أعلم - قول الأئمة الثلاثة، وهو: أن تكرار السرقة بعد القطع في عين واحدة يوجب قطعاً آخر، فتقطع رجله اليسرى للسرقة الثانية. وذلك لما يأتي:

١ - أن السرقة الثانية: كالسرقة الأولى في الحكم؛ فكل منها سرقة من مال معصوم كامل المقدار من حرز لا شبهة فيه، فيلزم القطع.

٢ - أن ما أورده الحنفية من حجج ومناقشات كلها تعزيزاً لمذهبهم الذي ينص على أنه لا يجتمع الغرم مع القطع، فقد جعلوا القطع الأول بمثابة غرم المسروق المستهلك عليه، فلا يقطع بسرقة مرة ثانية.

وقد تبين لنا بطلان هذه الشبهة من خلال الردود السابقة.



### الفصل الثالث

## مسقطات حد القذف

وفيه تمهيد وسبعة مباحث:

المبحث الأول: في اللعان بين الزوجين.

المبحث الثاني: موت المقذوف.

المبحث الثالث: تصديق المقذوف للقاذف.

المبحث الرابع: زنا المقذوف قبل حد القاذف.

المبحث الخامس: ردة المقذوف عن الإسلام بعد الحكم وقبل

حد القاذف.

المبحث السادس: اليمين المردودة.

المبحث السابع: البيّنة على زنا المقذوف.





### تمهيد

تكلّمنا في الباب الأول عن المسقطات العامة للحدود، ومنها ما يسقط الحد عن القاذف؛ كالعفو من المَقذوف، وتداخل الحد.

وفي هذا الفصل، نذكر جانباً آخر من مسقطات حد القذف خاصة، منها ما يعود للقاذف، كإحضاره البينة على زنا المَقذوف، ومنها ما يعود للمَقذوف نفسه، كموته وردته، وتصديقه للقاذف. ومنها ما هو خاص بالزوجين، كاللعان بين الزوجين، ولتفصيل القول في هذه المسقطات نقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

## المبحث الأول

اللعان<sup>(١)</sup> بين الزوجين

شرع الله حكم اللعان بين الزوجين إذا شهد أحدهما على الآخر بالزنا، ولا بينة له على قذفه، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدُوا أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ① وَالْخَمْسَةَ أَنْ لَعْنَتُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ② وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ③ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ④﴾.

وكان أول لعان في الإسلام، هو: لعان هلال بن أمية حين قذف زوجته بشريك بن سحاء، ولا بينة له على قذفها<sup>(٢)</sup>، فنزلت آية اللعان مبينة الحكم في هذه الحالة. وقد أجمعت الأمة على مشروعية اللعان في حق الزوجين مع عدم البينة على القذف<sup>(٣)</sup>. وللعان بين الزوجين أثر في إسقاط حد القذف عن الزوج، وحد الزنا عن الزوجة، وللفقهاء في حكم هذه المسألة آراء مختلفة نذكرها مفصلة في المطالب الآتية:

(١) اللعان في اللغة: مأخوذ من اللعن: الطرد والإبعاد من الخير، يقال: لعنه الله، أي: أبعده من رحمته، وفي الشرع: هو شهادات مؤكدة بأيمان من الزوجين مقرونة باللعن والغضب، بسبب مخصوص، وعلى صفة مخصوصة، وقيل في سبب هذه التسمية: أما لأن الزوج يلعن نفسه في الخامسة، أو لأن أحدهما لا ينفك عن أن يكون كاذباً فتحصل اللعنة عليه، وهي الطرد والإبعاد، لأن كل واحد منهما يبعد عن صاحبه. مختار الصحاح، ص ٥٩٩، القاموس المحيط، ج ٤، ص ٢٦٧، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٦٧، كشف القناع، ج ٥، ص ٤٥٠، شرح النووي على صحيح مسلم، ج ١٠، ص ١١٩.

(٢) سورة النور، الآيات [٦-٩].

(٣) كانت هذه القصة في شعبان سنة تسع من الهجرة، حين انصرف رسول الله ﷺ من تبوك إلى المدينة. انظر: الجامع لأحكام القرآن، ج ١٢، ص ١٨٤.

(٤) حكاة النووي في شرح صحيح مسلم، ج ١٠، ص ١١٩.

## المطلب الأول

## حكم إسقاط الحد باللعان

اختلف الفقهاء في مفهوم مشروعية اللعان، هل شرع بدلا من حد القذف، أم شرع مسقطا له؟ للفقهاء في ذلك قولان على النحو التالي:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة، وأصحابه: إلى أن قذف الزوج لزوجته بدون بينة يوجب اللعان بينهما، ولا حد عليهما أصلا<sup>(١)</sup>، قال أبو بكر الجصاص في تفسير الآية اللعان: «ظاهر الآية يقتضي إيجاب اللعان بالقذف»<sup>(٢)</sup>.

واستدل الحنفية لهذا القول بما يأتي:

١- أن اللعان في الأزواج أقيم مقام الحد في الأجنبية، فقد كان الواجب في قذف الزوجة الأجنبية الجلد لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾<sup>(٣)</sup>.

ثم نسخ ذلك عن الأزواج بآية اللعان، والدليل عليه: قصة هلال بن أمية، حين قال له الرسول: (البينة وإلا فحد في ظهرك)<sup>(٤)</sup>.

تدل على أن الحكم واحد قبل نزول الآية، فلما أنزل الله آية اللعان، لاعن الرسول بين هلال بن أمية وزوجته، ثم فرق بينهما، وبهذا يكون اللعان في الأزواج قائما مقام الجلد في الأجنبية.

(١) المبسوط، ج ٧، ص ٣٩، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٤٣، تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٠.

(٢) أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٢٨٨.

(٣) سورة النور، الآية [٤].

(٤) سبق تخريجه في ص ١٦٤ من الكتاب.

٢- أن الرسول ﷺ قد سمي اللعان حدا، ففي بعض روايات الحديث قال الرسول ﷺ: (لولا ما مضى من الحد لرجمتها)، فأخبر النبي ﷺ أن اللعان حدا، فيكون حدا بقذف الزوجات، كما أن الجلد حد بقذف الأجنبية.

٣- أن قول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ...﴾<sup>(١)</sup>. يقتضي ذكر جميع موجب قذف الزوجة؛ وهو اللعان، ولو كان موجب حد القذف، لم يسقط الحد إلا بالبينة. وكلما لللعان قذف أيضا، فكيف يصح أن يكون القذف مسقطا لموجب القذف؟.

٤- أن لعان الزوج لا يوجب حد الزنا على الزوجة، لأن شهادة المرء لنفسه لا تكون حجة في استحقاق ما يثبت مع الشبهات على الغير ابتداء، فكيف تكون حجة في استحقاق ما يندري بالشبهات<sup>(٢)</sup>.

القول الثاني: يرى الأئمة الثلاثة (مالك، الشافعي، أحمد): أن قذف الزوج لزوجته مع عدم البينة يوجب - في الأصل - حد القذف<sup>(٣)</sup>، وللزوج إسقاطه عنه باللعان، وإذا تم اللعان سقط عنه الحد، ووجب حد الزنا على المرأة، ولها إسقاطه عنها باللعان، وهذا هو مذهب الإمام ابن حزم رحمته الله<sup>(٤)</sup>.

#### مناقشة الأئمة الثلاثة لأدلة أبي حنيفة:

أجاب الأئمة الثلاثة على قول أبي حنيفة وأصحابه بأجوبة عززوا بها مذهبهم، وهي

كالتالي:

(١) سورة النور، الآية [٦].

(٢) أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٢٨٦، المبسوط، ج ٧، ص ٤٠.

(٣) انظر: المنتقى للباجي، ج ٧، ص ٧٦، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٢٧، مغني المحتاج، ج ٣،

ص ٣٧٤، المذهب للشيرازي، ج ٢، ص ١٢٨، أحكام القرآن للشافعي، ج ١، ص ٢٣٨، الأحكام

السلطانية للهاوردي، ص ٢٣٠، المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٣٩٢، الإنصاف، ج ٩، ص ٢٤٢.

(٤) المحلى لابن حزم، ج ١١، ص ٤١٧، ٤٢٠.

١- عموم آية القذف: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ...﴾<sup>(١)</sup>، يصدق على قذف الزوج لزوجته، فهو قذف لمحصنة، فكان حكمه كقذف الأجنبية، وهو الجلد، ثم جعل الله للأزواج- في آية اللعان- مخرجا من هذا الحد باللعان، فتقوم كلمات اللعان مقام أربعة شهود؛ لأنها شهادات مؤكدة بآيان.

والجلد ليس منسوخا- في حق الزوجين- باللعان، بدليل: أن الزوج إذا أكذب نفسه، أو نكل عن اللعان، أقيم عليه الحد، وكذلك الحكم في حق الزوجة إذا صدقت الزوج، أو امتنعت عن اللعان، وجب عليها حد الزنا، وهو المراد بالعذاب في قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ﴾، ولها إسقاطه عنها باللعان.

واعترض عليه الحنفية: بأن المراد بالعذاب في الآية (الحبس)، فإذا امتنع أحدهما عن اللعان، يحبس حتى يلاعن، قال السرخسي: «لأن من امتنع من إيفاء حق مستحق عليه، لا تجرى النيابة في إيفائه، يحبس حتى يأتي به»<sup>(٢)</sup>.

ورد هذا الاعتراض: بأن تفسير العذاب - في الآية - بالحبس، لا يصح لسببين<sup>(٣)</sup>:

(أ) أن (أل) في (العذب) للعهد، فهي تعود على قوله تعالى في الآية ﴿فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾، وهو العذاب المعهود في سياق الآيات، كما في قوله تعالى: ﴿...فَعَلَيْهِنَّ يَنْصَبُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ...﴾<sup>(٤)</sup>. أي: الجلد، أما الحبس، فلم تسبق إليه إشارة، فالقول به قول لا دليل عليه.

(١) سورة النور، الآية [٤].

(٢) المبسوط، ج ٧، ص ٤٠.

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ١٢، ص ١٩١، أحكام القرآن للهراس، ج ٤، ص ٢٨١،

المحلى لابن حزم، ج ١١، ص ٤٢١، الطرق الحكمية لابن القيم، ص ١٣٨.

(٤) سورة النساء، الآية [٢٥].

(ب) ورد في قصة لعان هلال بن أمية لزوجته: أن النبي ﷺ وعظ الزوجة، وقال لها عند الخامسة: (إنها الموجبة، وإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة)<sup>(١)</sup>، فالمراد بعذاب الدنيا: هو حد الزنا، ولا يفسر بالحبس؛ لأنها لو صدقته فهي زانية، والحبس ليس حد للزنا.

٢- أن اللعان حجة شرعية شرع مخلصا للزوجين من الحد، وليس حدا في ذاته؛ إذ لو كان حدا لما وجب على الزوج الجلد إذا أكذب نفسه بعد اللعان، إذ غير جائز أن يجتمع حدان بقذف واحد، ففي إيجاب الحد عليه بعد إكذاب نفسه دليل على أن اللعان ليس بحد.

٣- أن الرواية المشهورة عن النبي ﷺ هي قوله: (لو لا الأيمان لكان لي ولها شأن)<sup>(٢)</sup>. وفي لفظ: (لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن)<sup>(٣)</sup>.

أما تسمية الرسول ﷺ اللعان حدا، فهو لم يرد، وإن ورد- على حد زعمكم- فهو مجاز لا حقيقة؛ إذ أن الحد معناه التقدير، واللعان مقدر، وله حد ينتهي إليه.

٤- أن موجب قذف الزوجات- في الأصل- هو الحد كالأجنبيات، وليس اللعان. ولا نسلم أن ألفاظ اللعان قذف، وإنما هي حجة شرعية، كالبينة على القذف، فجعلت

(١) انظر: تخريج الحديث في ص ١٦٤ من الكتاب، وهذه الرواية من حديث ابن عباس في صحيح

مسلم، ج ١٠، ص ١٢٧، كتاب اللعان، وفي سنن أبي داود، ج ٤، ص ٢٧٧.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه، ج ٢، ص ٢٧٨، برقم (٢٢٥٦)، وأخرجه النسائي في سننه، ج ٦، ص ١٧١،

باب اللعان، وأخرجه أبو داود الطيالسي بلفظ: (لكان لي ولها أمر) برقم ١٦٢٠.

(٣) أخرجه البخاري (صحيح البخاري مع فتح الباري)، ج ٨، ص ٤٤٩، في تفسير سورة النور،

وأخرجه أبو داود في سننه، ج ٢، ص ٢٧٦، رقم (٢٢٥٤)، وأخرجه الترمذي في سننه، ج ٥، ص ١٢،

رقم (٣٢٢٩)، وأخرجه النسائي في سننه، ج ٦، ص ١٧١ في الطلاق.

أربع شهادات بالله مقام الشهود، كما أن الحاجة داعية إليه؛ لنفي النسب الذي يحتاج لنفيه، ولا طريق إلى نفيه إلا باللعان، فكان اللعان مشروعاً أصلاً لنفي النسب، ومخلصاً للزوجين من الحد.

### الترجيح:

ما ذكره جمهور العلماء في هذه المسألة - ومنهم الأئمة الثلاثة - هو القول الراجح - والله أعلم - فقد ورد في إحدى الروايات حديث قذف هلال بن أمية لزوجته ما يؤيد قول الجمهور، ويرد قول الحنفية، وهي رواية ابن عباس رضي الله عنه: (فقال هلال: والذي بعثك بالحق إني لصادق، ولينزلن الله في أمري ما يبرئ ظهري من الحد، فنزلت ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ...﴾، فسر رسول الله فقال: (أبشري يا هلال قد جعل الله لك فرجا ومخرجا...) <sup>(١)</sup> الحديث.

فدل قوله: (ما يبرئ ظهري من الحد) على أن الأصل وجوب حد القذف، ثم نزل اللعان مسقطاً له.

### تنبيهان:

الأول: إذا ترجح لنا أن اللعان مسقط للحد عن الزوجين، فيجدر بنا أن نشير إلى ما اشترطه الفقهاء في اللعان المسقط للحد، وذاك كما يلي:

١ - أن يكون الزوجان مكلفين؛ سواء كانا مسلمين أم ذميين، حرين أم غير حرين، وهذا على القول المشهور عند الفقهاء <sup>(٢)</sup>.

(١) هذه رواية النسائي في سننه، ج ٦، ص ١٧١ في الطلاق، ورواية أبي داود في سننه، ج ٤، ص ٢٧٦، رقم ٢٢٥٤، وقد سبق تخريج أول الحديث في ص ١٦٤ من الكتاب.

(٢) انظر: المبسوط، ج ٧، ص ٤٠، أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٢٨٧، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٨٧، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٣٦٧، كشف القناع، ج ٥، ص ٤٥٩.

٢- أن يقذف الزوج زوجته بالزنا في القبل أو الدبر، كأن يقول: يا زانية، أو رأيتك تزنين، فكل لفظ يجب به حد القذف يثبت به اللعان، خلافا للإمام مالك حيث اشترط الرؤية<sup>(١)</sup>.

٣- أن يكون اللعان بينهما بلفظ العربية ممن يحسنها، لورود الشرع بذلك.

٤- أن تطلب الزوجة حد القذف، لأنه حق لها كسائر الحقوق، فاللعان شرع لدرء الحد عن القاذف، فيتوقف على طلبها، إذا لم يكن بينهما ولد<sup>(٢)</sup>.

٥- أن يقترن اللعان في المرة الخامسة باللعن، في جانب الزوج، وبالغضب في جانب الزوجة، لظاهر الآية.

٦- أن تكذبه الزوجة في القذف إلى تمام اللعان، فإن صدقته فيما رماها به من الزنا، أو سكنت، أو ثبت زناها بأربعة شهود، فلا حد على الزوج، ولا لعان؛ لثبوت القذف بالبينة أو ما يقوم مقامها.

الثاني: لقد شرع الله اللعان في حق الزوجين لمعان سامية، ومقاصد حسنة، تتفق مع يسر الشريعة الإسلامية وسماحتها، نذكر منها ما يأتي:

١- بيان أهمية عقد النكاح، واحترام الروابط الأسرية بين الزوجين.

٢- المحافظة على ضبط الأنساب، وسلامتها من الضياع أو الاختلاط.

٣- المحافظة على قوام الزوجين، ومكانتهما في الأوساط الاجتماعية، خوفا من انتشار العار والفضيحة، وفضا لما قد يحدث من نزاع ومشاكل أسرية.

(١) المنتقى للباجي، ج ٤، ص ٧١، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٨٧.

(٢) فإن كان بينهما ولد، فله لعانها ولو لم تطلبه، خوفا من حقوق نسبه به.



## المطلب الثاني

## حكم اللعان مع الطلاق

اشترط الفقهاء لثبوت اللعان بين الزوجين، كون الزوجة في عصمة الزوج حين القذف؛ سواء كان القذف قبل الدخول بها أم بعده؛ لأنه يصدق عليها اسم الزوجة بالعقد.

واختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم اللعان بين الزوجين في حالة خروج الزوجة عن عصمة الزوج بالطلاق، وفي هذه الحالة إما أن يكون الطلاق سابقاً للقذف أو العكس، وقد فصل الفقهاء القول في ذلك على النحو التالي:

## أولاً: إذا تقدم القذف في الطلاق:

- ذهب الإمام أبو حنيفة، وصاحبه، وزفر: إلى أن الزوج إذا قذف زوجته ثم طلقها، فلا حد عليه، ولا لعان بينهما، وذلك لما يأتي:

(أ) انعدام الزوجية بينهما بالطلاق، فيسقط اللعان، والزوج لم يقذف امرأة أجنبية عنه، فلا يجب الحد عليه<sup>(١)</sup>.

(ب) أن المقصود باللعان: هو التفريق بين الزوجين، وهذا لا يتأتى بعد البينونة، فلا معنى لللعان بعد فوات المقصود منه.

- ويرى الأئمة الثلاثة (مالك، الشافعي، أحمد): أنه لا أثر للطلاق اللاحق بعد القذف، فله لعانها؛ سواء كان له ولد منها أم لم يكن له ولد<sup>(٢)</sup>؛ لأنها زوجته وقت القذف، كما لو كانا باقين على عقد النكاح إلى وقت اللعان<sup>(٣)</sup>.

(١) المبسوط، ج ٧، ص ٤٩، أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٢٩٣، تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٢.

(٢) ذكر ابن فرحون في التبصرة قولاً للماكية: بأنه لا يحكم باللعان إلا بعد ثبوت الحمل بشهادة امرأتين، وإلا حد للقذف. تبصرة الحكام، ج ١، ص ٣٢٢.

(٣) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٨٧، المهذب، ج ٢، ص ١٢٤، كشف القناع، ج ٥، ص ٤٥٧، المغني، ج ٧، ص ٤٠٢.

والقول الراجح: هو قول الأئمة الثلاثة، وهو: أن الطلاق اللاحق بعد القذف لا أثر له على حكم اللعان المسقط للحد؛ وذلك لكون المرأة المقدوفة زوجته وقت القذف، وهو قذف يلحق به النسب.

أما لو قذفها ثم تزوجها، فعليه الحد، ولا لعان؛ لأنها أجنبية منه وقت القذف، فكما أنه لا أثر للطلاق اللاحق بعد القذف على اللعان، فكذلك لا أثر للزواج اللاحق بعد القذف على وجوب الحد.

### ثانياً: إذا طلقها ثم قذفها بالزنا،

في هذه الحالة لا يخلو الطلاق: إما أن يكون رجعياً، أو بائناً.

(أ) فإن كان الطلاق رجعياً: سقط عنه الحد بلعانها؛ سواء كان بينهما ولد أم لم يكن، ما دامت في العدة<sup>(١)</sup>، وهذا هو قول الإمام مالك والشافعي وأحمد. وعند الإمام أبي حنيفة رحمته الله لا يجب على الزوج حد أصلاً، ويثبت عليه اللعان منذ القذف، بناء على مذهبه السابق؛ لأن المقدوفة في حكم زوجته، يرثها وترثه؛ فالرجعية زوجة ما لم تنته عدتها<sup>(٢)</sup>.

(ب) أما إذا كان الطلاق بائناً: بأن أبانها ثم قذفها، كأن يقول لها: أنت طالق ثلاثاً، ثم يقول: يا زانية، فللفقهاء - في هذه الحالة - ثلاثة أقوال:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة رحمته الله: إلى أن الزوج إذا قذف زوجته بعد طلاقها طلاقاً بائناً، عليه الحد للقذف، ولا لعان بينهما مطلقاً<sup>(٣)</sup>، أي: سواء كان بينهما ولد يحتاج لنفيه أو حمل يتبرأ منه أم لا.

(١) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٨٨، المتقى، ج ٤، ص ٧٩، المهذب، ج ٢، ص ١٢٤، مغني المحتاج، ج ٤،

ص ٣٨٢، الكافي لابن قدامة، ج ٣، ص ٢٧٨.

(٢) المبسوط، ج ٩، ص ٤٩، تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٢.

(٣) المبسوط، ج ٩، ص ٤٩، أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٢٩١.

ووجه قول أبي حنيفة: أن البائنة ليست زوجة، ومن شرط اللعان أن يكون بين زوجين، فيكون حكمها حكم الأجنبية؛ لأنها أصبحت أجنبية بعد إبانيتها، فعليه الحد لظاهر آية القذف.

وهذا هو مذهب الإمام ابن حزم رحمته الله؛ فقال: بوجوب الحد ولا بد منه، ولا لعان؛ لأنه لم يرم زوجة به، وإنما رمى زوجة أجنبية، فالحد بنص القرآن<sup>(١)</sup>.

القول الثاني: يرى الإمام مالك رحمته الله: أن الزوج إذا طلق زوجته طلاقاً بائناً، ثم قذفها، فلا يخلو: إما أن يكون بها حمل ظاهر، أو لا يكون بها حمل: - فإن كان بها حمل، فله أن ينفيه باللعان؛ لأنه يحتاج أن ينفي عن نفسه نسباً ليس منه، كما لو لم يطلق.

وإن ادعى رؤية الزنا: فإما أن يدعي الاستبراء، أو لا يدعيه: فإن ادعاه، فظاهر المذهب: أنه يلاعن لنفي الحمل، ولا يحد، وإن لم يدع استبراء؛ فإنه لا يلاعن، ويحد للقذف؛ لأنه لا فائدة في دعوى رؤية الزنا، وظهور الحمل بدون استبراء. - وإن لم يكن بها حمل يرجى نفيه، وقذفها بعد طلاقها ثلاثاً، كأن يقول: رأيتها تزني في عدتها.

في هذه الحالة: يرى ابن القاسم، وابن وهب - من المالكية -: أن للزوج لعانها، ويسقط عنه حد القذف.

ويرى غيرهما - كابن الماجشون -: أن الزوج يحد للقذف، ولا يلاعن؛ لعدم الحاجة إلى اللعان، فهو قذف مطلق داخل تحت حكم آية القذف<sup>(٢)</sup>.

(١) المحلى لابن حزم، ج ١١، ص ٤٢٥.

(٢) المتبقي للباقي، ج ٤، ص ٧٩، أحكام القرآن لابن العربي، ج ٣، ص ١٣٤٤.

القول الثالث: يرى الإمام الشافعي وأحمد -رحمهما الله تعالى-: أن الزوج إذا أبان زوجته ثم قذفها، كأن يقول: أنت طالق ثلاثا يا زانية، فإن قذفها بزنا مطلق، أو مضاف إلى ما بعد النكاح، وكان بينهما ولد يلحقه نسبه، فله أن يلاعن لنفي الولد، ويسقط عنه الحد<sup>(١)</sup>.

أما إذا لم يكن بينهما ولد، فإنه يحذف للقذف، ولا لعان بينهما؛ لأن القذف وقع بعد إبانتهما وخروجها من عصمته، فهي أجنبية منه حين القذف، ولأنه لا ضرورة للقذف -هنا- فيحذف به<sup>(٢)</sup>.

وبهذا: يكون الشافعية، والحنابلة، متفقين مع الإمام مالك في: أن اللعان يتوقف على وجود سببه، وهو: الحاجة إلى نفي الولد، ولو بعد طلاقها، وكذا لو كانت المطلقة البائن حاملا، وله منها ولد فيلاعن لنفي الحمل والولد، فيحمل القذف على ما قبل الطلاق.

أما في حالة عدم الحمل والولد، فهو قذف مطلق، وفي حالة وقوعه بعد الطلاق يوجب حد القذف؛ لأنه قذف أجنبية محصنة، فيحد بنص آية القذف.

وهذا القول أولى -في نظري- من سابقه -وهو قول أبي حنيفة؛ وذلك لأن الزوج بحاجة إلى نفي الولد أو الحمل، خوفا من لحوق نسبه به، وذلك لا يكون إلا باللعان.

(١) هذا الحكم لا يتعارض مع اشتراط الزوجية لصحة اللعان؛ فالزوج هو: من له علاقة النكاح كما يقول الشافعي، فلا ينافيه لعان البائن لنفي الولد. مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٨.

(٢) المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ١٢٤، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٢، المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٠٣، كشف القناع، ج ٥، ص ٤٥٧، الإقناع، ج ٤، ص ٩٨.

## المطلب الثالث

## النكول عن اللعان وأثره على إسقاط الحد

عرفنا - مما سبق - أن قذف الزوج لزوجته بلا بينة موجب لحد القذف على الزوج، ولحد الزنا على الزوجة، وللزوج إسقاطه عنه باللعان، وللزوجة إسقاط حد الزنا عنها باللعان أيضا.

أما في حالة امتناع أحد الزوجين عن اللعان، فذلك له أثره على سقوط الحد عنهما، وقد اختلف الفقهاء في هذه الحالة على النحو التالي:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة، وأبي يوسف، وزفر: إلى أنه إذا نكل أحد الزوجين عن اللعان، فلا أثر لهذا النكول على حكم اللعان؛ بل يحبس الممتنع حتى يلاعن، أو يقر بالقذف فيكذب نفسه، وكذلك المرأة إذا امتنعت عن اللعان، حبست حتى تلاعن، أو تصدقه فيما رماها به، وتقر بالزنا عند الحاكم بما يوجب الحد، أما مجرد النكول فلا يوجب الحد<sup>(١)</sup>.

واختار هذا القول بعض الشافعية<sup>(٢)</sup>، كأبي المعالي<sup>(٣)</sup>، وبعض المالكية<sup>(٤)</sup>، كابن رشد.

(١) انظر: المبسوط، ج ٧، ص ٤٢، تحفة الفقهاء، ج ٢، ص ٣٠٣، أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٢٩٦.

(٢) مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٩.

(٣) هو: عبد الملك بن الشيخ أبي محمد عبدالله بن أبي يعقوب، أبو المعالي الجويني، الفقيه الشافعي، المعروف بإمام الحرمين، جمع بين علم الأصول، والفروع، والأدب، وغير ذلك، صاحب المدرسة النظامية في نيسابور، ولد في محرم سنة ٤١٩ هـ، وتوفي رحمه الله في ربيع الآخر سنة ٤٧٨ هـ، له مصنفات كثيرة منها: نهاية المطلب في دراية المذهب، البرهان في أصول الفقه، تلخيص التقريب.

وفيات الأعيان، ج ٣، ص ١٦٧.

(٤) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٩٠.

واحتج أصحاب هذا القول بما يأتي:

١ - ظاهر آية اللعان: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ...﴾<sup>(١)</sup>. فليس فيها ما يدل على وجوب الحد عند النكول، والقول بإيجابه زيادة على النص، فتكون نسخا للآية، والنسخ لا يجوز بالقياس، ولا بأخبار الآحاد.

٢ - أن طرق الإثبات - المتفق عليها - هي طريقان: الإقرار، الشهادة.

أما النكول عن اللعان فليس طريقا لإثبات الحد، فهو مجرد تعريض، والتعريض لا يجب به الحد.

٣ - قياس الأيمان في اللعان على الأيمان في القسامة؛ فكما أنه إذا نكل المدعى عليهم - في القسامة - عن الأيمان حبسوا، فكذلك يحبس الناكل عن اللعان؛ لأن اللعان يمين، وهو أولى من إيجاب الحد عليه.

٤ - النكول عن اللعان إما أن يكون بدلا لما استحلف عليه، وإما أن يكون قائما مقام الإقرار، فبدل الحدود لا يصح، وما قام مقام الغير لا يجوز إيجاب الحد به، كالشهادة على الشهادة، وكتاب القاضي إلى القاضي.

القول الثاني: ذهب الأئمة الثلاثة (مالك، الشافعي، أحمد): إلى أن الزوج إذا نكل عن اللعان، لزمه حد القذف، فيكون حكمه كقذف الأجنبية<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة النور، الآية [٦].

(٢) المنتقى للباجي، ج ٤، ص ٧٢، تبصرة الحكماء، ج ١، ص ٣٢١، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٩٠، مغني المحتاج، ج ٤، ص ٣٧٩، المهذب، ج ٢، ص ١٢٨، أحكام القرآن للشافعي، ج ١، ص ٢٤٠، حاشية الباجوري، ج ٢، ص ٢٧١، المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٠٤، كشف القناع، ج ٥، ص ٤٦٢.

واحتج أصحاب هذا القول بما يأتي:

١- قول النبي ﷺ لهلال بن أمية وزوجته: (إن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة)<sup>(١)</sup>. فالمراد بعذاب الدنيا: الجلد للقذف في حق الزوج، فدل ذلك على وجوب حد القذف على الزوج إذا أكذب نفسه، ولم يلاعن.

٢- ما ورد في حديث ابن عمر، وسهل بن سعد الساعدي رضي الله عنهما في قصة عويمر العجلاني<sup>(٢)</sup>، حين قال للنبي ﷺ: (إن قتلت قتلت، وإن نطقت جلدت، وإن سكت سكت على غيظ)<sup>(٣)</sup>. فامتناعه عن اللعان يصدق عليه النطق بالقذف، وهو موجب للجلد.

٣- أن الأزواج داخلون في حكم آية القذف، إذا لم يكن هناك بينة ولا لعان، فيبقى الحكم على أصله.

٤- أن اللعان شرع في حق الزوجين ليكون عوضاً عن البينة بالنسبة للزوج، فإذا امتنع عن اللعان، فقد أوجب على نفسه حد القذف، كما لو أكذب نفسه. أما نكول الزوجة عن اللعان بعد لعان الزوج، فهو محل خلاف عند الأئمة الثلاثة، على النحو التالي:

(١) سبق تخريج هذه الرواية في ص ١٦٤، ٣٦٨ من الكتاب.

(٢) هو: عويمر بن أبي أبيض العجلاني، وقيل: هو عويمر بن الحارث بن زيد بن جابر بن العجلان، وأبيض: لقب لأحد آبائه، له قصة مشهورة في اللعان صادفت قصة هلال بن أمية، فنزلت فيهما آية اللعان، كان يلقب بالراوي الأشقر، وقيل: أن أشقر اسم لأحد آبائه. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٣، ص ٤٥.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه (صحيح مسلم بشرح النووي)، ج ١٠، ص ١٢٧، وأخرجه الترمذي بلفظ: (إن تكلم تكلم بأمر عظيم، وإن سكت سكت على أمر عظيم). قال الترمذي: حديث حسن صحيح. سنن الترمذي، ج ٢، ص ٢٣٧، باب ما جاء في اللعان، رقم ١٢١٧.

أولاً: يرى الإمام مالك، والشافعي - رحمهما الله تعالى -: وجوب حد الزنا على المرأة إذا نكلت عن اللعان، وهو قول لبعض الحنابلة<sup>(١)</sup>، اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

واحتجوا لذلك بما يأتي:

١- قوله تعالى: ﴿وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعٌ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، فدل مفهوم الآية على أن الزوجة إذا لم تلعن، لا يدرأ عنها العذاب، وهو حد الزنا.

٢- الرواية السابقة في حديث ابن عمر: أن النبي ﷺ قال للمرأة: (اتقي الله، فإن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة)<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: المشهور في مذهب الإمام أحمد: أنه لا حد عليها بنكولها عن اللعان، وإنما يخلى سبيلها، كما لو لم تكمل البينة في حقها؛ لأنه لم يثبت عليها ما يوجب الحد، والحد لا يقضى فيه بالنكول<sup>(٥)</sup>.

وعن الإمام أحمد - في الرواية الثانية -: أن المرأة إذا امتنعت عن اللعان، حبست حتى تلعن، أو تقر بالزنا أربعاً<sup>(٦)</sup>.

(١) الكافي لابن قدامة، ج ٣، ص ٢٩١، الإنصاف، ج ٩، ص ٢٤٩.

(٢) الاختيارات الفقهية لابن تيمية، ص ٢٧٧، الطرق الحكمية، ص ١٣، ١٣٨.

(٣) سورة النور، الآية [٨].

(٤) سبق تخريج هذه الرواية في ص ١٦٤، ٣٦٨ من الكتاب.

(٥) المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٤٦، الإنصاف، ج ٩، ص ٢٤٩.

(٦) الكافي لابن قدامة، ج ٣، ص ٢٩١، كشف القناع، ج ٥، ص ٤٦٣.



وقد نقل ابن قدامة عن الإمام أحمد في هذه المسألة قوله: «إذا أبت المرأة أن تلتعن بعد التعان الرجل، أجبرتها عليه، وهبت أن أحكم عليها بالرجم؛ لأنها لو أقرت بلسانها لم أرجحها إذا رجعت، فكيف إذا أبت اللعان؟»<sup>(١)</sup>.

وفي هذا القول رد على الإمام مالك والشافعي في حكم نكول الزوجة، وإضافة إلى ذلك: أجاب الحنابلة<sup>(٢)</sup>، عن قول مالك والشافعي، بما يأتي:

١- أن النكول - في نفسه - شبهة لا يقضى به في شيء من الحدود، ولا العقوبات، والشافعي رحمه الله لا يرى القضاء بالنكول في شيء، فكيف يقضي به في أعظم الأمور وأبعدها ثبوتاً، وهو حد الزنا.

ويجاب عنه: بأن النكول ليس طريقاً للإثبات، وإنما هو دليل الإقرار وتصديق القاذف، ثم إن اللعان إنما شرع لحكمة، ومن تلك الحكمة سقوط الحد عن الزوجين، فإذا لم تلاعن يبقى الحد على أصله.

٢- أن العذاب المذكور في الآية والحديث يجوز أن يكون المراد به الحبس، أو غيره، فلا يتعين المراد به في الحد، وإذا احتمل الحبس وغيره، فلا يثبت الحد بالاحتمال. ويجاب عنه: بأن قولكم: (المراد بالعذاب الحبس): احتمال بعيد لا دليل عليه<sup>(٣)</sup>؛ فقد دل سياق الآيات على أن المراد به الحد<sup>(٤)</sup>.

#### مناقشة أدلة الحنزية:

ناقش الأئمة الثلاثة أدلة أبي حنيفة على قوله بدرء الحد بالنكول، كالتالي<sup>(٥)</sup>:

(١) المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٤٦.

(٢) المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٤٥.

(٣) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ١٢، ص ١٩١، أحكام القرآن لابن العربي، ج ٣، ص ١٣٤٦، الطرق الحكمية، ص ١٤، ١٣٨.

(٤) انظر: ص ٣٦٨ من الكتاب.

(٥) انظر: المغني، ج ٧، ص ٤٤٦، الطرق الحكمية، ص ١٣، ١٣٨.

١- أن إيجاب الحد على الممتنع عن اللعان ليس زيادة على النص، وإنما تمش مع مفهوم النص، كما دلت ظاهر الآية على سقوط الحد باللعان، دل مفهومها على وجوبه عند عدمه، كما هو الحال في حكم آية القذف، فقد دل ظاهرها على وجوب الحد على القاذف إذا لم يأت بأربعة شهود على وقوع ما قذف به، ودل مفهومها على سقوط الحد عن القاذف بالبينّة على القذف.

ولو سلمنا أن ذلك زيادة على النص، فلا يكون نسخاً، كما هو مبين في كتب الأصول<sup>(١)</sup>.

٢- أن المراد بالعذاب - كما قدمنا - ليس الحبس، وإنما هو الحد، ويدل عليه قوله تعالى في آية الزنا: ﴿...وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. فقد سمي الله حد الزنا في الآية بالعذاب، فأضافه أولاً، وعرفه باللام ثانياً، وهو عذاب واحد.

٣- نحن لا نقول بأن النكول عن اللعان طريق للإثبات، كالإقرار والشهادة، وإنما هو دليل على صحة لعان الزوج، وأنه صادق فيما رماها به من الزنا؛ لأن اللعان بمثابة البينة على القذف، بل هو أقوى الإمارات على صدق الزوج، فقام لعانه ونكولها مقام الشهود. ولا يقاس النكول عن اللعان على الرجوع عن الإقرار؛ لأن الرجوع شبهة في الإثبات، والحدود تدرأ بالشبهات، أما اللعان فليس من طرق الإثبات حتى يكون النكول عنه شبهة تدرأ الحد.

٤- أن قياسهم أيمان اللعان على أيمان القسامة، هو على حد قولهم، أما الجمهور: فلا يسلمون بحبس المدعى عليهم في القسامة؛ لأنها يمين مشروعة في حقهم، فلا يحبس عليها كسائر الأيمان.

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، ج ٣، ص ١٧٠.

(٢) سورة النور، الآية [٢].

## القول الراجح:

بهذه المناقشة يترجح لنا - والله أعلم - قول جمهور الفقهاء، وهو: وجوب حد القذف على الزوج بعد نكوله عن اللعان، وقول الإمام مالك، والشافعي، وهو: وجوب حد الزنا على المرأة بعد نكولها عن اللعان، وذلك لما يأتي:

١ - قوة أدلتهم، وموافقتها للنص والمعقول؛ فإن الزوج بعد نكوله يعتبر قاذفا لزوجه، وموجب القذف الجلد ثمانين جلدة للآية، والزوجة إذا نكلت عن اللعان مصدقة للزوج في القذف، فيكون بمثابة الاعتراف بالزنا، وهو موجب للحد.

٢ - أن أيمان الزوج قائمة مقام البينة، فجاء النكول منها تأكيدا لتلك الأيمان، فتحد للزنا؛ لأن النكول وحده من المدعى عليه حجة ضعيفة، لكن باجتماعه مع شهادات الزوج المؤكدة بالأيمان يقوي الاحتجاج به، ويكون دليلا قويا على صدق الزوج.

٣ - في هذا القول إظهار لحكمة الله في شرع الحدود، واعتبار لمقاصد التشريع الإسلامي؛ لما فيه من سد الذرائع أمام الزوجين؛ فلو عرفت الزوجة أنه يخلى سبيلها إذا نكلت عن اللعان، لاختارت النكول، لتسلم من الحد واللعان معا، مما يترتب عليه انتشار الفاحشة، وضياع الأنساب، وعدم احترام الحقوق الزوجية.

تنبيه:

إذا ترجح لنا وجوب الحد على الزوجين بعد نكولهما عن اللعان، فإن رجح الزوج - مثلا - إلى قبول اللعان في أثناء الحد فقال: أنا ألأعن، سمع اللعان منه، وسقط عنه ما بقي من الحد، وكذلك إذا نكلت المرأة عن اللعان فضربت بعض الحد، ثم قالت: أنا ألأعن. سمع اللعان منها، وسقط عنها بقية الحد؛ لأن ما أسقط جميع الحد، أسقط بعضه<sup>(١)</sup>.

## المطلب الرابع

## أثر اللعان على إسقاط الحد لحق المقدوف به

تكلّمنا- فيما سبق- عن حكم اللعان، وأثره على إسقاط حد القذف من الزوج، وإسقاط حد الزنا عن الزوجة.

أما إذا قذف الزوج زوجته برجل معين، فالزوج يكون قاذفا للزوجة، وللأجنبي المقدوف به معا.

وقد اختلف الفقهاء- رحمهم الله تعالى- في حكم سقوط الحد عن الزوج لحق الأجنبي بعد تمام اللعان، على النحو التالي:

القول الأول: ذهب الإمام أبو حنيفة، ومالك- رحمهما الله تعالى-: إلى أن الزوج إذا رمى زوجته بالزنا برجل سمّاه بعينه، فله لعانها، وبعد تمام اللعان يحد حد القذف لحق الأجنبي المقدوف به إذا طلبه؛ سواء ذكر الرجل في لعانه، أم لم يذكره؛ لأنه شخص لا يجب عليه الحد بلعان الزوج، فلم يسقط قذفه بلعانه أيضا لكونه ممن يحد قاذفه، كالحكم فيما لو قذف امرأة أجنبية.

أما إذا لم يسمه في لعانه، فلا حد عليه؛ لأنه مجهول العين، فلا تصلح المطالبة به<sup>(١)</sup>.  
القول الثاني: ذهب الإمام الشافعي رحمته الله إلى أن الزوج إذا ذكر الرجل المقدوف به في لعانه، وسمّاه باسمه، أسقط اللعان عنه حد القذف له وللمرأة معا.

وإذا لم يذكره في لعانه، لم يسقط عنه الحد، وله أن يعيد اللعان مرة أخرى فيذكره فيه ليسقط عنه الحد له.

(١) انظر: المبسوط، ج ٧، ص ٤٤، أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٢٨٦، المنتقى للباجي، ج ٤، ص ٧١، الكافي لابن عبد البر القرطبي، ج ٢، ص ١٠٧٨، أحكام القرآن لابن العربي، ج ٣، ص ١٣٤٧.

وإن بدأه الرجل بالمطالبة بالحد، فللزواج أن يلاعن لإسقاط الحد عنه.

وهذا في أحد الوجهين عند الشافعية<sup>(١)</sup>، واختاره الإمام الشربيني الخطيب رحمته الله

معللاً ذلك: بأن حق الرجل المذدوف به يثبت أصلاً لا تبعاً للزوجة<sup>(٢)</sup>.

القول الثالث: ذهب الإمام أحمد رحمته الله في الرواية المشهورة في المذهب: إلى أن اللعان

إذا تم بين الزوجين سقط حد القذف عن الزوج لحق الزوجة والأجنبي المذدوف به معاً؛

سواء ذكر الرجل في لعانه أم لم يذكره.

فإن لم يلاعن الزوج زوجته، فلها وللرجل المذدوف حق المطالبة بحد القذف، وأيهما

طالب حد له فقط دون من لم يطالب<sup>(٣)</sup>. وهذا هو قول الإمام ابن حزم رحمته الله<sup>(٤)</sup>.

واستدل أصحاب هذا القول بما يأتي:

١ - حديث ابن عباس رضي الله عنه المتقدم في قصة المذدوف هلال بن أمية زوجته بشريك بن

سحاء<sup>(٥)</sup>، حيث لم يحذ النبي ﷺ للقذف لحق شريك بن سحاء بعد تمام اللعان.

٢ - أن اللعان بينة في أحد الطرفين، فيكون بينة في الطرف الآخر كالشهادة. ويسقط

حد القذف لحق الرجل قياساً على سقوطه لحق المرأة.

٣ - أن الزوج معذور في قذفه للرجل؛ حيث أفسد عليه فراشه، وهو - أيضاً - بحاجة

إلى ذكر اسمه في القذف، ليستدل بشبه الولد له على صدق مقالته، فقد جاء في بعض

(١) المذهب، ج ٢، ص ١٢٨، حاشية الباجوري، ج ٢، ص ٢٧١.

(٢) مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٩.

(٣) المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٤٠، كشف القناع، ج ٥، ص ٤٦٤، الإقناع، ج ٤، ص ١٠٢.

(٤) المحلى لابن حزم، ج ١١، ص ٤٢١.

(٥) سبق تخريج الحديث في ص ١٦٤ من الكتاب.

روايات حديث اللعان المتقدم: أن النبي ﷺ قال بعد تمام اللعان: (أبصروها فإن جاءت به أبيض، سبط<sup>(١)</sup>، قضى<sup>(٢)</sup> العينين، فهو لهلal بن أمية، وإن جاءت به أكحل، جعدا<sup>(٣)</sup>، حمش<sup>(٤)</sup> الساقين، فهو لشريك بن سحباء...) الحديث<sup>(٥)</sup>.

### القول الراجح:

مما سبق يترجح لنا - والله أعلم - قول أبي حنيفة ومالك - رحمهما الله - وهو: أن اللعان لا أثر له على إسقاط الحد لحق المكدوف به؛ سواء ذكره في لعانه أم لم يذكره، فالإمام أن يقيم حد الكذف على الزوج لحق الرجل المكذوف به إذا طلبه؛ وذلك لما يأتي:

١ - عموم آية الكذف، فلم تخصص حالة الكذف الحاصلة في اللعان.

٢ - أن اللعان في أصل مشروعيته شرع من أجل تخليص الزوجين من الحد الشرعي، وكذف الرجل الأجنبي خارج عنهما، فيقتصر أثره عليهما، ويبقى الحد - لحق الرجل - على أصله قبل اللعان.

(١) سبط: بفتح الباء وكسرها هو الشعر المسترسل غير جعد، ويقال: رجل سبط الجسم بفتح السين وكسر الباء إذا كان حسن القد والاستواء، والسبط بكسر السين وفتح الباء واحد الأسباط، وهم ولد الولد. مختار الصحاح، ص ٢٨٣.

(٢) قضى العين: بفتح القاف، وكسر الضاد، أي: احمرت عينه، واسترخت مآقيها، ويقال: قضى السقاء، أي: فسد وعفن. القاموس المحيط، ج ١، ص ٢٤.

(٣) جعد الشعر: أي بين الجموعة، وهو ضد الاسترسال، وجعد الأنامل: هو البخيل. مختار الصحاح، ص ١٠٥.

(٤) يقال: رجل حمش الساقين: أي: دقيق الساقين، مختار الصحاح، ج ٢، ص ٢٧٠.

(٥) هذه الرواية من حديث أنس بن مالك ؓ في (صحيح مسلم بشرح النووي)، ج ٩، ص ١٢٩، كتاب اللعان.

ويجاء عن قول الشافعية والحنابلة بما يأتي:

١- أن النبي ﷺ لم يحذ هلال بن أمية، حين قذف شريك بن سحاء؛ لأنه لم يرد أن شريكاً طالبه بالحد، فمن شرط حد القذف مطالبة المقذوف بحد القاذف، وليس في الحديث ما يدل على سقوطه عنه.

٢- أن الحاجة إلى ذكر اسم الرجل - المقذوف به - في اللعان ليستدل به على صدق الزوج، لا يمنع إقامة حد القذف عليه، وكونه معذورا في هذا القذف لا يدرأ الحد عنه، فليس فيه أدنى شبهة.

وقياس حكمه على حكم الزوجة قياس مع الفارق؛ إذ أن اللعان يؤثر على حق الزوجة؛ لأنها طرف في اللعان، أما الرجل فهو أجنبي عنهما، فله حكمه الخاص به لعموم الآية في حد القذف. والله أعلم.

## المبحث الثاني

### موت المقدوف

اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - فيما إذا قذف رجل أو امرأة شخصا آخر بالزنا، أو قذف زوج زوجته بالزنا، ثم مات المقدوف قبل المطالبة بالحد، وهو ممن يحد له، فهل يكون موت المقدوف مسقطا للحد عن القاذف، أم تنتقل المطالبة إلى ورثة المقدوف ويحد القاذف بطلبهم؟

وتفصيل القول في هذه المسألة على النحو التالي:

**أولاً: في المذهب الحنفي،**

ذهب الإمام أبو حنيفة رحمته الله وأصحابه: إلى أن موت المقدوف قبل إقامة الحد على القاذف مسقط للحد عنه، وكذا لو مات المقدوف بعد ما أقيم بعض الحد على القاذف، سقط عنه ما بقي<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول عند الحنفية: أن حد القذف - عندهم - يغلب فيه حق الله تعالى، فيسقط بموت المقدوف، ولا ينتقل من بعده إلى ورثته؛ إذ ليس للورثة حق المطالبة به؛ وذلك لما يأتي:

(أ) أن الإرث يختص بالأموال، وحد القذف حق الله لا معنى للمال فيه.

(ب) أن الحدود - عامة - وجبت لتحقيق المصلحة العامة، فيكون الجزاء الواجب بها حقاً لله تعالى، تأكيداً لهذا المعنى.

(ج) أن حقوق العباد تجب بطريق المماثلة، إما صورة ومعنى، وإما معنى لا صورة؛ لأنها تجب جبراً، والجبر لا يحصل إلا بالمثل، ولا مماثلة بين الحد والقذف، لا صورة ولا معنى، فلا يكون الحد في القذف حقاً للعبد.

(١) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٥٥، المبسوط، ج ٩، ص ١١٣، فتح القدير، ج ٤، ص ٣٢٦.



أما حقوق الله، فلا تعتبر فيها المماثلة؛ لأنها تجب جزاء للفعل.

(د) أن الإجماع منعقد على أن ولاية الاستيفاء في الحدود للإمام، فلو كان حد القذف ينتقل إلى ورثة المقدوف بعد موته، لكانت ولاية الاستيفاء لهم.

(هـ) دل النص والإجماع على أن حد القذف ينتصف بالرق، فيكون الغالب فيه حق الله تعالى، لأن حق العبد لا يقبل التنصيف<sup>(١)</sup>.

وإذا كان حد القذف مما يغلب فيه حق الله<sup>(٢)</sup>، فهو لا يقبل الإرث، ويسقط بموت المقدوف.

#### ثانياً: في المذهب المالكي؛

ذهب المالكية: إلى أن موت المقدوف لا يسقط الحد عن القاذف، وإنما ينتقل حق المطالبة بعده إلى ورثته، كولده وولد ولده، وجده وأبيه، فإن عدم هؤلاء فهو لعصبته، وإن مات المقدوف ولا وارث له انتقل إلى وصيه فيه<sup>(٣)</sup>.

وحد القذف - عند الإمام مالك - يغلب فيه حق العبد قبل المطالبة بالحد، أما بعد المطالبة ورفع الدعوى فالغالب فيه حق الله؛ حيث تتحقق فيه مصلحة الجماعة، فهي لا تظهر إلا بعد الشكوى<sup>(٤)</sup>.

(١) علل الكاساني رحمته الله: القول بانتصاف حق الله بالرق دون حق العبد: بأن حقوق الله تجب جزاء للفعل، والجزاء يزداد بزيادة الجناية وينتقص بنقصانها، والجناية تتكامل بكمال حال الجاني، وتنتقص بنقصان حاله. أما حق العبد فإنه يجب بمقابلة المحل، ولا يختلف باختلاف حال الجاني. بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٥٦.

(٢) هذا بناء على مذهب الحنفية في حد القذف، وقد سبق تفصيل قولهم في هذه المسألة في ص ٤١ من الكتاب.

(٣) انظر: المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٢٠، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٣٠٥، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣١.

(٤) انظر: ص ٤٤ من الكتاب.

واختار ابن رشد في البداية: أن حد القذف حق للآدمي، بدليل أن المذدوف إذا صدق القاذف فيما قذف به، سقط عنه الحد، فيكون للوارث الحق في المطالبة بحق مورثه؛ لأن المعرفة تلحقه بالقذف بعد موت مورثه<sup>(١)</sup>.

واستثنى المالكية من هذا الحكم قذف الزوج لزوجته، فليس لأحدهما حق المطالبة بالحد للآخر بعد موته؛ لأن أحدهما ليس وليا للآخر، ولا تلحقه به معرفة بعد موته، ما لم يكن أحدهما أوصى للآخر بالمطالبة بحقه، فله المطالبة بالحد تنفيذاً للوصية<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: في المذهب الشافعي:

يرى الشافعي - كما سبق<sup>(٣)</sup> - أن الغالب في حد القذف هو حق العبد، وبناء عليه: فإن موت المذدوف لا يسقط الحد عن القاذف، بل حد القذف حق يرثه الورثة بعد موت المذدوف، كسائر حقوقه<sup>(٤)</sup>.

وللشافعية - فيمن يثبت له حق الإرث - ثلاثة أقوال:

الأول: يثبت حق الإرث بعد موت المذدوف لجميع الورثة، كإرث المال ويثبت - أيضاً - للزوجين<sup>(٥)</sup> على سبيل البدل.

(١) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٣١.

(٢) مواهب الجليل، ج ٦، ص ٣٠٥.

(٣) انظر: ص ٤٣ من الكتاب.

(٤) مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٢، الأحكام السلطانية للمهاوردي، ص ٢٢٩.

(٥) واستثنى الشافعية من هذا الحكم: إذا قذف الزوج زوجته فماتت قبل الحد واللعان، وله منها ولد، فيسقط الحد عن القاذف بموت الزوجة؛ لأنه لما يثبت الحد على الأب فكذلك يرثه له عن أمه، أما إذا كان لها ابن آخر من غيره، وجب الحد بالإرث؛ لأنه يثبت لكل وارث على الانفراد. المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٢٧٤.

الثاني: يرثه جميع الورثة، ما عدا الزوجين؛ لارتفاع النكاح بالموت.

الثالث: ينتقل إرث حد القذف إلى العصبات فقط دون النساء، لشدة ارتباط بعضهم ببعض، فكانوا أشد تأثراً بالقذف من مطلق الورثة، وهذا قول مرجوح في المذهب. والقول الراجح والمشهور في مذهب الشافعية: هو القول الأول<sup>(١)</sup>. وذكر النووي رحمته الله قولاً رابعاً في المذهب، وهو: يرث حد القذف رجال العصبه سوى البنين<sup>(٢)</sup>.

أما إذا مات المذوف، ولا وارث له، فالحق فيه للمسلمين يستوفيه السلطان<sup>(٣)</sup>.

#### رابعاً: في المذهب الحنبلي:

فصل الحنابلة القول في هذه المسألة فقالوا: إن كان موت المذوف قبل المطالبة بالحد، سقط الحد عن القاذف، وليس لورثته المطالبة بالحد من بعده؛ ذلك لأن الحد إنما يتعين بالطلب من المذوف ولم يوجد، فلا يجد.

وإن كان موت المذوف بعد المطالبة بالحد، وقبل الاستيفاء، لا يسقط الحد عن القاذف، ويثبت لورثته المطالبة به من بعده؛ حيث قد ثبت الحق له قبل موته، فيورث كغيره من الحقوق<sup>(٤)</sup>.

وللحنابلة في تعيين من يرثه من الورثة قولان<sup>(٥)</sup>:

(١) انظر: المذهب، ج ٢، ص ٢٧٦، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٢، الأحكام السلطانية للهاوردي، ص ٢٣٠.

(٢) روضة الطالبين، ج ٨، ص ٣٢٦.

(٣) المذهب للشيرازي، ج ٢، ص ٢٧٦.

(٤) المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٠٧، كشف القناع، ج ٦، ص ١١٣، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٢١، الإقناع، ج ٤، ص ٢٦٤.

(٥) المغني لابن قدامة، ج ٧، ص ٤٠٧، كشف القناع، ج ٦، ص ١١٣.

الأول: يرث حد القذف العصبات من النسب دون غيرهم؛ لأنه حق ثبت لدفع العار، فاقتص به العصبات، كولاية النكاح، فمتى ثبت للعصبة أقيم الحد على القاذف، وإن عفا بعضهم لم يسقط الحد؛ لأنه ثبت لدفع العار، وذلك لا يزول بعفو البعض.

الثاني: أن حد القذف حق لجميع الورثة، ومنهم الزوجان<sup>(١)</sup>؛ لأنه حق موروث عن الميت، فاشترك فيه جميع الورثة، وهذا القول هو المشهور في المذهب.

واشترط الحنابلة في الوارث ما يشترط في المقتوف؛ من الإحصان وغيره، فإن كان الوارث غير محصن، فلا حد على قاذف مورثه، كما لو قذفه ابتداء.

وبعد هذا العرض لمذاهب الفقهاء يمكن القول بأن: في المسألة ثلاثة أقوال:

القول الأول: وهو قول الحنفية، فقد غلبوا حق الله في حد القذف قبل المطالبة وبعدها، فقالوا بسقوط الحد عن القاذف بعد موت المقتوف.

القول الثاني: قول المالكية، فقد غلبوا حق العبد في حد القذف قبل المطالبة به، فلو مات المقتوف قبلها انتقل الحق إلى الورثة، أما بعد المطالبة فهو حق الله يسقط بموت المقتوف.

القول الثالث: قول الشافعية والحنابلة، وهو: تغليب حق العبد في حد القذف، وجعلوه حقا موروثا للورثة كغيره من الحقوق الأخرى؛ وذلك بعد ثبوته بالطلب من المقتوف قبل موته.

وما استدلل به الفقهاء على بيان حق الله وحق العبد في حد القذف - كما سبق<sup>(٢)</sup> - يكون دليلا لهم على حكم إسقاط الحد بموت المقتوف؛ وذلك لأن هذه المسألة تعتبر ثمرة

(١) وفي حالة موت الزوجة قبل حد الزوج، أو لعانه، فليس لابنهما منه حق المطالبة بحد أبيه؛ سواء قبل الطلب أم بعده، فالأب لا يحيد لابنه، أما إذا كان لها ابن من غيره فله ذلك؛ لأنه أجنبي منه. كشف القناع، ج ٦، ص ١٠٤.

(٢) انظر: ص ٤٢ وما بعدها من الكتاب.

للخلاف السابق في حد القذف؛ من غلب فيه حق الله كالحنفية قالوا بسقوط الحد عن القاذف بموت المذوف، ومن غلب حق العبد فيه، كالشافعية، والحنابلة، قالوا بعدم سقوطه بعد موت المذوف، وينتقل لورثته من بعده، كغيره من الحقوق.

### القول الراجح:

إذا ترجح لنا - فيما سبق<sup>(١)</sup> - أن الغالب في حد القذف: هو حق العبد؛ فيكون القول الراجح في هذه المسألة هو قول الشافعية والحنابلة، وهو: عدم سقوط حد القذف بعد موت المذوف، وينتقل الحق فيه إلى ورثته من بعده، ووجه ذلك ما يأتي:

١ - أن موت المذوف بعد المطالبة بالحد لا أثر له؛ حيث تعين استيفاء الحد منه بالطلب، فيقام على القاذف حد القذف بالطلب الأول، لما في ذلك من دفع المعرفة عن أصوله وفروعه، لأن العار يلحقهم كما يلحق المذوف.

٢ - أن حد القذف قبل الطلب لم يتعين استيفاؤه؛ حيث أن المطالبة شرط للاستيفاء، ولم توجد من صاحب الحق، فيسقط عنه بالموت؛ وذلك لاحتمال عفو عنه قبل موته، حيث لم يصدر منه مطالبة، والعفو مسقط لحد القذف، كما سبق، ولئن نخطئ الإمام في العفو خير له من أن يخطئ في العقوبة. والله أعلم.

### غيبية المذوف:

المشهور عند أئمة الفقهاء: أن غيبة المذوف لا تسقط الحد عن القاذف، فإذا غاب المذوف ينتظر حضوره، أو يقيم من ينوب عنه في المخاصمة؛ ذلك أن الخصومة في هذا الحد شرط لاستيفائه، ولم يقع اليأس من حضوره، بخلاف المذوف الميت، فالخصومة منه غير ممكنة.

(١) انظر: ص ٤٦ من الكتاب.

وأيضاً: فإن في انتظار حضور المذدوف الغائب مصلحة تعود على القاذف؛ فيحتمل أن يصدقه المذدوف بعد حضوره، فيسقط الحد عن القاذف<sup>(١)</sup>.

وقال ابن أبي ليلى: غيبة المذدوف تسقط الحد عن القاذف، فحكمه كحكم المذدوف الميت؛ وذلك لأن الخصومة تتعذر بالغيبة، كما تتعذر بالموت<sup>(٢)</sup>.

وهذا قول مرجوح؛ ففيه قياس الغيبة على الموت، مع وجود الفارق الكبير بينهما، فإن حضور الغائب ممكن، وغيره محتمل، وخصومته ممكنة، بخلاف الميت في ذلك كله. وبهذا يسلم لنا قول جمهور الفقهاء في حالة غيبة المذدوف، وهو: أن الحد لا يسقط عن القاذف بالغيبة، وإنما ينتظر حضوره ليخاصم، فيستوفى له الحد، أو يعفو فيسقط الحد عن القاذف.

(١) انظر: المبسوط، ج ٩، ص ١١٣، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٥٥، المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٢٠، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ١٢، ص ١٧٦، كشف القناع، ج ٦، ص ١٠٦، المغني، ج ٨، ص ٢١٨.

(٢) المبسوط، ج ٩، ص ١١٣.

### المبحث الثالث تصديق المقذوف للقاذف

إذا قذف شخص آخر بالزنا، كأن يقول له: يا زاني، فقال له المقذوف: صدقت.

في هذه الحالة يسقط الحد عن القاذف باتفاق أئمة الفقهاء<sup>(١)</sup>. وذلك لما يأتي:

١ - إن تصديق المقذوف للقاذف بمثابة الإقرار منه بالزنا، كما لو أقام القاذف البيئة على زنا المقذوف.

٢ - حد القذف وجب لدفع العار عن المقذوف، فلما صدقه في قوله، فقد التزم العار بنفسه ورضي به، فلا يندفع عنه بحد القاذف، فيسقط الحد.

أما إذا قال الزوج لزوجته: يا زانية، فقالت: زيت بك، فهذا محل خلاف عند الفقهاء على النحو التالي:

القول الأول: يرى الحنفية، والمالكية، والحنابلة: أن قولها: (زيت بك) إقرار منها بالزنا، كما لو صدقته في القذف، فيسقط عنه الحد<sup>(٢)</sup>.

وهذا قال ابن حزم رحمته الله، وعلل ذلك بقوله: «لأن من قال هذا اللفظ فقد أخبر عن نفسه بأنه زنا»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦١، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي، ص ٣٨٧، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٠، المهذب، ج ٢، ص ٢٧٧، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٢٦، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢١٨.

(٢) انظر: بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٦١، قوانين الأحكام الشرعية لابن جزي، ص ٣٨٧، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٠، المهذب، ج ٢، ص ٢٧٧، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٢٦، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢١٨.

(٣) المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٢٩٠.

القول الثاني: ذهب الشافعية إلى أن قولها: (زيت بك) لا يعد تصديقا له في القذف، وإنما يبقى القذف على حاله حيث رماها بصريح الزنا، وله إسقاط الحد عنه باللعان<sup>(١)</sup>.

### القول الرابع:

الراجح من القولين السابقين: هو القول الأول؛ وذلك لأن قول الزوجة (زيت بك) صريح في الإقرار بالزنا، ونسبة الزنا إليه نسبة باطلة؛ لاستحالة تصور ذلك عقلا، فهي زوجته.

ويجاب عن قول الشافعية: بأن الزوجة نطقت بما يدل على حصول الزنا منها، وهو مستحيل في حق الزوج، فدل ذلك على أن المراد غير الزوج، وإنما قالت هذه المقالة على سبيل الحيلة لإسقاط الحد.

وإذا ترجح لنا: أن تصديق المقذوف للقاذف مسقط للحد عنه، فقد اعتبر الإمام أبو حنيفة احتمال التصديق من المقذوف كالتصديق الصريح. وصورته: إذا كان المقذوف أخرسا لا يتكلم، فلا حد على قاذفه عند الإمام أبي حنيفة.

ووجه ذلك: أن الأخرس لو كان ناطقا احتمل أن يصدق القاذف في قذفه، فأورث هذا الاحتمال - عند أبي حنيفة - شبهة قوية تسقط الحد عن القاذف إذا طال برؤ المقذوف من الخرس، لأن تقادم العهد مسقط للحد عن الحنفية. أما إذا برئ المقذوف، وزال الخرس لأقل من مدة التقادم عندهم، وطالب المقذوف بالحد، فله ذلك ويحد قاذفه<sup>(٢)</sup>.

(١) مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٠.

(٢) المبسوط، ج ٩، ص ١٢٧، فتح القدير، ج ٤، ص ٣٤٣.



ويرى الأئمة الثلاثة "مالك، الشافعي، أحمد" والإمام ابن حزم: أن احتمال التصديق لا يسقط الحد عن القاذف، وإنما يجد للقذف بمطالبة المقذوف ولو كان أخرسا إذا فهمت إشارته؛ وذلك لعموم آية القذف<sup>(١)</sup>.

وهذا هو القول الراجح: لأن الخرس لا يمنع حقوق العار بالمقذوف، والمطالبة منه ممكنة بالإشارة المفهومة، أو الكتابة، قياسا على الشهادة.

(١) المنتقى، ج ٧، ص ١٥٠، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٦٩، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢١٧، المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٣٠٣.

## المبحث الرابع

### زنا المقذوف قبل حد القاذف

إذا ثبت حد القذف على القاذف بشروطه، وقبل استيفاء الحد منه، وقع فعل الزنا من المقذوف، وثبت زناه بإقرار أو بينة، فهل لهذا الزنا الحادث من المقذوف بعد القذف أثر على حكم حد القذف؟ هذا محل خلاف عند الفقهاء على النحو التالي:

**القول الأول:** ذهب الإمام أبو حنيفة، ومالك، والشافعي: إلى أن زنا المقذوف قبل حد القاذف مسقط للحد عن القاذف<sup>(١)</sup>.

ووجه هذا القول ما يأتي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ...﴾<sup>(٢)</sup>. فإحصان المقذوف شرط لوجوب حد القاذف، ولا بد من وجوده عند استيفاء الحد، والمحصن لا يكون زانيا، فكان زنا المقذوف بعد ثبوت الحد على القاذف مسقطا للحد<sup>(٣)</sup>.

٢ - أن زنا المقذوف بعد القذف تصديق للقاذف في قذفه له، وإذا ثبت ما يدل على صدق القاذف، سقط عنه الحد، كما سبق<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: المبسوط، ج ٩، ص ١١٨، بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٤٢، قوانين الأحكام لابن جزى، ص ٣٨٧، الكافي لابن عبد البر، ج ٢، ص ١٠٧٧، المهذب، ج ٢، ص ٢٧٤، روضة الطالبين، ج ٨، ص ٣٢٤.

(٢) سورة النور، الآية [٤].

(٣) قلنا بسقوط الحد هنا: لأن الزنا من المقذوف حصل بعد القذف، أما لو زنى ثم قذف، فهو قاذف لغير المحصن، فلا يجب عليه الحد أصلا، لظاهر آية القذف.

(٤) انظر: ص ٣٩٣ من الكتاب.

٣- أن الإمضاء من القضاء - عند الحنفية - فكما أن زنا المقدوف قبل القذف مانع من وجوب الحد، فكذلك حكم الزنا الحادث بعد القذف، فحاله كحال الشاهد ظاهر العدالة إذا شهد بشيء ثم ظهر فسقه قبل الحكم.

القول الثاني: يرى الإمام أحمد بن حنبل، والإمام ابن حزم الظاهري: أن زنا المقدوف قبل حد القذف لا أثر له على حكم حد القذف، بل يبقى الحكم على حاله، ولا يسقط حد القذف<sup>(١)</sup>.

وهذا القول مروي عن الإمام الثوري<sup>(٢)</sup>، والمزني<sup>(٣)</sup>، - رحمهما الله تعالى -<sup>(٤)</sup>، واختاره الماوردي من فقهاء الشافعية<sup>(٥)</sup>.  
ووجه هذا القول ما يأتي:

١- أن إحصان المقدوف شرط لوجوب الحد على القاذف، ولا تعتبر استدامته إلى وقت التنفيذ - عندهم -، فإذا وجب الحد بشروطه، فلا أثر لزوال الشرط بعد ذلك.

(١) انظر: المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٢٧، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٠٨، المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٣٠٣.

(٢) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، ولد سنة ٩٧هـ، وكان إماماً في علم الحديث، توفي بالبصرة سنة ١٦١هـ. له مصنفات، أهمها: الجامع الكبير، الجامع الصغير، كتاب الفرائض. وفيات الأعيان، ج ٢، ص ٣٨٦، الفهرست لابن النديم، ص ٣١٤.

(٣) هو: إسماعيل بن إبراهيم بن يحيى المزني، من مزيّنة، أخذ الفقه عن الإمام الشافعي، وكان فقيهاً ورعاً، عاش تسعاً وثمانين سنة، وتوفي بمصر سنة ٢٦٤هـ، وله من المصنفات: المختصر الصغير، الوثائق، المشور. وفيات الأعيان، ج ١، ص ٢١٧، الفهرست لابن النديم، ص ٢٩٩.

(٤) انظر: الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ١٢، ص ١٨٩.

(٥) الأحكام السلطانية للماوردي، ص ٢٣٠.

٢- القياس على حد الزنا والسرقعة؛ فلو زنى بأمة، ثم اشتراها، لم يسقط عنه الحد بالشراء<sup>(١)</sup>، وكذا لو سرق عينا فنقصت قيمتها، أو ملكها السارق قبل القطع، فلا أثر لذلك على الحكم؛ إذ أن كمال النصاب، وثبوت الملك شرط للوجوب، لا للقطع<sup>(٢)</sup>.

٣- وعلل ابن حزم قوله في هذه المسألة فقال: «ولا يسقط حد قد وجب إلا بنص أو إجماع، ولا نص ولا إجماع هنا أصلا على سقوطه بعد وجوبه بالنص»<sup>(٣)</sup>.

القول الثالث: وهو ما حكاه السرخسي عن ابن أبي ليلى: فالقاذف لا يخلو: إما أن يقذفه بالزنا مبهما، أو يقذفه بنفس الزنا الذي حصل من المذدوف.

- فإن قذفه بالزنا مبهما، أو بزنا غير الزنا المذكور، ففي هذه الحالة يحمد القاذف؛ لأن الرمي بالزنا موجب للحد، وهو كاذب في قذفه، ملحق الشين به.

- أما إذا قذفه بنفس الزنا الذي فعله المذدوف، فيكون صادقا في نسبته إليه، ويسقط عنه الحد<sup>(٤)</sup>.

### القول الرابع:

الراجع من هذه الأقوال الثلاثة - والله أعلم - هو ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة (أبو حنيفة، مالك، الشافعي) وهو: أن زنا المذدوف مسقط للحد من القاذف، وذلك لما يأتي:

١- أن زنا المذدوف مبطل لإحصائه، وشرط الإحصان - وإن كان للوجوب - فقد حصل بعد الوجوب ما يمنع العفة، ويدل على صدق القاذف، قال القرطبي رحمته الله مؤيدا

(١) هذا باتفاق الأئمة الثلاثة خلافا لأبي حنيفة، فقد جعل الملك الحادث بعد الزنا كالمملك قبله، بناء على القاعدة الفقهية عند الحنفية، وهي: أن الإمضاء من القضاء.

(٢) انظر: ص ٣٤١ وما بعدها من الكتاب.

(٣) المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٣٠٣، مسألة (٢٢٤٩).

(٤) المبسوط للسرخسي، ج ٩، ص ١٢٧.

هذا القول: «إن الحكم بالعفة والإحصان يؤخذ من طريق الظاهر، لا من حيث القطع واليقين، فلا يحد القاذف إلا بدليل قاطع»<sup>(١)</sup>.

٢- أن إسقاط الحد مع الشبهة أولى من إقامته بالشبهة؛ لاحتمال صدق القاذف.

ويجيب على قول الحنابلة والظاهرية بما يأتي:

١. أن زنا المذدوف لا يقاس بالتملك في وطء الجارية، وملك النصاب في السرقة؛ وذلك لأن التملك - فيها - وجد بعد ثبوت الحد؛ وذلك لا يغير أصل الفعل؛ وهو الزنا والسرقة.

أما زنا المذدوف - وإن وجد بعد ثبوت الحد - فقد غير مجرى الفعل من كونه قذفاً إلى كونه زنا حقيقة، فأشبه تصديق المذدوف للقاذف قبل الحد.

٢. أن القول: بأن الحد لا يسقط إلا بنص، لا حجة فيه؛ فإن مفهوم آية القذف دل على أن قذف غير المحصن لا يوجب الحد، وهذا المذدوف وإن كان محصناً وقت القذف، فقد حدث منه الزنا قبل حد القاذف، وهذا يقوم مقام البيئة على القذف، وقد انعقد الإجماع على أن الحد إذا وجب ثم طرأ عليه ما يسقطه سقط، كمن أقر بحد ثم رجع عن إقراره سقط عنه الحد، وزنا المذدوف يؤثر على حد القاذف، كما يؤثر الرجوع على الإقرار؛ لا سيما إذا دل دليل على صحة رجوعه.

٣. لقد دل النص والإجماع على أن الحدود تدرأ بالشبهات، وزنا المذدوف قبل حد القذف شبهة قوية، والشبهة القوية تسقط الحد كما سبق.

ويجيب على قول ابن أبي ليلى: بأن الحكمة الإلهية جرت على أن الله لا يكشف السر عن عبده لأول مرة، فظهور الزنا من المذدوف يشعر بسبق مثله، لأنه يكتف ما أمكن<sup>(٢)</sup>.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ج ١٢، ص ١٨٩.

(٢) المهذب، ج ٢، ص ٢٧٤، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٢.

ويدل عليه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه للذي قال له: والله ما زنت إلا هذه المرة، قال عمر: (كذبت إن الله لا يفضح عبده في أول مرة)<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: السنن الكبرى للبيهقي، ج ٨، ص ٣٣١.

## المبحث الخامس ردة المقذوف عن الإسلام

اشتراط الفقهاء لثبوت حد القذف على القاذف: إحصان المقذوف، لقوله تعالى في آية القذف: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ...﴾<sup>(١)</sup>.

والمحصن في باب الحدود، هو: الحر البالغ العاقل الذي وطئ في نكاح صحيح. وقد اتفق الفقهاء على أن الإسلام شرط في المقذوف، فقذف المشرك لا يوجب الحد؛ لأن حد القذف وجب لدفع العار الذي لحق بالمقذوف، والمشرك على حال أعظم جرماً من عار القذف، وهو الشرك بالله.

لذا فإن المحصن في حد القذف هو: الحر المسلم العاقل الذي يجامع مثله<sup>(٢)</sup>. وإذا كان الإسلام شرطاً في المقذوف لوجوب الحد على القاذف، فقد اختلف الفقهاء في حكم استدامة هذا الشرط إلى استيفاء الحد، على النحو التالي:  
القول الأول: ذهب الحنفية، والمالكية، والشافعية - في أحد القولين - إلى أن ردة المقذوف تسقط الحد عن القاذف مطلقاً؛ أي: ولو بعد توبته.  
فإذا ثبت حد القذف على القاذف والمقذوف مسلماً، وقبل حد القذف ارتد المقذوف عن الإسلام، سقط الحد عن القاذف؛ لزوال الإحصان<sup>(٣)</sup>.  
ووجه هذا القول ما يأتي:

١ - أن استدامة الشرط إلى وقت الاستيفاء شرط عند الحنفية، والمطالبة بالحد شرط لاستيفائه، وبعد الردة ليس للمقذوف حق في المطالبة بالحد، ولو رجع إلى إسلامه.

(١) سورة النور، الآية [٤].

(٢) كشف القناع، ج ٦، ص ١٠٥.

(٣) انظر: بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٤٨، المبسوط، ج ٩، ص ١٢٧، المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٣٣،

حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٣٢٥، المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٢٧٤.

٢- القياس على زنا المقدوف قبل الحد؛ فكما أن زنا المقدوف قبل حد القاذف مسقط للحد، فكذلك في حال الردة، بجامع أن كلا من الزنا والردة مغل بالإحصان المذكور في آية حد القذف.

القول الثاني: إن ردة المقدوف لا تسقط الحد عن القاذف، بل يبقى الحد على حاله قبل الردة. وهذا هو القول المشهور في المذهب الشافعي<sup>(١)</sup>.

القول الثالث: ذهب الحنابلة إلى أن الإسلام، وإن كان شرطاً في الإحصان، فهو شرط للوجوب، لا للاستيفاء؛ فإذا قذف رجل آخر مسلماً، ووجب الحد على القاذف، ثم ارتد المقدوف عن إسلامه، لم يسقط الحد عن القاذف، نص عليه الإمام أحمد فيمن قذف محصناً، فزال إحصانه قبل الحد<sup>(٢)</sup>.

والمقدوف ليس له حق المطالبة بالحد ما دام على رده؛ ذلك أن حقوقه وأملاكه تزول، أو تكون موقوفة، فإذا أسلم عادت له المطالبة بالحد.

#### المناقشة والترجيح:

أجاب الشافعية على قياس الحنفية، فقالوا: إن الردة عقيدة، والعقائد لا تخفى غالباً، فإظهارها لا يدل على سبق الإخفاء، بخلاف زنا المقدوف، فظهور الزنا منه يدل على سبق مثله؛ لأن حكمة الله سبحانه اقتضت الستر على المؤمن، فلا يهتك ستره لأول مرة<sup>(٣)</sup>.

أما قول الحنفية: أنه يشترط استدامة الشرط إلى وقت استيفاء الحد، فغير مسلم به - كما سبق<sup>(٤)</sup> -؛ ذلك أن الحد إذا وجب على القاذف بشروطه، وحكم عليه بالجلد، فلا أثر لانعدام الشرط بعد الحكم.

(١) المذهب، ج ٢، ص ٢٧٤، روضة الطالبين، ج ٨، ص ٣٢٤.

(٢) المغني، ج ٨، ص ١٢٨، ٢٢٧، الإنصاف، ج ١٠، ص ٢٠٨.

(٣) مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٢.

(٤) انظر: ص ٣٣٢ وما بعدها، وص ٣٤٢ وما بعدها من الكتاب.



والقول الراجح في هذه المسألة، هو قول الشافعية والحنابلة، وذلك لما يأتي:

١- أن الغالب في حد القذف هو حق العبد- على القول الراجح-، فيكون حكمه كحكم ماله؛ فكما أن ملكه لماله يزول بزوال إسلامه، ويعود إليه بالرجوع إلى الإسلام تمليكا مستأنفا، فكذلك حق المطالبة بحد القذف؛ ذلك أن عصمة نفسه وماله تثبت بإسلامه، وبزواله تزول العصمة.

٢- أن المسلمين ملكوا إراقة دمه بردته، فوجب أن يملكوا ما دون ذلك، وهو حد القذف، فإن أسلم المذدوف وحسن إسلامه، وطالب بالحد؛ حد له، وإن مات أو قتل على ردته، سقط الحد عن القاذف، بخلاف الكافر الأصلي فقدفه لا يوجب الحد بأصل الشرع.

٣- إذا عادت العصمة إلى المرتد بالإسلام، فهو بحاجة إلى دفع المعرة اللاحقة به بسبب القذف.

٤- ردة المذدوف ليس فيها ما يدل على صدق القاذف، وإنما هي عارض يزول بالإسلام، بخلاف زنا المذدوف قبل حد القاذف، فهو دليل على صدق القاذف، ولا يزول بالتوبة. والله أعلم.

## المبحث السادس

### اليمين المردودة<sup>(١)</sup>

المراد باليمين المردودة في حد القذف، هي: أن يدعي شخص على آخر أنه زنى، ولا بينة عنده على ذلك، فطلب القاذف من المقذوف اليمين على أنه لم يزن، فنكل المقذوف عن اليمين، وردها على القاذف - وهو المدعي - فحلف على أن الزنا حصل من المدعى عليه. في هذه الحالة اختلف الفقهاء - رحمهم الله - في القول بسقوط الحد عن القاذف بهذه اليمين المردودة عليه، وثبت الزنا على المقذوف، وتعتبر هذه المسألة من مفردات المذهب الشافعي، فالشافعية يرون: سقوط الحد عن القاذف باليمين المردودة، وسموها: بالإقرار الحكمي، وهذا خلاف للأئمة الثلاثة "أبو حنيفة، مالك، أحمد"، وتفصيل القول في هذه المسألة على النحو التالي:

#### أولاً: في المذهب الشافعي:

يرى الشافعية: سقوط الحد عن القاذف باليمين المردودة، قال الشريبي رحمه الله: «إن حلف المقذوف، أو وارثه؛ حد القاذف، وإن نكل وحلف القاذف سقط عنه الحد، ولم يثبت الزنا بحلفه»<sup>(٢)</sup>.

(١) عرف الفقهاء اليمين المردودة في الأحكام الشرعية: بأنها هي التي تطلب من المدعي بعد نكول المدعى عليه، واليمين المردودة لا تثبت بها الحدود الشرعية في قول جمهور العلماء، مع خلاف لبعض الشافعية، وأصل مشروعيتها في القسامة، لورود النص كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِثْمًا فَتَاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِدْتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِدَتِهِمَا...﴾. إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ تَخَافُوهَا أَنْ تَرُدَّ آمَنٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ...﴾ [المائدة، الآيتان ١٠٧-١٠٨].

(٢) مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٧٦.

ووجه هذا القول عند الشافعية ما يأتي<sup>(١)</sup>:

١- أن حد القذف يغلب فيه حق العبد عندهم، فيجوز الاستحلاف فيه، كالتعزير، والقصاص، وسائر حقوقه.

٢- أن الرجوع عن الإقرار لا يقبل من القاذف، فكان الاستحلاف فيه مفيداً بخلاف غيره من الحدود.

ثانياً: يرى الأئمة الثلاثة (أبو حنيفة، مالك، أحمد): أن الاستحلاف لا يجوز في شيء من الحدود مطلقاً؛ سواء في إثبات حد أم في إسقاطه، فاليمين المردودة لا تعمل على إسقاط حد القذف عندهم<sup>(٢)</sup>، وهذا هو مذهب الإمام ابن حزم رحمهما الله<sup>(٣)</sup>، واختاره ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم - رحمهما الله تعالى<sup>(٤)</sup>.

ووجه هذا القول ما يأتي:

١- أن الحلف باليمين ثمرته القضاء بالنكول، والنكول إنما يكون بدلاً، والبدل لا يجوز في شيء من الحدود، وقد يكون النكول قائماً مقام الإقرار، والحد لا يثبت إلا بصريح الإقرار، لا بما يدل عليه.

٢- حد القذف ليس حقاً للعبد عند الحنفية والمالكية، وإنما يغلب فيه حق الله، ولا يجوز الحلف في شيء من حقوق الله، وإنما الأيمان خاصة بحقوق العباد كالأموال.

(١) انظر: مغني المحتاج، ج ٤، ص ٤٧٨، نهاية المحتاج، ج ٧، ص ٤٤١، حاشية الباجوري، ج ٢، ص ٢٣٧، ٢٤٣.

(٢) انظر: المبسوط، ج ٩، ص ١٠٦، تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٩٨، بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٥١، المغني، ج ٨، ص ٢٣٦.

(٣) المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٢٧٥.

(٤) الطرق الحكمية، ص ١٣١.

٣- أن الحدود تدرأ بالشبهات، والحلف باليمين دليل فيه شبهة العدم، ولا يثبت الحد بالشبهة، كما أن اليمين زيادة توثيق، وهذا ينافي كون الحد يحتال لدرئه.

#### المناقشة والترجيح:

أجاب جمهور العلماء على قول الشافعية، بما يأتي:

١- أن القول بإسقاط الحد باليمين مردودة، ذريعة إلى تعطيل الحدود، وليس للأفراد إسقاطها إلا بدليل، ولا دليل على إسقاط الحد باليمين مردودة، فباستطاعة كل قاذف أن يحلف على زنا المقدوف، ليتخلص من الحد، وسد الذرائع مقصد من مقاصد التشريع الإسلامي.

٢- خص رسول الله ﷺ اليمين في جانب المدعى عليه، فقال ﷺ: (البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه)<sup>(١)</sup>، ففي هذا دليل على أن المدعي تلزمه البينة، لا اليمين المردودة<sup>(٢)</sup>.

قال ابن القيم رحمه الله: ردا على الشافعية: «إن القول بتحليف المقدوف في غاية السقوط؛ فإن الحد يجب بقذف المستور الذي لم يظهر زناه، وليس من شرطه أن يكون قد

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (صحيح البخاري مع فتح الباري)، ج ٥، ص ١٤٥، ٢٨٠ في الرهن والشهادات من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص، وفي التفسير، ج ٨، ص ٢١٣، من حديث ابن عباس، وأخرجه مسلم (صحيح مسلم بشرح النووي)، ج ١٢، ص ٢ في الأقضية، وأخرجه أبو داود في سننه، ج ٣، ص ٣١١ رقم (٣٦١٩)، وأخرجه الترمذي في سننه، ج ٢، ص ٣٩٩، من حديث ابن عباس في الأحكام، وأخرجه ابن ماجه في سننه، ج ٢، ص ٥٢ من حديث ابن عباس، وأخرجه النسائي في سننه، ج ٨، ص ٢٤٨، وقال: «حديث حسن صحيح»، وأخرجه الساروق في سننه، ج ٣، ص ١١٠ من حديث أبي هريرة، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى، ج ١٠، ص ٢٥٢، كتاب الدعاوى والبيانات.

(٢) المغني، ج ٩، ص ٢٣٦.

زنى في نفس الأمر، ولهذا لا يسأل الحاكم عن ذلك، ولا يجوز له سؤاله، ولا يجب عليه الجواب، وفي تحليفه تعريضه للكذب، واليمين الغموس... ولذلك لم يقل أحد من الصحابة، ولا التابعين، ولا الأئمة بتحليف المقدوف أنه لم يزن، ولم يجعلوا ذلك شرطاً في إقامة الحد<sup>(١)</sup>.

وبهذه الردود على قول الشافعية، يرجح لنا - والله أعلم - ما ذهب إليه جمهور العلماء، ومنهم الحنفية، والمالكية، والحنابلة، وهو: أن اليمين المردودة لا تسقط حد القذف عن القاذف، إذ لا مجال للأيمان في كتاب الحدود، ولا بإسقاط، ولا بإيجاب.

ومن نصوص الفقهاء في حكم الأيمان في الحدود قول الحنفية: «ولا يمين في الحد سواء كان حداً هو خالص حق الله تعالى نحو الزنا، وشرب الخمر، وحد السرقة، أو كان دائراً بين حق الله تعالى، وحق العبد، نحو حد القذف، حتى أن من ادعى على آخر أنه قذفه، وأنكر القاذف لا يمين عليه فيه»<sup>(٢)</sup>.

(١) الطرق الحكمية، ص ١٣١.

(٢) انظر: لسان الحكام، ص ٢٨.

## المبحث السابع البينة على زنا المقدوف

اتفق الفقهاء - رحمهم الله تعالى - على أن من شرط ثبوت الحد على القاذف، عدم البينة على القذف.

والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً...﴾<sup>(١)</sup>.

وقول الرسول ﷺ لهلال بن أمية: (البينة أو حد في ظهرك)<sup>(٢)</sup>.

وهذا الحكم المنصوص عليه يدل بمفهومه على أن القاذف إذا ثبت عليه حد القذف، وقبل الحد جاء بأربعة شهود عدول يشهدون على حصول الزنا من المقدوف، سقط الحد عن القاذف، وثبت زنا المقدوف؛ لأن البينة دلت على صدق قوله، وقد زال إحصان المقدوف بالزنا، وهذا مما لا خلاف فيه عند الفقهاء<sup>(٣)</sup>، لورود النص.

أما إذا كانت البينة على زنا المقدوف أربعة شهود غير عدول، وهم الفساق، فهذا محل خلاف بين أئمة الفقهاء؛ نظرا لاختلافهم في كون العدالة شرطاً في الشهادة على الحدود الشرعية، فلهم في هذه المسألة قولان:

القول الأول: يرى الإمام أبو حنيفة، وزفر: أنه لا أثر للفسق على صحة الشهادة من الشهود، فيسقط الحد عن القاذف بشهادة أربعة رجال؛ سواء كانوا عدولا، أم فساقاً<sup>(٤)</sup>.

(١) سورة النور، الآية [٤].

(٢) سبق تخريجه في ص ١٦٤ من الكتاب.

(٣) انظر: بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٥٣، تحفة الفقهاء، ج ٣، ص ١٩٨، المتقى للباقي، ج ٧، ص ١٤٨،

مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٥٦، الروضة الندية، ج ٢، ص ٢٨٣، المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢١٧،

٢٣٠، كشاف القناع، ج ٦، ص ١٠٥، المحلى لابن حزم، ج ١٣، ص ٢٥٧.

(٤) المبسوط، ج ٩، ص ٥٠.

فالعادلة ليست شرطاً في الشهادة - عندهما -، والفاسق من أهل الشهادة، حيث لم تشترط الآية - في حد القذف - عدالة الشهود، فدل على قبول شهادة الفاسق<sup>(١)</sup>.  
 القول الثاني: ذهب الأئمة الثلاثة "مالك، الشافعي، أحمد" في المشهور عنهم، وأبو يوسف من الحنفية: إلى أن العدالة شرط في الشهادة في الحدود الشرعية، فشهادة الفاسق مردودة لا تسقط الحد عن القاذف، وإنما يجب عليه الحد، وعلى الشهود لأنهم قذفة<sup>(٢)</sup>.

ووجه هذا القول عندهم ما يأتي:

- ١ - أن العدالة شرط في سائر الشهادات العامة؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ...﴾<sup>(٣)</sup>. أي: العدول.  
 وقوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ...﴾<sup>(٤)</sup>. وإذا كانت العدالة شرطاً في الشهادة على الحقوق، فكونها شرطاً في إثبات الحدود أولى؛ لأنه يحتاط فيهما ما لا يحتاط في غيرهما.
- ٢ - أن الفاسق متهم في شهادته، قال تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهْلَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، والشهادة في الحدود يشترط فيها القطعية في الدلالة، واحتمال التهمة بالفسق ينافيها.

(١) بدائع الصنائع، ج ٧، ص ٤٨.

(٢) بداية المجتهد، ج ٢، ص ٣٢٩، تبصرة الحكام، ج ١، ص ٢٥٤، مغني المحتاج، ج ٤، ص ١٥١، الأحكام السلطانية للهاوردي، ص ٢٢٤، المغني، ج ٨، ص ١٩٩، المبسوط، ج ٩، ص ٥٠.

(٣) سورة البقرة، الآية [٢٨٢].

(٤) سورة الطلاق، الآية [٢].

(٥) سورة الحجرات، الآية [٦].

## المناقشة والترحيج:

أجاب الأئمة الثلاثة على وجهة نظر الحنفية في قبول شهادة الفاسق: بأنه يلزم على قوهم، وتمسكهم بظاهر آية حد القذف، قبول شهادة الكفار، والعميان، والعبيد، والمحدودين في القذف؛ إذ هم داخلون في عموم الآية، وهذا مما لا يقول به الحنفية، فلا وجه لتخصيص الفساق من هؤلاء.

واعترض عليه أبو بكر الجصاص من عدة وجوه<sup>(١)</sup>، نذكر منها ما يأتي:

١- أن شهادة الفساق، إنما وردت في سائر الشهادات للتهمة، وكان ذلك شبهة في ردها، فغير جائز إيجاب الحد عليهم بالشبهة، فلزم سقوط الحد عن القاذف بهذه الشهادة؛ لأن الحد يدرأ بالشبهة، ولا يجب بها.

أما الكفار ونحوهم فقلنا برد شهادتهم، لا للتهمة، وإنما لمعان أخرى تبطل الشهادة، وهي: الحد، الكفر، الرق، العمى.

ويجاب عنه: بأن وجود التهمة في شهادة الفاسق يمنع قبولها؛ لاحتمال كذبه، ودلالة الإثبات في الحدود لا بد أن تكون قطعية، وأنتم وإن أسقطتم حد القذف عن القاذف للشبهة، فقد أوجبتم حد الزنا على المقذوف بالشبهة، وهذا ما لا تقولون به، فظهر التناقض في قولكم؛ إذ أن في إسقاط الحد عن القاذف إثبات لحد الزنا على المقذوف، فالمسألة واحدة.

٢- أن الفساق من أهل الشهادة، وإنما ردنا شهادتهم في إثبات الحد على المشهود عليه بالاجتهاد، أما غيرهم فليس طريقه الاجتهاد، وإنما هو الحقيقة، فجاز أن يحد للقذف. ويجاب عنه: بأن شهادة الفاسق المعروف بفسقه، مردودة بالنص، لا بالاجتهاد كما تقولون، قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ...﴾<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص، ج ٣، ص ٢٨١.

(٢) سورة الطلاق، الآية [٢].



وفي الحديث: (لا تجوز شهادة خائن، ولا خائنة، ولا محدود في الإسلام، ولا ذى غمر<sup>(١)</sup> على أخيه)<sup>(٢)</sup>.

٣- أن الفسق من الشاهد غير متيقن في حال الشهادة، إذ جائز أن يكون عدلا بتوبته في الحال فيما بينه وبين الله، أما الكفر والعمى، ونحوهما، فقد علمنا أنه غير زائل، فكان مانعا من الشهادة.

ويجاب عنه: بأن قولكم هذا- لو صح- فإنه يصدق على الكافر أيضا؛ إذ باستطاعته أن يرجع عن كفره إلى الإسلام، فيسلم في الحال.

ثم إن الفسق إذا كان غير متيقن من الفاسق، فالحكم التوقف في المسألة حتى يتبين أمره، قال ابن القيم رحمه الله: «إن مدار قبول الشهادة وردها على غلبة ظن الصدق وعدمه، فإذا غلب على الظن صدق الفاسق، قبلت شهادته، وحكم بها... وإن كان كاذبا رد خبره، لعدم الوثوق به، ولإعلانه لفسقه والمجاهرة به»<sup>(٣)</sup>.

#### الترجيح في المسألة:

بعد هذه المناقشة الردود على قول الحنفية، يترجح لنا- والله أعلم- قول الأئمة الثلاثة (مالك، الشافعي، أحمد) وهو: عدم قبول البينة من الفاسق، ولا أثر لها في إسقاط حد القذف عن القاذف؛ وذلك لما يأتي:

(١) الغمر في اللغة: هو الماء الكثير، والغمر: بكسر الغين: هو الحق، يقال: رجل ذو غمر على أخيه، أي: غمر صدره عليه حقدا، وهو المعنى المراد في الحديث. القاموس المحيط، ج ٢، ص ١٠٤، مختار الصحاح، ص ٤٨٠.

(٢) الحديث من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أخرجه أبو داود في سننه، ج ٣، ص ٣٠٦، في الأفضية رقم (٣٦٠)، وأخرجه ابن ماجه في الأحكام، ج ٢، ص ٦٥، باب من لا تجوز شهادته، وأخرجه الدارقطني في سننه، ج ٤، ص ٢٤٤، والحديث سنده قوي، تلخيص الحبير، ج ٤، ص ٢١٨.

(٣) الطرق الحكمية لابن القيم، ص ٢٠٥، وابن القيم رحمه الله بهذا القول سلك مسلكا وسطا بين الحنفية والأئمة الثلاثة؛ حيث علق قبول شهادة الفاسق على غلبة الظن بصدق شهادته.

١ - قوة الحجة عند الأئمة الثلاثة، وسلامة قولهم في الرد على اعتراض الحنفية، فقولهم موافق للنص والمعقول، بعيد عن كل احتمال.

٢ - أن الشريعة الإسلامية قد وازنت بين شدة الجريمة، وشدة العقوبة، وهذا يدعو إلى التثبت والاحتياط في إثبات الحدود، وقبول شهادة الفاسق فيها مظنة الكذب، فهو متهم في شهادته، وهذا ينافي الأصل الذي بني عليه الإثبات في الحدود.

٣ - أن قبول شهادة الفاسق في حد القذف، وإن كان فيه درء للحد عن القاذف، ففيه إثبات الزنا على المذدوف، والزنا لا يثبت إلا بأربعة شهود عدول للنص والإجماع. وما ذكره ابن القيم رحمته الله في رد خبر الفاسق، يؤيد هذا القول، ويدل عليه إذا ظهر فسقه عند الحاكم.

أما إذا لم يتبين أمره، فالأولى للحاكم أن يتوقف في المسألة حتى يعلم حقيقة أمره، وهذا هو ما تطمئن إليه النفس. والله أعلم.

#### تنبيه: في حد الحرابة:

يقال في حد الحرابة - إذا أخذ المحارب المال ولم يقتل - ما قيل في حد السرقة من حيث المسقطات الخاصة بالحد؛ إذ الحرابة في هذه الحالة تسمى بالسرقة الكبرى كما يقوله الحنفية.

أما إذا قتل المحارب نفساً في حرابته، واستوجبت جريمته القتل. فإن قدر عليه ولم يتب، أقيم عليه الحد وهو القتل، وإن مات قبل تنفيذ القتل فقد تعذر قتله لفوات المحل، وتثبت دية القتل في ماله لأولياء المقتول.

وإذا استوجبت جريمة المحارب القتل والصلب معاً، ثم مات قبل تنفيذ الحد عليه، فالمشهور عند جمهور الفقهاء: أن الصلب يسقط أيضاً عن المحارب بسبب موته، فهو جزء من الحد تابع للقتل<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: المغني، ج ٨، ص ٣٠٢، المهذب للشيرازي، ج ٢، ص ٢٨٥.

وقد نص عليه المالكية بقولهم: «إذا فات القتل بالموت سقطت صفته وتوابعه»<sup>(١)</sup>.  
 - وذهب فقهاء الحنفية: إلى أن الصلب لا يسقط عن المحارب بالموت؛ لأن القتل والصلب عقوبتان على التخيير عندهم، وجبتا في حد واحد، فإذا تعذر استيفاء إحداها وجبت الأخرى<sup>(٢)</sup>.

وقول جمهور الفقهاء، ومنهم الأئمة الثلاثة "مالك، الشافعي، أحمد" هو القول الراجح؛ وذلك لأن القتل والصلب عقوبة واحدة، لسقوط البعض مسقط للكل، والقتل أعظم وأشد من الصلب، وهذا لا ينافي كونه مشروعاً في ذاته؛ إذ لا فائدة في صلبه بعد موته.

هذا أهم ما يمكن قوله بالنسبة للإسقاط الخاص في حد الحاربة، إضافة إلى ما سبق ذكره في الباب الأول من المسقطات، كالتوبة قبل القدرة عليه، وتداخل الحد، والرجوع الصريح عن الإقرار، وغير ذلك مما سبق تفصيله، والله أعلم، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

(١) تبصرة الحكام لابن فرحون، ج ٢، ص ٢٧٦.

(٢) بدائع الصنائع للكاساني، ج ٧، ص ٩٣.



### الخاتمة

لكل بحث علمي ثمرته، وثمره كل علم غايته التي أمكن التوصل إليها بشتى الوسائل المختلفة، لذا فإن بحثنا - هذا - عبارة عن عدة وسائل يمكن عن طريقها الوصول إلى غايات مختلفة، تبعا لاختلاف وسائلها.

ومن هنا يمكن القول: بأن النتيجة، أو الثمرة، أو الغاية، كلها تعطي معانٍ متقاربة، وإذا أردنا تطبيق هذه القاعدة على ما ذكرناه في هذا البحث، نحصل منه على النتائج التالية:

١ - أن الشريعة الإسلامية شريعة متكاملة، صالحة لكل زمان ومكان، عادلة في تشريعاتها وأحكامها، وهذا يتجلى في موازنة التشريع لأنواع العقوبات الشرعية بأنواع موجباتها، فجعل شدة العقوبة مقابل شدة أثر الجريمة، وخطرها على المجتمع الإسلامي أفرادا وجماعات.

وهذا يتجلى لنا واضحا في عقوبة الزاني المحصن، وعقوبة المحارب، فشدة العقوبة فيهما نظرا لشدة الجريمة البشعة، وفي مقابل ذلك: عقوبة القذف، فهي أخف الحدود ضربا؛ لأن جريمة القذف أقل أثرا من الزنا والحاربة.

ومن مميزات هذا التشريع: المساواة بين مستحقي العقوبة الشرعية المقدرة؛ فلا تسقط عن الشريف لمنزلته بين الناس، أو جاهه، أو سلطانه، ولا تسقط عن الغني لكثرة أمواله، وهذا يتجلى لنا واضحا في قول الرسول ﷺ في الحديث: (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها)<sup>(١)</sup>.

٢ - أن العقوبات الشرعية المقدرة تتفاوت من حيث الحق الغالب فيها: فقد يكون الاعتداء فيها على حق الجماعة، وأمر الله وشرعه غالبا، ففي هذه الحالة يكون الغالب فيها حق الله تعالى، فيجب استيفاؤه، ولا يحل لأحد إسقاطه.

(١) سبق تخريجه في ص ٦٥ من الكتاب.

وقد يكون الاعتداء فيها - غالباً - يخصص الأفراد، وحقوق العباد، فيكون حق العبد هو الغالب، وفيها حق الله، وهو: مخالفة أمره، وتعدى حدوده، فمصلحة العقوبة فيها تعود فيها إلى الأفراد، وفي هذه الحالة يصح للعبد إسقاط الحد، كما في حد القذف.

٣- أن ورود النصوص الشرعية في وجوب تنفيذ الحدود، معناه: أن الإمام ملزم باستيفاء الحد، إذا توفرت شروطه، وانتفت موانعه.

ورود النص القطعي في وجوب استيفاء الحد، لا يمنع ورود الإسقاط في تلك الحدود، فإذا طرأ على الحد ما يسقطه، وترجع لدى الإمام إسقاطه، فله ذلك؛ سواء قبل الحكم أم بعده.

٤- أن حق الإمام في إسقاط الحد إذا وجد المسقط، خاص بما هو حق لله تعالى، أو ما يغلب فيه حق الله؛ كحد الزنا، والسرقه، والشرب، والحراة.

أما ما هو حق للعبد، أو يغلب فيه حق العبد: فليس للإمام إسقاطه، وإنما يكون الإسقاط من صاحب الحق.

ووجه ذلك - كما يقوله الفقهاء -: أن حقوق الله - تعالى - مبنية على التسامح والعفو، فإذا وجد ما يسقطها، فالإمام نائب في الاستيفاء لحق الله تعالى، فله إسقاطها.

أما حقوق العباد: فإن مبناها على الشح والضيق، والعبد بحاجة إلى استيفاء حقه، فيتوقف الاستيفاء على طلبه.

٥- أن الحدود الشرعية كما وجبت بنص شرعي، لا تسقط - بعد وجوبها وثبوتها عند الإمام - إلا بنص شرعي، أو إجماع، فلا بد فيها من التوقيف أو الاتفاق، فلا مجال فيها للأهواء الشخصية، والأغراض الدنيوية، وليس لذلك سبيل في إسقاط حد أو وجوبه.

من هنا: شرع الثبوت في الحكم على من فعل ما يوجب الحد؛ فشرع الإقرار الصريح، وتعدد الشهود، والإمام مندوب إلى الاستفسار عن كل الملابس الممكنة قبل إصدار

الحكم، وفي ذلك تعظيم لأحكام الله، ووقوف عند حدوده، واحترام لحقوق الإنسان؛ لئلا يؤخذ البرئ بذنب غيره، ولئلا يعاقب من لا يستحق العقوبة.

٦- أن ورود الإسقاط على الحدود الشرعية لا يضعف من قطعيتها في الوجوب، ولا يؤدي إلى تعطيلها - كما يقوله بعض المتأخرين - وإنما الإسقاط الشرعي يعني: استثناء حالة الإسقاط من حكم النص الدال على وجوب الحد، وهذا أمر له شواهد كثيرة في الأحكام الشرعية؛ كما في الصلاة، والصيام، والحج، والكفارات، فمثلاً: الصلاة واجبة على كل مسلم ومسلمة، وتسقط عن المرأة في أيام حيضها، فتركها للصلاة في هذه الفترة ليس تعطيلًا للنص الدال على الوجوب المطلق، وإنما تمشياً مع النصوص الأخرى الدالة على الاستثناء هذه الحالة من الحكم العام.

وهذا هو الشأن في الحدود إذا ورد ما يسقطها.

٧- أن القول بإسقاط العقوبة الشرعية في الحدود، لا يعني براءة ذمة الجاني من كل عقوبة، وإنما تسقط عنه العقوبة الحدية، وتبقى ذمته مشغولة، فهو مسؤول عن جنائته أمام الله - عز وجل -، وملتزم بأداء حقوق العباد؛ برد أموالهم إليهم في حالة السرقة، إن وجدت بعينها، أو ضمانها في حالة تلفها عنده، وللإمام أن يعاقبه عقوبة تعزيرية - إن رأى أن المصلحة تقتضي ذلك - قطعاً للفساد أن يستشري، وحقناً لدماء المسلمين، وحفظاً لأموالهم، فمثلاً: إذا سقط الحد عن السارق لمسقط من المسقطات الشرعية، فإن أثر هذا السقوط هو: دخول المروق في ضمان السارق، فيرد عينه إن وجد بعينه، أو يرد قيمته إن كان متقوماً، أو يرد مثله، قال السرخسي: وكل شيء درأت فيه الحد، ضمته السرقة إن كانت مستهلكة<sup>(١)</sup>.

وقال مالك: كل ما درأت به الحد في السرقة ضمن السارق قيمة المسروق، أو رد عينها إن كانت موجودة<sup>(١)</sup>.

ويقول الشافعي: والقطع لله لا يسقط غرمه ما أتلّف للناس<sup>(٢)</sup>.

ويقول ابن قدامة: إذا رجع قبل القطع سقط القطع، ولم يسقط غرم المسروق، لأنه حق آدمي<sup>(٣)</sup>.

وللإمام أن يضاعف على السارق الغرم، ليكون عقوبة تعزيرية رادعة له في فعله، بعد سقوط العقوبة الحدية، قال الدهلوي<sup>(٤)</sup>: «إنما أمر بغرامة المثلين، لأنه لا بد له من ردع، وعقوبة مالية وبدنية، فإن الإنسان ربما يرتدع بالمال أكثر من ألم الجسد»<sup>(٥)</sup>.

ويقول الجصاص في حد الحراة: ومتى سقط الحد المذكور في الآية، وجبت حقوق الآدميين، من القتل، والجراحات، وضمان الأموال<sup>(٦)</sup>.

أما الحدود الأخرى التي لا مال فيها، كالزنا، والشراب، والقذف، فإذا سقط الحد عن الجاني لمسقط شرعي، فللإمام أن يوجب عليه عقوبة تعزيرية رادعة له.

(١) المدونة الكبرى، ج ١٦، ص ٢٩١.

(٢) الأم للشافعي، ج ٦، ص ١٥١.

(٣) المغني لابن قدامة، ج ٨، ص ٢٨١.

(٤) هو: أحمد بن عبد الرحيم الفاروقي الدهلوي الهندي، أبو عبد العزيز الملقب: شاه ولي الله، فقيه حنفي من المحدثين، من أهل دهلي بالهند، زار الحجاز، سنة ١١٤٣هـ، قال صاحب فهرس الفهارس: أحيا الله به وبأولاده، وأولاد بنته، وتلاميذهم الحديث والسنة بالهند بعد مواتها، وعلى كتبه وأسانيده المدار في تلك الديار، ولد سنة ١١١٠هـ، وتوفي سنة ١١٧٦هـ. ومن كتبه: الفوز الكبير في أصول التفسير، حجة الله البالغة، الإنصاف في أسباب الخلاف، وغير ذلك. الأعلام للزركلي، ج ١، ص ١٤٩.

(٥) حجة الله البالغة للدهلوي، ج ٢، ص ١٦٣.

(٦) أحكام القرآن للجصاص، ج ٢، ص ٤١٣.



ومن الفقهاء - كالحنفية - من يوجب العقوبة التعزيرية، بعد سقوط الحد عن الجاني، لكن القول المشهور الذي عليه أكثر الفقهاء، هو: أن ذلك راجع إلى رأي الإمام واجتهاده، ومعرفته بحال الجاني، فيفعل ما فيه تحقيق الصالح العام للمسلمين.

٨- أن الأخذ بقاعدة درء الحدود والشبهات يؤدي - غالباً - إلى تبرئة المتهم من الجريمة المنسوبة إليه، ودرء العقوبة الحدية عنه، كأن تكون الشبهة قائمة في ركن من أركان الجريمة، أو في طرق إثباتها، وقد تستدعي الحال - أحياناً - بعد درء الحد إلى استبدال ذلك بعقوبة تعزيرية بدلاً من الحد المشتبه فيه، كمن أقر بحد من الحدود الشرعية، ثم عدل عن إقراره لشبهة قوية، فإن الإمام يدرأ عنه الحد، وله أن يعاقب عقوبة تعزيرية، ليكون أبلغ في ردعه وزجره.

هذه أهم النتائج العامة للموضوع بشكل إجمالي.

وهناك نتائج أخرى مستفادة من خلال البحث التفصيلي لعناصر الموضوع، نوجزها فيما يلي:

١- أن العفو من العبد لا مدخل له في الحدود الشرعية، الواجبة لحق الله تعالى، كالزنا، والسرقه، والشرب، وهو خاص بما هو حق للعبد، أو يغلب فيه حق العبد، كحد القذف.

٢- إذا تاب المحارب قبل القدرة عليه، سقط عنه تحتم القتل الحاصل منه في حرايته، ويكون حكمه حكم القتل في غير الحراية.

٣- إذا ارتكب المحارب في حرايته جرائم ليست خاصة بالحراية، ثم تاب من حرايته قبل القدرة عليه، سقط عنه الحد الخالص لله تعالى، أما ما يتعلق به حق لآدمي، فلا يسقط بهذه التوبة، بل حكمه في الحراية كحكمه في غيرها.

- ٤- التوبة لا تعفي صاحبها من حد القذف.
- ٥- التوبة تعفي صاحبها من الحد في الزنا، والسرقه، والشرب، إذا كانت قبل الرفع إلى الإمام، بشرط الإصلاح معها، فلا يجب على الإمام إقامة الحد في هذه الحالة، إلا أن يصر صاحب الحد على إقامته، فيقيمه عليه تطهيرا له من الذنب.
- أما التوبة بعد الرفع إلى الإمام، فلا تعفي صاحبها من الحد؛ بل تجب إقامته.
- ٦- التداخل يسقط الحد إذا تكررت الحدود من جنس واحد قبل الحد فيجزئ عن الجميع حد واحد، وتسقط عقوبة ما سواه.
- ٧- إذا تعددت العقوبة الشرعية في محل واحد، فإن استيفاء أحدها مسقط لما سواه ضرورة لفوات المحل.
- ٨- التقادم الزمني لا أثر له على استيفاء الحدود الشرعية؛ سواء تقادمت الجريمة قبل ثبوتها أم تقادمت العقوبة قبل استيفائها.
- ٩- الرجوع عن الإقرار بعد الحكم مسقط للحد عن المقرر، إذا دل دليل على صحة رجوعه، وأمكن تصديقه فيه لشبهة راجحة.
- ١٠- رجوع الشهود عن شهادتهم بعد الحكم وقبل الاستيفاء، مسقط للحد عن المشهود عليه.
- ١١- أن من أصاب حدا في دار الحرب لا يستوفى منه فيها، وإنما يؤخر إلى رجوعه إلى دار الإسلام، فيستوفى منه فيها، ولا أثر لدار الحرب على سقوط الحد عنه.
- ١٢- الحدود الشرعية تجب حيث وجدت مسبباتها، ولا أثر لتعدد الجناة واختلاف أحوالهم؛ فمن استحق العقوبة منهم لتوفر الشرط، وزوال المانع، يستوفى الحد منه، ومن وجد به مانع من الحد، أو شبهة، فيختص به، ولا يتعداه إلى غيره ممن شاركه في فعل الجناية الموجبة للحد.

١٣- الشبهة القوية تسقط الحد؛ سواء وجدت في الفعل أو الفاعل، أو الطريق المثبت للجناية، فالحدود لا تقام مع الشبهات، وعلى الإمام أن يحتاط في الإثبات، فدرء الحد بالشبهة خير من إقامته معها.

١٤- إذا ثبت حد الزنا على الزاني المحصن بشهادة الشهود، وحكم على المشهود عليه بالرجم، فإن بداءة الشهود بالرجم ليست شرطاً في الاستيفاء، وامتناعهم عن الرجم لا يسقط الحد عن المشهود عليه.

١٥- ملكية السارق للعين المسروقة، أو ادعائه الملك بعد الرفع، أو نقصان قيمة المسروق عن النصاب بعد الحكم، كل ذلك لا أثر له على استيفاء القطع، وفي حالة وجود أحد هذه الأسباب قبل الرفع والخصومة، فهو شبهة دارئة للحد عن السارق.

١٦- ثبوت ضمان المسروق على السارق، لا يسقط القطع عنه، فالضمان خاص بالمال الذي هو حق العبد، والقطع حق الله تعالى.

١٧- إذا فات محل القطع بعد الحكم بأفة سماوية، أو قصاص سابق، سقط القطع للسرقة، ولا ينتقل إلى الرجل اليسرى؛ حيث تعلق القطع باليد اليمنى حكماً، بخلاف حصول الفوات قبل الحكم بالقطع، فلا يسقط، وينتقل إلى الرجل اليسرى؛ لتعلق الحكم بها، وكذا إن كان سببه اعتداء معتد قبل الحكم وإعلان الخصومة.

١٨- إذا كانت يد السارق اليسرى مقطوعة، أو معيبة لا تقدر على الفعل والحركة، سقط عنه القطع في اليد اليمنى؛ لفوات المنفعة بقطعها.

١٩- إذا تكررت السرقة في عين واحدة بعد الرد، فتقطع يده اليمنى في السرقة الأولى، ورجله اليسرى في السرقة الثانية، ولا يكون اتحاد المسروق فيهما مسقطاً للقطع عنه.

٢٠- اللعان بين الزوجين مسقط لحد القذف عن الزوج، ولحد الزنا عن الزوجة ما دامت في عصمته، ولا أثر للطلاق اللاحق بعد ذلك.

٢١- الطلاق السابق على القذف، إن كان رجعياً؛ فلا أثر له، ويثبت اللعان بينهما، ويسقط الحد به، وإن كان بائناً؛ فاللعان يتوقف على وجود سببه، وهو الحمل أو الولد، لحاجة الزوج إلى نفيه باللعان، فإذا لم يكن هناك حمل، ولا ولد، فهو قذف مطلق يوجب الحد، كقذف الأجنبية.

٢٢- نكول الزوج عن اللعان بعد القذف دليل على كذبه فيه، فيحد للقذف، ونكول الزوجة عن اللعان - بعد لعان الزوج - دليل على صدق الزوج في القذف، فتحد للزنا؛ ذلك أن اللعان قائم مقام البينة.

٢٣- أن الغالب في حد القذف حق العبد، فلا يسقط بموت المقذوف بعد خصومته، وإنما ينتقل الحق من بعده إلى ورثته بالخصومة الأولى، ويستوفي الحد لهم؛ لدفع العار عنهم.

أما غيبة المقذوف، فلا تسقط الحد عن القاذف، وإنما ينتظر حضوره ليخاصم فيحد له، أو يعفو فيسقط الحد عن القاذف.

٢٤- تصديق المقذوف للقاذف في قذفه، أو حدوث الزنا بعد القذف، أو حصول القاذف على بينة عادلة تدل على زنا المقذوف، كل ذلك يعمل على إسقاط الحد عن القاذف، وكذا ردة المقذوف عن الإسلام بعد القذف إذا لم يثبت.

٢٥- حد القذف، وإن كان الغالب فيه حق العبد، فإنه لا أثر للأيمان فيه، لا بوجوب، ولا بإسقاط؛ فالاستحلاف باليمين لا مدخل له في شيء من الحدود الشرعية. والله أعلم.

**والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،،**

# الفهارس

وتشتمل على:  
فهرس المصادر والمراجع.  
فهرس الموضوعات.



## فهرس المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: كتب التفسير:

- ١- أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص (ت ٢٧٠هـ)، مطبعة الأوقاف الإسلامية، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٥هـ، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.
- ٢- أحكام القرآن، لأبي بكر محمد بن عبدالله بن العربي (ت ٥٤٣هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٣- أحكام القرآن، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ). الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: سنة ١٣٩٥هـ.
- ٤- أحكام القرآن، للإمام عماد الدين بن محمد الطبري، المعروف (الكياهراس)، (ت ٥٠٤هـ). الناشر: دار الكتب الحديثة بمصر، مطبعة حسان، القاهرة، سنة ١٩٧٤م.
- ٥- أضواء البيان، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية، القاهرة.
- ٦- تفسير أبي السعود، للقاضي أبي السعود محمد بن محمد العمادي (٩٥١هـ). الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٧- تفسير الطبري، وهو المسمى (جامع البيان في تفسير القرآن)، للإمام محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، الطبعة الثانية، سنة ١٣٧٣هـ، ١٩٥٤م، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ٨- تفسير القرآن العظيم، للإمام أبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- ٩- تفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
- ١٠- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الناشر: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، سنة ١٣٨٧هـ.
- ١١- فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

ثالثاً: كتب الحديث والآثار

- ١٢- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، للشيخ تقي الدين أبي الفتح ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ).  
الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٣- شرح تحفة الأحسودي بشرح جامع الترمذي، للإمام محمد بن عبدالرحمن المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ومكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩هـ.
- ١٤- تلخيص الحبير، للحافظ أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، طبعة سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ١٥- جامع الأصول في أحاديث الرسول، للإمام محمد بن الأثير الجزري (ت ٦٠٦هـ). الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م، الناشر: مكتبة الحلواني، ومكتبة الملاح، ومكتبة دار البيان.
- ١٦- الجامع الصغير، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، الطبعة الرابعة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ١٧- جامع العلوم والحكم، لزين الدين عبدالرحمن بن شهاب الدين الحنبلي، الناشر: دار الفكر، بيروت، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، سنة ١٣٨٢هـ-١٩٦٢م.
- ١٨- سبل السلام شرح بلوغ المرام، لمحمد بن إسماعيل الصنعاني (ت ١١٨٢هـ). الناشر: المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- ١٩- سنن أبي داود، للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ). الناشر: دار إحياء السنة النبوية.
- ٢٠- سنن ابن ماجه، للإمام محمد بن يزيد أبي عبدالله بن ماجه القزويني مع حاشية السندي، الطبعة الأولى بالمطبعة التازية بمصر.
- ٢١- سنن الترمذي (الجامع الصحيح)، لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٩٨هـ، بيروت.
- ٢٢- سنن الدارقطني، للإمام علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، الناشر: مكتبة المتنبي، القاهرة، وعالم الكتب، بيروت.



- ٢٣- سنن الدارمي، للإمام أبي محمد عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل الدارمي (ت ٢٥٥هـ)، الناشر: دار إحياء السنة النبوية.
- ٢٤- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- ٢٥- سنن النسائي، للمحافظ أبي عبدالرحمن بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه بمصر، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.
- ٢٦- شرح الزرقاني على الموطأ، للإمام محمد الزرقاني. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٣٩٨هـ. توزيع: دار الباز بمكة المكرمة.
- ٢٧- صحيح البخاري، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل (م ٨٦٩م)، مطبوع مع (فتح الباري)، لابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، سنة ١٣٨٠هـ.
- ٢٨- صحيح مسلم بشرح النووي، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ)، ومعه شرحه: للإمام يحيى بن شرف النووي، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- ٢٩- علل الحديث، للإمام أبي محمد عبدالرحمن الرازي، طبع بالقاهرة سنة ١٣٤٣هـ، الناشر: دار السلام، حلب.
- ٣٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، سنة ١٣٨٠هـ.
- ٣١- فتح القدير شرح الجامع الصغير، للعلامة محمد عبدالرؤوف المناوي، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩١هـ. الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- ٣٢- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني (ت ١١٦٢هـ)، نشر وتوزيع: مكتبة التراث الإسلامي، حلب، ودار التراث، القاهرة.
- ٣٣- كنز العمال، للعلامة علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الندمي البرهان فوري (ت ٩٧٥هـ). منشورات دار اللواء، الرياض، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ.
- ٣٤- المستدرک على الصحيحين، للإمام أبي عبدالله الحاكم النيسابوري، وبذيله (التلخيص)، للمحافظ الذهبي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، سنة ١٣٤٢هـ، حيدر آباد، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.

- ٣٥- المسند، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٨٥٥م)، تحقيق: د. محمد أحمد عاشور، الناشر: دار الاعتصام.
- ٣٦- المصنف، للمحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٢هـ، بالمجلس العلمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت.
- ٣٧- المنتقى شرح الموطأ، لأبي الوليد سليمان الباجي، (٤٩٤هـ). الطبعة الأولى، سنة ١٣٣٢هـ، مطبعة السعادة، مصر.
- ٣٨- منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبي داود، لأحمد بن عبد الرحمن البناء، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠٠هـ، الناشر: المكتبة الإسلامية، بيروت.
- ٣٩- الموطأ، للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ)، ومعه كتاب (إسعاف المبطل برجال الموطأ)، للسيوطي، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ-١٩٨١م، الناشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ٤٠- نصب الراية، لجمال الدين أبي محمد عبدالله بن يوسف الزيلعي، مطبعة دار المأمون، سنة ١٣٥٧هـ.
- ٤١- نيل الأوطار، للقاضي محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٥هـ)، الناشر: دار الجيل، بيروت. ط: سنة ١٩٧٣م.
- رابعاً: كتب الفقه:**  
**(١) الفقه الحنفي:**
- ٤٢- الأشباه والنظائر، لزين العابدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٠هـ.
- ٤٣- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، لأبي بكر بن مسعود الكاساني (ت ٥٨٧هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- ٤٤- البحر الرائق، لزين الدين بن نجيم الحنفي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
- ٤٥- تبين الحقائق، لفخر الدين عثمان بن علي الزيلعي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية.
- ٤٦- تحفة الفقهاء، للسمرقندي، تحقيق الأستاذ: محمد المنتصر، والدكتور وهبة الزحيلي، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- ٤٧- الجامع الكبير، لأبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني، (ت ١٨٩هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩هـ.

- ٤٨ - حاشية ابن عابدين، وهي المسماة (رد المحتار على الدرر المختار)، لمحمد أمين الشهير: بابين عابدين، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر.
- ٤٩ - الخراج لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- ٥٠ - الفتاوى الهندية، للشيخ نظام، وجماعة من علماء الهند الأعلام، الطبعة الثالثة، سنة ١٤٠٠هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٥١ - فتح القدير، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن المهام الحنفي (ت ٨٦١هـ)، الطبعة الأولى، المطبعة الأميرية، بولاق، سنة ١٣١٦هـ، الناشر: دار صادر، بيروت.
- ٥٢ - لسان الحكام في معرفة الأحكام، لأبي الوليد إبراهيم بن محمد أبي الفضل بن الشحنة الحنفي (ت ٨٨٢هـ). مطبعة جريدة البرهان أمام مسجد جامع الجوريجي بالميدان بشفر الأسكندرية، سنة ١٣٩٩هـ.
- ٥٣ - المبسوط، لشمس الدين السرخسي، الطبعة الثانية، الناشر: دار المعرفة - بيروت.
- ٥٤ - معين الحكام، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن خليل الطرابلسي الحنفي، الطبعة الأولى، بولاق سنة ١٣٠٠هـ.
- (ب) الفقه المالكي :
- ٥٥ - تبصرة الحكام - للقاضي إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون (توفي ٧٩٩هـ) مطبوع على هامش (فتح العلي المالك) لأبي عبدالله الشيخ محمد بن أحمد عlish (ت ١٢٩٩هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ٥٦ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، ودار صادر، بيروت.
- ٥٧ - الفروق، لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس المشهور بالقرافي (ت ٦٨٤هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٤هـ، مطبعة دار الإحياء للكتب العربية.
- ٥٨ - قوانين الأحكام الشرعية، لابن جزى الغرناطي المالكي، مطبعة دار العلم للملايين، بيروت، سنة ١٩٧٤م.
- ٥٩ - الكافي في فقه أهل المدينة، لأبي عمر يوسف بن عبدالبر النمري القرطبي، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة.
- ٦٠ - المدونة الكبرى، للإمام مالك بن أنس، مطبعة السعادة بمصر، سنة ١٣٢٣هـ، الناشر: دار صادر، بيروت..

- ٦١- مواهب الجليل شرح مختصر خليل، لأبي عبدالله محمد الطرابلسي، المعروف بالخطاب (ت ٩٥٤هـ)،  
الناشر: مكتبة النجاح، ليبيا.
- (ج) الفقه الشافعي:
- ٦٢- الأحكام السلطانية، لأبي الحسن محمد بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠هـ)، توزيع: دار الباز، مكة المكرمة، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- ٦٣- الأشباه والنظائر، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، الطبعة الأخيرة، سنة ١٣٧٨هـ،  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- ٦٤- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، لشمس الدين محمد الشربيني الخطيب. الناشر: دار المعرفة،  
بيروت.
- ٦٥- الأم، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، الطبعة الثانية: سنة ١٣٩٣هـ. الناشر: دار  
المعرفة، بيروت.
- ٦٦- حاشية الباجوري على شرح العلامة ابن القاسم الغزي، لإبراهيم بن محمد الباجوري، مطبعة  
مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة ١٣٦٦هـ، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- ٦٧- روضة الطالبين، للإمام يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ). المكتب الإسلامي للطباعة والنشر،  
بيروت، سنة ١٣٨٦هـ.
- ٦٨- قواعد الأحكام، لعز الدين بن عبدالسلام (ت ٦٦٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦٩- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، للشيخ محمد الشربيني الخطيب، الناشر: دار إحياء التراث  
العربي، بيروت.
- ٧٠- المذهب، لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، الطبعة الثانية، سنة ١٣٧٩هـ. الناشر: دار المعرفة،  
بيروت.
- ٧١- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، لأبي العباس أحمد بن شهاب الدين الرملي (ت ١٠٠٤هـ)، مطبعة  
مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، سنة ١٣٥٨هـ، الناشر: المكتبة الإسلامية.
- (د) الفقه الحنبلي:
- ٧٢- الأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى الفراء الحنبلي (ت ٤٥٨هـ)، الطبعة الثالثة، سنة ١٣٩٤هـ-  
١٩٧٤م. الناشر: دار الفكر، بيروت.
- ٧٣- الاختيارات الفقهية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة.
- ٧٤- الإقناع، لشيخ الإسلام أبي النجا موسى الحجاوي (ت ٩٦٨هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

- ٧٥- الإنصاف، لإسماعيل بن عبدالرحمن المرادوي.
- ٧٦- شرح منتهى الإرادات، للعلامة منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، مطبعة أنصار السنة المحمدية، سنة ١٣٦٦هـ-١٩٤٧م.
- ٧٧- العدة شرح العمدة، لبهاء الدين عبدالرحمن بن إبراهيم المقدسي (ت ٦٢٤هـ)، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة.
- ٧٨- الفروع، للشيخ العلامة شمس الدين أبي عبدالله محمد بن مفلح (ت ٧٦٣هـ)، الطبعة الثانية، سنة ١٣٨١هـ، دار مصر للطباعة.
- ٧٩- الكافي لابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٩هـ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت.
- ٨٠- كشاف الإقناع عن متن الإقناع، للشيخ العلامة منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة، سنة ١٣٩٤هـ.
- ٨١- مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى، للشيخ مصطفى السيوطي الرحباني، منشورات: المكتب الإسلامي، دمشق.
- ٨٢- الهداية، لأبي الخطاب، محفوظ بن أحمد الكلوزاني (ت ٥١٠هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩١هـ، مطابع القصيم.
- (و) الفقه المقارن:
- ٨٣- الإفصاح عن معاني الصحاح، ليحيى بن محمد بن هبيرة الحنبلي (ت ٥٦٠هـ)، المؤسسة السعيدية للطباعة والنشر، الرياض.
- ٨٤- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت ٥٩٥هـ)، الناشر: دار الفكر، بيروت.
- ٨٥- الشرح الكبير، لابن قدامة المقدسي (ت ٦٨٢هـ)، مصور بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٨٦- الروضة الندية، للصديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري شرح على (الدرر البهية)، للإمام محمد بن علي الشوكاني، الناشر: مكتبة دار التراث، القاهرة.
- ٨٧- الفتاوى الكبرى، لشيخ الإسلام ابن تيمية، الناشر: دار المعرفة، بيروت، مطبعة دار الجهاد بالقاهرة، سنة ١٣٨٥هـ.

٨٨- المحلى لابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، دار الاتحاد العربي للطباعة، القاهرة، سنة ١٣٩١هـ، مكتبة الجمهورية.

٨٩- المغني، لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة.

#### خامساً: أصول الفقه والتشريع:

٩٠- الإحكام في أصول الأحكام، للشيخ أبي الحسن علي بن محمد الأمدي، الطبعة الأولى، سنة ١٣٨٨هـ.

٩١- أصول الفقه، للشيخ محمد الخضري بك، الطبعة السادسة، سنة ١٣٨٩هـ، دار الاتحاد العربي للطباعة، مصر، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٩٢- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، الناشر: دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت.

٩٣- حكمة التشريع وفلسفته، للشيخ أحمد علي الجرجاوي، الطبعة الخامسة، سنة ١٣٨١هـ. المطبعة اليوسفية، بمصر.

٩٤- الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر.

٩٥- روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قدامة المقدسي ومعها شرحها (نزهة الخاطر) للشيخ عبدالقادر ابن أحمد بن مصطفى بدران الدومي، المطبعة السلفية بمصر، سنة ١٣٤٢هـ.

٩٦- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت، للعلامة عبدالعلي محمد ابن نظام الدين الأنصاري، مطبوع بهامش (المستصطفى) للغزالي، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٤هـ.

٩٧- القواعد في الفقه الإسلامي، لأبي الفرج عبدالرحمن بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٢هـ، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر.

٩٨- كشف الأسرار، للإمام علاء الدين عبدالعزيز أحمد البخاري (ت ٧٣٠هـ)، عن أصول فخر الإسلام البزدوي. الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، سنة ١٣٩٤هـ.

٩٩- المستصطفى من علم الأصول، لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، الطبعة الأولى، بالمطبعة الأميرية، بولاق، سنة ١٣٢٤هـ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠٠- الموافقات في أصول الشريعة، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠هـ)، الطبعة الثانية، سنة ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

## سادسًا، كتب التراجم:

- ١٠١- الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، وبهامشه (الاستيعاب في معرفة الأصحاب)، لابن عبد البر النمري القرطبي، (ت ٤٦٣هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٨هـ، مطبعة السعادة، مصر، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ١٠٢- الأعلام، لخير الدين الزركلي، الطبعة الرابعة، دار العلم للملايين، سنة ١٩٧٩م.
- ١٠٣- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للقاضي محمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٤٨هـ، مطبعة السعادة، مصر، الناشر: دار المعرفة، بيروت، توزيع: دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة.
- ١٠٤- تهذيب التهذيب، للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت.
- ١٠٥- الجواهر المضيئة، لأبي محمد بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي (ت ٧٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور: عبدالفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، سنة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- ١٠٦- الذيل على طبقات الحنابلة، لأبي الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين أحمد بن رجب (ت ٧٩٥هـ)، مطبعة السنة المحمدية، سنة ١٣٧٢هـ، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
- ١٠٧- شذرات الذهب، لأبي الفلاح عبدالحق بن العماد الحنبلي، (ت ١٠٨٩هـ)، منشورات: دار الأوقاف الجديدة، بيروت.
- ١٠٨- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى (ت ٥٢٧هـ)، مطبعة السنة المحمدية، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- ١٠٩- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق الشيرازي (ت ٤٧٦هـ)، تحقيق الدكتور: إحسان عباس، الطبعة الثانية، سنة ١٤٠١هـ، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت.
- ١١٠- الفهرست، لابن النديم، توزيع دار الباز، مكة المكرمة، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- ١١١- لسان الميزان، للإمام محمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، الطبعة الأولى، سنة ١٣٢٩هـ، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.
- ١١٢- وفيات الأعيان، لشمس الدين أحمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١هـ)، تحقيق: الدكتور: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت.

**سابعاً: كتب اللغة:**

- ١١٣- القاموس المحيط، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، الناشر: مؤسسة الحلبي وشركاه، القاهرة.
- ١١٤- لسان العرب، للعلامة أبي الفضل محمد بن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت.

- ١١٥- مختار الصحاح: للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي، الناشر: دار القلم، بيروت، ط سنة ١٩٧٩م.
- ١١٦- معجم متن اللغة: للشيخ محمد رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة، بيروت، ط سنة ١٣٧٧هـ.

**ثامناً: مراجع علمية أخرى:**

- ١١٧- إحياء علوم الدين، للإمام أبي حامد محمد الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، الناشر: دار إحياء الكتب العربية.
- ١١٨- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، الطبعة الثانية، سنة ١٩٧٤م، دار العربي للنشر والتوزيع.
- ١١٩- تاريخ الطبري، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ)، الطبعة الثانية: دار المعارف، مصر.
- ١٢٠- حجة الله البالغة، للإمام أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت ١١٧٦هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت.
- ١٢١- زاد المعاد في هدى خير العباد، لابن القيم الجوزية، مصور عن الطبعة الأولى، سنة ١٣٩٩هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت، الناشر: مكتبة المنار الإسلامية، الكويت.
- ١٢٢- السياسة الشرعية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، الناشر: دار الكاتب العربي.
- ١٢٣- الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية، لابن القيم الجوزية، مطبعة دار الفكر، بيروت.
- ١٢٤- العقوبة، الشيخ محمد أبوزهرة، مطابع الدجوي، القاهرة، الناشر: دار الفكر العربي.
- ١٢٥- مختصر منهاج القاصدين، لابن قدامة المقدسي، الناشر: مكتبة دار البيان، دمشق، توزيع: مؤسسة علوم القرآن للطباعة والنشر، بيروت، سنة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.



## فهرس الموضوعات

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ٥      | المقدمة  |
| ٥٢-١٥  | التمهيد  |
| ١٧     | تعريف الإسقاط العام في اللغة                       |
| ١٧     | تعريف الإسقاط في اصطلاح الفقهاء                    |
| ١٨     | دلالة الإسقاط على رفع العقوبة                      |
| ٢٠     | تعريف الحد في اللغة                                |
| ٢٢     | تعريف الحد في الشرع                                |
| ٢٣     | شرح التعريف المختار                                |
| ٢٥     | العقوبة الشرعية ثلاثة أقسام                        |
| ٢٥     | مناسبة المعنى اللغوي للمعنى الشرعي                 |
| ٢٧     | أنواع الحدود                                       |
| ٣١     | العقوبات المقدرة لجرائم الحدود                     |
| ٣١     | عقوبة جريمة الزنا                                  |
| ٣٤     | عقوبة جريمة القذف                                  |
| ٣٥     | عقوبة جريمة السرقة                                 |
| ٣٦     | عقوبة شرب الخمر                                    |
| ٣٧     | عقوبة قطع الطريق                                   |
| ٣٩     | عقوبة الردة  |
| ٤٠     | تقسيم الحدود بالنسبة لحق من وجبت له                |
| ٤١     | حق الله وحق العبد في حد القذف                      |
| ٤١     | خلاف الفقهاء في بيان حق الله وحق العبد في حد القذف |
| ٤٢     | القول الأول: عند الحنفية                           |
| ٤٣     | القول الثاني: عند الشافعية والحنابلة               |

| الموضوع   | الصفحة |
|---|--------|
| القول الثالث: التفصيل عند المالكية .....                          | ٤٤     |
| المناقشة وال ترجيح: مناقشة الحنفية لأدلة الشافعية والحنابلة ..... | ٤٤     |
| مناقشة الشافعية والحنابلة لأدلة الحنفية .....                     | ٤٥     |
| بيان القول الرابع، وسبب الترجيح .....                             | ٤٦     |
| ثمرة الخلاف .....   | ٤٦     |
| الحكمة من مشروعية الحدود .....                                    | ٤٨     |
| <b>الباب الأول</b>  |        |
| <b>المسقطات العامة للحدود</b>                                     |        |
| <b>الفصل الأول</b>  |        |
| <b>المسقطات في العفو</b>  |        |
| تمهيد: في العفو أدلة مشروعيته .....                               | ٥٧     |
| المبحث الأول: العفو في حد السرقة .....                            | ٦١     |
| أدلة الجمهور في صحة العفو قبل الرفع .....                         | ٦٢     |
| رأي ابن حزم الظاهري في حكم العفو عن السارق .....                  | ٦٤     |
| المبحث الثاني: العفو في حد الحرابة .....                          | ٦٦     |
| الفرق بين الحرابة والقصاص .....                                   | ٦٨     |
| المبحث الثالث: العفو في حد القذف .....                            | ٧٠     |
| المذهب الحنفي في حكم العفو عن القاذف .....                        | ٧٠     |
| المذهب المالكي .....  | ٧١     |
| المذهب الشافعي .....  | ٧٤     |
| المذهب الحنبلي .....  | ٧٥     |
| مذهب الإمام ابن حزم في العفو عن القاذف .....                      | ٧٦     |
| خلاصة القول في حكم العفو عن القاذف .....                          | ٧٦     |
| الأدلة والمناقشة: أدلة القائلين بصحة العفو عن القاذف .....        | ٧٧     |

## الصفحة

## الموضوع

- أدلة القائلين بعدم صحة العفو عن القاذف والإجابة عليها ..... ٧٨
- مناقشة ابن حزم لأدلة الجمهور والرد عليها ..... ٧٩
- القول الراجع في حكم العفو عن القاذف ..... ٨١

## الفصل الثاني

## المسقطات في التوبة

١٤٦-٨٣

- تمهيد تعريف التوبة في اللغة والشرع ..... ٨٥
- المبحث الأول: التوبة في حد الحرابة ..... ٨٧
- نصوص الفقهاء على سقوط الحرابة بالتوبة ..... ٨٧
- قول ابن عباس ومجاهد وقتادة في مرجع الاستثناء في آية الحرابة ..... ٨٨
- تصحيح القول في حكم الاستثناء في الآية ..... ٨٩
- رأي الفقهاء مسائل متعلقة بتوبة المحارب ..... ٨٩
- مذهب الحنفية في كيفية التوبة من المحارب ..... ٩٤
- مذهب المالكية في كيفية التوبة من المحارب ..... ٩٥
- مذهب الشافعية في كيفية التوبة من المحارب ..... ٩٧
- مذهب الحنابلة في كيفية التوبة من المحارب ..... ٩٧
- القول المختار في كيفية توبة المحارب ..... ٩٧
- تأثير توبة المحارب على الحدود الأخرى ..... ٩٨
- أقوال الفقهاء في حكم تأثير توبة المحارب على الحدود الأخرى المصاحبة للحرابة ..... ٩٨
- القول الأول ..... ٩٨
- القول الثاني ..... ١٠٠
- القول الثالث ..... ١٠٠
- القول الراجع ..... ١٠١
- حكم توبة المحارب بعد القدرة عليه ..... ١٠٣

| الموضوع  | الصفحة |
|--|--------|
| المبحث الثاني: توبة المرتد ومن في حكمه .....                       | ١٠٥    |
| بيان من لا تقبل توبته .....  | ١٠٧    |
| خلاف الفقهاء في قبول توبة الساحر والزنديق ومن سب الله ورسوله ..... | ١٠٨    |
| القول الأول .....  | ١٠٨    |
| القول الثاني .....   | ١٠٩    |
| القول الثالث .....   | ١١٠    |
| مناقشة الأقوال .....   | ١١٢    |
| القول الراجح في المسألة .....                                      | ١١٦    |
| تكرار الردة وأثره على قبول التوبة .....                            | ١١٦    |
| أقوال الفقهاء .....  | ١١٧    |
| القول الأول .....  | ١١٧    |
| القول الثاني .....   | ١١٧    |
| الجمع بين القولين .....  | ١١٨    |
| أثر التوبة على جنايات المرتد .....                                 | ١١٨    |
| خلاف الفقهاء .....   | ١١٨    |
| القول الأول وأدلته .....   | ١١٨    |
| القول الثاني وأدلته .....  | ١١٩    |
| مناقشة أدلة كل قول .....   | ١١٩    |
| القول الراجح .....   | ١٢٠    |
| المبحث الثالث: توبة القاذف .....                                   | ١٢١    |
| حكم إسقاط حد القذف بالتوبة .....                                   | ١٢١    |
| أثر العقوبة على قبول شهادة القاذف .....                            | ١٢٢    |
| خلاف الفقهاء .....   | ١٢٢    |

| الموضوع   | الصفحة |
|---|--------|
| القول الأول: مذهب الحنفية .....                             | ١٢٢    |
| أدلة الحنفية على عدم قبول شهادة القاذف .....                | ١٢٣    |
| القول الثاني: مذهب الأئمة الثلاثة .....                     | ١٢٣    |
| أدلة الأئمة الثلاثة على قبول شهادة القاذف .....             | ١٢٤    |
| مناقشة أدلة أبي حنيفة .....                                 | ١٢٤    |
| مناقشة الحنفية لأدلة الجمهور والرد عليها .....              | ١٢٥    |
| القول الرابع .....  | ١٢٧    |
| بيان كيفية التوبة من القاذف .....                           | ١٢٨    |
| المبحث الرابع: أثر التوبة على حد الزنا والسرقة والشرب ..... | ١٣٠    |
| خلاف الفقهاء .....  | ١٣٠    |
| القول الأول وأدلته .....                                    | ١٣٠    |
| القول الثاني وأدلته .....                                   | ١٣٣    |
| القول الثالث .....  | ١٣٦    |
| القول الرابع .....  | ١٣٦    |
| القول الخامس .....  | ١٣٧    |
| مناقشة الأدلة في الأقوال الخمسة .....                       | ١٣٧    |
| الترجيح في المسألة .....                                    | ١٤٠    |
| وقت قبول التوبة من الزاني والسارق والشارب .....             | ١٤٢    |
| خلاف الفقهاء .....  | ١٤٢    |
| القول الأول .....   | ١٤٢    |
| القول الثاني .....  | ١٤٣    |
| القول الثالث .....  | ١٤٣    |
| القول الرابع والرد على القول المرجوح .....                  | ١٤٤    |

| الموضوع  | الصفحة |
|--|--------|
| حكم إصلاح العمل مع التوبة .....                  | ١٤٤    |
| أقوال الفقهاء .....                              | ١٤٥    |
| القول الأول .....                                | ١٤٥    |
| القول الثاني .....                               | ١٤٥    |
| المناقشة والترجيح .....                          | ١٤٥    |
| <b>الفصل الثالث</b>                              |        |
| <b>المسقطات في تداخل الحدود</b>                  |        |
| ١٤٧-١٩٠  |        |
| المبحث الأول: تكرار الحدود مع اتحاد نوعها .....  | ١٥٠    |
| المطلب الأول: التداخل في حد الزنا .....          | ١٥٠    |
| أقوال الفقهاء في حكم تكرار الزنا من المحصن ..... | ١٥٢    |
| القول الأول وأدلته .....                         | ١٥٢    |
| القول الثاني .....                               | ١٥٣    |
| القول الراجح، والرد على أدلة القول المرجوح ..... | ١٥٣    |
| المطلب الثاني: التداخل في حد القذف .....         | ١٥٤    |
| الحالة الأولى وبيان حكمها .....                  | ١٥٥    |
| أقوال الفقهاء .....                              | ١٥٥    |
| القول الأول: قول الحنفية وبيان أدلتهم .....      | ١٥٥    |
| القول الثاني: قول المالكية .....                 | ١٥٦    |
| القول الثالث: قول الشافعية والحنابلة .....       | ١٥٧    |
| خلاصة القول في الحالة الأولى .....               | ١٥٨    |
| القول الراجح .....                               | ١٥٨    |
| الحالة الثانية: العود في القذف بعد الحد .....    | ١٥٩    |
| وتفصيل أحواله .....                              | ١٥٩    |

| الصفحة | الموضوع  |
|--------|--|
| ١٦٢    | خلاصة القول في الحالة الثانية: وبيان القول الراجع    |
| ١٦٣    | الحالة الثالثة: قذف الجماعة                          |
| ١٦٣    | أولاً: إذا قذفهم بكلمة واحدة                         |
| ١٦٣    | أقوال الفقهاء: القول الأول وأدلته                    |
| ١٦٥    | القول الثاني: وأدلته                                 |
| ١٦٦    | المناقشة والترجيح                                    |
| ١٦٧    | ثانياً: إذا قذفهم بكلمات متعددة                      |
| ١٦٧    | خلاف الفقهاء: القول الأول                            |
| ١٦٧    | القول الثاني   |
| ١٦٨    | المناقشة والترجيح                                    |
| ١٦٩    | المطلب الثالث: التداخل في حد السرقة                  |
| ١٧١    | المطلب الرابع: التداخل في حد الحراة                  |
| ١٧١    | الحالة الأولى: تكرار فعل الحراة بما يوجب عقوبة واحدة |
| ١٧١    | الحالة الثانية: تكرار الحراة بما يوجب أكثر من عقوبة  |
| ١٧٢    | المسألة الأولى: تداخل القطع في القتل                 |
| ١٧٣    | المسألة الثانية: تداخل الصلب في القتل                |
| ١٧٣    | خلاف الفقهاء: القول الأول                            |
| ١٧٣    | القول الثاني   |
| ١٧٤    | القول الثالث   |
| ١٧٥    | بيان القول الراجع                                    |
| ١٧٧    | المبحث الثاني: تعدد الحدود مع اختلاف نوعها           |
| ١٧٧    | المطلب الأول: فيما هو حق لله تعالى                   |
| ١٧٧    | اختلاف الفقهاء: القول الأول                          |

| الموضوع  | الصفحة |
|--|--------|
| القول الثاني .....   | ١٧٨    |
| بيان القول الراجح .....  | ١٧٩    |
| خلاف الفقهاء فيما يبدأ به الإمام أولاً عند استيفاء الحدود المجتمعة ..... | ١٧٩    |
| القول الأول .....  | ١٨٠    |
| القول الثاني .....   | ١٨٠    |
| مناقشة القولين وبيان الراجح منهما .....                                  | ١٨٠    |
| المطلب الثاني: فيما فيه حق لأدمي .....                                   | ١٨٠    |
| خلاف الفقهاء في حكم تداخلها إذا لم يكن فيها قتل .....                    | ١٨٠    |
| القول الأول .....  | ١٨١    |
| القول الثاني .....   | ١٨١    |
| المناقشة والترجيح .....  | ١٨٢    |
| حكم التداخل إذا كان فيها قتل .....                                       | ١٨٢    |
| المطلب الثالث: اجتماع العقوبة المقدرة في محل واحد .....                  | ١٨٤    |
| حكم اجتماع القطع للسرقة مع القطع للحراقة .....                           | ١٨٤    |
| حكم اجتماع القطع حداً مع القطع قصاصاً .....                              | ١٨٤    |
| خلاف الفقهاء في هذه المسألة: القول الأول .....                           | ١٨٤    |
| القول الثاني .....   | ١٨٤    |
| المناقشة والترجيح .....  | ١٨٥    |
| حكم اجتماع القتل للحراقة مع القتل قصاصاً .....                           | ١٨٥    |
| مذهب الإمام ابن حزم في تداخل الحدود .....                                | ١٨٦    |
| الرد على مناقشة ابن حزم، وترجيح قول الجمهور .....                        | ١٨٧    |
| الفصل الرابع   |        |
| تقادم العقوبة  |        |
| ١٩١-١٩٨  |        |
| مذهب الحنفية في القول بالتقادم .....                                     | ١٩١    |
| مدة التقادم عند الحنفية .....  | ١٩٤    |



| الموضوع   | الصفحة |
|---|--------|
| التقادم في حد الشرب .....   | ١٩٥    |
| رأي الأئمة الثلاثة في إسقاط الحد بالتقادم .....                           | ١٩٧    |
| مناقشة رأي الحنفية في القول بالتقادم .....                                | ١٩٧    |
| القول الراجع في مسألة التقادم .....                                       | ١٩٨    |
| الفصل الخامس  |        |
| الرجوع عن الإقرار   |        |
| ١٩٩-٢١٤   |        |
| المبحث الأول: تلقين المقر الرجوع عن إقراره .....                          | ٢٠١    |
| شواهد من السنة على تلقين الرجوع عن الإقرار .....                          | ٢٠٢    |
| الرأي الخاص في القول بصحة تلقين الرجوع عن الإقرار .....                   | ٢٠٣    |
| المبحث الثاني: حالات الرجوع عن الإقرار .....                              | ٢٠٥    |
| المطلب الأول: الرجوع الصريح .....   | ٢٠٥    |
| خلاف الفقهاء في إسقاط الحد بالرجوع الصريح .....                           | ٢٠٥    |
| القول الأول وأدلته .....  | ٢٠٥    |
| القول الثاني وأدلته .....   | ٢٠٦    |
| القول الراجع .....  | ٢٠٩    |
| المطلب الثاني: الرجوع الغير صريح .....                                    | ٢١٠    |
| خلاف الفقهاء في حكم إسقاط الحد بالرجوع الغير صريح .....                   | ٢١٠    |
| القول الأول .....   | ٢١٠    |
| القول الثاني .....  | ٢١١    |
| مناقشة الأدلة .....   | ٢١١    |
| القول الراجع وسبب الترجيح .....   | ٢١٣    |
| الفصل السادس  |        |
| تكذيب المقر في إقراره   |        |
| ٢١٥-٢٢٨   |        |
| المبحث الأول: في حد الزنا .....   | ٢١٨    |
| خلاف الفقهاء في حكم الحد على الزانين إذا كذب أحدهما الآخر في إقراره ..... | ٢١٨    |
| القول الأول ودليله .....  | ٢١٨    |

| الموضوع   | الصفحة |
|---|--------|
| القول الثاني وأدلته .....                                     | ٢١٩    |
| المناقشة وال ترجيح .....                                      | ٢٢٠    |
| مناقشة أدلة الجمهور وال رد عليها .....                        | ٢٢٠    |
| مناقشة الجمهور لأدلة الحنفية .....                            | ٢٢٢    |
| القول ال راجح في المسألة .....                                | ٢٢٢    |
| حكم حد الرجل لل قذف بعد إنكار المرأة عند الأئمة الثلاثة ..... | ٢٢٢    |
| (أ) قول الشافعي .....   | ٢٢٢    |
| (ب) قول الإمام مالك وأحمد .....                               | ٢٢٢    |
| الجمع بين القائلين .....                                      | ٢٢٢    |
| المبحث الثاني: في حد القذف .....                              | ٢٢٣    |
| المبحث الثالث: في حد السرقة .....                             | ٢٢٤    |
| تكذيب المسروق منه لل سارق في إقراره .....                     | ٢٢٤    |
| خلاف الفقهاء .....  | ٢٢٤    |
| أولاً: المذهب الحنفي .....                                    | ٢٢٤    |
| ثانياً: في الفقه المالكي .....                                | ٢٢٥    |
| ثالثاً: مذهب الإمام الشافعي وأحمد .....                       | ٢٢٥    |
| القول ال راجح .....   | ٢٢٦    |
| تكذيب أحد الشريكين للآخر في إقراره بالسرقة .....              | ٢٢٧    |
| الفصل السابع  |        |
| الرجوع عن الشهادة   |        |
| رجوع الشهود عن شهادتهم بعد الحكم .....                        | ٢٣٢    |
| حال الشهود بعد الرجوع عن الشهادة .....                        | ٢٣٣    |
| خلاف الفقهاء .....  | ٢٣٣    |

| الموضوع  | الصفحة  |
|--|---------|
| القول الأول .....  | ٢٣٣     |
| القول الثاني .....   | ٢٣٣     |
| القول الثالث .....   | ٢٣٤     |
| القول الرابع .....   | ٢٣٤     |
| رجوع الشهود عن استيفاء الحد .....                              | ٢٣٥     |
| مذهب الإمام ابن حزم في الرجوع عن الشهادة .....                 | ٢٣٦     |
| <b>الفصل الثامن</b>  |         |
| الحدود في دار الحرب  | ٢٣٧-٢٤٨ |
| خلاف الفقهاء في إسقاط الحد عن المجاهد في سبيل الله .....       | ٢٣٩     |
| سبب الخلاف في المسألة .....                                    | ٢٣٩     |
| القول الأول: قول الحنفية .....                                 | ٢٣٩     |
| أدلة الحنفية على سقوط الحد في دار الحرب .....                  | ٢٤٠     |
| القول الثاني: قول الأئمة الثلاثة .....                         | ٢٤٢     |
| المناقشة والترجيح .....  | ٢٤٣     |
| مناقشة أدلة الحنفية .....                                      | ٢٤٣     |
| مناقشة أدلة الأئمة الثلاثة، والرد عليها .....                  | ٢٤٦     |
| القول الرابع في المسألة .....                                  | ٢٤٦     |
| <b>الفصل التاسع</b>  |         |
| الاشتراك في جرائم الحدود وأثره على الإسقاط                     | ٢٤٩-٢٧٢ |
| علاقة هذا الموضوع بمبحث الإسقاط .....                          | ٢٥١     |
| أثر الاشتراك على إسقاط الحدود .....                            | ٢٥١     |
| المبحث الأول: في حد الزنا .....                                | ٢٥٣     |
| خلاف الفقهاء في وطء الصغيرة أو المجنون امرأة بالغة عاقلة ..... | ٢٥٣     |

| الموضوع   | الصفحة |
|---|--------|
| القول الأول .....   | ٢٥٣    |
| القول الثاني .....  | ٢٥٣    |
| القول الثالث .....  | ٢٥٤    |
| مناقشة الأئمة الثلاثة لأدلة الحنفية .....                 | ٢٥٥    |
| بيان القول الراجع .....                                   | ٢٥٦    |
| خلاف الفقهاء في وطء البالغ العاقل صغيرة أو مجنونة .....   | ٢٥٦    |
| القول الأول .....   | ٢٥٦    |
| القول الثاني .....  | ٢٥٦    |
| المناقشة والترجيح .....                                   | ٢٥٧    |
| المبحث الثاني: في حد السرقة .....                         | ٢٥٨    |
| خلاف الفقهاء .....  | ٢٥٨    |
| القول الأول: قول الحنفية .....                            | ٢٥٨    |
| القول الثاني: قول الشافعية والحنابلة .....                | ٢٥٩    |
| القول الثالث: قول المالكية .....                          | ٢٥٩    |
| مناقشة أدلة القائلين بعدم إسقاط القطع، والرد عليها .....  | ٢٦٠    |
| القول الراجع في المسألة .....                             | ٢٦١    |
| المبحث الثالث: في حد الحراة .....                         | ٢٦٣    |
| تمهيد في بيان حكم الردء مع المباشر في الحراة .....        | ٢٦٣    |
| المطلب الأول: اشتراك غير المكلف مع المكلف في الحراة ..... | ٢٦٥    |
| خلاف الفقهاء: القول الأول وأدلته .....                    | ٢٦٦    |
| القول الثاني .....  | ٢٦٦    |
| بيان القول الراجع .....                                   | ٢٦٧    |
| المطلب الثاني: اشتراك النساء مع الرجال في الحراة .....    | ٢٦٨    |

| الموضوع   | الصفحة |
|---|--------|
| خلاف الفقهاء: القول الأول: قول الإمام أبي حنيفة .....                       | ٢٦٨    |
| القول الثاني: قول الأئمة الثلاثة .....                                      | ٢٦٩    |
| المناقشة والترجيح .....   | ٢٧٠    |
| مناقشة أدلة الحنفية .....   | ٢٧٠    |
| بيان القول الراجح .....   | ٢٧١    |
| <b>الفصل العاشر</b>   |        |
| <b>الشبهات المسقطة للحدود</b>   |        |
| تمهيد .....   | ٢٧٥    |
| المبحث الأول: تأصيل قاعدة درء الحدود بالشبهات .....                         | ٢٧٦    |
| المطلب الأول: التعريف بالدرء والشبهة لغة وشرعا .....                        | ٢٧٦    |
| تعريف الشبهة في اصطلاح الفقهاء .....  | ٢٧٧    |
| ما يقبل الدرء من الحدود .....   | ٢٧٧    |
| المطلب الثاني: حكم درء الحد بالشبهة .....                                   | ٢٧٨    |
| اتفاق الأئمة الأربعة على أن الحدود تدرأ بالشبهات وبيان أدلتهم على ذلك ..... | ٢٧٩    |
| مذهب الإمام ابن حزم في درء الحد بالشبهة .....                               | ٢٨١    |
| مناقشة الإمام ابن حزم لأدلة الجمهور، والرد عليها .....                      | ٢٨٢    |
| ترجيح قول الجمهور .....   | ٢٨٦    |
| المطلب الثالث: الحكمة من مشروعية درء الحدود بالشبهات .....                  | ٢٨٧    |
| المبحث الثاني: أمثلة من الشبهات الدارئة للحدود .....                        | ٢٨٩    |
| الشبهة الأولى: شبهة الملك .....   | ٢٨٩    |
| أولاً: في حد الزنا .....  | ٢٩٠    |
| وطء الجارية المشتركة .....  | ٢٩٠    |
| وطء الأب جارية ابنه .....   | ٢٩١    |

| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
| ٢٩٣    | ثانياً: في حد السرقة .....  |
| ٢٩٣    | سرقة الأب من مال ابنه .....   |
| ٢٩٤    | سرقة السيد من مال عبده .....  |
| ٢٩٥    | السرقة من المال المشترك .....   |
| ٢٩٥    | الشبهة الثانية: شبهة الحق .....   |
| ٢٩٥    | السرقة من بيت المال أو من خمس الغنيمة .....                             |
| ٢٩٦    | السرقة من المال الموقوف .....   |
| ٢٩٧    | سرقة الدائن من مال غريمه .....  |
| ٢٩٩    | الشبهة الثالثة: شبهة الإذن بدخول الحرز .....                            |
| ٢٩٩    | سرقة الابن من مال أبويه .....   |
| ٣٠٠    | سرقة العبد من مال سيده .....  |
| ٣٠١    | سرقة أحد الزوجين من مال الآخر .....                                     |
| ٣٠٣    | الشبهة الرابعة: شبهة عدم الإرادة .....                                  |
| ٣٠٤    | أثر الإكراه في حد الزنا .....   |
| ٣٠٤    | إذا كان المكره على الزنا امرأة .....                                    |
| ٣٠٤    | خلاف الفقهاء في حكم إكراه الرجل على الزنا .....                         |
| ٣٠٥    | بيان القول الراجح .....   |
| ٣٠٥    | أثر الإكراه على بقية الحدود الشرعية .....                               |
| ٣٠٧    | الضرورة الشرعية وأثرها على استيفاء الحدود .....                         |
| ٣٠٨    | آراء الفقهاء في حكم شرب الخمر بسبب العطش .....                          |
| ٣٠٩    | بيان القول الراجح .....   |
| ٣٠٩    | حكم شرب الخمر لأجل التداوي وخلاف الفقهاء في كونه ضرورة تدراً الحد ..... |
| ٣١٠    | الضرورة عن إكراه .....  |

| الصفحة | الموضوع   |
|--------|---|
| ٣١٠    | الشبهة الخامسة : شبهة الجهل بالتحريم .....                    |
| ٣١١    | الشبهة السادسة: في طرق الإثبات .....                          |
| ٣١٢    | ١- الشبهات في الإقرار .....                                   |
| ٣١٢    | شبهة عدم التعيين .....  |
| ٣١٣    | شبهة الإكراه على الإقرار .....                                |
| ٣١٣    | ٢- الشبهات في الشهادة .....                                   |
| ٣١٤    | اختلاف الشهود في أداء شهادتهم .....                           |
| ٣١٤    | رجوع الشهود أو بعضهم عن الشهادة .....                         |
| ٣١٤    | شبهة عدم اتحاد المجلس، وبيان خلاف الفقهاء والقول الراجح ..... |
| ٣١٥    | شبهة عدم الأصالة، وبيان خلاف الفقهاء والقول الراجح .....      |
| ٣١٦    | شبهة التقادم .....  |
| ٣١٧    | شبهة التعارض في أداء الشهادة .....                            |

## الباب الثاني

٤١٤-٣١٩

## المسقطات الخاصة

## الفصل الأول

٣٢٨-٣٢١

## مسقطات حد الزنا

٣٢٣ ..... امتناع الشهود عن الرجم وبيان خلاف الفقهاء في ذلك ..

٣٢٦ ..... بيان القول الراجح .....

## الفصل الثاني

٣٦٠-٣٢٩

## مسقطات حد السرقة

المبحث الأول: ملكية العين المسروقة بعد الرفع، وبيان خلاف الفقهاء في هذه المسألة

٣٣٢ ..... وسببه .....

٣٣٤ ..... مناقشة الأدلة .....

٣٣٦ ..... بيان القول الراجح .....

| الموضوع   | الصفحة |
|---|--------|
| المبحث الثاني: ادعاء السارق ملكية المسروق .....                 | ٣٣٧    |
| خلاف الفقهاء: القول الأول .....                                 | ٣٣٧    |
| القول الثاني .....  | ٣٣٨    |
| القول الثالث .....  | ٣٣٩    |
| القول الراجح، والرد على القول المرجوح .....                     | ٣٣٩    |
| المبحث الثالث: نقصان قيمة المسروق عن النصاب بعد الحكم .....     | ٣٤١    |
| خلاف الفقهاء: القول الأول .....                                 | ٣٤١    |
| القول الثاني: وبيان القول الراجح .....                          | ٣٤٢    |
| المبحث الرابع: فوات محل القطع .....                             | ٣٤٣    |
| تمهيد: في بيان محل القطع في السرقة .....                        | ٣٤٣    |
| آراء الفقهاء في حكم القطع بعد فوات المحل وبيان محل خلافهم ..... | ٣٤٤    |
| القول الأول: قول الحنفية .....                                  | ٣٤٥    |
| القول الثاني: قول الأئمة الثلاثة .....                          | ٣٤٥    |
| بيان القول الراجح .....   | ٣٤٦    |
| المبحث الخامس: فوات المنفعة .....                               | ٣٤٧    |
| آراء الفقهاء وأدلتهم .....                                      | ٣٤٧    |
| مناقشة الأدلة .....   | ٣٤٨    |
| بيان القول الراجح .....   | ٣٤٩    |
| المبحث السادس: غرم السارق .....                                 | ٣٥٠    |
| رأي الحنفية في إسقاط القطع بالغرم .....                         | ٣٥٠    |
| أدلة الحنفية على قولهم بإسقاط القطع بالغرم .....                | ٣٥١    |
| لا أثر للغرم على إسقاط القطع عند الأئمة الثلاثة .....           | ٣٥١    |
| الأدلة والمناقشة .....  | ٣٥٢    |



| الموضوع   | الصفحة |
|---|--------|
| بيان القول الراجع   | ٣٥٤    |
| المبحث السابع: سرقة نفس العين مرتين                           | ٣٥٥    |
| خلاف الفقهاء: القول الأول وأدلته                              | ٣٥٥    |
| القول الثاني وأدلته   | ٣٥٦    |
| مناقشة الأدلة   | ٣٥٧    |
| بيان القول الراجع   | ٣٥٩    |
| الفصل الثالث  |        |
| مسقطات حد القذف   |        |
| ٣٦١-٤١٤   |        |
| المبحث الأول: اللعان بين الزوجين                              | ٣٦٤    |
| المطلب الأول: حكم إسقاط الحد باللعان                          | ٣٦٥    |
| خلاف الفقهاء: القول الأول: قول أبي حنيفة وأدلته               | ٣٦٥    |
| القول الثاني: قول الأئمة الثلاثة                              | ٣٦٦    |
| مناقشة الأئمة الثلاثة لأدلة أبي حنيفة                         | ٣٦٦    |
| بيان القول الراجع وسبب الترجيح                                | ٣٦٩    |
| تنبيه في شروط صحة اللعان                                      | ٣٦٩    |
| تنبيه في بيان بعض حكم اللعان                                  | ٣٧٠    |
| المطلب الثاني: حكم اللعان مع الطلاق إذا تقدم القذف على الطلاق | ٣٧١    |
| حكم اللعان إذا طلقها ثم قذفها بالزنا                          | ٣٧٢    |
| خلاف الفقهاء فيما إذا كان الطلاق بائنا                        | ٣٧٢    |
| مذهب الإمام ابن حزم الظاهري في المسألة                        | ٣٧٣    |
| بيان القول الراجع   | ٣٧٤    |
| المطلب الثالث: النكول عن اللعان وأثره على إسقاط الحد          | ٣٧٥    |
| خلاف الفقهاء: القول الأول                                     | ٣٧٥    |

| الموضوع  | الصفحة |
|--|--------|
| القول الثاني: قول الأئمة الثلاثة .....   | ٣٧٦    |
| خلاف الفقهاء في حكم نكول الزوجة عن اللعان .....                                | ٣٧٧    |
| مذهب الإمام مالك والشافعي .....  | ٣٧٨    |
| القول المشهور في مذهب الإمام أحمد .....  | ٣٧٨    |
| مناقشة الأدلة .....  | ٣٧٩    |
| بيان القول الراجح في المسألة .....   | ٣٨١    |
| تنبيه في حكم قبول اللعان على إسقاط حد القذف لحق المقدوف به، وبيان مذهب الحنيفة |        |
| والمالكية والقول عند الشافعية .....  | ٣٨١    |
| القول الراجح .....   | ٣٨١    |
| المطلب الرابع: أثر اللعان على إسقاط الحد لحق المقدوف به .....                  | ٣٨٢    |
| المبحث الثاني: موت المقدوف .....   | ٣٨٦    |
| تفصيل القول في المذاهب الأربعة .....   | ٣٨٦    |
| في المذهب الحنفي .....   | ٣٨٦    |
| في المذهب المالكي .....  | ٣٨٧    |
| في المذهب الشافعي .....  | ٣٨٨    |
| في المذهب الحنبلي .....  | ٣٨٩    |
| خلاصة القول في المسألة .....   | ٣٩٠    |
| القول الراجح .....   | ٣٩١    |
| حكم الحد على القاذف في حال غيبة المقدوف .....                                  | ٣٩١    |
| المبحث الثالث: تصديق للمقدوف للقاذف .....                                      | ٣٩٣    |
| اتفاق الفقهاء على كونه مسقطاً للحد .....                                       | ٣٩٣    |
| خلاف الفقهاء في قذف الزوج لزوجته وقولها: زنيته بك .....                        | ٣٩٣    |
| بيان القول الراجح .....  | ٣٩٤    |

| الموضوع  | الصفحة |
|--|--------|
| حكم الحد على قاذف الأخرس .....   | ٣٩٤    |
| المبحث الرابع: زنا المقدوف قبل حد القاذف .....                                     | ٣٩٦    |
| خلاف الفقهاء: القول الأول وأدله .....  | ٣٩٦    |
| القول الثاني: وأدله .....  | ٣٩٧    |
| القول الثالث: قول ابن أبي ليلى .....   | ٣٩٨    |
| القول الرابع: ووجه الترجيح .....   | ٣٩٨    |
| المبحث الخامس: ردة المقدوف عن الإسلام .....  | ٤٠١    |
| خلاف الفقهاء في حكم الحد على القاذف بعد ردة المقدوف .....                          | ٤٠١    |
| القول الأول: قول الحنفية، والمالكية .....  | ٤٠١    |
| القول المشهور في المذهب الشافعي .....  | ٤٠٢    |
| القول الثالث: قول الحنابلة .....   | ٤٠٢    |
| مناقشة الأقوال .....   | ٤٠٢    |
| بيان القول الرابع: ووجه الترجيح .....  | ٤٠٣    |
| المبحث السادس: اليمين المردودة .....   | ٤٠٤    |
| آراء الفقهاء في حكم إسقاط الحد باليمين المردودة .....                              | ٤٠٤    |
| ترجيح قول الشافعية .....   | ٤٠٥    |
| رأي الأئمة الثلاثة (أبي حنيفة، ومالك، وأحمد) .....                                 | ٤٠٥    |
| إجابة جمهور العلماء على قول الشافعية .....   | ٤٠٦    |
| ترجيح القول عند الحنفية والمالكية والحنابلة .....                                  | ٤٠٧    |
| المبحث السابع: البينة على زنا المقدوف، واتفاق أئمة الفقهاء على أن البينة تسقط الحد |        |
| عن القاذف .....  | ٤٠٨    |
| خلاف الفقهاء في اشتراط العدالة في البينة .....                                     | ٤٠٨    |
| القول الأول: قول الإمام أبي حنيفة .....  | ٤٠٨    |

| الموضوع   | الصفحة  |
|---|---------|
| القول الثاني: قول المالكية والشافعية والحنابلة .....                                | ٤٠٩     |
| مناقشة الجمهور لأدلة الحنفية .....  | ٤١٠     |
| القول الرابع ووجه الترجيح .....   | ٤١١     |
| تنبيه في حد الحراة .....  | ٤١٢     |
| خلاف الفقهاء في حكم إسقاط عقوبة الصلب عن المحارب بعد موته، وبيان القول الرابع ..... | ٤١٢     |
| خاتمة البحث .....   | ٤١٥-٤٢٢ |
| الفهارس   | ٤٢٣-٤٥٤ |
| فهرس المراجع .....  | ٤٢٥     |
| فهرس الموضوعات .....  | ٤٣٥     |

## من إصدارات الصندوق الخيري

### نشر البحوث والرسائل العلمية

- [١] بيع التقسيط وأحكامه (مجلد) ..... سليمان بن تركي التركي
- [٢] الفش وأثره في العقود (مجلدان) ..... د. عبدالله بن ناصر السلمي
- [٣] أخذ المال على أعمال القرب (مجلدان) ..... عادل بن شاهين شاهين
- [٤] أحاديث البيوع المنهي عنها: رواية ودراية (مجلد) ..... خالد بن عبدالعزيز الباتلي
- [٥] حماية البيئة والموارد الطبيعية ..... فهد بن عبدالرحمن الحمودي
- [٦] الترتيب في العبادات في الفقه الإسلامي (مجلدان) ..... د. عبدالله بن صالح الكنهل
- [٧] أحكام التعامل في الأسواق المالية المعاصرة (مجلدان) ..... د. مبارك بن سليمان آل سليمان
- [٨] ضوابط الثمن وتطبيقاته في عقد البيع (مجلد) ..... سمير عبدالنور جاب الله
- [٩] أحكام الدين (دراسة حديثة فقهية) (مجلد) ..... سليمان بن عبدالله القصير
- [١٠] استيفاء الحقوق من غير قضاء (مجلد) ..... د. فهد بن عبدالرحمن اليحيى
- [١١] استثمار أموال الزكاة (مجلد) ..... صالح بن محمد الفوزان
- [١٢] المنح الشافيات بشرح مفردات الإمام أحمد (مجلدان) ..... ت.أ.د. عبدالله بن محمد المطلق
- [١٣] أحكام الرجوع في عقود المعاوضات المالية (مجلدان) ..... د. فضل الرحيم محمد عثمان
- [١٤] تسليم المطلوبين بين الدول في الفقه الإسلامي (مجلد) ..... زياد بن عابد المشوخي
- [١٥] أحكام نقل الأعضاء في الفقه الإسلامي (مجلدان) ..... د. يوسف بن عبدالله الأحمد
- [١٦] الشرط الجزائي وأثره في العقود المعاصرة (مجلد) ..... د. محمد بن عبدالعزيز اليماني
- [١٧] النسب ومدى تأثير المستجدات العلمية في إثباته (مجلد) ..... د. سفيان بن عمر بورقة
- [١٨] أحكام الهندسة الوراثية ..... سعد بن عبد العزيز الشويرخ
- [١٩] أحكام لزوم العقد ..... د. عبدالرحمن بن عثمان الجلود
- [٢٠] كتاب التنبيه... لأبي الفضل السلمي ..... حسين بن عبدالعزيز باناجه
- [٢١] القواعد والضوابط الفقهية في الضمان المالي ..... د. حمد بن محمد الجابر الهاجري
- [٢٢] التدابير الواقية من انتكاسة المسلم ..... سارة بنت عبدالرحمن الفارس
- [٢٣] شرح مشكل الوسيط، لابن الصلاح (ج١+٢) ..... د. عبدالمنعم خليفة أحمد بلال
- [٢٤] شرح مشكل الوسيط، لابن الصلاح (ج٢+٤) ..... د. محمد بلال بن محمد أمين
- [٢٥] التحسين والتقيح العقليان وأثرهما في مسائل أصول الفقه ..... د. عايض الشهراني
- [٢٦] الحاجة وأثرها في الأحكام ..... د. أحمد بن عبدالرحمن الرشيد
- [٢٧] أحكام المعابد ..... عبدالرحمن بن دخيل العصيمي
- [٢٨] دفع الدعوى الجزائية أثناء المحاكمة ..... عبدالرحمن بن سليمان البليهي
- [٢٩] الرؤى عند أهل السنة والجماعة والمخالفين ..... د. سهل بن رفاع العتيبي
- [٣٠] أحكام التلقيح غير الطبيعي ..... د. سعد بن عبدالعزيز الشويرخ
- [٣١] الموسوعة الشاملة لمذهب الروحية الحديثة ..... د. علي بن سعيد العبيدي
- [٣٢] الانتخابات وأحكامها في الفقه الإسلامي ..... فهد بن صالح العجلان
- [٣٣] آراء أبي الحسن السبكي الاعتقادية ..... عجلان بن إبراهيم العجلان
- [٣٤] مسائل معاصرة مما تم به البلوى في فقه العبادات ..... نايف بن جمعان جريدان
- [٣٥] الشروط التعويضية في المعاملات المالية (ج١+٢) ..... عياد بن عساف العنزي
- [٣٦] منهج ابن كثير في الدعوة إلى الله (ج١+٢) ..... د. مبارك بن حمد الحامد الشريف
- [٣٧] أثر التحول المصري ..... عمار أحمد عبدالله
- [٣٨] عقود الإذعان في الفقه الإسلامي ..... الشيخ أحمد سمير قرني
- [٣٩] دلالات الألفاظ عند شيخ الإسلام ابن تيمية ..... د. عبدالله بن سعد آل مغيرة
- [٤٠] الوحدة القرآنية دراسة تحليلية مقارنة ..... د. محمد بن محمود خوجة
- [٤١] ضمانات التحقيق الجنائي مع المرأة ..... عبدالله بن عبدالعزيز الشتوي
- [٤٢] أحكام استخدام الأطفال والانتفاع بما يختصون به ..... ماهر بن سعد الخوفي

- [٤٣] أحكام تمويل الاستثمار في الأسهم ..... د. فهد بن صالح العريض
- [٤٤] النوازل الفقهية المعاصرة المتعلقة بالتداوي أثناء الصوم ..... أسامة بن أحمد الخلاوي
- [٤٥] أحكام الإعسار المالي في الفقه الإسلامي ..... د. فضل الرحيم محمد عثمان
- [٤٦] الشيخ جمال الدين القاسمي واختياراته الفقهية ..... سامي الأزهر الفريضي
- [٤٧] المصالح المرسلة وأثرها في المعاملات ..... د. عبدالعزيز بن عبدالله العمار
- [٤٩] التيسير في واجبات الحج دراسة مقارنة ..... حامد بن مسفر الغامدي
- [٥٠] أحكام الكتب في الفقه الإسلامي ..... د. ياسين بن كرامة الله مخدوم
- [٥١] الفتاوى الزينية، لابن النجيم ..... د. سعيد بن سالم بن مساعد الغامدي
- [٥٢] النوازل في الأشربة ..... د. زين العابدين بن الشيخ أزوين
- [٥٣] عقد التوريد في الفقه الإسلامي ..... د. عادل شاهين محمد شاهين
- [٥٤] التفسير النبوي: مقدمة تأصيلية، مع دراسة حديثة لأحاديث التفسير النبوي الصريح  
خالد بن عبد العزيز الباتلي
- [٥٥] أحكام النوازل في الإنجاب ..... د. محمد بن هائل بن غيلان المدحجي
- [٥٦] منهج أبي الخطاب الكلوداني ومكانته في المذهب الحنبلي
- د. عبدالعزيز بن عبدالله العمار
- [٥٧] منهج الشيخ عبدالله بن زيد آل محمود في تقرير العقيدة ..... د. عبدالعزيز بن أحمد البдах
- [٥٨] منهج الطوفي في تقرير العقيدة ..... د. إبراهيم بن عبدالله بن صالح المصم
- [٥٩] الأمراض الوراثية، وأحكامها في الفقه الإسلامي ..... هيلة بنت عبدالرحمن اليابس
- [٦٠] تربية ملكة الاجتهاد ..... د. محمد بولوز بن أوشريف
- [٦١] الصناديق الاستثمارية، دراسة فقهية تطبيقية ..... د. حسن بن غالب دائلة
- [٦٢] إفلاس الشركات وأثره في الفقه والنظام ..... د. عبدالمجيد بن صالح المنصور
- [٦٣] مسائل معاصرة مما تعم به البلوى (في فقه المعاملات) ..... نايف بن جمعان جريدان
- [٦٤] الاجتهاد الأصولي (دراسة في المفهوم والمنهج) ..... د. محمد بن أحمد بن سيد أوليك
- [٦٥] أحكام التجارب الطبية (دراسة فقهية) ..... د. عبدالإله بن مزروع المزروع
- [٦٦] الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية (دراسة نظرية تطبيقية) ..... ياسر عبدالله الطريقي
- [٦٧] أحكام اللون في الفقه الإسلامي والمسائل المعاصرة المتعلقة به ..... د. وليد بن محمود قاري
- [٦٨] فقه الأولويات في المعاملات المالية المعاصرة ..... علي بن حسين العايدي
- [٦٩] الاستضعاف وأحكامه في الفقه الإسلامي ..... د. زياد بن عابد المشوخي
- [٧٠] تغير الاجتهاد، دراسة تأصيلية تطبيقية ..... د. أسامة بن محمد بن إبراهيم الشيبان
- [٧١] أثر تخصيص العلة في الفروع الفقهية ..... د. عبدالملك بن صالح بن عبدالرحمن آل فريان
- [٧٢] التعويض عن أضرار الكوارث الطبيعية ..... محمد بن عبدالعزيز أبوعبدة
- [٧٣] مقاصد الأحكام المالية عند الإمام ابن القيم وأثرها الفقهي ..... د. محمد بن عبدالعزيز اليحيى
- [٧٤] أحكام التمويل المصرفي المشترك ..... د. عبدالملك بن صالح بن عبدالرحمن آل فريان
- [٧٥] مختلف الحديث عند الإمام ابن عبدالبر، عرضاً ودراسة ..... عبدالله جابر الحمادي
- [٧٦] أحكام الجماعة في الفقه الإسلامي ..... عبدالله بن راضي المعيدي الشمري
- [٧٧] الإبانة لما لأهل البيت عليهم السلام من المناقب والمكانة ..... ناصر بن عبدالرحمن بن ناصر الحمد
- [٧٨] أساليب الدعوة إلى الله بين التجديد والمحافظة ودور الداعية المعاصر ..... د. علي محمد المختار
- [٧٩] المخاطرة في المعاملات المالية المعاصرة ..... د. عبد الرحمن بن عبدالله الخميس
- [٨٠] أحكام رأس المال في الشركات والمسائل المعاصرة المتعلقة به ..... د. وليد بن محمود قاري
- [٨١] الرخص في المعاملات وفقه الأسرة ..... محمد بن أحمد بن محمد أبي الخيل
- [٨٢] شرح سنن ابن ماجه المسمى: الإعلام بسننه عليه الصلاة والسلام ..... الحافظ مغلطاي بن قليج
- [٨٣] تخريج أحاديث البزوي، لابن قطلوبغا ..... ت. د. محمد أديب صالح، ود. عبدالله كيجلان
- [٨٤] الهادي للإمام أبي محمد بن قدامة المقدسي ..... د. عبدالرحمن بن دخيل بن عبدالرحمن العصيمي
- [٨٥] مسقطات الحدود في الشريعة الإسلامية ..... د. إبراهيم بن ناصر بن محمد الحمود

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي  
أسكنه الله الفردوس

[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)

**[www.moswarat.com](http://www.moswarat.com)**



